

دكتور
احمد مطلوب

فتوى بلاغية

البيان - البدع

دار البحوث العلمية

الكتبة احكام مطبوعات
البيروت في دمشق ودمشق ودمشق

فنون يدوية

البيان - البديع

١٩٩٥ - ١٩٧٥ م

مركز البحوث العلمية

بصحة الفيزياء وكونه صفة به

مع القيمة .

١
١٧٩/١٥/٥٤

قانون بالغة

البيان - البديع



المكتبة الوطنية
أسكنها في جهادها في بيتها

فَنُونَ بِالْأَغْيَةِ

البيان - البديع

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

دار البحوث العلمية

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٩٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع
شارع فهد السالم - عمارة الشرق الأوسط
ص. ب. ٢٨٥٧ - هاتف ٤٣١٩٨٢ الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

هذه محاضرات في بعض فنون البيان والديباج أريد بها أن تكون مقدمة لمن يدرس البلاغة العربية وتطور فنونها واختلاف وجهات النظر فيها على تعاقب الأجيال وفتاوت البيئات . وهي محاضرات أخذت من القدم خطوطها ، واعتمدت على السابقين في فصيها ، ولم ترجع إلى ما أثير في هذه الأيام إلا قليلاً ولم يفتقد عنده إلا لئماً ؛ لأن الهدف ليس تجديد البلاغة وإنما تقديم ما عند القدماء بأسلوب يصحح بين عباراتهم وينسّق آراءهم ، لتكون منطلقاً إلى التجديد .

وليس من السهل السير أن تنهض حركة التجديد والتطوير من غير فهم واضح وإدراك عميق لما بدأه السابقون ، ولن يقدّر على ذلك إلا من "وطن" نفسه طملاً للهدف وأخلص ما يسعى إليه . ومن هنا كانت الدعوة إلى التجديد عملاً شاقاً قد يسعى إليه الباحث سنوات من غير أن يصل إليه ، لأن التجديد ليس التلقين بين القدم والجديد ، أو الاستشهاد العابر بشعر معاصر ؛ لو الركون إلى أقوال الغربيين ، وإنما هو عملية خلق كبيرة يقوم بها متفرس ضليع .

وكان القدماء أصدق من المعاصرين في فهمهم للتجديد ونظرتهم إلى حياتهم ، وقد استطاعوا أن يخطوا خطوات واسعة ويطوروا الفكر تطوراً كبيراً . وما كتب البلاغة والنقد على تعاقب الأجيال الأمثال حتى يشهد لاولئك بالتفتح ومعاصرة الحياة . وانه لما بلغت النظر أن يظهر يدعي متأخر كاتب حجة الحموي يستوعب شعر عصره ويتخطه مدار دراسته في حين لم يقدر أحد من المعاصرين أن يتخذ الموقف نفسه ويمثل العصر ويتخذ مما فيه منهجاً وأسلوباً . وفي هذا ما يدعو إلى التأمل في عهد كثر فيه الدعوة إلى التجديد والزهو بأنهم يمثلون عصرهم من غير أن يقدموا نظرية جديدة . وليس ما يأخذونه من الغرب بالجديد وإنما هو تقليد قد يكون ثقوثاً أكثر من تقليدهم للأسابقين .

من هذه النظرة كان الانطلاق في هذه المحاضرات التي هي بداية الطريق لمن يريد أن يعرف ما ترك القدماء . ولذلك كانت العناية كبيرة بالتطور التأريخي لمصطلح الفنون وعرض آراء اليلاقين والأخذ بعباراتهم لتكتمل الصورة القديمة ، أما الجديد فموضوعه كتاب « متاهج بلاغية » وكتاب آخر قد يفتح الله به ليعصور الجديد كما يلمح العصر وما يسمى اليه المخلصون ، وهناك تكون التخليقة من كل ما لا ينفع والتخليقة بكل ما يدفع الأدب ويطور الحياة النقدية .

وقد اقتضى المقرر الذي ينبغي أن يلم به طالب العربية في مرحلة دراسته الجامعة الأولى أن يكون لأهم فنون البيان والبيدج نصيب في هذه المحاضرات التي انقسمت إلى كتابين :

الاول : فنون البيان ، وهي كما عرفتها كتب البلاغة التأخرية : التشبيه . والمجاز ، والكناية . ولكي تكون الصورة واضحة كان تحديد مصطلح « البيان » في فترته التي سبقت تقسيم البلاغة إلى علومها الثلاثة ، وفترته التي طلت ملازمة له حتى اليوم ، أول فصول هذا الكتاب ، ثم كان الحديث بعد ذلك عن فنون البيان .

الثاني : فنون البديع . وهي المصنعات اللفظية والمعنوية ، وقد سبق هذين اللونين تحديده لمصطلح « البديع » في فترته ، والوقوف على « البديعات » التي رافقت الحياة الأدبية في التثرة المتأخرة . ولم يكن الأهل بدراسة فنون البديع كلها مما ينفع ، لأن الكثير منها لا يؤثر في جودة الكلام ورواحه ، ولذلك كان الوقوف على ما كثر استعماله في كتاب الله وكلام العرب .

وسارت الفنون كلها في اتجاه واحد ينضج في :

- ١ - مقادعة عن الفن البلاغي تقني ضوفاً عليه وتكون مدخلاً لتعريف به .
- ٢ - تعريف للفن يعتمد على التطور التاريخي ليأخذ مرضعه في كل فترة ، ويرتبط بصاحبه من خلال عرضه .
- ٣ - تقسيم للفن كما جاء في الكتب المتأخرة ، مع الأهل في بعض الأحيان بما ذكره الأسبقون لتكتمل صورة التقسيم .
- ٤ - ذكر للأمثلة كما جاءت في كتب البلاغة القديمة من غير إضافة جديدة كما فعل بعض المعاصرين ، لأن في ذلك ابتعاداً عن منهج دراسة القديم ، وتجنباً على الأدب الحديث الذي لا ينظر إليه هذه النظرة العابرة بعد أن دخلت فيه أوعية وصور جديدة تحتاج إلى تأمل عميق ووقفة طويلة لا يغني عنها التلقين .
- ٥ - تعاقب يسير على الأمثلة . وفي كثير من الأحيان تذكر الأمثلة وحدها ليصرف فيها المثالي ويحاول فهمها ومعرفة الشاهد فيها . وهذا خلاف ما يلح إليه بعضهم من الكلام الذي لا يخرج عن زخرف القول . وعن الجمال التي لا ترتبط فيما بينها إلا بأوهى الخيوط . وما ذلك إلا لأن هؤلاء فهموا التجديد فهما يقوم على العبارة المضلة ، طغياً منهم أن في ذلك تصحاً ميبئاً وتجديداً عظيماً .
- ٦ - عرض لوجهات النظر في التعريف أو التقسيم أو الأمثلة لتكون أهم قضايا

القديم واضحة جلية وموضوعة حيث ينبغي أن توضع ، ولم يكن الخروج على هذه القاعدة إلا في مواضع قليلة حينما كان الحديث يدفع إلى ذلك دفعا .

هذه ملامح المحركات « فنون بلاغية » جاءت كما بناها القدماء ليعرف الجليل ما كان من هذا العلم الذي لم ينضج ولم يحرّف ، ولكون مقدمة لمن يريد أن يخلو باتزان في طريق التجديد .

ومن الله العون والتوفيق

الكويت ٩ ربيع الآخر ١٣٩٤ هـ

الأول من مايس ١٩٧٤ م

الدكتور احمد مطلوب

استاذ في جامعتي بغداد والكويت

البَيَان

أَكْتَابُ الْمَوْلَى

الفصل الأول

البيان

١

في اللغة :

جاء في لسان العرب : « البيان : ما يبين به الشيء من الدلالة وغيرها .
وبان الشيء : أفضح - فهو بيّن - واستبان الشيء : ظهر . والبيان : الفصاحة
والسنن - وكلام بيّن : فصيح . والبيان : الإفصاح مع ذكاء ، والبيّن
من الرجال : الفصيح ، والسمع اللسان . الفصيح : الظريف العالي الكلام .
وفلان أبين من فلان : أي أفضح منه وأوضح كلاماً . ورجل بيّن : فصيح »
والمجمع : أبيتاء . البيان : إظهار المقصود بأبلغ لفظ ، وهو من حسن الفهم
وذكاء القلب مع السنن - وأصله : الكشف والظهور » .

وفي هذا النص إشارة إلى المعنى اللغوي لكلمة « البيان » وهو الظهور ،
وإلى المعنى الذي يقرب من الاصطلاح البلاغي . غير أنه ليس واضحاً ، لأن
« البيان » لم يأخذ صورته الأخيرة إلا في القرن السابع للهجرة على يد السكاكي
(- ٦٦٦ هـ) . ولأن المعاجم لا تعنى إلا بدلالة الألفاظ الوضعية في كثير من
الأمعان .

في القرآن الكريم :

وفي القرآن الكريم إشارات كثيرة إلى « البيان » منها قوله تعالى : « هذا بيان للناس وهُدًى وموعظةٌ للمتقين^(١) » ، والبيان هنا الأيضاح ، يقول جار الله الزهري : « هذا بيان للناس : إيضاح لسوء عاقبة ما هم عليه من التكذيب ، يعني : حثهم على النظر في سوء عواقب المكذبين قلوبهم ، والاعتبار بما يعانون من آثار هلاكهم^(٢) » .

وقوله تعالى : « الرحمن » . علم القرآن . حقائق الإيمان . علمته^(٣) البيان^(٤) » ، والبيان هنا المطلق الفصحى المعرب عما في الضمير ، يقول الزهري : « ثم ذكر ما تميز به من سائر الحيوان من البيان ، وهو المطلق الفصحى المعرب عما في الضمير^(٥) » .

في الحديث الشريف :

وفي الحديث النبوي الشريف : « إنَّ من البيان سيحراً ، وإنَّ من الشعر لحكمة » والبيان هنا إظهار المقصود بأبلغ لفظ وهو من الفهم وذكاء القلب . وقيل : معناه أن الرجل يكون عليه الحق وهو أقوم بمجده من خصمه فقلب الحق ببيانه إلى نفسه ؛ لأن معنى السحر قلب الشيء في عين الإنسان وليس بقلب الأعيان . ألا ترى أن البليغ يمدح انساناً حتى يصرف قلوب السامعين إلى حبه ، ثم يذمه حتى يصرفها إلى بغضه^(٦) .

ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - : « البذاء والبيان شعبتان من النفاق » ، أراد أيهما خصصتان منشأهما النفاق ؛ أما البذاء - وهو الفحش - فظاهر ، وأما البيان فإنا أراد منه بالتعمق في النطق والتفاسيح وإظهار التقدم فيه على

(١) آك عبران ١٢٨ .

(٢) الكشاف ج ١ ص ٣٢١ .

(٣) الرحمن الآيات ١ - ٤ .

(٤) الكشاف ج ٤ ص ٣٥٢ .

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ج ١ ص ١٧٤ .

الناس وكأنه نوع من العجب والكبر ، ولذلك قال في رواية أخرى : « البيان وبعض البيان » ، لأنه ليس كل البيان مذموماً^(١) .

وظلت كلمة « البيان » تحمل هذه المعاني العامة حتى إذا ما جاء العصر العباسي دخلت الدراسات البلاغية واستعملت استعمالاً ذا دلالة خاصة . ولم يبق معناها ثابتاً عند علماء البلاغة على اختلاف ثقافتهم وعصورهم وإنما تطورت بتطور بحوثها حتى استقرت على يد السكاكي ومن سار على منهجه ، فكان لها دلالة اصطلاحية لا ينصرف الذهن حينما تذكر إلا إليها .

الجاحظ :

وأول ما تصادفنا كلمة « البيان » عند الجاحظ ، فقد وردت في آثاره وسمى أحدها « البيان والتبيين » وجمع فيه كثيراً من الأقوال وتحدث عن « البيان » . ولعل تعريف جعفر بن يحيى (- ١٨٧ هـ) الذي ذكره الجاحظ كان من أقدم ما دون ، يقول : « وقال ثمامة : قلت لجعفر بن يحيى : ما البيان ؟ قال : أن يكون الاسم يحيط بمعناك ويجلي عن مغزك » وتفرجه عن الشراكة ، ولا تستعين عليه بالفكرة . والذي لا بد منه أن يكون سليماً من التكلف ، بعيداً من الصنعة . بريئاً من التعقد ، خنياً عن التأويل . وهذا هو تأويل قول الأصمعي : « اليلغ من طهت الفصل وأغناك عن المفسر »^(٢) .

و«البيان عند الجاحظ واسع المعنى ، وهو الكشف والإيضاح والفهم والافهام ، ويحتاج إلى تمييز وسياسة ، ونظام الآلة ، وإحكام الصنعة ، وسهولة المخرج ، وجهارة المنطق ، وتكميل الحروف ، وإقامة الوزن . يقول : « البيان : اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير حتى يفهم السامع إلى حقيقته ويهجم على محموله كأنما ما كان ذلك

(١) النهاية ج ١ ص ١٧٥ .

(٢) «البيان والتبيين» ج ١ ص ١٠٦ . وينظر بيون الأبحار ج ٢ ص ١٧٤ ، والمقدمة ج ١ ص

البيان ومن أي جنس كان ذلك الدليل : لأن مدار الامر والغاية التي إليها يجرى القائل والسامع إنما هو الفهم والافهام . فبأي شيء بلغت الافهام وأوضححت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع ^(١) .

وتحدث عن الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ وهي خمسة أشياء ، لا تنقص ولا تزيد : أولاً اللفظ ، ثم الإشارة ، ثم العقد ، ثم اللفظ . ثم الحال التي تسمى نُعْبَةً ، والنسبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تنصرف عن تلك الدلالات . ولكل واحد من هذه الخمسة صورة باثثة من صورة صاحبها وحلية مخالفة لحلية أختها ، وهي التي تكشف عن أعيان المعاني في الجملة ثم عن حقائقها في التصير ، وعن أجناسها وأقدارها . وعن خاصها وعامها ، وعن طيقاتها في السار والظاهر ، وعما يكون منها لغواً بهرجاً وصاقطاً مطرحاً .

والدلالة باللفظ معروفة ، فأما الدلالة بالإشارة فباليد والرأس واليمين والخطب والنكب اذا تبعد الشخصان ، وبالقبوب وبالسيف : وقد يهتد رافع السيف والسوط فيكون ذلك زجرأً وماعأً رادعاً ، ويكون عهداً وتطهيراً .

وأما القول في العقد وهو الحساب دون اللفظ واللفظ ، فالمدلول على فضلك وعظم قدر الانتفاع به قول الله - عز وجل - : « فإلحق الأسماع وجعل الليل سكناً ، والشمس والقمر حاسباناً ، ذلك تقديراً العزيز العليم ^(٢) » . والحساب يشمل على معان كثيرة ومنافع عظيمة : ولولا معرفة العباد بمعنى الحساب في الدنيا لما فهموا عن الله - عز وجل - معنى الحساب في الآخرة .

وأما الخطب فمما ذكره الله - عز وجل - في كتابه من فضيلته والانتعام بتأنيده الكتاب قوله . لبيبه - عليه السلام - : « بقرأاً ورَبِّكَ الأكرم . الذي حَسَمَ

(١) التمام ج ١ ص ٧٦ .

(٢) التمام ٧٦ .

لَقَلَّمُوا . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ^(١) . وأقسم به في كتابه المنزل
 على نبيه المرسل فقال : ن . والقلم وما يسطرون^(٢) . ولذلك قالوا :
 « القلم أحد الثمانين » كما قالوا : « قلة العيال أحد اليسارين » وقالوا :
 « القلم أبقى أثراً ، واللسان أكثر هدراً » .

وفي عدم القفط وفساد الخط والجهل بالعقد . فساد جمل العم ، وفقدان
 جمهور المنافع ، واختلال كل ما جعله الله - عز وجل - لنا قواماً ومصالحه
 ونظاماً .

وأما الضميمة فهي الحال المتعلقة بتغير اللفظ والمشيئة بتغير اليد ، وذلك
 ظاهر في خلق السموات والأرض : وفي كل صامت وناطق ، وجامد
 ونامج ، ومقيم ومخاض ، وزائد وناقص . كالدلالة التي في الموات الجامد
 كالدلالة التي في الحيوان الناطق ، فالصامت ناطق من جهة الدلالة ، والمعجماء
 معربة من جهة البرهان ، ولذلك قال الأول : « سئل الأرض فقل : منى
 شئ^(٣) أتبارك ، وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ؟ فان لم تجرك هواراً أجازيك
 اعتباراً^(٤) » .

ابن وهب :

وهذه الصور الخمس هي رأيي الجاحظ في البيان الملك جاء مفهومه عنده
 واسعاً ، وقد تابعه صاحب كتاب البرهان في وجوه البيان ، فيما ذهب إليه من
 دلالات ، وهي عنده أربعة أوجه :

الأول : بيان الأشياء بملوانها وإن لم تبين بلغاتها ، وهو ما يسمى لسان
 الحال ، فلاشياء تبين للناظر المتوسم والعامل للشيء بذواتها وتعجيب
 تركيب الله فيها وأثار صنعته .

(١) العلق الأيات ٣ - ٥ .

(٢) القلم ١ .

(٣) البهائم ج ١ ص ٢٦ ربما يتعذر .

الثاني : بيان الاعتقاد وهو الذي يتصل في القلب عن إعمال الفكر والمب
فبصير صاحبه عالماً بالأشياء مستيقناً بها .

الثالث : بيان العبارة وهو النطق باللسان للاخبار عما في النفس من الحكمة
المستفادة والمعرفة المكتسبة .

الرابع : البيان بالكتاب ليبلغ من بعد أو غاب ، لأنّ بيان اللسان مقصور
على الحاضر دون الغائب ، وهو والذي قبله يتغيران بتغير اللغات ،
ويتباينان بتباين الاصطلاحات .

ولو نظرنا إلى هذه الأوجه الأربعة لرأيناها قريبة الصلة بما ذكره الجاحظ ،
فإن النصبة عند الجاحظ هي بيان الاعتبار ويمكن أن تدخل فيها بيان الاعتقاد ،
لأنه ثمرة بيان الاعتبار ونتيجته في القلب . ودلالة النقط هي البيان الثالث ،
ودلالة الخط هي البيان الرابع (١) .

والبیان الثالث « العبارة » هو الذي يتصل بالبيان بمعناه الاصطلاحي ،
فقد تحدث المؤلف عن موضوعات بلاغية كثيرة كالتحير والطلب ، والأشفاق ،
والتشبيه ، واللحن ، والرمز ، والوحي ، والاستعارة ، والأمثال ، والقفر ،
والخلف ، والصرف ، والمبالغة ، والقطع والعطف ، والتقديم والتأخير ،
والاعتراض ، ثم تحدث عن الشعر وأقسامه والنثر وأساليبه . وهذه هي موضوعات
« البيان » المعروفة في ذلك العهد ، وهي بالتالي تمثل فنون البلاغة وما يتصل بها
من دراسات نقدية .

الرمائي :

والبیان عند الرمائي (٣٨٦ هـ) الاحضار لما يظهر به تمييز الشيء من
غيره من الإدراك (٢) . وأقسامه أربعة : كلام ، وحال ، وإشارة ، وعلامة .
والكلام على وجهين : كلام يظهر به تمييز الشيء من غيره فهو بيان ، وكلام لا

(١) تنظر مقدمتنا لكتاب البرهان ص ٣٢ .

(٢) اشكت في اعجاز القرآن (ثلاث رسائل في اعجاز القرآن) ص ٩٤ .

يظهر به تميز الشيء ، فليس ببيان كالالكلام المخاطب والمحال الذي لا يفهم به معنى . وليس كل بيان يفهم به المراد حسناً من قبل الله قد يكون على عي ونفساد . وليس يحسن أن يطلق اسم « بيان » على ما قبض من الكلام ؛ لأن الله قد مدح البيان واعتد به في آيائه الجسام ، فقال : « الرحمن . حلیم القرآن . خلق الانسان . علمه البيان » ، ولكن اذا قيّد بما يدل على أنه يعنى بها إبهام المراد ، جاز .

وحسن البيان في الكلام على مراتب : فأعلاها مرتبة ما جمع أسباب الحسن في العبارة من تعديلات النظم حتى يحسن في السمع ويسهل على اللسان وتقبله النفس تقبل البرد ، وحتى يأتي على مقدار الحاجة فيما هو حقه من المرتبة .

إن البيان عند الرماني غير محدد ، ويلتقي بالمعنى الذي روى اليه الجاحظ وصاحبه كتاب « البرهان » ، وتقسيمه إلى أربعة أقسام عودة إلى دلالات الجاحظ .

ابن رشيق :

ونقل ابن رشيق القيرواني (- 263 هـ) تعريف الرماني ، ولكنه لم ينف عنه أو يرفضه بل ذكر تعريفاً آخر وهو : « البيان : الكشف عن المعنى حتى تدركه النفس من غير حُصْلَة ، وإنما قيل ذلك لأنه قد يأتي التعقيد في الكلام الذي يدل ولا يستحق اسم البيان » .^(١)

والغريب ان ابن رشيق لا يطلق « البيان » على البلاغة ، وإنما هو عنده فن من فنونها كالمجاز والامتعارة والتشبيه والاشارة والتجنيس . ولعل هذا الشبه هو الذي حُبِسَ لطاق بخته وحصره في الفصل الذي عنده وذكر فيه بعض الأقوال البليغة كقول النبي - صل الله عليه وسلم - : « إنَّ من البيان لسحراً » وقول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - : « وليتُ أموركم ولست

(١) السلاج ١ ص ٢٥٤ .

خبركم ، أطيعوني ما أوصت الله ورسوله . فان عصيتم الله فلا طاعة لي عليكم » .

ولكن الأمانة التي طيبت بها نطاق البحث لا تنطبق على الانطباع على تعريفه الذي كان قريباً مما أشار اليه المتفلسفون ، وعبارة « اكتشف عن المعنى » قريبة من عبارة الباحث : « البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قطاع المعنى » .

ابن سنان :

ولم يحدد ابن سنان الخفاجي (٤٦٦ هـ) معنى البيان ، بل لم يشر اليه . وسمى البلاغة فصاحةً بمعنى الواسع . وأقام كتابه « سر الفصاحة » على : شروط الفصاحة في اللفظة الواحدة ، وشروطها في الكلام . وما يختص بالتأليف ويندر له كالتقديم والتأخير . والقلب . والاستعارة . والإيغال . والسجع . وغيرها من فنون البلاغة .

الخرجاني :

واعتبر عبد القاهر الخرجاني (٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ) الفصاحة والبلاغة والبراعة والبيان أمراً واحداً . وهو التعبير عن فضل القائلين على بعض من حيث تعلقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد . وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم . ويكتشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم ^(١) . وحينما ذكر مصطلح « البيان » قال عنه : « ثم إنك لا ترى علماً هو أرسخ أصلاً ، وأيسق فرعاً ، وأحل جنى . وأعذب ورداً . وأكرم نتاجاً . وأنور سراجاً ، من علم البيان الذي لولاه لم تقرأ لساناً يهوك الوشني . ويصوغ الخلي . ويلفظ الدر . ويغث السحر . ويقري ^(٢) الشهد ، ويترك يدافع من الزهر . ويحيتك الخلو الياغ من الشعر . والتي لولا تحفته بالعلوم وعنايته بها . وتصويره إياها . لقيت كامةً مستورفةً ولما استبنت فما بينة الدهر مسورة . ولا استنصر السراور ^(٣) » .

(١) ينظر دلائل الاستبصار ص ٣٥ .

(٢) يقري : يجمع .

(٣) السراور : بالفتح - اسم لسان في لغة بني نصر تها الشعر - أي : يصمي .

بأهلكها . واستولى الخفاء على جملتها ، إلى فوائده لا يدرکها الاحصاء ومخاضها لا يحصرها الاستقصاء ، ^(١) . وليس في هذا القول تعريف للبيان وتحديد لموضوعاته . وإنما هو نقشة أطلقها عبد القاهر ليعبر عن أهمية « البيان » وقيمتها في التعبير .

البيان الأثيري :

وأخذ البيان عند ضياء الدين بن الأثير (- ٦٣٧ هـ) معنى واسعاً . وهو لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للاحكام وأدلة الاحكام . ومداره على حكام اللوق السليم الذي هو أرفع من فوق التعليم . وموضوعه التصانيف والبالغة . وصاحبه يسأل عن أحوالها اللغوية والمغربية ، وهو وانحوي يشتركان في أن التحوي ينظر في دلالة الالفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي وتلك دلالة عامة ، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الأدلة وهي دلالة خاصة ، والمراد بها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن . وذلك أمر وراء النحو والاعراب .

وصناعة تأليف الكلام من المنظوم والمنثور تنفرد إلى آلات كثيرة ، وقد قيل : « ينبغي للكاتب أن يتعلق بكل علم » حتى قيل : كل ذي علم يسوغ له أن ينسب نفسه إليه فيقول : فلان النحوي . وفلان الفقيه . وفلان المتكلم . ولا يسوغ له أن ينسب نفسه إلى الكتابة فيقول : « فلان الكاتب » . وذلك لما يفترق إليه من الخوض في كل فن .

ومع ذلك هذا كله الطبع ، فإنه إذا لم يكن شئٌ طبع فإنه لا تفني تلك الآلات شيئاً ، ومثال ذلك كمثل النار الكامنة في الزناد والحديد التي يقدح بها ، ألا ترى أنه إذا لم يكن في الزناد نار لا تقيد تلك الحديد شيئاً ؟ وإذا ركّبت الله في الانسان طبعاً قابلاً لهذا الفن فيفتقر حينئذ إلى ثمانية أنواع من الآلات هي : معرفة علم العربية من النحو والتصريف . ومعرفة ما يحتاج إليه

(١) دلائل الامتياز ص ١ - ٤ .

من اللغة وهو للتناول المألوف استعماله في فصيح الكلام ، ومعرفة أمثال العرب وأيامهم ، والاطلاع على تأليفات من تقدمه من أرباب هذه الصناعة المنظومة منها والمنثورة ، والنحوظ لكثير منه ، ومعرفة الاحكام السلطانية ، وحفظ القرآن الكريم . وحفظ ما يحتاج اليه من الأخبار الواردة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ومعرفة علم العروض والنواحي التي يقام به ميزان الشعر . ثم قال بعد أن ذكر هذه الأدوات : « فإنا أكل صاحب هذه الصناعة معرفة هذه الآلات ، وكان ذا طبع عجيب وقريحة موابية ، فعليه بالنظر في كتابنا هذا والتصفح لما أودعناه من حقائق علم البيان وثبنا عليه من أصول تلك وفروعه . على أن الذي ذكرناه من هذه الآلات الثماني هو كالأصل لما يحتاج اليه الخطيب والشاعر ومعرفة ضرورية لا بد منها . وههنا أشياء أخر هي كالمراجع والروايف . وبالجملة فإن صاحب هذه الصناعة يحتاج إلى التثبت بكل فن من الفنون » .^(١٢)

إن « البيان » عند هؤلاء أعني واسعاً يدل على البلاغة كلها ، ويكاد كلهم يجمعون على أن البيان هو الافصاح عما في النفس من المعاني والاحساس ، وهذا معنى أدبي جميل أعطى البلاغة حياة وأكسبها رونقاً ، وفتح أمامها السبيل لتخوض في موضوعات أدبية بديعة وتكون للمؤلفين آراء نقدية طريفة .

٢

السكامي :

ولم يبق هذا المفهوم الواسع للبيان ، فقد ظهر في خوارزم السكامي (١٢٦٩ هـ) الذي وضع للبلاغة قواعدنا المنطقية وقسمها إلى المعاني والبيان وألحق بها المحسنات . وروض لكل قسم تعريفاً دقيقاً وحداه مباحثه وفنونه . وقال في تعريف البيان : « أما علم البيان فهو معرفة لإيراد المعنى الواحد في

(١٢) النسخ السراج ١ ص ٢١ .

طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالانفصال ليبرز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه .^(١)

وأدخل الدلالات في تفسيع موضوعاته وأقبحها إقطاعاً . ورأى أن لصاحب هذا العلم فضل احتياج إلى التعرض لأنواع الدلالات ، يقول : « لا شبهة في أن اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم أمكن أن تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع . وتسمى هذه دلالة المطابقة ودلالة وضعية . ومضى كان لمفهومها ذلك . . . ولتسه أساليباً - تعلق بمفهوم آخر أمكن أن تدل عليه بواسطة ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلياً في مفهومها الأصلي كالسقف - مثلاً - في مفهوم البيت - ويسمى هذا دلالة التضمن ودلالة عقلية أيضاً - أو خارجاً عنه كالحائط عن مفهوم السقف وتسمى هذه دلالة الالتزام ودلالة عقلية أيضاً » .^(٢)

فالدلالات التي تحدث عنها السكاكيني وذكرها في بحث البيان هي :

- ١ - دلالة اللفظ على تمام ما وضع له .
- ٢ - دلالة التضمن وهي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له أو جزء معناه مع دخوله فيه .
- ٣ - دلالة الالتزام وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه ، لازم له .

وتسمى دلالة المطابقة دلالة وضعية ، لأن السبب في ذلك حصولها عند سماع اللفظ أو تذكره ، وهو معرفة الوضع دون حاجة إلى شيء آخر . أما دلالة التضمن والالتزام فتسميان دلالتين عقليتين ؛ لأن حصولهما بالتحال العقل من الكل إلى الجزء في الأولى . ومن الملزوم إلى اللزام في الثانية ، بمعنى

(١) منتهاج العلوم ص ٧٧ .

(٢) منتهاج العلوم ص ١٤٦ .

ان الواضع وضع اللفظ ليفيد جميع المعنى غير ان العقل يقتضي ان الشيء لا يوجد بغير جزائه أو لازمه^(١) .

ويفي السكالي تقسيم البيان على هذه الدلالات فأخرج التشبيه ، لان ذلك وضعية ، والدلالة الوضعية لا يمكن بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة ، وأثبت ذلك بقوله : « فالتك إذا أردت تشبيه الخبز بالورد في الحمرة مثلاً وقلت : « خبز يشبه الورد » امتنع ان يكون كلام مؤيد لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوضوح أو أنقص فالتك إذا أقمت مقام كل كلمة منها ما يراد فيها فالسامع إن كان حلياً يكونها موضوعاً لتلك المفاهيم كان فهمه منها كلفهمه من تلك من غير تفاوت في الوضوح وإلا لم يفهم شيئاً أصلاً وإنما يمكن ذلك في الدلالات العقلية مثل أن يكون لشيء تعلق بالخر ولثان وثالث . فإذا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به ، فمن تفاوت تلك الثلاثة في وضوح التعلق وعقله صحح^(٢) في طريق إقاداته الوضوح والخفاء ،^(٣) .

أما الموضوعات الأخرى فقال في حصرها : « وإذا عرفت أن إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كالتزوم أحدهما الآخر بوجه من الوجود ظهر لك ان علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني ، ثم إذا عرفت أن التزوم إذا تصور بين الشئين فأما أن يكون من الجانبين كالذي بين الامام والخلف بحكم العقل أو بين طول القامة وطول النجاد بحكم الاعتقاد أو من جانب واحد كالذي بين العلم والحياة بحكم العقل أو بين الاسد والحرارة ، بحكم الاعتقاد ، ظهر لك أن مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين : جهة الانتقال من ملزوم إلى لازم ، وجهة الانتقال من لازم إلى ملزوم . ولا يربك

(١) لمعرفة هذه الدلالات بالتفصيل انظر الغرالى ج ١ ص ٢٤ - ٢٩ ، وفي التشريح ج ١ ص ٢٠ و٢١ و٢٢ .

(٢) منتج التزوم ص ١٥٦ .

بظاهرة الانتقال من أحد لازمي الشيء إلى الآخر ما إذا انتقل من البيضاء الثلج إلى البرودة فمرجعه ما ذكر ينتقل من البيضاء إلى الثلج ثم من الثلج إلى البرودة فتأمل .

وإذا ظهر أن مرجع البيان هاتان الجهتان . علمت انصباغ علم البيان إلى التعرض للمجاز والكتابة . فإن المجاز ينتقل فيه من اللزوم إلى اللازم كما تقول : « رعبنا غيباً » والمراد لازمه وهو التبت . وقد سبق أن اللزوم لا يجب أن يكون عقلياً بل أن كان اعتقادياً إما لعرف أو لغير عرف . صح البناء عليه . وأما نحو قولك : « أعطرت النساء نباتاً » أي غيباً من المجازات المنقلب فيها عن اللازم إلى اللزوم فمتخرف في سلك « رعبنا الغيب » . وإن الكتابة ينتقل فيها من اللازم إلى اللزوم كما تقول : « فلان طويل النجاد » فلا يصار إلى جعل النجاد « طويلاً » أو « قصيراً » إلا لتكون القاعدة طويلة أو قصيرة . فلا علينا أن نتخذهما أصليين ^(١) .

لقد حصر السكاكبي بهذه الطريقة العديدة عن دراسة الأدب ومقاييسه علم البيان في بحثين هما : المجاز والكتابة . لأن دالتهما عقلية . والدلالة العقلية هي التي يمكن بها إبراز المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه . أما التشبيه فقد أخرجه بهذا الحصر من البيان . لأن دلالته وضعية والدلالة الوضعية لا يمكن بها إبراز المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة . لأن السامع إن كان عالماً بوقوع الالتفات لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض . وإلا لم يكن كل منها دالاً عليها . ولكنه لم يستطع أن يبدل بخته مع تصريحه بأن دلالته وضعية . وأنتى له أن يخرجه وهو يعلم أنه باب واسع في اللغة وأنه كثير الاستعمال . وإن له مزايها ثورث الكلام حسناً وجمالاً ! ولكن كيف يقسمه إلى مباحث علم البيان ؟

(١) - معجم العلوم من ١٤٥٠ .

لقد اصطنع أسلوباً فيه تكلف وتعسف، وقال : « ثم إنَّ المجاز - أعني الاستعارة - من حيث أنها من فروع التشبيه لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، بل لا بدَّ فيها من تقدم تشبيه شيء بملك الملزوم في لازم له تستدعي تقدم التعرض للتشبيه فلا بدَّ من أن تأخذ أصلاً ثالثاً وتقدمه ، فهو الذي إذا مهتت فيه ملكت زمام التدرج في فنون السحر اليباني » .^(١)

وليس التشبيه فناً طليئاً - كما زعم - وإنما هو كثير الدوران في كلام العرب ، يقول المبرد : « والتشبيه جارٍ في كثير من الكلام - أعني كلام العرب - حتى لو قال قائل إنه أكثر كلامهم لم يبعد » .^(٢)

ولا ندري لماذا أسرف السكاكي في اصطلاح هذا الأسلوب وهو يعرف بان الإنسان إذا مور في التشبيه ملك زمام التدرج في فنون السحر اليباني ؟ .

ولم يكن السكاكي أول من اضطرب في اعتبار التشبيه من مباحث البيان فمعاصره الطلوزي كان يحس بأهميته ، ولكن كيف يتكلم عليه وهو ليس من المجاز ؟ وكيف يستطيع أن يورده في بحث البيان ؟ لقد اصطنع ما اصطنعه السكاكي فقال وهو يتحدث عنه : « والتشبيه - وإن لم يكن من باب المجاز في شيء - إلا أنني أوردته لأمرين :

أحدهما : أن يكون نوطته لمن يملك سبيل الاستعارة والتشليل - لانه كالأصل فما وهما كالفرع له .

والثاني : إنه ركن من أركان البلاغة لاخرجه الخفي إلى الجلي وإدخاله الجيد من القريب » .^(٣)

ولكن البلاغيين يشوه في علم البيان واعتبروه من أهم مباحثه بل اعتبروه

(١) مفتح العلوم ص ١٥٧ .

(٢) الكلام ج ٢ ص ٥١٤ .

(٣) الإيضاح في شرح مقامات الحريري ص ٥ .

السكاسي أصلاً ثالثاً من أصول البيان وقدمته على جميع الأصول . وحصل المولى عصام عليه فقال : « إن ما قرره السكاسي يستدعي تقديم التشبيه على الاستعارة وجوباً وعلى المجاز استحساناً كما لا يقع الفصل به بين أنواع المجاز . وأما أخذه أصلاً ثالثاً فلا يستدعيه أصلاً . بل الواجب أن يجعله مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن . وساق عنده قائل : « بانه - وإن كان في الخليفة مقدمة خارجة - ولكنه لكثرة مباحته وأقسامه وعنوم تفاصيله وأحكامه ونسب فروعه وقوة نفعه في المطالب البيانية قد ارتقى عن أن يجعل مقدمة . فلهذه الضرورة قد اتخذ أصلاً ادعائياً لا حقيقياً . ولا يذهب عليك أن في جعل التشبيه أصلاً ثالثاً من البيان بهذا القدر تكثراً يارداً أراد السكاسي ترويضه بالمبالغة في العبارة حيث قال هناك : « فلا بد أن يأخذه أصلاً ثالثاً » مع أنه قال في الأصول الحقيقين المجاز والكتابة : « فلا علينا أن نضخهما أصليين »^(١).

وهذا التضمين لا يستقيم للبلاتيين ما داموا يعتبرون بان التشبيه مقدم أصلي في البيان والله وسيلة لبعض أنواع المجاز .

وهكذا حدد السكاسي فنون البلاغة وضبط أصولها . ولكن كيف أبرزتها ؟ إن الاستعارة تعتمد على التشبيه فلا بد أن يقدمه ، لأنه « إذا مهوت فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني » . ولما كان طريق الانتقال من الملزوم إلى اللازم واضحاً بنفسه ، ووضوح طريق الانتقال من اللازم إلى الملزوم إنما هو بالغير وهو العلم بكون اللازم مساوياً للملزوم أو أخص منه - قدم السكاسي الاستعارة وأصدر الكتابة ، لأنها بالنظر إلى هذه الجهة لازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد . وبذلك كانت مباحث علم البيان عنده : التشبيه والمجاز والكتابة . وشعر بهذا التكلف في حصر مباحثه فقال : « والمطلوب بهذا التكلف هو الضبط فاعلم » .^(٢)

(١) نرجح الفوائد البيانية ص ٩٥ . نقلنا عن فن التشبيه ص ٦ من ٢٥ .

(٢) ملتحح العلوم ص ١٥٧ . ونظر كتابنا : البلاغة منه السكاسي ص ١١٧ وما بعدها .

القزويني :

ولما جاء الخطيب القزويني (- ٧٣٩ هـ) وجد الطريق معبداً ، ووجد فنون البيان قد انحسرت واستقرت ، فسار على هدى السكاكي وعرف البيان بقوله : « هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضح الدلالة عليه »^(١) . وكان قوله : « بطرق مختلفة في وضح الدلالة عليه » مدعاةً للكلام في الدلالات والحديث عن شروط دلالة الالتزام . وذكر أن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأتى بالدلالة الوضعية ، لأن السامع إن كان جاهلاً بوضع اللفظ لم يكن بعضها أوضح دلالةً من بعض ، إلا لم يكن كل واحد منها دالاً . وإنما يتأتى بالدلالات العقلية بخلاف أن يكون لشيء لوازم بعضها أوضح لزوماً من بعض^(٢) . وظن بعض شراح « التلخيص » أن دلالة التضمن ليست كدلالة الالتزام ، ولذلك قال بهاء الدين السبكي : « وليس الأمر كذلك بل الذي يظهر أنها تتأتى بالدلالة العقلية تضمناً كالتزام التزاماً »^(٣) .

وقسم القزويني البيان كما قسمه السكاكي : لأن اللفظ المراد به لازم ما وضع له إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فهو مجاز وإلا فهو كتابة . ثم المجاز منه الاستعارة وهي ما تبنى على التشبه فيتعين التعرض له ، فانهصر المقصود في التشبه والمجاز والكتابة . وقدم التشبه على المجاز لإبتناء الاستعارة عليه . وقدم المجاز على الكتابة لانزول معناه من معناها منزلة الجزء من الكل . ولعل هذا سبب إدخال الكتابة في البيان ، لأنها تحتاج إلى قرينة تدل على المعنى المراد منها كما أن المجاز يحتاج إلى هذه القرينة . غير أن قرينة المجاز تمنع من إرادة المعنى الأصلي وقرينتها لا تمنع من إرادة المعنى الحقيقي .

وأخذ البيان عند السكاكي والقزويني طابعاً علمياً وأصبح يدل على التشبه والمجاز والكتابة بعد أن كان يشمل فنون البلاغة كلها عند المتقدمين .

(١) الألفاظ ص ٢١٤ .

(٢) يظهر كتاباً : القزويني وشروح التلخيص ص ٣٢٦ وما بعدها .

(٣) محروس المراج (شروح التلخيص) ج ٢ ص ٢٧٩ .

الفصل الثاني

التشبيه

التشبيه من أقدم صور البيان ووسائل الخيال ، وأقربها إلى الفهم والأذهان ، ولذلك اعتبره بعضهم من الفنون التي تمثل المراحل الأولى من التصوير الأدبي والربط بين الأشياء لتقريبها أو توضيحها أو إضفاء مسحة من الجمال .

وهذا الفن كغيره مرّ بمراحل كثيرة لتطور فيها وأصبح من أهم وسائل البيان عند العرب بعد أن تأتقوا ودخلت الرفق حياتهم وصاروا يرون ما لم يروه في حياتهم الصحراوية .

وإذا نظرنا في عصور الأدب المختلفة وجدنا التشبيه أوضح الفنون وأكثرها تعبيراً عن البيئة ، وفي الشعر الجاهلي والإسلامي كثير من صورته وألوانه ، وفي كتاب الله كثير من أنواعه جاءت لتصور المعنى أبداع تصوير ، وهي صور لم تأت حليلة أو زينة تضاف إلى التعبير وإنما هي جزء منه .

وكان لتشبيهات القرآن أثر في كلام العرب فأدارها الشعراء في قصائدهم واتخذها الكتاب أساساً لتصويرهم ، وكانت — أيضاً — عمدة البلاغيين في ضرب الأمثلة والمزاولة بين فنون البيان . ولا يكاد كتاب في اعجاز القرآن أو

البلادة والنقد يخلو من الحديث عن تشبيهات القرآن ، بل ذهب بعضهم إلى
 أبعد من ذلك فألف الكتب الخاصة كالإين فاقيا البغدادي (٤٨٨ هـ) صاحب
 « الجمان في تشبيهات القرآن » ، وهو أول كتاب يجمع الآيات القرآنية التي
 توشتت بهذا الفن ، ويدرسها دراسة فيها أصالة وذكوق سليم ^(١) .

وزعمت أحاديث النبي - عليه السلام - بكثير من التشبيهات البديعة ،
 ومعظمها يرجع إلى روح القرآن وصوره اليازية التي أعجزت العليين . ولكن
 هذا الفن أصبح عبدة الشعراء في العصر العباسي وأخذوا يسرفون في استعماله
 ويكثرون من صورة المحسوسة والمعقولة ، وكان ابن المعتز على رأس هؤلاء
 الشعراء حتى اشتهر به وقال عنه عبد القاهر : « ابن المعتز حسن التشبيهات
 بديعها » ^(٢) . وحكي عن ابن الرومي ان لائماً لامه فقال : ليمّ لم تشبه
 تشبه ابن المعتز وأنت أشعر منه ؟ قال : أشدني شيئاً من قوله الذي استعجزني
 في مثله . فأنشده في وصف الهلال :

فانظروا إليه كزورقٍ من فيضته قد أطفئه حبركُ من حُبِّبُرٍ
 فقال : زدني . فأنشده :

كسأنّ أذريونها والشمس فيه ككاليه
 مداعن من فضة فيها بقايا غاليه ^(٣)

فضاح : وآخرواه . يا لله ، لا يكلف الله نقياً إلا وسعها . وذلك انما
 يصف ما حزن بيته لانه ابن الخلقاء . وأما أي شيء أصف ؟ ولكن انظروا إذا
 وصفت ما أعرف أين يقع الناس كلهم مني ؟ هل قال أحد قط ألمح من قولي
 في قوس المنام :

(١) انظر مقدمة كتاب إيمان في تشبيهات القرآن .

(٢) أعراب البلادة ص ٨٥ .

(٣) الأندوية : زهر أمّير .

وقد نشرت أيدي السحاب مطرافاً
على الجوزة ككتاف وهي خضرة على الأرض

يطرزها قوس الغمام بأصفر
على أحمر في أحضر وأمسق مبيض
كأذيال حواد أبيض في غمام
مصبغة والعض أقصر من يعطر

وقول في تصيدة في صفة الرقاقة :

ما أنس لا أنس خبازاً مررت به

يدحر الرقاقة مثل الملح بالبصر
ما بين رؤيتها في كتفه كسورة^(١)

وين رؤيتها زهراء كالنمر
إلا بمقدار ما تتماح^(٢) نائسة

في صفحة ماء يرمى فيه بالحجر (١)

وأتم دارسون بالتنبيه وأفرغوا له الكتب كأمين نقابا البدائي وابن أبي
عون والكتاني الطيب وعلي الهندي وغيرهم من القدماء والمحدثين ، ونظر
إليه المعاصرون نظرة تختلف كثيراً عن نظرة السابقين ، وكان عباس محمود العقاد
من أوائل الذين نهوا إلى ما في نظرة القدماء من تمسك بالعقل في عقد الصلة
بين أركان التشبيه مما أقصد الكثير من صورهم ، وقد نسوا أن طفا الفن تأكيداً
تلقياً قبل تأكيد العقل أو صحة أركانه وعما بينها من ارتباط ، وفي نقده لتشبيهات
أحمد شوقي ثورة على الصور القديمة ، ودعوة إلى التجديد وخلق صور تقوم
على التأثير النفسي ، لأن التشبيه « أن تطبع في وجدان سامعك وفكره صورة
واضحة مما تطبع في ذات نفسك ، وما ابتدع التشبيه لرسم الاشكال والألوان

(١) ينظر المصباح ٢ من ٢٣٦ ، وبخزانة الأدب من ٤ .

فإن الناس جميعاً يرون الأشكال والألوان حسوسة بلذاتها كما تراها . وإنما
ابتدع لنقل الشعور بهذه الأشكال والألوان من نفس إلى نفس . وبقوة الشعور
وتيقظه وعمقه والساع مدها ونفاذه إلى صميم الأشياء يمتاز الشاعر على سواه^(١) .

تعريفه :

جاء في لسان العرب : « التَّشْبِيهُ والتَّشْبِيهُ والتَّشْبِيهُ : المِثَالُ . والمَجْعُ
أشْيَاءُ . وَأَشْبَهُ الشيءُ الشيءَ : مَالَهُ ، وَأَشْبَهْتُ فلاناً وشابته وأشبهه عليٌّ .
وتشابه الشيطانُ وأشبهها : أشبه كل واحد منهما صاحبه وشبَّهه إياه وشبهه به
مثله . والتشبيه : التمثيل » .

وجاء في مادة « مثل » : « مثل : كلمة نسوية ، يقال : هذا مِثْلُهُ
ومِثْلُهُ . كما يقال : شبَّهه وشبَّهته بمعنى . قال ابن بري : الفرق بين المماثلة
والمساواة تكون بين المختلفين في الجنس والنوعين ؛ لأن التساوي هو التكافؤ
في المقدار لا يزيد ولا ينقص . فلا تكون إلا في المتفقين . تقول : تحود
كتحوده . وفقهه كفقفه . ولونه كالونه . وطعمه كطعمه . فإذا قيل : هو
مثله على الإطلاق فمعناه أنه يسدُّ مسدَّهُ . وإذا قيل هو مثله في كذا فهو
مساو له في جهة دون جهة . والتمثُّل : الشبه . يقال : مِثَّلُ ومِثَّلٌ وشبَّهه
وشبَّهته بمعنى واحد » .

إن المعاجم العربية لم تحدد معنى التشبيه اصطلاحاً ، وإنما حددته لغةً ،
ولم تفصل بينه وبين التمثيل بل نصت على أنهما شيء واحد . وإلى ذلك ذهب
الزمخشري صاحب « الكشاف » وابن الأثير الذي نعى على العلماء السابقين
الذين فرقوا بينهما وعقدوا لكل منهما باباً مع أنهما شيء واحد ؛ لأنه لا فرق

(١) الأبرار من ٦٦ - وينظر لسول من اللذ عند المقادير من ٣٩ .

بينهما في أصل الوضع اللفظي ، يقال : شبهت هذا الشيء بهذا الشيء ، كما يقال : مثلته به .⁽¹⁾

ولكن علماء البلاغة الآخرين ميزوا بين المصطلحين ، واعتدوا بتعريف التشبيه اعتماداً كبيراً وإن كانت معظم تعريفاتهم متفقة في معناه وإن اختلفت طرائق التعبير .

قال المرزوق : « واعلم ان التشبيه حساً ، فالاشياء تتشابه من وجوه وتكاتبان من وجوه . وإنما ينظر إلى التشبيه من حيث وقع » .⁽²⁾

وقال قدامة بن جعفر : « إن الشيء لا يشبه بنفسه ولا بغيره من كل الجهات ، إذا كان الشيطان إذا تشابها من جميع الوجوه ولم يقع بينهما تغاير البتة أيضاً فصار الاثنان واحداً فوقي أن يكون التشبيه انما يقع بين شيئين بينهما الشترك في معاني تعدهما ويوصفان بها ، والمتراق في أشياء ينفرد كل واحد منهما عن صاحبه بصفاتها . وإذا كان الامر كذلك فأحسن التشبيه هو ما وقع بين الشيين اشتراكهما في الصفات أكثر من انفردهما فيها حتى يدني بهما إلى حال الاتحاد » .⁽³⁾

وقال الرماني : « التشبيه هو العقد على أن أحد الشيين يمدّ بمدّ الآخر في حس أو عقل . ولا يخلو التشبيه من أن يكون في القول أو في النفس »⁽⁴⁾ .

وقال أبو هلال العسكري : « التشبيه : الوصف بأن أحد الموصوفين

(1) للقرن السابع ج ١ ص ٣٤٥ .

(2) الكلام ج ٢ ص ٤٦٦ .

(3) نقد الشعر ص ١٢٢ .

(4) التكملة في أصول الفرائد ص ٧٤ .

ينزب مثاب الآخر بإداة التشبيه ،^(١٠) .

وقال البلاغوني : « وأما التشبيه . فهو العقد على أن أحد الشئين يسد مسد الآخر في حسي أو عقل »^(١١) .

وقال ابن رشيق القيرواني : « التشبيه : صفة الشيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو جهات كثيرة لا من جميع جهاته ، لأنه لو تسمى مناسبة كلية لكان إيذاء »^(١٢) .

وقال السكاكبي : « إن التشبيه مستدع طرفين مشبهاً ومشبهاً به واشتركتا بينهما من وجه واخترافاً من آخر »^(١٣) ونقله ابن مالك في مصباحه^(١٤) .
وقال ابن الأثير : « التشبيه : هو أن يثبت للمشبه حكماً من أحكام المشبه به »^(١٥) .

وقال ابن أبي الأصبغ المصري : « التشبيه : عبارة عن العقد على أن أحد الشئين يسد مسد الآخر في حال أو عقد . هكذا حد الرماني ، وهذا هو التشبيه العام الذي يدخل تحته التشبيه البليغ وغيره .

وحد التشبيه البليغ : إخراج الألفاظ إلى الأظهر بالتشبيه مع حسن التأليف »^(١٦) .

وقال الخطيب التبريزي : « التشبيه : الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى »^(١٧) .

(١) كتاب الصناعات ص ٢٢٩ .

(٢) هذا تعريف الرماني السابق ، فلهذا لم يشر إليه ، ينظر أيضاً الفرقان ص ٢٩٩ .

(٣) المعراج ١ ص ٢٨٦ .

(٤) مفتاح العلوم ص ١٤٧ .

(٥) المصباح ص ٥١ .

(٦) لئيل السائق ١ ص ٢٨٨ ، والجامع الكبير ص ٩٠ .

(٧) تحرير النجوم ص ٢٤٩ ، وفتح الفرقان ص ٥٨ .

(٨) الأيضاح ص ٦١٢ .

وقال يحيى بن حمزة العلوي بعد أن ذكر تعريف الطرزي والسكاكي :
 « التعريف الثالث وهو المختار أن يقال : هو الجمع بين الشيتين أو الأشباه بمعنى
 ما بواسطة الكاف ونحوها ^(١) » .

وقال الزركشي : « هو إلحاق شيء بلشي وصف في وصفه . وقيل : أن
 ثبت للمشبه حكماً من أحكام المشبه به . وقيل : الدلالة على اشتراك شيتين في
 وصف هو من أوصاف الشيء الواحد كالطيب في المسك والضياء في الشمس
 والنور في القمر . وهو حكم إضافي لا يرد إلا بين الشيتين بخلاف الاستعارة ^(٢) » .

وهذه التعريفات كلها تؤدي إلى معنى واحد هو أن التشبيه ربط بين
 شيتين أو أكثر في صفة من الصفات أو أكثر . ولكن البلاغيين اختلفوا في
 هذه الصفة أو الصفات ومقدار اتفاقها واختلافها ، فذهب قدامة بن جعفر إلى
 أن أحسن التشبيه ما وقع بين الشيتين اشتراكهما في الصفات أكثر من الفرادهما
 فيها حتى يدعى بهما التشبيه إلى حال الاتعاد . وإلى ذلك ذهب ابن رشيق ، لأن
 المشبه لو ناسب المشبه به مناسبة كلية لكان إياه ، وقال ابن سنان : « وإنما
 الأحسن في التشبيه أن يكون أحد الشيتين يشبه الآخر في أكثر صفاته ومعانيه ،
 وبالضد حتى يكون رتي ، التشبيه ما قلَّ شبهه بالمشبه به ^(٣) » .

ويرى بعضهم أن التشبيه يكون أحسن إذا كثرت جهات الاختلاف ،
 ليكون مجال التخيل والتصور أوسع مدى ، وهذا حسن على أن لا يكون ذلك
 الاختلاف عسبياً لئلا يكون التشبيه فاعظماً يحتاج إلى وقفة طويلة وتأمل عميق من
 غير فائدة يقدمها ذلك الإقراب . ولذلك ينبغي أن يكون الأدب دقيقاً في تشبيهاته
 وأن يحسن الربط وعقد الصلة بين الأشباه ليؤدي معانيه على أحسن وجه
 ويصور تخيلاته تصويراً بديعاً .

(١) الطراز ج ١ ص ٢٦٢ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ٤١١ .

(٣) سر المصاحفة ص ٢٩٠ .

التشبيه والمجاز :

والتختلفوا في موقع هذا الفن من علم البيان ودرجته بالمجاز ، فمدونة السكاكي لا تعتبره من علم البيان وإن خصه فيه ، لأن دلالته وضعية ، وأعتبره كثير من البلاغيين ركناً أساسياً في بحوث البيان . وقد ذكر بعض من دار في تلك السكاكي أن الاختلاف في وطرح الدلالة وخطاها موجود في التشبيه ، ولذلك فهو فن مستقل في علم البيان قسداً ، أن توقف عليه بعض أروابه ، لأن توقف بعض الأبواب عن بعض لا يوجب كون للتوقف عليه مقابلة للفن^(١) .

وحاولوا أن يعللوا سبب بخصه مطلقاً لا مقبلة للاعتارة ، غير أنهم لم يدعوه فيه . وكان من الأخص أن يعتبروه فناً مستقلاً من فنون البلاغة وبذلك يرجعون أنفسهم من عناء التعليل .

أما اعتباره مجازاً أو غير مجاز فقد اختلفوا فيه . وذهب بعضهم إلى أنه ليس مجازاً ، ولعل عبد القاهر الجرجاني كان من الأوائل الذين صرحوا بذلك فقال : « إن كل معاط لتشبيه صريح لا يكون نقل اللفظ من شأنه ولا من مقتضى غرضه . فإذا قلت : « زيد كالأسد » ، « هذا الخبز كالشمس في الشهرة » ، « له رأي كالسيف في الضياء » لم يكن نقل اللفظ عن موضوعه ، ولو كان الأمر عن خلاف ذلك أوجب أن لا يكون في الدنيا تشبيه إلا وهو مجاز وهو محال ، لأن التشبيه معنى من المعاني وله حروف وأسماء تدل عليه فإذا صرح بذلك ما هو موضوع للدلالة عليه كان الكلام حقيقة كالحكم في سائر المعاني فاعرفه^(٢) . وتبعه في هذا الرأي فخر الدين الرازي والمطرزي والسكاكي وابن الزمكاني والقزويني وشراح التلخيص ، وإن ذلك أشار ابن قيم الجوزية بقوله : « وذهب المحققون من متأخري علماء هذه الصناعة وحاذقها إلى أن التشبيه ليس من المجاز ، لأنه معنى من المعاني وله حروف

(١) مواهب اللطيف وحديقة السوي (الروح الشخيص) ج ٣ ص ٢٤٠ .

(٢) أرواح مبتلاة ص ٢٦٦ .

وألفاظ تدل عليه ^(١) . وقال الزركشي : « والمحققون على أنه حقيقة . قال الزنجاني في المعيار : « التشبيه ليس بمجاز ، لأنه معنى من المعاني وله ألفاظ تدل عليه ولحسباً ، طبع في نقل اللفظ عن موضوعه ، وإنما هو توطئة لمن سلك سبيل الاستعارة والتشليل ، لأنه كالأصل فما وهما كالفرع له . والذي يقع منه في حيز المجاز عند البيهقي هو الذي يبيء على حد الاستعارة . وتوسط الشيخ عن الدين فقال : « إن كان بحرف فهو حقيقة ، أو بلفظ فهو مجاز . بناء على أن الحذف من باب المجاز ^(٢) . »

وذهب بعضهم إلى أن التشبيه مجاز ، وإلى ذلك أشار ابن قيم الجوزية بقوله : « والذي عليه جمهور أهل الصناعة أن التشبيه من أنواع المجاز ولصانفيهم كلها تصرح بذلك وتشير إليه ^(٣) . » . ولعل ابن رشيق أشهر من صرح بذلك فقال : « وأما كون التشبيه داخلًا تحت المجاز فلان التشابيه في أكثر الأشياء إنما يتشابهان بالمقارنة على المسامحة والاصطلاح لا على الحقيقة ^(٤) . » . وقرر ابن الأثير أن الذي اكتشف له بالنظر الصحيح أن المجاز ينقسم قسمين : توسع في الكلام وتشبيه . والتشبيه ضربان تشبيه تام وتشبيه مخدوف وهو الاستعارة . ثم قال : « وإن شئت قلت : إن المجاز ينقسم إلى توسع في الكلام وتشبيه واستعارة . ولا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثلاثة فأين وجد كان مجازاً . » ثم قال : « ألا ترى أنه إذا وجد التشبيه وحده كان ذلك مجازاً ^(٥) . »

وحسب العلوي الموضوع يعد أن تحدث عن التشبيه فقال : « والمختار عندنا كونه معدوداً في علوم البلاغة لما فيه من الدقة والطلاقة ولما يكتسب به اللفظ

(١) القوائد ص ٥٤ .

(٢) ليرفاد في علوم القواعد ج ٣ ص ٤٦٤ .

(٣) القوائد ص ٥٤ .

(٤) المعنى ج ١ ص ٣٦٤ .

(٥) اللؤلؤ السالك ج ١ ص ٣٤٦ ، ٣٦٦ .

من الروي والرشاقة ، ولاشتماله على إخراج الخفي إلى الجلي وإدناؤه البعيد من التريب ، فأما كونه معدوداً في المجاز أو غير معدود - فالأمر فيه قريب من قريب بعد كونه من أبلغ قواعد البلاغة وليس يتعلق به كبير قائمة^(١) .

والحق ان التشبيه مجاز لانه يعتمد على عقد الصلة بين شيئين أو أشياء لا يمكن أن تقصر على الحقيقة ، ولو فسرت كذلك لأصبح كذباً ، وهو الفن الكثير الاستعمال في كلام العرب . ويبدو أن عدم الانفعال فيه من معنى إلى آخر كما في الاستعارة دعاهم إلى إخراجهم من المجاز الذي هو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له أو إسناد أمر إلى آخر لم تكن له صلة به .

أركانه :

لتشبيه أربعة أركان هي :

١ - المشبه

٢ - المشبه به

٣ - أداة التشبيه

٤ - وجه الشبه .



طرق التشبيه :

يطلق على المشبه والمشبه به اسم « طرفي التشبيه » وهما الركنان الأساسيان في التشبيه . وينقسم باعتبارهما إلى أربعة أقسام :

الأول : أن يكونا حسيين ، والمراد بالحسي ما يدرك هو أو مادته بأحدى الحواس الخمس : الظاهرة - البصر والسمع والشم والذوق واللمس - .

(١) المرازج ج ١ ص ٢٦٦ .

ومثال الاشتراك في الصفة المصورة قوله تعالى : « وَعَيْنُهُمْ قاصِرَاتُ
الطَّرْفِ عِينٌ ، كَانَهُنَّ بَيْضٌ مَكْتُومٌ »^(١) ، ولجوه تشبيه الخد بالورد
في البياض المشرب بالحمرة ، والشعر بالليل في سواده .

ومنه قول الشاعر :

وَكأَنَّ أَجْرَامَ السَّمَاءِ أَوَامِعاً

دُرٌّ نُثْرَانٌ عَلَى بِسَاطِ أَرْزَقِ

فشيء أديم السماء في صفاء زرقته وبياض النجوم ، يدرر منتورة على
بساط أُرزق .

ومثال الاشتراك في الصفة المسدوعة تشبيه الاصوات الطيبة في قرادة الفرقان
الكريم بالمرامير .

ومثال الاشتراك في الصفة المنذوقة قول الشاعر :

كَأَنَّ السُّدَامَ - وَصَوْتَهُ العِنَا

مِ وَرِيحِ الخَزَامِ وَفَوْتِهِ العَسَلِ

يُحَلِّ بِه بِسْرَهُ أَيَاهِسَا

إِذَا النِّجْمُ وَمَسَطَ السَّمَاءُ اعْتَدَاكَ

ومثال الاشتراك في الصفة المشعومة تشبيه النكهة بالعنبر ، وتشبيه الاخلاق
الكريمة بالعطر .

ومثال الاشتراك في الصفة الملموسة تشبيه الجسم بالحرير - وحسن الشامل
بالدهاج . ومنه قول الشاعر :

طَا بِشَرِّهِ مِثْلَ الخَرِيرِ وَمَسْطَقٌ رَحِيمٌ الخَوَاشِي لَا هَرَاءُ وَلَا تَرُّزُ

(١) الصفات ١١ ، و ١٩ .

الثاني : أن يكونا عقليين لا يدرك واحد منهما بالحوس بل بالعقل ، كتشبيه العلم بالحياة ، والجهل بالموت ، والفقر بالكفر .

الثالث : تشبيه العقول بالحوس ، كقوله تعالى : « مَثَلُ الَّذِينَ
اتَّخَذُوا مِنَ دُونِ اللَّهِ آلِهَاءَ كَتُمَثِّلِ الصَّنَائِقِ »^(١) ، وقوله : « مَثَلُ
الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَثَرَمَادٍ اتَّخَذَتْ بِعِ الرِّيحِ »^(٢) . ومث
تشبيه الحجة بالتور .

الرابع : تشبيه الحوسم بالعقول ، ومنعه بعضهم لأن العقل مستفاد
من الحس ، قال الرازي : « إنه غير جائز لأن العلوم العقلية مستفادة من
الحواس ومنتهية إليها ولذلك قيل : « من فقد حساً فقد فقدت علماً » . وإذا
كان الحوسم أصلاً للعقول فتشبيبه به يكون جعلاً للفرج أصلاً وللأصل
فرجاً ، وهو غير جائز . ولذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس
بالظهور والمسك بالطيب فقال : « الشمس كالخبيجة في الظهور » و « المسك
كأعلا في فلان في الطيب » كان سخيفاً من القول^(٣) .

وأما في بعضهم ، ومن أمثلة قول القاضي التنرخي :

وكانت النجوم ليس دجاءها سُنَّ لآح ينهن ابتداء

وقول أبي طالب الرقي :

ولقد ذكركم والظلام كأنسبه

بتوم الندى وقواد من لم يعشقر

وقول العلوي الاصفهاني :

(١) الصنائق ٥٦ .

(٢) ابراهيم ١٨ .

(٣) نهاية الأجر من ٥٩ ، ويظهر البرهان في علوم الفرائد ج ٣ من ٩٩٠ .

كأنَّ القضاءَ البدنَ من نَحْتِ غيمه
لجاءَ منن الأمامِ بَعْدَ وقسوعِ
وقوله التوحى :

أما قرئى البدنَ قد وانثتُ صاكره
وعسكترُ آخر كعبِ الشباعِ مُطلقاً
بالأرضِ تحت ضربِ اللججِ لحسها
قد ألبت حاكماً أو عثيت وركسا
فأبضِ بتارِ إلى فحمرِ كَأَبمسا
في العينِ عظمٍ والشفافُ قد انفسا
جاءت ونحن كقلبِ الصبأِ حين سلا
بمؤءاً أصونا كقلبِ الصبأِ إذ عثيفا
وقوله الآخر :

رأبُ ليلِ كسبأته أهلِ قر
لك وقد رُحنتُ عندك ياخرماني
وقوله الصاحب بن عباد حين أهدى العطر إلى القاضي الخرجاني :
يا أيها القاضي الذي نفسي له
في قرأبِ عهدك لخاله عشاقه
أهديت عطرأ أمشيلَ طيبِ لسانه
فكانما أهدى له أخلاقه ^(١)

وعلى الرازي حين هذه التشبهات بقوله : « وأعلم أن الوجه الحسن في هذه التشبهات أن يقدر العقول محسوساً ويجعل كالأصل في ذلك المحسوس على طريق المبالغة وحده يصح التشبيه » ^(٢) وهذا اللون يحتاج إلى تحليل أكثر من

(١) نشر هذه الأبيات في لُها الأجزاء من ٥٩ - ٦٠ ، والابتداء من ١١١ وما بعدها ، ورواية الأولى من ١٥٢ ، والثانية في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٢٠ .
(٢) لُها الأجزاء من ٦٠ .

غيره ، ولذلك نجد له أمثلة كثيرة حينما بدأ الشعراء العباسيون بصورون المعاني
تصويراً يعتمد على الخيال ، وقد أجاد أبو نواس في قوله :

معتقة صاغ المزاجُ رأسها أكاليلَ دُرٍّ ما لناظمها مثلُكُ
جرت حركاتُ الشعر فرق سكونها فلابت كذوبياتير أعينته السبكُ
وأدركنا منها الفلزون بغيضةً من الروح في جسم أضرَّ به النهكُ
وقد خفيت من لفظها وكأنها بقايا بقينِ كادَ يذهبُه الشكُ

وقوله :

وندمانٍ سقت الراح صرفاً ومشرُّ الليل مُسندٍ السجوفِ
صنعتْ وصنعتْ زجاجتها عليها كعنى دقِّ في فوسرٍ لطيفِ

وقوله :

فتمشقت في مفاصلهم كتمشي البداة في السقم

والغريب أنهم لم يسموا بهذا اللون من التشبيهات مع أنه أكثر تحليلاً
وابداعاً ، وقالوا إن تشبيه المحسوس بالمحسوس هو المقدم ، وفي ذلك تليل
لأهمية التصور والابداع . وإذا كان تشبيه المحسوس بالمعقول لم يقع في كتاب
الله فليس معنى ذلك أن هذا اللون ساقط ، لأن القرآن الكريم ليس مستودعاً
لجميع الصور والتشبيهات : ولأنه اتخذ هذا الفن وسيلة للتصريح المعاني وتأكيدها
وما جاء فيه من صور يفنى عن غيرها .

وذكر البلاغيون لوتين من التشبيه هما : الخيالي والوهمي ، وفرقوا بينهما
فقال العلوي : « والفرقة بين الأمور الخيالية والأمور الموهومة هو أن الخيال
أكثر ما يكون في الأمور المحسوسة ، فاما الأمور الوهمية فاما تكون في
المحسوس ، وغير المحسوس مما يكون حاصلاً في الوهم والخلل فيه ^(١) . »

(١) الطراز ج ٦ ص ٢٧٣ . وللتفريق نظرة أخرى في الخيال والوهمي (ينظر الصورة الأدبية ص
٢٨ وما بعدها) .

وعلى هذا الأساس كان التشبيه الخيالي هو المدوم الذي يفرض مجتمعا من عدة أمور ، كل واحد منها يدرك بالحس ، كقول الشاعر :

وكانَ حَصْرُ الشَّقِيقِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ

أَعْلَامُ بِأَقْرَبِ نَشِيرَانٍ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ بَرَجِجَةٍ

وقول الآخر :

كُنْتُ بَاسِطَ الْيَدِ تَحْسِبُ يَلُوفِي تَسَدِي

كَلْبِي سَبَّابِ عَسَجَتِي فَعَلَّيْهَا مِنْ زَبْرَجَتِي

وَأَدْخَلُوا هَذَا التَّوْحُ فِي تَشْبِيهِ الْحَسِيِّ بِالْحَسِيِّ لِأَنَّ أَجْرَاهُ مَدْرَكَةٌ بِالْحَسِّ وَإِنْ كَانَتْ الصُّورَةُ كُلِّهَا غَيْرَ مَوْجُودَةٍ .

وكان التشبيه الوهمي هو ما لا وجود له ولا لأجزائه كلها أو بعضها في الخارج . ولو وجد لكان مدركاً بأحدى الحواس ، كقوله تعالى : « إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ - طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ ^(١) » ، فقد استقر في نفوس الناس من قبح الشياطين ما صار بمنزلة المشاهد كما استقر في نفوسهم من حسن الجور العين ما صار بمنزلة المشاهد ، ولذلك ربط سبحانه وتعالى بين شجر الرقوم ورؤوس الشياطين .

ومنه قول امرئ القيس :

أَبْقَلِي وَالْمَشْرَفِي مَفْسَسَاجِي . . . وَمَسْئُونَةٌ زُرْقٌ كَأَثَابِ أَعْوَالِي

وَأَدْخَلُوا هَذَا التَّوْحُ فِي تَشْبِيهِ الْعَقْلِيِّ بِالْعَقْلِيِّ : لِأَنَّهُ لَا يَدْرِكُ بِشَيْءٍ مِمَّنْ الْحَوَاسِ الْحَسِّ الطَّاعِمَةِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ أَدْرَكَ لَمْ يَكُنْ مَدْرَكاً لِأَجْلِهَا .

وجوه التشبيه :

ويقع التشبيه أيضاً على وجوه منها :

(١) الصفات ٦٤ و ٦٥ .

الأول : إخراج ما لا تقع عليه الحاسة الى ما تقع عليه . كقوله تعالى :
 « وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَصْحَابُهَا كَكُفْرَانٍ بِطَبْعِهِمْ يُحْسِبُهُ الظَّالِمَانُ مَاءً ^(١) » .
 فأخرج ما لا يُحَسُّ الى ما يُحَسُّ . والمعنى الذي يصعبها بظلال المنزه مع
 شدة الحاجة وعظم الحاجة . ولو قال : يحسبه الرائي ماءً ، لم يقع موقع قوله :
 « ظالمان » ، لأن الظالمان أشدُّ فاقةً اليه وأعظم حرصاً عليه .

ومنه قوله تعالى : « مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَصْحَابُهَا كَكُفْرَانٍ ^(٢) »
 الشَّدَاتُ بِعِ الرِّيحِ فِي يَوْمٍ عاصِفٍ ^(٣) » ، والمعنى الجامع بينهما بعد الثلاثي
 وعدم الانقطاع .

الثاني : إخراج ما لم يجر به العادة الى ما جرت به . كقوله تعالى : « إِنَّمَا
 أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا مُنْزَلَةً فِي يَوْمِ نُحَسِرُ سُوسَيرًا . فَنُفِخَ النَّاسُ
 كَأَنَّهُمْ أُعْجَازٌ نُحَلِّلُ سُوسَيرًا ^(٤) » ، فاجتمع الامران في قلع الريح فما
 واهلاكهما والتخوف من تعجيل العقوبة .

الثالث : إخراج ما لا يعرف بالبدية الى ما يعرف بها ، كقوله تعالى :
 « مَثَلُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ تَوْنِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ . وَكَتُمْتَنَّهُ الْعَتَاكِيُوتُ أَخْتَفَاتٌ ^(٥) »
 بَيِّنَاتٌ ^(٦) » ، والجامع بين الأمر ضعف المعتاد ، والقائمة التحذير من حمل
 النفس على التفرير بالعمل على غير أساس .

الرابع : إخراج ما لا قوة له في الصفة الى ما له قوة فيها . كقوله تعالى :
 « وَكَانَ الْبَطْرَانِيُّ الْمُنْتَهَاتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ^(٧) » . والجامع بين الأمرين

(١) النور ٢٩ .

(٢) البراعم ١٨ .

(٣) القمر ٦٩ و ٢٠ .

(٤) العنكبوت ١١ .

(٥) الرحمن ٢٤ .

العظيم ، والفائدة البيان عن القدرة في تسخير الاجسام في اعظم ما يكون من الماء^(١) .

السادس :

ويقسم التشبيه باعتبار طرفيه - أيضاً - الى أربعة اقسام :

الأول : تشبيه المفرد بالمفرد - وهو ما طرفاه مفردان كتشبيه العود بالورد . وقوله تعالى : « هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ »^(٢) ، وقوله : « وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَاسًا »^(٣) . فشيء الليل بالياس وذلك انه يستر الناس بعضهم عن بعض لئن أراد هرباً من عدو أو شيئاً لعدو أو إختفاء ما لا يجب الاطلاع عليه من أمره .

ومنه قول النبي :

وَإِذَا اعْتَرَى كَسَانُ بَحْرًا

وَإِذَا اعْتَرَى لَوْغَى كَسَانُ تَصَلَا

وَإِذَا الْأَرْضُ أَظْلَمَتْ كَانَ شَمْسًا

وَإِذَا الْأَرْضُ أَسْحَلَتْ كَانَ وَهَلَا

وقول البحري :

تَبَسُّمٌ وَقَطْرَةٌ فِي نَدَى وَوَهْجِي

كَالرُّعْدِ وَالْبَرْقِ تَحْتَ الْعَارِضِ الْبَرْقِ

وقوله :

فِي مَكْرَمِكَ ضَيْبِكَ تَحَالٍ بِسَهِّ التَّنَا

بَيْنَ الصَّارِعِ إِذَا التَّعْبِينُ ضَلُّوعًا

(١) ينظر كتاب العداوين ص ٢٢٦ - وبتدريج الترات من ص ٥٥ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٥

ص ٢٢٢ -

(٢) البقرة ١٨٧ .

(٣) الشا ١٠٠ .

الثاني : تشبيه المركب بالمركب ، وهو ما طرفاه كثرتان مجتمعتان ، كقول أبي تمام :

مَعْتَشِرٌ أَصْبَحُوا حُصُونِ الْعَالِي
وَدُرُوجِ الْأَحْصَابِ وَالْأَعْرَاضِ

فقوله : « حصون المعالي » من التشبيه المركب ، وذلك أنه شبههم في معهم المعالي أن ينالها أحد سواهم بالحصون في منعتها من أيا وحمايتها ، وكذلك قوله : « دروج الأحصاب » .

وهذا مما حذف في الأداة ، أما ما جاء منه مظهر الأداة فكقوله تعالى :
« مَكَانَهُمْ كَمَا كُنْتُمْ أَنْتُمْ قَدْ نَرَأَيْكُمْ أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَابٌ النَّارُ »
« بنورهم وكبركتهم في ظلمات لا يبصرون »^(١) ، فقديره : أن مثل هؤلاء المنافقين كمثل رجل أوقد نارا في ليلة مظلمة بمقارفة لاستضاء بها ما حوله فالتقى ما يخاف وأمن ، فينا هو كذلك إذ طمئت ناره فبقي خالفا متجريا ، وكذلك المنافق إذا أظهر كلمة الإيمان استنار بها واعتز بعزها وأمن على نفسه وماله وولده ، فإذا عاد عاد إلى الخوف وبقي في العذاب والنقمة .

ومنه قول أبي تمام :

خَلَقْتَ الشَّجَاعَةَ بِالْخِيَابِ فَأَصْبَحُوا
كَالْحُسْنِ شَيْبَةَ الْحَرَمِ بِدَلَالِ

وقول مسلم بن الوليد :

لَقِيَ النَّبِيَّ فِي أَمْثَالِ عَدَّتِهَا
كَالسَّيْلِ بِقُدْحِ جِلْجِلِهَا

وقول عباس بن الأحنف :

(١) البقرة : ١٧ .

لا جزى الله دمع عيسى خيراً
 وجزى الله كل خير لسانى
 تسم دمعى فليس يكتم شيئاً
 ووَجَدْتُ السانَ فاكتسبنا
 كنت مثل الكتابِ أفضاه طياً
 فاستدلوا عليه بالاعنوانِ

ومنه قول الحسين بن مطير برثي معن بن زائدة :

فنى عيش في معروفة بعد موته
 كما كان بعد السيل عمراء مرفعا

الثالث : تشبيه القرود بالركب ، كقوله تعالى : « الله نور السموات
 والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ، المصباح في زجاجة ،
 الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زينوا له
 شرفه ولا غريبة »^(١) .

وقوله : « مثل الذين كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ
 الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ »^(٢) .

ومنه قول أبي نواس :

إذا امتحن الديسا ليهب تكشفت
 له عن عدو في ليل صديقه

وقول أبي تمام :

(١) النور ٣٥ .

(٢) ابراهيم ١٨ .

علاهما مُشَفَّاةُ الفِراخِ رِبْهِنًا

لِوَالِدَيْهِ إِذِ الْمَوْتَى مُنْجَبَاتٌ
كَالَّذِينَ وَالِ الْجِبَالِ أَنْزَلْنَاهُ
بِالشِّعْرِ لِي عَتَقَ النَّهْدَ السَّرْوَةَ

الرابع : تشبيه المركب بالمفرد . كقول أبي تمام في وصف الربيع :

بِئْسَ صَاحِبِي تَقْسِيمًا نَفَرِيكَمَا
تَرِيَا وَجْهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ
تَرِيَا نَهْرًا مِثْلًا قَدْ شَابَهُ
زَهْرُ الرَّبِيِّ فَكَأَنَّا هُوَ مُقْتَبِرُ

وهنا تشبيه شيئين مشتركين بشيء واحد . أما تشبيه شيئين منفردين بشيء واحد فكقول المتنبي :

تَشْرُقُ أَعْرَاسُهُمْ وَأُوجُهُهُمْ
كَأَنَّهَا فِي تَوْبِهِمْ شَيْبُهُمْ

فقد شبه اشراق الاعراس والاشراق الوجوه بالاشراق الشيب .
وإذا تعدد طرفا التشبيه فهو إما :

١ - مطلق : وهو ما أتى فيه بالشبهين ثم بالتشبيه بهما . كقول امرئ القيس :

كَأَنَّ قَلْبِي الْعُورُ رَحْبًا وَبَابًا
لَدَى وَكُثْرَةِ الْعَنَابِ وَالْخَشَابِ الْبَابِ

٢ - أو متروك : وهو بخلاف ذلك كقول المرقش الأكبر :

تَشْتَرُ مِثْلَ الْوَجْهِ هُنَا
زَيْرٌ وَالْمُتَرَاكِفُ الْأَكْفُ عَسِمٌ

صير^(١١) . ، وقوله : « مَكَلَّمُهُمْ كَمَكَلَّمِ الَّذِي اسْتَشْرَفْتَهُ نَارًا^(١٢) » .

الثاني : أفعال ، وهي : حسب ، وخال ، ووطن ، ووشيه ، وتشابه وغيرها ، ومثالها قوله تعالى : « يَحْسَبُهُ الْفَلَاحُ مَاءً^(١٣) » . وقوله : « يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى^(١٤) » ، وقوله : « إِنَّ الْيَنْفِرَ تَشَابَهًا عَلَيْهِ^(١٥) » .

الثالث : حُرُوفٌ ، وهي بسيطة كاللغات في قوله تعالى : (كَرَّمَاهُ) اشتدَّتْ بِهِ الرِّيحُ^(١٦) ، ، وقوله : « كَذَّبْنَا بِآلِ قِرْعَانَ^(١٧) » ، وقوله : « فَالَّذِي يَنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ^(١٨) » .

أو مركبة وهي « كَأَنَّ » . وقد قال قوم هي « إِنْ » ، دخلت عليها كاتبة التشبيه فطفت وقد تحققت^(١٩) . ومثالها قوله تعالى : « كَأَنَّ لَمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَسْتَأْذِنِينَ^(٢٠) » ، ومثال الشدة قوله تعالى : « طَلَعْنَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ^(٢١) » .

وجاءت « كذلك » التشبيه في القرآن الكريم كقوله تعالى : « وَمَوْءَاظُهُمْ يَوْمَ السَّعْيِ كَأَنَّهَا كَلْبٌ إِفْرَسٌ مُرْتَجِلٌ^(٢٢) » .

(١) آل عمران ١٦٥ .

(٢) البقرة ١٧ .

(٣) النور ٢٩ .

(٤) طه ٦٦ .

(٥) البقرة ٧٠ .

(٦) إبراهيم ١٨ .

(٧) آل عمران ٥١ والإنفال ٥٤ ر ٥٥ .

(٨) البقرة ٢٩٤ .

(٩) الصاحبي ص ١٦١ .

(١٠) نوح ١٢ .

(١١) الصفات ٦٥ .

بِقَلْبٍ مَسْتَهْأٍ لِيَلْبَدُ مَيْتٌ فَالْتَرْتَا بِوِ الْمَاءِ فَخَرَجْتَا بِرٍ مِنْ كَلْبٍ
 الطُّرَاتِ ، كَذَلِكَ تُخْرِجُ الْمَرْثَى لِعَلَّكُمْ تَدَسْتَرُونَ^(١) .
 والبلاغيون يقسمون التشبيه باعتبار الأداة إلى :

١ - مُرْسَلٌ : وهو التشبيه الذي ذكرت فيه الأداة ، كقول المتنبي :

كالبدر من حيثُ هنتُ رأيتُه
 يهدي إلى عينك نوراً ثقيلاً
 كالشمس في كثرةِ السماء وضوؤها
 بغشي اليلادِ مشارقاً ومظرباً
 كالبحر يندرف للقرابِ جواهرأ
 جودأ وبيعث للعيدِ سحابياً

٢ - مؤكَّدٌ : وهو ما حذفت منه الأداة ، كقول المتنبي :

بدتُ قمرأ ومالتُ عُصنُ بان
 وقاحتُ عتيراً ورتكُ عسراً
 وقوله :

ترنو إلى عينِ الطيِّسِ مجهشةً
 وتمسحُ الطلَّ فترى الورودَ بالعنَمِ

وجه الشبه :

وهو الوصف المشترك بين المشبه والمشبه به تحقيفاً أو تخيلاً ، فالحنفي
 كتشبيه الشعر بالبزل في السواد ، والتخيل كتشبيه السيرة بالسبك ، والأخلاق
 بالعنبر .

(١) الأعراف ٥٧ .

ووجه الشبه قد يكون واحداً حبساً كاللعومة في تشبيه البشر بالخيرير . أو
واحداً عقلياً كالمداية في قوله - صل الله عليه وسلم - : « أصحابي كالنجوم
بأيهم اقتديتم اقتديتم » . أو متعدداً كقول أبي بكر الخالدي :

يا شبيبة اقدر حبساً وضيماً ومثلاً
وشبيه الفضل لينا وقوامساً وامثالاً
أنت مثل الوتر لونساً ونيساً ومثلاً
زركنا حتى إذا مسا سركنا بالقرين زالا

وقد خاض القدماء في بحوث عقلية حينما تعرضوا لوجه الشبه . وكان
حديثهم عنه لا يمس الجانب الأدبي مساً قوياً ولذلك أعرضنا عن ذكره^(١) .
ويتقسم التشبيه باعتبار وجهه الى :

١ - محمول : وهو التشبيه الذي لم يذكر وجهه كقول النابغة الذبياني :

فانك شمسٌ والملك كواكبٌ

إذا طلعت لم يبدأ ميثهين كوكبٌ

وقول الآخر :

إنما الدنيا كبيت نسجه من عنكبوت

٢ - مفصل : وهو ما ذكر فيه وجه الشبه كآيات أبي بكر الخالدي . وقول
الآخر :

ولغره في عنق مسام وأدمعسي كالكلي

وقول أبي العلاء المعري :

(١) ينظر اقتراح العلوم ص ٦٥٩ ، والاقتراح ص ٢٢٠ ، ونهاية الايجال ص ٦٥ .

أنت كالشمس في الغياء وإن جسا
وزَّت كيوناً في علو الكسائر

ويتقسم أيضاً باعتبار وجهه ال تشبيه بحر تمثيلي وهو ككثير من الأمثلة السابقة ،
وتشبيه تمثيلي هو ما انصف بعض الشروط التي وصفها البلاغيون حيثما
ميزوا بين النوعين وإن اختلفوا فيها .

التمثيل :

حدث أبو عبيدة عن التمثيل وهو عنده التشبيه أو تشبيه التمثيل ، قال في
تفسير قوله تعالى : « على شفا جرف هار ^(١) » : « وهجاز الآية مجاز
التمثيل ، لأن ما بنوه على التفرد أثبت أساساً من البناء الذي بنوه على الكفر
والنفاق فهو على شفا جرف ، وهو ما يعرف من سيول الأودية فلا يثبت
البناء عليه ^(٢) . »

وليس في هذا التفسير ما يعطي فرقاً واضحاً بين القولين ، وأعل قدامة بن
جعفر كان أول من عدّ التمثيل مخالفاً للتشبيه ، وهو عنده من أعمت التلاف
اللفظ والمعنى . قال في تعريفه : « هو أن يريد الشاعر إشارة إلى معنى فيضع
كلاماً يدل على معنى آخر ، وذلك المعنى الآخر والكلام منبثان عما أراد أن
يشير إليه ^(٣) . » ومثال ذلك قول الرماح بن ميادة :

ألم شكك في يميني يسديك جعلني
فلا تجعلني بعدها في شمالك

(١) التوبة ١٠٩ .

(٢) مجاز القرآن ج ١ ص ٢٦٩ .

(٣) لغة الشعر ص ١٥٢ .

ولو أنني أذنبتُ ما كنتُ هالكا

على خصلة من مالحات خرمالكا

فعدل عن أن يقول في البيت الأول : إنه كان عنده مقدماً فلا يؤخره ،
أو مشرباً فلا يبعده ، أو مهتبي فلا يحنيني ، إن أن قال : إنه كان في محلي يديه
فلا يعلله في اليسرى . ذهاباً نحو الأمر الذي قصد الإشارة إليه بلفظ ومعنى
يخريلان مجرى المثال له . وقصد الإغراب في الدلالة والابتداع في المقالة .

وهذا هو التمثيل عند قدامة أما التشبيهات المركبة الأخرى فلا تدخل فيه ،
ولذلك تحدث عنها في موضع آخر من كتابه « نقد الشعر » وقال : « وقد يقع
في التشبيه تصرف إن وجوه المتحسّن . فمنها : أن تجمع تشبيهات كثيرة في
بيت واحد وألفاظ يسيرة .

ومنها : أن يشبه شيء بشيء بالشيء في بيت أو لفظ قصير .

ومنها : أن يشبه شيء في تصرف أحواله بالشيء تشبهه في تلك الأحوال^(١) ،
وتمّ اسمها تمثيلاً وإنما هي تشبيهات مختلفة .

وفسر ابن سنان التمثيل كما فسره قدامة وذكر أمثاله^(٢) . وهو عنده من
نوعت القصاحة والبلاغة ، وسبب حسنه مع ما يكون فيه من الإيجاز أن تمثيل المعنى
يرضحه ويخرجه إلى الحسن والمشاهدة .

وفسره ابن أبي الأصبغ مثل هذا التفسير^(٣) ، ونقل تعريف قدامة وبعض
أمثاله ، وألحق به ما يخرج المتكلم مخرج المثل الماتر كقولته تعالى : « ليس آلتها

(١) نقد الشعر من ١٦٦ وما بعدها .

(٢) من القصاحة من ٢٧٢ .

(٣) تحرير النجوم من ٢٦٤ - ربيع القرآن من ٨٥ .

من ذون اللذ كاشفت^(١) ، ، وقوله : ، وتترى الجبال تنحسبها جامدة^(٢)
وهي تمر^(٣) ممر السحاب^(٤) ، ، وكقوله : عليه السلام : ، ، الحلال بين ،
والأحرام بين ، ، وقول النابغة الذبياني :

ولست بمسئير أحملاً لا تلدسه على شعث أي الرجال المهتاب
وقول بشر :

فعبس^(٥) واحداً لو حبل أخاك فانسه
مطرافاً ذئب مسورة^(٦) ومجالبسه
إذا أنت لم تشرب مبرراً على القلبي
علمت وأي الناس تصدرو مشاربسه

والتشيل هو المائلة عند بعضهم كأبي هلال العسكري الذي ذكر بعض
أمثلة قديمة في التشيل^(٧) . والاقلائي الذي قال : « وما يعدونه من البديع
المائلة ، وهو ضرب من الاستعارة سماه قدامة التشيل^(٨) » .

والتشيل عند ابن رشيق من ضروب الاستعارة وهو المائلة ، وذلك أن
تشيل شيئاً بشيء فيه إشارة كقول امرئ القيس :

وما ذرفت عينك إلا لتقدحي بهيبك في أعشار قلب مقتل

فمثل عينها بهيب الميسر يعني المعالي وله مبعة أنصاء . والرقب وله
ثلاثة أنصاء ، فصار جميع أعشار قلبه لسهمين الذين مثل ربما عينها . ومثل
قلبه بأعشار الخزور فتعدت له جهات الاستعارة والتشيل .

(١) النجم ٥٨ .

(٢) النحل ٨٨ .

(٣) كتاب تصانيف من ٢٥٣ - ٣٥٦ .

(٤) إيجاز الفرائد من ٧٨ .

وذاكر ان معنى التمثيل أيضاً اختصار قولك : « مثل كذا وكذا » ، ثم قال : « والتمثيل والاستعارة من التشبيه إلا أنهما بغير أمانته وعلى غير أسلوبه ^(١) » ،

وكان عبد القاهر الجرجاني من أوائل الذين وضعوا حداً واضحاً بين التشبيه والتمثيل حينما قسم التشبيه إلى ضربين :

أحدهما : أن يكون تشبيه الشيء بالشيء من جهة أمر يمتنع لا يحتاج فيه إلى تأويل كتشبيه الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل ، وكتشبيه من جهة اللون ، ومن جهة الصورة واللون ، أو من جهة الهيئة ، ويكون الوجه فيه حقيقياً أي ثابتاً في ذات الموضوع كالأخلاق والصفات والطباع ، والتشبه في هذا لا يجري فيه التأويل ولا يفتقر إليه في تحصيل ، وقد يسمى هذا الضرب « التشبيه » أو « التشبيه الظاهر » أو « التشبيه الصريح » ، أو « التشبيه الأصلي الحقيقي » .

وثانيهما : أن يكون التشبيه محضاً بغير من التأويل مثل : « هذه حبة كالشمس في الظهور » ، فذلك تشبيه لا يتم إلا بتأويل ، وذلك أن قول : « حقيقة ظهور الشمس وغيرها من الأجسام أن لا يكون دونها حجاب وكوه مما يحول بين العين وبين رؤيتها ، ولذلك يظهر الشيء لنا ، ولا يظهر إذا كنا من وراء حجاب أو لم يكن بيننا وبينه تلك الحجاب » . ثم نقول : إن الشبهة نظير الحجاب فيما يدرك بالعقول لأنها تمنع القلب رؤية ما هي شبهة فيه كما يمنع الحجاب العين أن ترى ما وراءه ، ولذلك توصف الشبهة بأنها اعترضت دون الشيء بروم القلب إدراكه وبصرفه ففكره لموصول إليه من صحة حكم أو فساده . فإذا ارتفعت الشبهة وحصل العلم بمعنى الكلام الذي هو الحجة على صحة ما ادعى من الحكم ، قيل : « هنا ظاهر كالشمس » أي : ليس ههنا مانع عن العلم به ولا التوقف والشك فيه مبالغ ، وإن المنكر له إما مدحول في

(١) السنجي ١ ص ٢٨٠ .

عقله أو جاحد مباحث ومسرف في العناد . كما ان الشمس الطالعة لا يشك فيها
فمن بصر ولا ينكرها إلا من لا عذر له في إنكاره . ونحن نحتاج إلى مثل هذا
التأويل في تحصيل الشبه الذي ائتمناه بين الحجية والشمس . في حين لا نحتاج
إلى ذلك في الضرب الاول من التشبيه .

وبتفاوت هذا الضرب في التأويل . فمنه ما يقرب مأخذه ويسهل الوصول
إليه ويعطي المقادة طوعاً حتى إنه يكاد يدخل الضرب الاول الذي ليس من
التأويل في شيء . ومنه ما يحتاج فيه إلى قدر من التأمل . ومنه ما يدق ويغضض
حتى يحتاج في استخراجِه إلى فضل رويّة ولطف فكرة .

فمما هو قريب للأعظ سهل المأني قوفهم في صفة الكلام : « أتفاظه ككلاء
في السلامة . وكالتسليم في الرقة . وكالعسل في الخلاوة » . ويريدون أن اللفظ لا
يستغنى ولا يشبه معناه ولا يصعب الوقوف عليه . وليس هو بغريب وحشي
يستكره . لكونه غير مألوف . أو ليس في حروفه تكرار وتناثر يكاد يفسد
من أجلهما فصارت لذلك ككلاء الذي يسوغ في الخلق والتسم الذي يسري في
اليدن ويتخلل المسالك اللطيفة منه ويهدي إلى القلب روحاً ويوجد في الصدر
التشراحاً ويقيد النفس نشاطاً . وكالعسل الذي يلد طعمه ويتشّ النفس له
ويجلب الطبع إليه وينب وروده عليه . فهذا كله تأوك ورتبة شيء إلى شيء
بطرب من التلطف . وهو أدخل قليلاً في حقيقة التأويل . وأقوى حالاً في
الحاجة إليه من تشبيه الحجية بالشمس .

وأما ما تقوى فيه الحاجة إلى التأويل حتى لا يعرف المقصود من التشبيه فيه
بشبهة السماع فنحو قول كعب الأشقر في وفد المهلب على الخجاج
فوصف له فيه وذكر مكانهم من الفضل والبأس . فسأله في آخر القصيدة قال :
« فكيف كان بنو المهلب فيهم ؟ » قال : « كانوا حِمامة الشرح نهاراً . فافا
ألبوا ففرسان البيات » . قال : « فأبهم كان أنجد ؟ » قال : « كانوا كالحلقة
المفرغة لا يدري أين طرفها ؟ » . فهذا التشبيه يحتاج إلى نظر وتدقيق . وليس

كذلك تشبيه الخيعة بالشمس .

وهذا هو التشبيل عند عبد القاهر . فكل تشبيه يتكون الوجه فيه حسيّاً مفرداً أو مركباً أو كان من الغرائز والطباع العقلية الحقيقية فهو تشبيه غير تشبيلي . أما إذا كان وجه الشبه فيه عقلياً مفرداً أو مركباً غير حقيقي وعتاجياً في تحصيله إلى تأويل فهو تشبيه تشبيلي . ، وهذا هو الفرق بين الصريين . وإن كان الأول عاماً والثاني خاصاً ، ولذلك قال : إن « كل تشبيل تشبيه ، وليس كل تشبيه تشبيلاً » .⁽¹⁾

ومن التشبيه ، قول الشاعر :

وقد لاج في الصبح الثريا لمن رأى

كعقود ملاحيق حنين نسورا

وقول ابن المعتز :

كأن العيون الرجس الغض حولها

مداهين دُرّ حشونهن حقيسن

وقوله :

وأرى الثريا في السماء كأنها

قد تمّ تبتت في ثياب حيدار

ولا تحتاج هذه الآيات إلى تأويل ، لأنها ظاهرة . أما التشبيل فهو بخلاف

ذلك كقول ابن المعتز :

اصبر حل مقصّر الحنو د فان صيرك قائله

قاله فاكسل بعضها إن لم تجد ما تأكله

(1) لسرار البلاغة ص ٥٥ .

وقول صالح بن عبد القدوس :

وإذ بين أدبته في الصبأ كالغدير يسقى الماء في غزميه
حتى تراه موقفاً فاصبراً بعد الذي أبهرت من يسبويه

وهذه الأبيات محتاج إلى تأويل ، ولا يمكن أن تفهم الصلة بين الأخرى
إلا بضراب من التأمل وإطالة النظر .

والتسليم الذي هو قول أن يسرى كذلك ما لا يحصل إلا من جملة من
الكلام أو جملتين أو أكثر حتى إن التشبيه كلما أوغل في كونه عقلياً ههنا
كانت الحاجة إلى الجصلة أكثر ، كقوله تعالى : « إنا منكم من قبل أن
كناهم أنزلناه من السماء فاحنكنه بعد نبات الأرض مما يأكل الناس
والأنعام ، حتى إذا أنزلت الأرض زخرفتها وأزبنتها ، وظن أهلها
أنهم قادرون علىها أتاهم أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها خنقياً كأن
لم تغير بالأمس . » (١) فقد كثرت فيه الجمل حتى أننا نرى في هذه الآية
الكريمة عشر جمل إذا فصلت ، والشبه مترع من هجوعها من غير أن
يمكن فصل بعضها من بعض ولا حذف شيء منها ، فلو حذفت منها جملة
واحدة من أي موضع كان ، أخل ذلك بالتعزى من التشبيه .

ولا ينبغي أن تعد الجمل في هذا الشعر بعد التشبيهات التي يضم بعضها
إلى بعض والأعراض الكثيرة إلى كل واحد منها منفرد بنفسه ، بل بعد جمل
تنسق ثانية منها على أوله وثانية على ثالثة وهكذا ، فإن ما كان من هذا الجنس
لم ترتب فيه الجمل ترتيباً مخصوصاً حتى يجب أن تكون هذه سابقة وتلك تالية لها
والثالثة بعدها . فقي قولنا : « زيد كالأسد بأساً ، والبحر جوداً ، والسيف
مضاء ، والهدى بهاء ، لا ينبغي أن ترتب هذا الترتيب دائماً ، بل نستطيع أن
نقدم ونؤخر فيه من غير أن نحذف الصورة ، وكذلك قول الشاعر :

(١) يونس ٦٤

النشترُ ميسكٌ والوجهُ دنسٌ نيزٌ وأطرافُ الأكلبِ عشمٌ

نستطيع أن نرتبه ترتيباً آخر لولا الوزن - في حين لا نستطيع ذلك في الآية ، لأن كل جزء فيها يقود إلى الجزء الذي يليه .

ولا يريد عبد القاهر من هذا الكلام أن يكون التمثيل مركباً دائماً ، وإنما هو - في رأيه - أرفع وأسمى ، وإن صرح أيضاً بأنه « التشبيه المنتزع من مجموع أمور والذي لا يحصل له إلا جملة من الكلام أو أكثر ^(١) » . ولعله يريد بذلك التمثيل الذي يكون مجازاً لمجيبه على حد الاستعارة كقولهم لمن يتردد في الأمر : « أراك تقدم رجلاً » وتؤخر أخرى ^(٢) ، « وإلى ذلك ذهب الرازي فقال : « وقد خصصوا التمثيل المنتزع من اجتماع أمور يتفهد البعض بالبعض باسم التمثيل ^(٣) » .

ويجوز على حد الاستعارة كالمثال السابق - وقد يكون غير ذلك كقوله تعالى : « مثلك الذين حَسَبُوا الثورَ إذا شَبَّ لهم بِحَسَبِهَا كَمَثَلِ الخَيْمَارِ بِحَسَبِ أَسْفَارِهَا ^(٤) » . والأمثلة التي ذكرها عبد القاهر تتردد بين الأفراد والركيب ولكنها كلها تحتاج إلى تأول ونظرة عقلية ، ولذلك كان رأيه الواضح أن التمثيل هو ما كان الوجه فيه عقلياً غير حقيقي من غير نظر إلى أفراد أو تركيب . ومن هنا كانت نظرتهم واسعة لأنه لم يقيدوا كما فعل السكاكي الذي وضع للتمثيل شرطين :

الأول : أن يكون وجه الشبه فيه عقلياً غير حقيقي .

الثاني : أن يكون مركباً .

(١) إصرار الباقية ص ٢٢٠ .

(٢) ينظر دلائل الإيجاز ص ٥١ .

(٣) نهاية الإيجاز ص ٥١ .

(٤) الباقية ص ٥١ .

ويتضح هذان الأمران في قوله : « واعلم أن التشبيه متى كان وجهه غير حقيقي ، وكان منتزعاً من عدة أمور خصّ باسم التشبيه ^(١) » ، كقول ابن المعتز : « اصبر على مفضض ... » وقول صالح بن عبد القلوس : « وإن من أهدته ... » وكقوله تعالى : « مَنظَهُمْ كَمَنظَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ قَارَأَ فَاكْتَمَ أَصْوَاتَهُ مَا حَوَّلَهُ ذَهَابَ اللَّهُ بِسُورِهِمْ وَأَنزَلَ لَهُمْ فِي طَلُوسَاتٍ لَا يَأْبَسُ رُؤُوسُهُمْ » .

والتشبيه عند الخطيب القرظي ما كان وجه الشبه فيه وصفاً منتزعاً من متعدد أي من أمرين أو أمور ، سواء كان ذلك التعدد متعلقاً بأجزاء الشيء الواحد ، أو لا . كما في تشبيه الضع مع الاسياض بالليل مع الكواكب في قول بشار :

كأن مثارة الضعج فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل لها وهي كواكبها

وقال القرظي في تعريفه : « التشبيه ما وجهه وصف منتزح من متعدد أمرين أو أمور ^(٢) » . وقال النسوي : « التشبيه هر هيئة مأخوذة من متعدد سواء كان الطرفان مفردين أو مركبين . أو كان أحدهما مفرداً والآخر مركباً . وسواء كان ذلك الوصف المنتزح حسيّاً بأن كان منتزعاً من حسي أو عقلياً أو اعتبارياً وهدياً . وهذا مذهب الجمهور ^(٣) » . ولذلك فكل تشبيه عند السكاكي تشبيه عند القرظي . وليس كل تشبيه عند القرظي تشبيلاً عند السكاكي ، فبين المذهبين عدم ومخصوص .

ويتضح أن القدماء لم يتفقوا على خصائص التشبيه ويمكن الجزأ أن أهم فيما يأتي :

-
- (١) مقفح العدم ص ١٦٦ .
 - (٢) البقرة ١٧٠ .
 - (٣) التوضيح ص ٢٤٩ .
 - (٤) حاشية النسوي (الترويح القليل) ج ٢ ص ٤٢١ .

١ - يرى الفلوبون وبعض البلاغين كالكزحشري وابن الاثير أن التشبيه والتشليل شيء واحد .

٢ - يرى قدامة بن جعفر والدين ثقلوا رأيه كابن سنان وابن أبي الاصبغ ان التشليل هو الاشارة إلى معنى يفهم من الكلام من غير أن يعبر عنه تعبيراً مباشراً .

٣ - والتشليل هو المماثلة عند أبي هلال والباقلاني وابن رشيق . وهو من ضروب الاستعارة .

٤ - يرى عبد القاهر ان التشليل تشبيه وجهه عقلي غير حقيقي . سواء كان مفرداً أم مركباً ، ويفضل المركب لانه أدق تصويراً وأعظم تأثيراً .

٥ - يرى السكاكي أن التشليل تشبيه مركب وجهه عقلي غير حقيقي .

٦ - يرى الخطيب القزويني والجمهور ان التشليل تشبيه منزع من مركب ولذلك تدخل فيه التشبيهات المركبة او تشبيه الصورة سواء كان الوجه فيه عقلياً أم حسياً .

ويرى البلاغيون ان التشليل على سبيل الاستعارة اذا كثر استعماله سمي مغللاً كقول بشر :

إذا كنت في كل الأمور معاتباً

صديقك لم تكن الذي لا تعاتبه

فعبس واحداً أوصل أخاك فانه

مكافراً ذئب مرةً ومجانبه

وقول أبي تمام :

وإذا أراد الله نكراً فضيلته

طوبت أناج غا لسان حسود

لولا اشتعال النار فيما جساوتت
 ما كان يُعرف طيبُ عرفِ العود
 ولورود الأمثال على سبيل الاستعارة لا تغير ، وإنما لتعمل كما وردت
 من غير التفات إلى المخاطب أو الموضوع .

التشابه :

قد يتماهى الطرفان : المشبه والمشبه به في جهة التشبيه ، فيترك التشبيه إلى
 التشابه ليكون كل واحد من الطرفين مشبهاً ومشبهاً به ، تفادياً من لرجيح
 أحد المتساويين على الآخر^(١) . كقول أبي اسحاق الصافي :

تشابه دعوي إذ جئري ومُداسني
 فمن مثلر ما لي الكأس عيني شكب
 فواض ما أدري أياظمر لسيلت
 جفوني أم من عبرني كنتُ أشرِبُ
 وكقول الصاحب بن عباد :

رق الزجاج وراقت الخمر
 فكأنما خمرٌ ولا قدح
 ونشأها قدسياً كالأمر
 وكأنما قدحٌ ولا خمر

التشبيه المقلوب :

وقد يقاب التشبيه ، وذلك بأن يجعل فيه المشبه مشبهاً به ، ويجعل المشبه
 به مشبهاً . كقول البحري :

في طلعة البدر شيء من هاسنها
 ولتصيب تعيب من تشبها

(١) - مدح العلوم ص ١٦٤ ، والاصح ص ٢١٢ .

وقول ابن المعتز :

ولاح ضوءه هلال تكاد يتكئضحنسا

مثل الفلانة إذا قُصت من الظنير

وسمى ابن جني هذا النوع « غلبة القروع على الاصول » وقال عنه :
« هنا فصل من فصول العربية طريف تبعه في معاني العرب كما نجد في
معاني الأعراب ، ولا تكاد نجد شيئاً من ذلك إلا والعرض فيه المبالغة ^(١) .
وسماه ابن الأثير « الطرد والعكس » وقال إن العرض منه المبالغة ، وهو
موضع من علم البيان حسن الموقع لطيف المأخذ ^(٢) . وسماه العلوي « التشبيه
المعكس » ، وقال عنه : « اعلم ان هذا النوع من التشبيه يرد على المعكس
والندور ، وبابه الواسع هو الاطراد . وإنما لقب بالمعكس لما كان جارياً على
خلاف العادة والإضاف في مجازي التشبيه ، وقد يقال له « غلبة القروع على
الاصول » . وكل هذه الالطاب دالة على خروجه عن لقياس المطرد والمهيج
المستمر ، وله موقع عظيم في زيادة البلاغة . وقد ذكره ابن الأثير في كتابه
« المثل السائر » وقرره ابن جني في كتاب « الخصائص » . والشرط في استعماله
أن لا يرد إلا فيما كان متعارفاً حتى تظهر فيه صورة الانعكاس : لانه لو
وُزِدَ في غير المتعارف لكان قبيحاً : لان مطرد العادة في البلاغة على تشبيه
الأدنى بالأعلى فإذا جاء على خلاف ذلك فهو معكوس ^(٣) . » والعلوي هنا
يقرر ما تعارف عليه البلاغيون من ان المشبه به يجب ان يكون الاصل وهو
الأقوى والأوضح صورة . ولكن الشاعر قد يخرج على هذه القاعدة وهو

(١) الخصائص ج ١ ص ٢٠٢ .

(٢) للمثل السائر ج ١ ص ٢٢٦ ، والجامع الكبير ص ٩٧ .

(٣) الطراز ج ١ ص ٢٠٩ .

بصوّر معانيه فيأتي بالتشبيهات التي لا تجري على ما قرر البلاغيون ، وفي ذلك إزاء هذا الفن . وقد وقف عبد القاهر عند هذا اللون وقال الله يفتح باباً إلى « دقات وحفلات » وذلك يجعل « القرع أصلاً والاحليل فرعاً ^(١) » ، وهو كثير في التشبيهات الصريحة وذلك « أنهم يشبهون الشيء فيها بالشيء في حال ثم يعطون على الثاني فيشبهونه بالاول ، فرى الشيء مشبهاً مرة ومشبهاً به أخرى » . ومن أظهر ذلك قولهم في النجوم : « كأنها مصابيح » ثم قولهم في المصابيح « كأنها نجوم » . وتشبيه العيون بالرجس ثم تشبيه الرجس بالعيون كقول أبي نواس :

لدى لرجس فضّ الطفاف كأنه

إذا ما متحناه العيون عيسون^٢

وتشبيه الفجر بالأفاسي ثم تشبيهها بالفجر كقول ابن المعتز :

والأفحسوان^٣ كالنسايا العرّ^٤ قد صفقت أنسواره بالفطر

وتشبه ألوار الرياض بالنجوم كقول البحري :

بكت السماء^٥ بيارثاذا دموعها

ففسدت^٦ تسّم عن نجوم مساء

ثم تشبه النجوم بالشّور كقوله :

قد أذف العيس في ليل كسان^٧ به

وشياً من الشّور أو دوحاً من العشب

وتشبه الدموع إذا قطرت على حدود السماء بالطفل والقطر على ما يشبه

الحدود من الرياحن كقول النابسي :

بكت للفراق وقد راعتها^٨ بكاه^٩ الحبيب لبعث الديسار

(١) أسرار البلاغة ص ١٥٧ .

كان الديموع على خدتها بنيةً على على جالسها
وشبهه به قول ابن الرومي :

لو كشت يومَ السوادِ حاضراً
وهنَّ يظنُّ ذلكَ الوجيدِ
لم تسمِ إلا الديموعَ مساكيناً
قطر من مقله على خدتها
كانت تلكَ الديموعَ قطراً تسدي
يلطر من فرجيس على وزفر
ثم يعكس كقول البحتري :

شقائق بحمينن تسدي فكأنسه
دموع الصبا في حدود الخرائد
وشبهه به قول ابن المعتز بعد قوله في الرجز :

كسأن عيون الرجز العفن حولنا
مداهن در حشوهن عقيسن
إذا بلهن القطر عيلت دموعها
بكاء عيون كحلهن حلكوي

وقد يستع هذا القاب في طرفي التشبيه وذلك أن يكون بين الشيتين تفاوت
شديد في الوصف الذي لأجله تشبه ثم قصدنا أن نلحق الناقص منهما بالوالد بمبالغة
وذاتة على أن يفضل أمثاله فيه . وقد فسر عبد القاهر ذلك بقوله : « بيان هنا
أن ههنا أشياء هي أصول في شدة السواد كخافية الغراب والقار وأشو ذلك ،
فإذا شبهت شيئاً بها كان طلب العكس في ذلك عكساً لما يوجه العفل وفتضاً

لعادة ، لأن الواجب أن يُبَيَّنَ المشكوك فيه بالمقاييس على التعريف لا أن يُشكَلَفَ في التعريف تعريفه بقيامه على المجهول وما ليس بوجوده على الحقيقة . فأنت إذا قلت في شيء : « هو كخافية الغراب » فقد أردت أن تثبت له سواداً زائداً على ما يُعهد في جنسه وأن تصحح زيادة هي مبهولة له وإذا لم يكن ههنا ما يزيد على خافية الغراب في السواد فليت شعري ما الذي تريد من قيامه على غيره فيه . ولهذا المعنى ضعف بيت البحرى :

على سباب ففسرين والليل لا طلع

جوابه من ظلمة بمسند

وذلك أن اللداد ليس من الأشياء التي لا مزيد عليها في السواد ، وكيف ورُبَّ مداد فاقد اللون والليل والسواد بشده أحق والآخرى أن يكون مثلاً . ألا ترى إلى ابن الرومي حيث قال :

حبري لبي حفصم لعاباً الميسل

يسيل للأحمران أي سيبيل

فبالق في وصف الحبر بالسواد حين شبهه بالليل . وكأن البحرى نظر إلى قول العامة في الشيء الأسود : « هو كالكفن » ثم ترجمه للقافية إلى المداد^(١) .

ولخص قاعدة قلب التشبيه بقوله : « وجملة القول إنه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في إثبات الصفة للشيء ، والنقص إلى إبهام في النقص أنه كالترادف واقتصر على الجمع بين الشئين في مطلق الصورة والشكل واللون أو الجمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حدة أو قريب منه في الأصل فإن العكس يستقيم في التشبيه . ومتى أريد شيء من ذلك لم يستقم^(٢) » .

(١) أسرار البلاغة ص ٢٠٢ .

(٢) أسرار البلاغة ص ٢٠٤ .

ولا يأتي القلب في التمثيل بالسهولة التي تراها في قلب التشبيه بل نراه يحتاج إلى تأمل وتحليل يخرج عن الظاهر بخروجا ظاهراً ويبعد عنه بعداً شديداً . فهو يطاوع في التشبيه مطاوعة وبتفاد القياس فيه اقتياداً لا لتسلف فيه ، في حين لا يطاوع تلك المطاوعة في التمثيل وهذا أحد الفروقات بين اللونين أن جانب الفروق الأخرى (١) .

ومثال قلب التمثيل قول القاهلي التواخي :

وَأَقْدَانُ الْجِسْمِ بَيْنَ دَجَائِحِ سَائِلٍ لَاحٍ يَنْهَسُنِ الْبَيْدَاعَ

وقول أبي طالب الرقي :

وَلَقَدْ ذَكَرْتِكِ وَالْخَلَامَ كَأَنْتِ سَيْبُهُ

يومئذ النوى وهواناً مني ثم يتعشقر

وقول ابن بابك :

وَأَرْضِيهِ كَأَخْلَاقِ الْكَرِيمِ قَطْعُهَا

وَقَدْ كَحَلَّيْ أَيْلُ السَّعَالِ فَأَبْصُرَا

وهذه الأبيات تحتاج إلى فضل تأمل وتألون وإطالة نظر . وهي بالتالي من تشبيه المحسوس بالمعقول الذي أنكره بعضهم ، وأكثر منه اللولبون في أشعارهم .

مراتب التشبيه :

مراتب التشبيه في القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانها كلها أو بعضها

ثمان هي :

(١) ينظر أسرار التشبيه ص ١٥٥ وما بعدها . عليه موالاتة بين التشبيه والتمثيل ومقاييس الفروق بينهما .

١ - ذكر الأركان الأربعة ، مثل : « زيد كالأسد في الشجاعة » ولا قوة هذه المرتبة .

٢ - ترك المشبه ، مثل : « كالأسد في الشجاعة » أي : زيد ، وهي كالأولى في عدم القوة .

٣ - ترك كلمة التشبيه ، مثل : « زيد أسد في الشجاعة » وفيها نوع قوة .

٤ - ترك المشبه وكلمة التشبيه . مثل : « أسد في الشجاعة » أي : زيد ، وهي كالثالثة في القوة .

٥ - ترك وجه الشبه . مثل : « زيد كالأسد » . وفيها نوع قوة ، لعدم وجه الشبه من حيث الظاهر .

٦ - ترك المشبه ووجه الشبه مثل : « كالأسد » أي : زيد . وهي كالخامسة .

٧ - ترك كلمة التشبيه ووجهه ، مثل : « زيد أسد » وهي أقوى الجميع .

٨ - إفراد التشبه بالذكر ، مثل : « أسد » أي : زيد ، وهي كالسابعة^(١) .

والمرتبة السابعة وهي حذف وجه الشبه والأداة أبلغ الجميع . وسموا مثل هذه المرتبة « التشبيه البليغ » لما فيه من اختصار من جهة ، وما فيه من تصور وتخييل من جهة أخرى ؛ لأن وجه الشبه إذا حذف ذهب الظن فيه كل مذهب وفتح باب التأويل على مصراعيه ، وفي ذلك ما يكسب التشبيه قوة وروعة وتأثيراً .

غواهي التشبيه :

تحدث البلاغيون عن أهية التشبيه وتحرته وانفقوا على أنه لا يصار إليه إلا لغرض على أن يكون مما قبله النفس ويستسيغه اللذوق ، وقالوا إنه « أشرف

(١) ينظر منتحى العلوم من ١٦٨ - والابيضاح من ٢٦٤ .

كلام العرب وفيه تكون التظنة والبراعة ، وأنه مقياس تعرف به البلاغة . وقال السكاكبي ان من خلق في التشبيه ملك زمام التدرب في فنون السحر اليهاني ^(١) . وقال ابن رشيق : « التشبيه والاستعارة جميعا يخرجان الأخص الى الأوضح ويقربان بعيد ^(٢) » . وقال أبو هلال : « التشبيه يزيد المعنى وضوحاً ويكسبه تأكيداً ^(٣) » . ورأى أن أجوده ما جاء على أربعة أوجه هي : إخراج ما لا يقع عليه الحاسة ان ما تقع عليه ، وإخراج ما لم تجر به العادة الى ما جرت به العادة . وإخراج ما لا يعرف باليدية ان ما يعرف بها . وإخراج ما لا تقوم له في الصفة الى ما له قوة فيها .

ورأى ابن الأثير أن التشبيه يجمع صفات ثلاثاً هي : المبالغة والبيان والابتزاز . وفانته هي أننا إذا مثلنا الشيء بالشيء فانما نقصد به اثبات الخيال في النفس بصورة المشبه به أو بعنايه وذلك يؤكد في طرفي الرغبة فيه أو التنفير عنه . فانما شبهنا صورة بصورة هي أحسن منها كان ذلك مثبتاً في النفس خيالاً يدعو الى الرغبة فيها . وكذلك إذا شبهناها بصورة شيء أقيح منها كان ذلك مثبتاً في النفس خيالاً قبيحاً يدعو الى التنفير عنها . وضرب مثلاً بقول ابن الرومي في مدح العسل ونعمه وهو :

تقول هنا مجاز التحل تحسُّهُ

وإنَّ تَعَبِي قُلْتُ فَا فِيهِ الرِّسَائِرُ

فقد مدح وقدم الشيء الواحد بتصريف التشبيه الذي تحسُّ به الى السامع خيالاً يحسن الشيء عند تارة ويُبغضه أخرى . واولا التوصل بطريق التشبيه على هذا الوجه لما أمكنه ذلك .

(١) مفتاح العلوم ص ١٥٧ .

(٢) مفتاح ١ ص ٢٥٧ .

(٣) كتاب الصناعات ص ٢٤٣ .

وما يعد له عدم الأخذ بما قاله البلاغيون من أن شرط بلاغة التشبيه أن يشبه الأصغر بالأكبر ، قال : « إن إطلاق قوله في أن من شرط بلاغة التشبيه أن يشبه الأصغر بالأكبر غير مفيد ، فإن هذا قول غير حاصر لمعرض المقصود ، لأن التشبيه يأتي تارة في معرض المدح وتارة في معرض الذم ، وتارة في غير معرض مدح ولا ذم ، وإنما يأتي قصداً للابتاهة والإيضاح ولا يكون تشبيه أصغر بأكبر كما ذهب إليه من ذهب ، بل القول الجامع في ذلك أن يقال : إن التشبيه لا يعد إليه إلا لضرب من المبالغة ^(١) » .

وأجاد عبد القاهر في ذكر فائدة التشبيه والتشليل وأهان جمالها وتأثيرهما في الكلام ، وقال : « واعلم أن مما التفق العقلاء عليه أن التشليل إذا جاء في أعقاب المعاني أو برزت هي باختصار في معرضه ونقلت عن صورها الأصلية إلى صورته كساها أبهة وكسبها منقبة ورفع من أقدارها وشب من نازها . وضاهت قواها في تحريك النفوس لها ودعا القلوب إليها واستثار لها من أقاصي الأفتدة صباه وكلفا ، وقسر الطباع على أن تعطبها حجةً وشككنا ^(٢) » .

وأشار إلى أسباب تأثير التشليل ، وأول ذلك وأظهره أن أُنشئت النفوس مقوفة على أن تخرج من خفي إلى جلي ويقتى لها بصريح بعد فتكفي وإن تردت في الشيء إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم وقتتها به في المعرفة أحكم نحو أن تنقل عن العقل إلى الإحساس وعما يعلم بالفكر إلى ما يعلم بالضح . وذلك أن المعاني التي يجيء التشليل في عقبها على ضربين :

الأول : غريب يذبح يمكن أن يخالف فيه ويُدعى امتناعه واستحالة وجوده . كقول المتنبي :

قال: تَمُوتُ الأكامُ وأنتَ منهم

قال: السُّكُّ بعضُ دمعِ الغزالِ .

(١) المنقذ السويح ص ٩ من ٣٩٦ .

(٢) أسرار اليبانة ص ١٠١ .

وذلك أنه أراد أنه قاق الانام وفانهم الى حدّ بطل معه أن يكون بینه وبينهم
 مشابهة ومقاربة بل صار كأنه أصل بنفسه وجنس برأسه ، وهذا أمر غريب ،
 وهو أن ينهض بعض أجزاء الجنس في الفضائل الخاصة به الى أن يصير كأنه ليس
 من ذلك الجنس .

والضرب الثاني : أن لا يكون المعنى مثلاً قريباً نادراً يحتاج في دعوى كونه
 على اجملة الى بيّنة وحجة واليات ، بل أن ينهي عن فعل من الأفعال التي
 يفعلها الانسان العادة . ويدّعي أنه لا يحصل منه على حلال ثم يشبهه في ذلك
 بالقيض على الماء أو الرام فيه ، فليس بمستنكر مستبعد خطأ الانسان في فعله أو
 ظنه وأمله وحظه ، كما في قول الشاعر :

فأصبحتُ من ليلي العداة كقسايسر
 على الماء خائفةً فروجُ الأصابعِ

والشاعر هنا أراد أن يبيّن مقدار خيبة أمله ، فعندما جاء بالتمثيل أراماً
 رؤية لا نشك معها ولا نرتاب انه بلغ في خيبة ظنه وبنوار صعبه إلى أقصى المبالغ
 وانتهى فيه الى أبعد الغايات حتى لم يحفظ لا بأقل ولا بأكثر . وهذا يعود الى
 التمثيل : لأننا نعلم أن الشاهدة تؤثر في النفوس حتى مع العلم بصدق الخبر .

والتمثيل يعمل عمل السحر في تأليف المتباين حتى يختصر بعد ما بين المشرق
 والمغرب ، وهو يبري للمعاني المظنة بالأكوهام شيئاً في الأشخاص المألوسة
 وينطق الأخرس ويعطي البياض من الأعجم ويبري الحيلة في الجهاد ويعمل الشيء
 قريباً بعيداً معاً .

والتمثيل يأتي من الشيء الواحد بأشياء عدة ويشق من الأصل الواحد
 أعضاها في كل فخص نكرة على حدة . ويعطي الكمال عن النقصان والنقصان عن
 الكمال . والمعنى إذا جاء مثلاً فهو في الأكثر يتجلى بعد أن يترجم الى طلبه
 بالفكرة ، ومن للركوز في القطع أن الشيء إذا قيل بعد الطلب له والاشتياق

أيه كان تبه أجلي ، وكان موقفه من النفس أجلّ وألطف ، وذلك يكون بتقرير الشبه بين الأشياء المختلفة^(١) .

وسار معظم البلاغيين على خطاه ، وحاولوا أن يعطوا أهمية التشبيه والتشليل ، واتفقوا على أن هذين العنصرين لا يُصالحُ بهما إلا لغرض والآن كانا حيلةً تُقتصر . فالسكّاني حينما يفسر التشليل برده إلى التوهم والابتهان وإن كانت عباراته ملتوية ليس فيها روثق عبارات عبد القاهر . قال في التعليق على بيتي ابن المعتز :

اصْبِرْ عَلَى مَنَظَرِ الْحَسْبِ وَفَإِنَّ صَبْرَكَ قَائِلٌ بِهِ
فَالْتَسَارُ تَأْكُلُ بَعْضُهَا إِذَا لَمْ تَجِدْ مَا تَأْكُلُهُ

« فإن تشبيه الحسود المروك مقاولته بالنار التي لا تمُد بالخطب يسرع فيها الفناء ليس إلا» في أمر متوهم وهو ما تنوهم إذا لم تأخذ معه في المقابلة مع علمك بتعليبه إياها حتى أن يتوصل بها إلى نفثة مصدر من قيامه إذ ذلك مقام أن تمنعه ما يمدّ حياته يسرع فيه الغلاك ، وأنه كما ترى منتزع من عدة أمور .

وقال في التعليق على بيتي صالح بن عبد القدوس :

وإنّ منسّ أوثقته في العيسا
كالعود يُسقى المساء في غوسم
حتى تسراه مورقساً نساخراً
بعد التي أبعثت من يسيم

« فإن تشبيه اللؤب في عباه بالعود المسقى ثوان الغرس الموقن بأوراقه ونظيرته ليس إلا فيما يلزم كونه مهذب الأخلاق مرضي السيرة حميد الفعال لتأدية المغلوب بسبب التأديب للصادق وقته من تمام الميل إليه وكمال استحسان

(١) ينظر أسرار البلاغة ص ١٠٦ وما بعدها وكذلك في القدر القرطبي - بلاغته وفاقه ص ٢٠٥ ،
ومن الوجوه الفلسفية ص ١٢٢ .

حاله . وأنه كما ترى أمر تصوري لا صفة حقيقية . وهو مع ذلك متزعج من عدة أمور (١) .

وقال الفزوي إن مما افق العقلاء على شرف قدره وفخامة أمره في فن البلاغة : أن تعقيب المعاني به لاسيما قسم التمثيل منه بضعف قواها في تحريك النفس الـ المقصود بها مدحا كان أو قما أو المنخارا أو غير ذلك . وضرب لذلك أمثلة منها قول البحري :

دان على أبدي العناء وشاسع
عن كل نيد في الشدى وضرب
كاليد أفرط في العلو وضوء
للعصبنة المارين جدا قسرب
وقول ابن لنكك :

إذا أحر الحسن أضى فبعثه سجا
رأيت صورته من أفتح العيون
وهنه كالشمس في حُسْنِ التَمَكُّرِ
نفرَ منها إذا مالت إلى القسور
وقول ابن الرومي :

بذل الوعد للأخلاء سحبا
وأبى بعد ذلك بذاك العطسنا
فدا كالتيلان يورق للعتب
نر وبأبى الإثمار كحل الإيسار

(١) مطح العلوم ص ١٦١ - ١٦٥ .

وقول أبي تمام :

وإذا أراد الله نشر فضيلته
طويت الأبحار فما لسان حصود
لولا اشتعال النار فيما جاورت
ما كان يعرف طيب عرف العود

وقوله :

وعلون مقام الروي في الخلق مخلوق
لديها عينه فاعزبه فتجسد
فلي رأيت الشمس زبدتها حبيبة
الإناس أن ليست عليهم بمرقد

قال القزويني : « وليس حالك وأنت في البيت الأول ولم تنه إلى الثاني على حالك وأنت قد انتهيت إليه ووقفت عليه ، تعلم بعد ما بين حالتك في تمكن الحصى لديك ^(١) » .

وذكر أن هذا الحسن ولفظه الروعة أسباباً ، منها ما يحصل للنفس من الأتس باخراجها من حضي إلى حلي ، أو باخراجها مما لم تألف إلى ما ألفته ، وما تعلمه إلى ما هي به أعلم كالانتقال من المعقول إلى المحسوس ، ومنها الاستطراف ، ومنها أن التشبيه يأتي من الشيء الواحد بأشياء عدة كأن يعطى من القدر الكمال عن القصدان كما قال أبو تمام :

لشي على تلك الشواهد فيهما
لو أمهلت حتى تصير شمساً
لقد سكرتهما حيناً ، وصياهما
حلياً ، وتلك الأريحية لسائلاً

(١) الإيضاح ص ٢٦٥ .

ولأعقب النجسُ المرذُةَ بدنية
ولمساءً ذاك العنقُ جنوداً وابسلاً
إنَّ الغلالَ إذا رأيتَ نسوةً
أيقنتُ أن سيبراً بدراً كاملاً

والفصان عن الكمال كقول أبي العلاء المعري :

وإنَّ كنتَ تبغي العيشَ فابغِ نوصفاً
فعدتَ التناهي بكنصرٍ المتطاولِ
تُرقى الدورُ انقصرُ وهي أهملُ
ويُدركها الققصانُ وهي كحاملِ

وكذا ينظر إلى بعده وارتفاعه وقرب ضربه وشعاعه كما قال البحري :

دائرٌ على أيدي العُصاةِ وشامعٌ
عن كلِّ نِدَى في التندى والحتريرِ
كاليدِ أفرطَ في العلوِّ وضوءه
لعميةٍ السارينِ جسدٌ قريبِ

وإن ظهوره في مكان كما في قول المتنبي :

كاليدِ من حيثُ التفتتَ بجدته
يُهدي أن عينك نوراً ناقباً

وأرجع غرض التشبيه إلى المشبه والمشبه به^(١) وأغراضه التي ترجع إلى المشبه منها :

١ - بيان أن وجود المشبه ممكن . وذلك في كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه ويدعى اختناعه كما في بيت المتنبي :

(١) الأبيات ص ٢٢٦ وما بعدها ، وينظر نهاية الأجر ص ٧٤ وما بعدها .

فإن تشبّر الأقسام وأنت منهم
فإنّ المسكّ يتعشّر دم الغزال
وقول الآخر :

فإنّ عيش في معروفه بعد منزله
كما كان بَعْدَ السيل هراء منزله

٢ - بيان حاله . كما في تشبيه ثوب آخر في السواد إذا علم لون المشبه
بعدمون المشبه . وكقول المليل :

وإنّ لتعروني لذكراكِ هِزْزَةً كما انفس العصفور بملكه القطرُ
وقول مجنون ليل :

كأنّ القلب ليلة قيسيل يُعدي بليل العامرية أو يُراجُ
قطاة غزّرها شركاً قياستُ لجاذبته وقد حلقُ الخناجُ

٣ - بيان مقدار حاله في القوة والضعف والزيادة كقول الشاعر :

فأصبحتُ من ليل الغداة كقائض
عل الماء خائضهُ فزوج الأصابع
وقول الآخر :

كأنّ مشبهها مسن بيت جارحها
مترّ السحابة لا ريثت ولا تحصيلُ

٤ - تقرير حاله في نفس السامع كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على
طائي بمن يكتب على الماء . وعليه قوله تعالى : « وإذا نتقنا الخيلُ
فوقهم كأنّهم ظلاله^(١) » . وقول الشاعر :

(١) الأعراف ١٧١ .

إنَّ القلوبَ إذا تناهى ودأهسا مثل الزجاجِ كتمُّها لا يُشعِبُ
وقول البحرِي :

ذات حُسْنٍ لو استزادتْ من الحُسْنِ إليه لا أصابتْ من بدأ
فهي كالشمسِ بجمَّةٍ والنضيبِ اللَّدنُ قنأً والرثمِ طرفاً وجيدا

٥ - تزيته لفرغيب ، كما في تشبيه وجه أسود بثقله الظبي أو تشويبه بفتقير
عنه كما في قول ابن الرومي في العسل وقد جمع التزيين والتفتير :

تقول هذا مجاجُ السَّحْلِ تدحسه

وإنَّ تعيبَ قلتُ : ذا قية الزناير

٦ - استطرافه أي عذاه طرفاً كقول ابن المعتز :

ولأثورديسة نزهو بزرقتهما

بين الرياضِ على حُسْمِ البواقيت^(١)

كأنها فرق هلماتٍ ضَعُفْنَ بها

لوالئِ النارِ في أطرافِ كبريتِ

وقول أبي تمام :

يرى أفرجَ الأشياءِ أوديةً تسللِ

كتمَّتْهُ يدُ المأمولِ حلةً خالسي

وأحسن من تلوِّثِ فتحه الصُّبَا

بباضِ العقايا في سوادِ المطالبِ

وأفراضِ التشبهِ الراجعة إلى المشبه به تكون في الغالب إيهام أن المشبه به

(٢) الكلازمية : البسطة .

أتم من المشبه في وجه الشبه . وذلك في التشبيه المقلوب ، كقول محمد بن وهيب :

وبسلا الصباح كأن غرثه

وجه الخليفة حين يُمسك

وقوله تعالى : « إنَّما البيعُ مثلُ الرِّبَا »^(١) ، والأصل : إنَّما الربا مثلُ البيع . إذ الكلام في الربا لا في البيع فخالقوا بحلهم الربا في الحل أقوى حالاً من البيع وأحرَف به . وقد يكون الغرض العائد إلى المشبه به بيان الاعتماد به .

وأوجز العلوي ثمرة التشبيه وفائدته بقوله : « اعلم أنك إذا أردت تشبيه الشيء بغيره ، فإنما تقصد به تقرير المشبه في النفس بصورة المشبه به أو معناه فيستفاد من ذلك البلاغة فيما قصد به من التشبيه على جميع وجوهه من مدح أو ذم أو ترغيب أو ترهيب أو كبر أو صغر أو غير ذلك من الوجوه التي يقصد بها التشبيه . وتراد للاختصار أيضاً والاختصار في اللفظ من تعدد الأوصاف الشبيهة ، وتراد للبيان والإيضاح أيضاً^(٢) . » وهذا ما أشار إليه الذين سبقوه كابن جني وابن الأثير . وفي أقوال القدماء الكثير من الصواب وإن كانت النظرة العقلية أساس اصحابهم بفن التشبيه . وقد حاول المحللون أن ينظروا إليه نظرة جديدة تقوم على الأثر النفسي الذي يحدثه ، وكان العقاد من أوائل الذين نظروا هذه النظرة حينما انتقد تشبيهات أحمد شوقي ، ودعا إلى ترك التشبيهات العقيمة والأخذ بالتشبيهات الجيدة عما في القوس أصدق تعبير^(٣) .

وقال الدكتور أحمد بنوي في نقد القدماء : « فمما اعتمد عليه القدماء في عقد التشبيه العقل . يعقلونه رابطاً بين أمرين أو مفرقاً بينهما ، وأغفلوا في

(١) البقرة ٢٧٥ .

(٢) الطراز ج ١ ص ٢٧٢ .

(٣) ينظر الشبوة ص ١٧ وما بعدها .

تثير من الاحيان وقع الشيء على النفس وشعورها به سروراً أو ألماً . وليس التشبيه في واقع الامر سوى إدراك ما بين أمرين من صلة في وقعهما على النفس ، أما يطين الامور وادك الصلة التي يربطها العقل وحده فليس ذلك من التشبيه الفني البليغ . وعلى الاساس الذي أقاموه استجادوا قول ابن الرومي :

بذلك الوعد للاخلاء ستمسحاً وأبى بعد ذلك بتلك العطاء

فدا كالتخلف يورق للعشير ويأبى الإنمار كل الإباء

وجعلوا الجامع بين الأمرين جمال المنظر ورفاهة المخير ، وهو جامع عظمي كما نرى لا يقوم عليه تشبيه في صحيح . ذلك ان من يقف أمام شجرة الخلاف أو غيرها من الأشجار لا يتطعم في نفسه عند رؤيتها سوى جمالها ونضرة ورقها وحسن أزهارها ، ولا يخطر بباله أن يكون لتلك الشجرة الوارفة الظلال ثم يبيته أو لا يكون . ولا يقلل من قيمتها لدى رائها ولا يحط من جمالها وجلالها ألا يكون لها بعد ذلك ثم شيء . فإذا كانت نفاهة المخير تقلل من شأن الرجل ذي المنظر الأنيق وتنعكس صورة منقصة في نفس رايه ، فإن الشجرة لا يقلل من جمالها لدى النفس عدم إثمارها ، وبهذا اختلف الواقع لدى النفس بين المشبه والمشبه به ، ولذلك لا يعد من التشبيه الفني المقبول^(١) .

ويربط المعاصرون تأثير التشبيه بما فيه من استحضار الاشياء وتواردها على الذهن ، وهو من أثر تداعي المعاني التي يرجع اليها كثير من فنون البيان ، ولذلك فلانما قاله علماء البيان من أغراض التشبيه يتعلق بالنفس أكثر من تعلقه بالأدراك العقلي المحض ، وهذه الأغراض لا تعدو أن تكون تأثيراً في الفكر أو الذاكرة للوجدان أو العاطفة^(٢) . ومن هنا كانت دراسة التشبيه وتوضيح أغراضه منطلقة من هذه النقطة عند المعاصرين .

(١) من بلاغة الفروان ص ١٨٧ .

(٢) ينظر دراسات في علم النفس الأدبي ص ٤٠ - ٤٤ ، ٤٤ ، والصورة الأدبية ص ١٢٠ ، والخيال في الشعر العربي ص ٦٤ وما بعدها .

الفصل الثالث

المجاز

الحقيقة :

اللفظ « أصوات يُعبرُ بها كلُّ قوم عن أغراضهم ^(١) » ، وهي مرتبطة بتطور المجتمع والفكر الإنساني ولذلك نجد لغات الشعوب المتطورة متقلعة على غيرها في مفرداتها واستعمالها .

واللغة العربية نشأت كغيرها من اللغات لتسد حاجة المتكلمين بها ، وكانت في أول أمرها مقتصرة على اللفاظ الوضعية التي عبرت عنها أحاط بالعربي في بيئته ثم تطورت بتطوره خلال العصور المختلفة . والكلمة حينما توضع لتدل على شيء معين تسمى حقيقة . وهي « فَعْلَةٌ » بمعنى « مَفْعُولَةٌ » ، واشتقاقها من « حَقَّقَ الشيء » - يَحَقِّقُهُ - إذا أثبتَه . أو من « حَقَّقْتُ الشيء » - أحَقَّهُ - إذا كتبت منه على يقين . ولذلك فهي دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللفظ .

(١) ألفاظ الصحاح ١ ص ٦٦ .

تعريفها :

والحقيقة تعريفات كثيرة منها تعريف ابن فارس الذي قال بأنها : « الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تشبيل ، ولا تقديم فيه ولا تأخير ^(١) » .
وقال ابن جنّي : « الحقيقة ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة ^(٢) » .

وقال عبد القاهر : « كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح ، وإن شئت قلت في مواضعه وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره فهي حقيقة . وهذه العبارة تنظم الوضع الأول وما تأخر عنه كلفه أحدث في قبلة من العرب أو في جميع العرب أو في جميع الناس مثلاً أو أحدث اليوم . ويدخل فيها الأعلام منقولة كانت كزبد وعمرو ، أو مرتجلة كقطبان . وكل كلمة استؤلفت ظا على الجملة مواضعه أو ادعى الاستئناف فيها ^(٣) » . وهذا تعريفها في المردد ، أما حدها في الجملة فهي : « كل جملة وضعتها على أن تحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع منه فهي حقيقة . ولن تكون كذلك حتى تعرى من التأويل . ولا فصل بين أن تكون مصيباً فيما أفادت به من الحكم أو مخطئاً وصادقاً أو غير صادق ^(٤) » .

وقال ابن الأثير : « فأما الحقيقة فهي : اللفظ الدال على موضوعه الأصلي ^(٥) » .

وقال السكاكي : « الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له من غير تأويل في الوضع كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص . فقط « الأسد » موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه » ثم قال : « ولك أن تقول : الحقيقة

(١) الصحاحي ص ١٩٧ .

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٤٤٢ .

(٣) أسرار البلاغة ص ٣٩٤ .

(٤) أسرار البلاغة ص ٣٥٥ .

(٥) أنال السائزج ١ ص ٥٨ .

هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه يضفيها دلالة ظاهرة كاستعمال الأسد في
الفيكل المخصوص^(١) .

وقال القزويني : « الحقيقة : الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح
به التخاطب^(٢) » . وقسّر هذا التعريف بقوله : « فقولنا « المستعملة » احتراز
عما لم يستعمل ، فإن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى حقيقة . وقولنا « فيما
وضعت له » احتراز عن شيئين :

أحدهما : ما استعمل في غير ما وضعت له غلطاً ، كما إذا أردت أن تقول
لصاحبك : « خذ هذا الكتاب » مشيراً إلى كتاب بين يديك فغلطت فقلت :
« خذ هذا القوس » .

والثاني : أحد قسمي المجاز ، وهو ما استعمل فيما لم يكن موضوعاً له ، لا
في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كلفظة « الأسد » في الرجل الشجاع .
وقولنا : « في اصطلاح به التخاطب » احتراز عن القسم الآخر من المجاز ،
وهو ما استعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب كلفظة « الصلاة »
يستعمله المخاطب بعرف الشرح في الدعاء مجازاً .

وذكر العلوي أن أجمع تعريف في بيانها ما ذكره أبو الحسين البصري
فانه قال : « ما أتاد معنى مصطلحاً عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب »^(٣)
وهذه التعريفات وغيرها تؤدي إلى أمر واحد وهو أن الحقيقة استعمال اللفظة
في وضعها الأول بحيث لا يتبادر الذهن إلى غير ذلك حينما نطلق كاستعمال
« القلم » للدلالة على آلة الكتابة ، واستعمال « القمر » للدلالة على الكوكب
المعروف .

(١) مفاتيح العلوم ص ١٦٩ - ١٧٠ .

(٢) الألبانج ص ٢٦٤ .

(٣) الحراز ج ١ ص ٤٧ .

أقسامها :

وقسموا الحقيقة إلى ثلاثة أقسام (1) :

١ - الحقيقة العرفية : وهي ما وضعها الخالق وأثبت على معاني مصطلح عليها في تلك المراسعة كالتأنيق القلم والكتاب والقمر والشمس . فإذا استعملت في معناها الأصلي غالباً تكون حقيقة . وإذا استعملت في غيره غالباً تكون مجازاً .

٢ - الحقيقة العرفية : وهي التي أتت من مساهم الأخرى إلى غيره بحرف الاستعمال . وذلك الاستعمال قد يكون عاماً وقد يكون خاصاً .

وتنحصر الحقيقة العرفية في صورتين :

الأولى : أن يشتهر استعمال المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة مستكراً كحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . مثل : « حرمت الخمر » والحرم مضاف إلى الخمر . وهو في الحقيقة مضاف إلى الشرب . وقد صار هذا المجاز أعرف من الحقيقة وأسبق إلى التعمد . ومنه تسمية الشيء باسم ما يشابهه كتسميتهم حكاية كلام المكلم بأنه كلامه كما يقال لمن أشد قصيدة لأخرى ، أقرس بأنه كلام الأخرى ، القيس : لأن كلامه في الحقيقة هو ما نطق به ، ولما حكايته فكلام غيره . لكنه قد صار حقيقة لسببه إلى الأفهام بخلاف الحقيقة . وتسميتهم الشيء باسم ما تعلق به كتسميتهم قضاء الحاجة بالغائط وهو المكان المغطى من الأرض فإذا أطلق فإن السابق إلى التعمد منه مجازة وهو قضاء الحاجة دون حقيقة وهو المكان المغطى . فصارت هذه الأمور المجازية حقائق بالعارف من جهة أهل اللغة لسبق إلى الأفهام معانيها دون حقائقها الوضعية العرفية .

والثانية : قصر الاسم على بعض معانيه وتخصيصه به نحو لفظ « الدابة » غالباً مجازية في وضعها العرفي على كل ما يندب من الحيوانات من الدودة إلى

(١) ينظر مفتاح العلوم ص ١٧٠ . والاصح ص ١٦٥ . والفرارح ج ١ ص ٥١ .

القبيل ، ثم أنها اختصت ببعض البهائم وهي ذوات الأربع من بين سائر ما يندبها
بالعرف القوي . ونحو القطة ، الجبن ، و « القارورة » فإن الأول موضوع لكل
ما استتر . والثاني موضوع نظر للماتعات ، ثم اختص « الجبن » ببعض من
يستتر عن العيون ، واختصت « القارورة » ببعض الآتية دون غيرها مما
يستتر فيه .

والحقيقة العرفية الخاصة . هي التي وضعها أهل عرف خاص وجرت
على ألسنة النساء من الاصطلاحات التي تخص كل علم . غالباً في استعمالها
حقائق وإن خالفت الأوضاع القوية ، نحو ما يجريه النحويون في كتبهم من
الرفع والنصب والخبر والخزم والحال والتشبيز . وما يجريه أهل الحرف
والصناعات والعلوم فيما ينهسونه بينهم .

٣ - الحقيقة الشرعية : وهي القطة التي يستلزم من جهة الشرع وضعها لمعنى
غير ما كانت تدل عليه في أصل وضعها القوي . وهي قسمان :

الأول : أسماء شرعية . وهي التي لا تفيده مدحاً ولا ذمماً عند إطلاقها
كالمصلاة والزكاة والحج ومائر الأسماء الشرعية .

الثاني : أسماء دينية . وهي التي تفيده مدحاً أو ذمماً نحو مسلم ومؤمن وكافر
وفاقد .

ولا يُعنى البلاغيون بالحقيقة وأقسامها كثيراً ، وإنما نصب عنايتهم على
المجاز وأساليبه لأنه هو التي تنال في الألفاظ ولأنه واسع الخطوط فسيح المدى
يحول فيه الأدباء ويخولون ويتصرفون فيه كل التصرف في حين لا يتصرفون
أن يخرجوا على الحقيقة خروجاً والمدحاً ، لأنها مرتبطة بالوضع الأصلي ومقيدة
بالمعجم الذي يحدد أبعادها .

المجاز :

المجاز فن قديم عرفه المتقدمون واستعملوه في كلامهم بعد أن تطورت اللغة وأصبحت ألفاظها الوضعية تضيق بالمعاني الجديدة . ويرى بعض الباحثين أن استناد الحياة إلى الحيوانات واستناد صفات الانسان إلى غيره من الكائنات الحية وغيرها من بقايا العنقاء القديمة . فكل من الشمس والقمر والكواكب كائن حي في نظر القدماء . والقول بان السماء تبكي وان الأرض تضحك راجع إلى هذه العقيدة في أذهان الناس ولم بصورة غير شعورية . ولذلك يدعوا بعضهم إلى تفسير المجاز تفسيراً اسطوريا . ويعزو بعضهم هذه الظاهرة إلى قوة الوجدان الإنساني إلى درجة أنه يمتد فيشمل ما يحيط به من الكائنات . فإذا ضحك رأي العالم يضحك من حوله . وإذا بكى خيال إليه أن العالم المحيط به يبكي معه . فالأساس العقلي في رأي هذا الفريق هو عدم العاطفة وسعة الخيال . ولذلك يرى بعض البلاغيين أن المجاز علم البيان بالجمعه وأنه أول بالاستعمال من الخفية في باب الفصاحة والبلاغة . لأن العبارة المجازية تنقل السامع عن خلفه الطبيعي في بعض الأحوال حتى أنه ليسمح بها الخيال ويشجع الخيال^(١) .

وإذا ما أصر المتأخرون على جعل التشبيه مقبلة لبحث الاستعارة وقالوا إنه ليس من علم البيان ، لأن دلالته وضعية ، فإنهم لم يستطيعوا أن يخرجوا المجاز منه فهو عندهم أصل هذا الفن بل هو علم البيان وبه يمكن إيراد المعنى الواحد يعارق مختلفة في وطرح الدلالة . وقد حفل الشعر العربي القديم بكثير من المجازات البدئية . وكان المجاز سبيلاً لتفنن الشعراء والكتاب . وفي القرآن الكريم كثير من هذا الفن وإن اختلف الباحثون في ذلك قرأى بعضهم أن كتاب الله كله حقيقة ، وإذا كان معنى الحقيقة الصدق فذلك صحيح . أما إذا كان معنى المجاز العدول في المنطق من معنى إلى آخر فيفس الأمر كذلك لأنه جاء

(١) ينظر دراسات في علم النفس الأدبي من ١١ - ١٤ ، والصورة الأدبية من ١٣٠ ، وللإطلاع على تاريخ ١ من ٢٤ - ٢٥ ، ٢٦ .

الكثير منه في كتاب الله ، وذهب فريق الى أن في كتاب الله العزيز مجازات وعابه معظم البلاغين ، قال الزركشي : « لا خلاف ان كتاب الله يشتمل على الحقائق ، وهي كل كلام بقي على موضوعه كالأبيات التي لم يتجاوز فيها وهي الآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتذريه والداعية الى أسمائه وحفاته كقوله تعالى : « هُوَ اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ »^(١) .

وأما المجاز فاختلاف في وقوعه في القرآن والجمهور على الوقوع وأنكره جماعة منهم ابن القاسم من الشافعية وابن عرويز متذاد من المالكية . وحكي عن داود الظاهري وابنه وأبي مسلم الأصبهاني . وشبهتهم ان التكلم لا يعدل عن الحقيقة الى المجاز إلا اذا ضالقت به الحقيقة فيستعير . وهو مستحيل على الله سبحانه . وهذا باطل ، ولو وجب نحو القرآن من المجاز لوجب مخلوه من التوكيد والحذف وتثنية الفصص وغيرها ، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شعر الحسن^(٢) .

وكان ابن قتيبة قد أشار الى ذلك منذ عهد مبكر فقال : « وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز فأنهم زعموا انه كذب : لان الحداد لا يريد والقربة لا تسأل وهذا من أشنع جهالاتهم وأدعيا على سوء نظرهم وقلة أفهامهم . ولو كان المجاز كذبا وكل فعل ينسب الى غير الحيوان باطلاً كان أكثر كلامنا فاسداً لأننا نقول « نبت البقل » و « طالت الشجرة » و « أبتعت التمرة » و « أقام الجبل » و « وخص السمر »^(٣) .

أما في كلام العرب فقد ذهب قوم الى أن الكلام كله حقيقة ، وذهب آخرون الى أن الكلام كله مجاز لا حقيقة فيه . وقد اثن الاكبر هذين الرأيين .

(١) الخضر ٥٢ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٤٤ .

(٣) تلويل شكر القرآن ص ٩٩ .

وقال : « وكلا هذين المذهبين فاسد عندني ^(١) ، لأن الحقيقة هي حقيقة الالفاظ في دلالتها على معانيها ، وليست هي بالحقيقة التي هي ذات الشيء أي نفسه بالحقيقة النطقية هي دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في اللغة . والمجاز هو نقل اللفظ عن المعنى الموضوع له إلى معنى آخر .

وقال العاوي : « إن من الناس من زعم أن اللغة حقيقة كلها وأنكر المجاز وزعم أنه غير وارد في القرآن ولا في الكلام . ومنهم من زعم أن اللغة كلها مجاز وأن الحقيقة غير موجودة فيها . وهذان المذمبان لا يخلوان من فساد . فالحقيقة في اللغة إفراط . وأنكر المجاز تفريط . فإن المجازات لا يمكن دفعها وأنكرها في اللغة . فإني أقول : « رأيت الأسد » وعرضك الرجل الشجاع . وقوله تعالى : « وأصوات الغرغرة ^(٢) » ، « وأخفيض الشهباء جناح الذل ^(٣) » إل غير ذلك . ولا يمكن إنكار الخقائق كالمخلاق الأرض والسماء مسسبل موضوعيهما ، وأيضا فإنه إذا تقرر المجاز وجب القضاء بوقوع الخقائق لأنه من المحال أن يكون هناك مجاز من غير حقيقة . فإذا بطل هذا القول فالمخاطر هو الثالث . وهو أن اللغة والقرآن مشتعلان على الخقائق والمجازات جميعا . فما كان من الالفاظ ملبداً لما وضع له في الاصل فهو المراد بالحقيقة . وما أعاد غير ما وضع له في أصل وضعه فهو المجاز ^(٤) .

وهذا عوذة إلى رأي ابن الأثير وهو الصحيح : لأن أية لغة لا يمكن أن تبقى محصورة في ألفاظها الوضعية وأنه لا بد من انتقالها للدلالة على معاني جديدة تتطلبها الحياة وتطورها . والمجاز كثير في اللغة العربية وبعداً من مفاخرها وهو دليل فصاحة ورأس البلاغة . ولذلك قال ابن قيم الجوزية : « فإن المعنى الذي

(١) مثل السراج ١ ص ٥٩ .

(٢) يوسف ٥٢ .

(٣) الأعراف ٦٤ .

(٤) العرائج ١ ص ١١ .

استعمالت العرب المجاز من أجله ميلهم إلى الاتساع في الكلام وكثرة معاني الالفاظ ليكثر الاستناد بها . فان كل معنى لنفس به لغة ولها ان فهمه ارتياح وصوبة . وكلما دق المعنى رقى مشروبه عندما وراق في الكلام الخرافة ولذلك تناب الارتشاق وعظم به اغتيابه . ولهذا كان المجاز عندهم منهلاً مبروداً عذب الارتشاق وسبباً صلو كآظم على صلو كته انكشاف . ولذلك كثر في كلامهم حتى صار أكثر استعمالاً من الحقائق وخالف بشاشة قلوبهم حتى أتوا منه بكل معنى رائق ونظ فائق . واشتد باعهم في إصابة أفراسه فأثروا فيه بالخرافق وزيّنوا به عظمهم وأشعارهم حتى صارت الحقائق تلوحهم وصار شعارهم ^(١) .

وقال العقاد : « فاللغة العربية لغة المجاز ، لا لأنها تستعمل المجاز ، فكثير من اللغات تستعمل المجاز كما تستعمله اللغة العربية . ولكن اللغة العربية تسمى لغة المجاز لأنها تجاوزت بتعبيرات المجاز حدود الصور المحسوسة إلى المعاني المجردة فيسمع العربي أن التشبيه فلا يشغل ذهنه بأشكاله المحسوسة إلا ريثما ينتقل منها إلى المقصود من معناه . فالقمر عنده بناء ، والزهرة نصارة ، والعصن اعتدال ورشاقة ، والظود وقار وسكينة ^(٢) .

وذكر ابن جني ^(٣) ان المجاز لا يقع في الكلام ويعدل عن الحقيقة إليه إلا لمعان ثلاثة هي : الاتساع - والتوكيد - والتشبيه . فان عدت هذه الأوصاف الثلاثة كانت الحقيقة البتة . فمن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - في القوس : « هو بحر » وأجرى معانيه الثلاثة على هذه العبارة . فاما الاتساع فلاله زاد في أسماء القوس التي هي القوس والجراد والظرف ونحوها البحر . وأما التشبيه فلاله بحري في الخثرة بحري مائه . وأما التوكيد فلاله شبه العرس

(١) الفوائد ص ١٠ .

(٢) اللغة الشعرية ص ٥٠ .

(٣) المفصل ص ١ ص ١٤٢ وما بعده .

بالطهور ، وهو أثبت في النفس منه .

ولكن ابن الأثير وقت من ابن جني موافقاً عنيفاً بعدد هذه المسألة ونظر
إليه نظرة الساحر فقال : « والنظر ينطرق إليه من ثلاثة أوجه . :

الأول : أنه جعل وجود هذه المعاني سبباً لوجود المجاز ، بل وجود واحد
منها سبباً لوجوده ، ألا ترى أنه إذا وجد التشبيه وحده كان ذلك مجازاً ، وإذا
وجد الاتساع وحده كان ذلك مجازاً ، ثم إن كان وجود هذه المعاني الثلاثة
سبباً لوجود المجاز كان عدم واحد منها سبباً لعدمه

وأما الوجه الثاني : فإنه ذكر التوكيد والتشبيه ، وكلاهما شيء واحد على
الوجه الذي ذكره

وأما الوجه الثالث فإنه قال : « أما الاتساع فهو أنه زاد في أسماء الجهات
والمجال كذا وكذا^(١) » وهذا القول مضطرب شديد الاضطراب لأنه ينبغي
على قياسه أن يكون جناح الذئب في قوله تعالى : « واعْقِبْ لَهَا جَنَاحَ
الذِّئْبِ^(٢) » زيادة في أسماء الطيور ، وذلك أنه زاد في أسماء الطيور اسماً هو
الذئب ... والاتساع في المجال لا يقال فيه كذا وإنما يقال : هو أن تجري من
الصفات على موصوف ليس أهلاً له لأن تجري عليه لبعدهما بيته وبينها^(٣) .

وكلام ابن الأثير صحيح إن كان ابن جني يقصد بعبارة هذا المعنى الذي
يربط المجاز بثلاثة أمور هي : الاتساع والتشبيه والتوكيد . لأن سبيل المجاز
واسعة ولها شعب كثيرة ، ويمكن أن يكون كل واحد مما ذكره سبباً له .

ولا بد أن يكون لكل مجاز حقيقة ، وليس من الضروري أن يكون لكل

(١) إشارة إلى تعليق ابن جني على قوله تعالى : « فَمَاهِدْهُ فِي رِجْلَيْهِ » الذي قال فيه ابن الأثير أنه زاد
في أسماء الجهات والمجال اسماً وهو الرجفة .

(٢) الأعراف : ٢٤ .

(٣) اللؤلؤ المبرقح ١ ص ٣٦٦ .

حقيقة مجاز : فإن من الأسماء ما لا يجاز له كأسماء الاعلام لأنها وضعت للفرق بين الذوات لا للفرق بين الصفات ، وكالأسماء التي لا أهم منها كالعلوم والجهول والمدلول وغير ذلك مما أشبهه^(١) . والمجاز اذا كثر لحن بالحقيقة ومن ذلك ما تعارف عليه أصحاب الحرف والصناعات والعلوم وما شاع بين الناس وكثر ترده بحيث تنرمي فيه الاصل وأصبح حقيقة .

واللفظ لا يكون مجازاً إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون منفرداً عن معنى وضع اللفظ بآرائه أولاً ، وبهذا يشيّر عن اللفظ المشترك وعن الكذب الذي ادعى فيه أنه مجاز .
 وثانيهما : أن يكون النقل مناسبة بين الاصل والقرع وعلاقة^(٢) .

تعريفه :

جاء في لسان العرب : « جازت الطريق وجاز الموضوع جوازاً ومجازاً ، وجاز به وجاوزه وأجازته غيره وجاهه وجازته وجاوزه جوازاً وأجازته وأجاز غيره وجاهه : سار فيه وسلكته . وجاوزت الموضوع جوازاً بمعنى جازته . والمجاز والمجازة : الموضوع » .

فالمجاز اسم للمكان الذي يجاز فيه كالمعراج والثرار وأشباههما ، وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى مكان . وأخذ هذا المعنى واستعمل للدلالة على نقل الألفاظ من معنى إلى آخر : وعرفوه تعريفات كثيرة فقال ابن جني وهو يعرف الحقيقة بأنها : « ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة ، والمجاز ما كان بضمناً^(٣) » .

(١) اللؤلؤ الساطع ج ١ ص ٦٤ . وإذمغ الكبير ص ٢٠ .

(٢) انظر نهاية الإيجاز ص ٤٧ . وبيع القرآن ص ٦٦٦ . والقول ص ٤١ .

(٣) الخصائص ج ٢ ص ٤٤٢ .

وقال عبد القاهر : « المجاز مفعّل من جاز الشيء يجوزُهُ إذا تعداه . وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً^(١) » . وقال : « وأما المجاز فنكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز . وإن شئت قلت : نكل كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تتألف فيها وضِعاً لملاحظة بين ما تجوز بها شيء وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز^(٢) » .

وقال : « وأما المجاز فقد عرّف الناس في حديثه على حديث النقل . وإن نكل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز^(٣) » .

وقال الرازي : « والمجاز مفعّل من جاز الشيء يجوزُهُ إذا تعداه . وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي . أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً^(٤) » . وهذا تعريف عبد القاهر الأول ويبدو أنه اختاره من بين التعريفات الثلاثة . وهو أوضح من الآخرين وأكثر تفصيلاً . وقوله اختاره لهذا السبب من غير أن يشير إلى التعريفين الآخرين .

وقال السكاكي : « المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناه في ذلك النوع^(٥) » . وقال : « وذلك أن نقول : المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع

(١) أضرار البينة ص ٢٤٦ .

(٢) أضرار البينة ص ٢٤٥ .

(٣) دليل الإيجاز ص ٤٢ .

(٤) نونية الإيجاز ص ٤٦ .

(٥) مفتاح العلوم ص ١٧٠ .

حقيقتها مع قرينة مألوفة عن إرادة ما تامل عليه بنفسها في ذلك النوع .

ولك أن تقول : المجاز هو الكلمة المستعملة في معنى معناها بالنحيط استعمالاً في ذلك بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مألوفة عن إرادة معناها في ذلك النوع .

وقال العلوي : « المجاز (مستعمل) واشتقاقه إما من الجواز الذي هو العتدي في قوسه : « جرت موضوع كذا » إذا تعديته . أو من الجواز الذي هو قبض الرجوب والامتناع . وهو في التحقيق راجع إلى الأول . لأن الذي لا يكون واجباً ولا ممتنعاً يكون متردداً بين الوجود والعدم فكأنه ينتقل من الوجود إلى العدم أو من العدم إلى الوجود . فاللفظ المستعمل في غير موضوعه الأصلي شبه بالمتنقل فلا جرم سمي مجازاً¹⁹¹ . ثم قال : « وأحسن ما قيل فيه : ما أفاد معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخالط لعلاقة بين الأوال والثنائي . وهذا عنده أحسن تعريف للمجاز . لأن ما قاله ابن جني وعبد القاهر وأبو عبد الله وابن الأثير فاسد في تعريفه .

وله تعريفات أصحاب اللغوي والبيان . أما الذين نقلوا في تعريفه : « المجاز عبارة عن تجوز الحقيقة بحيث يأتي للكلمة أن اسم موضوع المعنى فيخصه إما أن يقع مفرداً به أو أن كان مركباً أو غير ذلك من وجوهه الأختصاص¹⁹² .

أقسامه :

تحدث البلاغيون والنقاد عن المجاز في كتبهم . ومنهم أبو عبيدة (٢٠٩ هـ) أحد كتبه « مجاز القرآن » وعالج فيه كيفية التوصل إلى فهم

(١) القرآن ج ١ ص ٢٢ .

(٢) خزائن الأدب النبوي ص ١٢٦ .

المعاني القرآنية باختلاء أساليب العرب في كلامهم وسنتهم في وسائل الإيابة عن المعاني . ولم يعم بالمجاز ما هو قسم الخليفة وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية .

وسمى الشريف الرضي (- ٤٠٦ هـ) أحد كتبه « تلخيص البيان في مجازات القرآن » وسمى كتاباً آخر له « المجازات النبوية » . وكان المجاز في هذين الكتابين واسع المعنى يشمل صورة كلها وأسماء الاستعارة .

ويعرض الخافظ (- ٢٥٥ هـ) للمجاز وهو عنده صورة المختلفة : وعن لطيف كلامه لعلفه على الآية الكريمة : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ^{١٥١} » ، وقوله إنهما من باب المجاز والتشبيه على شاكفة قوله تعالى : « أَكْأَلُونَ لَحْمَ النَّسِئَةِ ^{١٥٢} » ، وقد يقال لهم ذلك وإن شربوا تلك الأموال الأثيمة ولبسوا الخليل وركبوا الدواب ، ولم يتفقوا منها درهماً واحداً في سبيل الأكل . وقال الله - عز وجل - في تمام الآية : « إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا » ، وهذا مجاز آخر . وقرن بالآية بعض آيات أخر من التزييل الحكيم وبعض أشعار العرب التي تجري مجراها في الاستعارة ، ثم عقب بقوله : « فهذا كله مختلف ، وهو كله مجاز ^{١٥٣} » .

وكتب ابن قتيبة (- ٢٧٦ هـ) بحثاً مستفيضاً عن المجاز في كتابه « تأويل مشكل القرآن » . وتحدث الآخرون عن هذا الفن غير أنهم لم يقسموه ، وعندما وضع عبد الظاهر الجرجاني (- ٤٧٦ هـ أو ٤٧٤ هـ) كتابه « دلائل الأعيان » ، و « أسرار البلاغة » أصل المجاز منزلة واستقرت قواعده وأصوله ، وقسمه إلى مجاز لغوي ومجاز عقلي وقرن بينهما ، وقال : « إنه إذا

(١) المصدا - ١٠ .

(٢) المصدا - ١٦ .

(٣) الجوانح - ص ٢٤ - ٢٨ .

وقع في الالبات فهو منلقى من العقل : وانما عرض في المثبت فهو منلقى من اللغة^(١) . وقال : « واعلم أن المجاز على ضربين : مجاز من طريق اللغة ومجاز من طريق المعنى والعقول ، فانما وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا : « اليد » مجاز في العنة و « الأمد » مجاز في الانسان . وكل ما ليس بالسبع المعروف ، كان حكماً أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة : لأننا أريدنا أن المتكلم قد جاز بالفظة أصلها الذي وقعت له ابتداءً في اللغة وأوقعها على ذلك إمسا تشبيهاً وإمسا الصلة وملازمة بين ما نقلها اليه وما نقلها عنه . ومنى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازاً من طريق العقول دون اللغة . وذلك أن الأوصاف اللاحقة من حيث هي جميل لا يصح ردّها ال اللغة ولا وجه نسبتها ال واضعها لأن التأليف هو إسناد فعل ال اسم أو اسم ال اسم ، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم »^(٢) .

وفي هذا النص يتضح أنه قسم المجاز الى :

١ - لغوي : وهو عنده نوعان :

الأول : يقوم على التشابه ، وهو ما يسمى بالاستعارة .

الثاني : لا يقوم على المشابهة وانما يكون « الصلة وملازمة بين ما نقلها اليه وما نقلها عنه » وهو ما يسمى بالمجاز المرسل .

٢ - عقلي . وهو الذي يعتمد على الإسناد .

وسار البلاغيون على عطا عبد القاهر وقسّمه الرزقي (- ٦٠٦ هـ) إلى مجاز في الالبات ومجاز في المثبت . وهما العقل واللفظي . وقال إن المجاز في الالبات في الجملة والمجاز في المثبت في المفرد ، وأوضح هنا التقسيم الذي قد يثير

(١) التمرار ثلاثة من ٢٤٤ .

(٢) التمرار ثلاثة من ٢٧٦ .

السؤال فقال : - لأن المثبت لا يبدأ وأن يكون مفرداً أو في قوة المفرد ، والاثبات إنما يكون في الجملة ، فإذا رأيتهم يقولون كلمة : المجاز إما أن يكون مفرداً أو جملة ، وأنصري للمجاز أما أن يكون في الاثبات أو في المثبت ، فاعتقد أن التبيين متلازمان ، وكل مجاز في الجملة فهو مجاز في الاثبات وبالعكس ، وكل مجاز في المفرد فهو مجاز في المثبت وبالعكس ، وصرّفي بينهما أن انقسام المجاز الى ما يكون في الاثبات والى ما يكون في المثبت سابق في الرتبة على انقسامه الى الجملة والى المفرد ، فان الاثبات والمثبت ركنان لقوام الخبر ، وأما كون الاثبات مقتضياً للجملة وكون المثبت مفرداً لحكماتان عارضان لما بعد تمام حقيقتها^(١) .

وقسمه السكاكبي (- ١٢٦ هـ) الى لغوي ويسمى مجازاً في المفرد ، وعقلي ويسمى مجازاً في الجملة ، ثم قسم مبحث المجاز الى خمسة فصول هي :

الأول : المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة غير المقيد .

الثاني : المجاز اللغوي الراجع الى المعنى المتبدل اختلف عن المبالغة في التشبيه .

الثالث : الاستعارة .

الرابع : المجاز اللغوي الراجع الى حكم الكلمة في الكلام .

الخامس : المجاز العقلي .

وهذا تقسيم السابقين ، ولم يفره السكاكبي ورأى أن المجاز ينبغي أن يكون لغوياً كله ، وهو مقيد وغير مقيد ، والمقيد استعارة وغير استعارة ، وقسمه القزويني (- ٧٣٩ هـ) الى مفرد ومركب ، وقال عن المفرد : - أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته^(٢) ، - وهو لغوي وشرعي وعقلي .

(١) نهاية الإيجاز ص ٤٨ - ٤٩ .

(٢) الايضاح ص ٢٩٨ .

وقال عن المركب : « وأما المجاز المركب فهو اللفظ المركب المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه »^(١) . وهو التمثيل على سبيل الاستعارة . ثم قسم المجاز إلى مرسل واستعارة . وأوضح تقسيم انتهى إليه البلاغيون هو تقسيم المجاز إلى :

١ - عقلي .

٢ - لغوي . وهو قسبان : المرسل والاستعارة .

المجاز العقلي :

وهو أن يستعمل كل واحد من الألفاظ الواردة في موضوعه الأصلي ويكون المجاز عن طريق التركيب أو الاسناد .

وإذا ما ذهبنا نستقصى بحث هذا النوع من المجاز عند القدماء لا نجدهم يذكرون إلى اسمه هذا أو علاقته وإن كانت في كتاب سيبويه بعض أمثلة كقول الخنساء :

ترعى إذا نسبت حتى إذا أدكرت

فإنما هي يقبال وإدبصار

وكتفهم : « بهزك صائم » و « ليلتك قائم »^(٢) . وهذا الكلام محمول عنده على السعة والخلف .

وفي كتاب « الكامل » لمدير « أمثلة له كقول جرير :

لقد شئنا يا أمّ غيلان في الشرى

وذيبت وما ليلى الملقى بنسائم

(١) الألفح ص ٢٠٥ .

(٢) كتاب « الكامل » ج ١ ص ١٦٩ ، وانظر ص ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١٠٥ ، ١١٠ .

وقول ربيعة بن العجاج :

حصارث قد فرجت عني عني

فنام لي وتجلت همتي^(١)

والمراد بذهب في ذلك مذهب سبويه ، ويرى أن في هذا الأسلوب مبالغة
إن جانب السعة والجلد .

وتجد أمثلة له في كتاب « الموازنة » للأعمدي وهي الأمثلة السابقة^(٢) ، وفي
كتاب « الصاحبي » لابن فارس الذي سماه « إضافة الفعل إلى ما ليس بفعل في
الخطبة »^(٣) ، وغير ذلك من كتب البلاغة والنحو واللسان . ولكن هؤلاء لم
يسموا باسمه ويرجع الفضل إلى فصله عن المجاز القوي إلى عبد القاهر الجرجاني
الذي أولاه عناية كبيرة ، وقال في تعريفه : « وحده أن كل كلمة أخرجت
الحكم المقاد بها عن موضوعه في الفعل فصرف من التأويل فهو مجاز »^(٤) . وسماه
مجازاً عقلياً ومجازاً حكماً ومجازاً في الآيات وأستاداً مجازياً^(٥) . وسماه
السكاسي مجازاً عقلياً وثلاثة ابن مالك والقزويني . وعلم المتأخرون هذه
التسميات المختلفة فقال ابن عسوق القرني : « ومن الأستاد مطلقاً مجاز عقلي ؛
لأن حصوله بالتصرف العقل ، ويسمى مجازاً حكماً لوقوعه في الحكم بالسند
إليه ، ويسمى أيضاً مجازاً في الآيات لمصولة أي إثبات أحد الطرفين الآخر ،
والمسب حقيقته ومجازاً تابع : كما يحق في الآيات . ويسمى أيضاً إستاداً مجازياً
نسبة إلى المجاز بمعنى المصدر ، لأن الأستاد جاوز به المتكلم حقيقته وأصله إلى
غير ذلك »^(٦) .

(١) الكامل ج ٦ ص ١١٨ ، ١١٨ ، ج ٣ ص ١١٧٠ .

(٢) الموازنة ج ١ ص ١٦٤ ، ١٦١ ، ١٦٦ .

(٣) الصاحبي ص ٢٦٠ .

(٤) أسرار البلاغة ص ٣٤٦ .

(٥) ينظر دلائل الامتياز ص ٢٢٧ ، ٢٣١ ، وأسرار البلاغة ص ٣٣٨ .

(٦) مواهب اللذات (شروح النظم) ج ٦ ص ٢٤٦ .

على ظاهرها ويكون معناها مقصوداً في نفسه ومراداً من غير تورية وتعريض
 كترويض : « بهارك صائم » و « ليذك قائم » ، و « نام ليلي ونجلى همسي » ،
 وقوله تعالى : « فما ربيحت تجارتكم »^(١) ، وقوله الفرزدق :

سفاها حروقي في السماع لم تكن

علافاً ولا تجرحة في الملازم^(٢)

قال جريد الطاهر معلقاً على هذه الأمثلة : « أنت ترى مجازاً في هذا كله
 ولكن لا في فوات الكلم وأنفس الألفاظ ولكن في أحكام أجريت عليها . أفلا
 ترى أنك لم تجوز في قولك : « بهارك صائم » و « ليذك قائم » في نفس
 « صائم » و « قائم » ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل ، وكذلك
 ليس للمجاز في الآية في « ربحت » ولكن في إسنادها إلى التجارة . وهذا الحكم
 في « سفاها حروقي » ليس التجوز في « سفاها » ولكن في أن أسندها إلى الحروق .
 أفلا ترى أنك لا ترى شيئاً منها إلا وقد أريد به معناه الذي وضع له على وجهه
 وحقيقته فلم يرد به « صائم » غير الصوم ولا به « قائم » غير القيام ولا به « ربحت »
 غير الربح ولا به « سفت » غير السفي كما أريد في قوله : « وسالت بأعناق
 المعلى الأباطح » غير السيل^(٣) . »

وذكر أمثلة كثيرة للمجاز العقلي وقارنها بمجاز الخلد . من ذلك قول
 الخنساء :

ترجع ما رعت حتى إذا تكلمت

فانمسا هي إقبال وإدبسا

(١) البقرة : ١٩ .

(٢) هذا البيت : وسفاها باملاط وهي صلحة الدار أو حبل يصل في حلق الرمح . اللقم : اللحم
 والأفندوب : حوله ، و « ربيع » : ملازم .

(٣) في الأصل الإجمال من ٥٢٨ .

وذلك أن الشاعر لم ترد بالاقبال والادبار غير معناها فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ولغاية ذلك عليها والصاله بها وإنه لم يكن لها حال غيرها ، كأنها قد تجسمت من الإقبال والادبار . وإنما كان يكون التجاز في نفس الكلمة لو أنها كانت قد استعارت الإقبال والادبار المعنى غير معناها الذي وضعها له في اللغة . ولم ترد الاستعارة هنا في شيء . ولم يعد هذا على الإطلاق معداً ما حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه مثل قوله - عز وجل - : « وَأَسْأَلُ النَّاصِرَةَ ^(١) » ومثل قول قنابذة الجملي :

وكيف توصل مني أهديتحتي

عُلالته كسألي مريحبي ^(٢)

وقول الأعرابي :

حسبشتي بغير راحتي عتافاً

وما هي ورتب غيرك بالعتافي ^(٣)

قال عبد القاهر : « وإن كنا نراهم يذكرونه حيث يذكرون حذف المضاف ويقولون إنه في تقدير « فانما هي ذات إقبال وإدبار » ، ذلك لأن المضاف المحذوف من نحو الآية والبيتين في سبيل ما ي حذف من اللفظ ويراد في المعنى كمثل أن ي حذف غير المبتدأ أو المبتدأ إذا دل المبتدأ عليه إلى سائر ما إذا حذف كان في حكم المحذوف به . وليس الأمر في بيت العتاف : لأننا إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا : « فانما هي ذات إقبال وإدبار » أضدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مفسول وإلى كلام عامي مرفول وكان سبيلنا سبيل

(١) يوسف : ٥٩ .

(٢) القنابذة : العتاف . أبو مريحب : مثل .

(٣) العتاف : العتوب . ورتب : مثل ويل ورأى وعين واستعمالاً .

من يزعم مثلاً في بيت المتنبي :

بَدَأَتْ قَدَمْرًا ، وَمَالَتْ حَبُوطَ بَسَاكِ

وَفَاحَتْ عَيْرًا . وَرَلَتْ غِرَالًا

إنه في تقدير محذوف وأن معناه الآن كالمعنى إذا قلت : بدت مثل قمر ، ومالت مثل حبوط بان ، وفاحت مثل عير ، ورلت مثل غزال . في أنما تخرج إلى العتاقة وإلى شيء يعزل البلاغة عن سلطانها ويخضع من شأنها . ويصدق أوجهها عن عفاستها ، ويصدق باب المعرفة بها ويلطافها علينا . فالوجه أن يكون تقدير المضاف في هذا على معنى أنه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد أن الذي ذكرنا من البلاغة والاتساع وأن تجعل الناقلة كأنها قد صارت بجملتها إقبالاً وإدباراً حتى كأنها قد تجسمت منهما فكان حقه حينئذ أن يخاء فيه بلفظ الذات فيقال : إنما هي ذات إقبال وإدبار . فلما أن يكون الشعر الآن موضوعاً على إرادة ذلك وعلى تنزيله منزلة المطرف به حتى يكون الحال فيه كالحال في « حسيبتُ بعامٍ راحلي عتاقاً ، حين كان المعنى والقصد أن يقول : « حسيبتُ بعامٍ راحلي بعامٍ عتاقاً » فمعاً لا مسلح له عهد من كان صحيح اللوق ، صحيح المعرفة ، نسابة للمعاني (١) .

وفي هذا النص فهم دقيق للمجاز العقلي في بيت الخنساء والآية الكريمة ، وهو يختلف عن فهم النحاة حينما يقدرون مملوفاً وبذلك يوجهون الكلام توجيهاً لم يقصده الشاعر ، وقرئ كثير بين أن تكون الناقلة ذات إقبال وإدبار ، وبين أن تجسم حتى كأنها هي الإقبال والادبار .

وليس يوجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل في التقدير إذا نحن قلنا الفعل إليه عهداً به أي الحقيقة مثل أن تقول في « ربحتُ تجارهم » : ربحوا في تجارهم . وفي « نسي نساء كما ضربت » : نسي نساء كما يضرب . فإن

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٢١ .

ذلك لا يتأتى في كل شيء . ونحن لا نستطيع أن نثبت لفعل « أقدمني بالذئب »
حقاً في علي إنسانه فاعلاً سوى « الحى » ، وكذلك لا نستطيع في قول الشاعر :

وَصَبَّرَنِي مَسْرُوكٌ وَهِيَ لِحَبِيبِي بِشْرَبُ الْقَتْلِ
وقوله :

يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حَسْباً إِذَا مَا زِدْتَهُ نَهْلاً

أن نزع « أن » ، « صبَّرني » فاعلاً قد نقل عنه الفعل فجعل للهورى كما في
« ربحت تجارتيهم » ، و « يحسي نساء كما ضرباً » . ولا نستطيع كذلك أن نقدر لـ
« يزيد » في « يزيدك وجهه » فاعلاً غير الوجه .

وهذا النوع من المجاز كثر من كنوز البلاغة ومادة الشاعر المقلد والكاثر
البلخ في الأبداع والاحسان والانساع في طرق البيان . وسبب العطف فيه أنه
ليس كل شيء يصلح لأن يتعاطى فيه هذا المجاز بسهولة بل يحتاج في كثير من
الأمر إلى أن نهيء الشيء ونصلحه لذلك بشيء تنوعه في النظم الذي يوطئ به
عبد القاهر فنون البلاغة . ومثال ذلك قول الشاعر :

لناسٍ طلابُ العارِيةِ إذْ نَسَأَتْ

بأسْتَحْيَجِ مِرْقَالِ الضُّحَى قَلْبَهُ الضُّمَيْرِ^(١)

إِذَا مَا أَحْسَنَتْهُ الْأَقْصَاعِي تَعَيَّرَتْ

شِوَاةِ الْأَقْصَاعِي مِنْ مَثَلَةِ سُسَيْرِ^(٢)

تَجُوبُ لَهُ الظُّلْمَاءُ عَيْنُ كَأَنَّهُمَا

زَجَاجَةٌ شَرِبَتْ غَيْرَ مَلَأَى وَالْأَصْفَرِ^(٣)

(١) الأصح من الأيل : هو الرقيق المشقر ومن غيرها الحسن المعدل . مرقال الضحى : أي يسرع
السير في الضحى . الضمير : الخزام وقلقه من الصدور .

(٢) يقول : إذا نظرت إلى الأقصاعي خارجة من جوارها وأجست به تعيرت لارتابها أي جلودها
وانقبضت عن طريقه . شوابة السور : هي الأخطاف تلمعها السور عن المعادن .

(٣) الثروب : جماعة الثارئين . صقر : عذابة .

قال عبد القاهر : « يعذب جملاً » ويريد أن يرادني بنور عينيه في الظلام
ويمكنه بما أن يحرقها ويمضي فيها . ولولاها لكانت الظلماء كالسد والحاجز
الذي لا يجد شيئاً يقربه به ويجعل لنفسه فيه سبيلاً . فأنت الآن تعلم أنه لو لا
أنه قال : « تجوب له » فطش له « بـ » تجوب « ما صلحت العين لأن » يستند
« تجوب » إليها والكان لا تبين جهة التجوز في جعل « تجوب » فعلاً « العين كما
ينبغي . وكذلك تعلم أنه لو قال مثلاً : « تجوب له الظلماء عينه » لم يكن له هذا
الموقع ولاضطرب عليه معناه وانقطع السلك من حيث كان يصيبه حينئذ أن
يعذب العين بما وصفها به الآن . فتأمل هذا واعتبره فهذه التهيئة وهذا الاستعداد
في هذا المجاز الحكيم نظير ذلك تراث في الاستعارة التي هي جهاز في نفس
الكلمة وأنت تحتاج في الأمر الأكثر إلى أن تهبط ما تقدم أو تؤخر ما يعلم به ذلك
مستعير ومثبه . وينتج طريق المجاز إلى الكلمة . ألا ترى إلى قوله :

وصاحفة من تصلته ينكفي بيها

على أرواس الأقراص الخمس صحائب

عنى الخمس الصحائب أعلامه . ولكنه لم يأتي بهذه الاستعارة دفعة ولم يرمها
إليك دفعة ، بل ذكر ما ينوي عنها ويستدل به عليها . فذكر أن هناك صاحفة
وقال : « من تصله » فبين أن تلك الصاحفة من فصل مبهمة ثم قال : « أرواس
الأقراص » ثم قال : « الخمس » فذكر الخمس التي هي عند تأمل اليد فبان من
مجموع هذه الأمور غرضه ^(١) .

وأخذ الزمخشري آراء عبد القاهر وطبقها في تفسيره « الكشاف » . وقال في
الآية الكريمة : « فسار بهجتاً نجارتهم » : « قلت : حر من الأسماء النجاري .

(١) « لائل الامبير » ص ٢٢١ - ٢٢٢

وهو أن يستد الفعل الـ شيء « يتيسر بالذي هو في الحقيقة له كما ناست التجلرة بالشرين ،^(١) .

وسار الرازي عل عطاء وان مخالفه في بعض الأحيان^(٢) . وما وضع السكاسي البلاغة وضعها الأخير بحث المجاز العقل في علم البيان وقال عنه : « المجاز العقلي . هو الكلام المقاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التلويل إغادة للخلاف لا بواسطة وضع^(٣) » . ولكنه بعد أن فصل القول فيه عاد وأكثره ورأى نظمه في ذلك الاستعارة بالكتابة وذلك جعل « الربيع » في « أئيت الربيع » بقل « استعارة بالكتابة على الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبه على ما عليه معنى الاستعارة . وجعل نسبة الأئيت إليه قرينة الاستعارة^(٤) . والى ذلك ذهب الغلوي أيضا وقال ان أمثلة المجاز العقلي مجازات لغوية استعملت في غير موضوعاتها الأصلية . واعتبر ما ذهب إليه الرازي من أنها عقلية فلسفاً من وجهين :

الأول : لأن قائمة المجاز ومعناه حاصل في المجازات المركبة من أنه أفاد معنى غير مصطلح عليه . فلهذا كان المركب بالعاني اللغوية أشبه .

الثاني : ان المجاز في « زيد أسد » لغوي فيجب أن يكون المركب أيضا كذلك ، والجامع بينهما ان كل واحد منهما قد أفاد غير ما وضع له في أصل تلك اللغة فوجب الحكم عليه لغويا^(٥) .

وقال : « والمختار ان المجاز لا مدخل له في الاحكام العقلية ولا وجه

(١) الكشاف ج ٦ ص ٥٣ . وينظر القول ص ٥٤ .

(٢) ينظر نهاية الاجاز ص ٤٧ وما بعدها .

(٣) مقال العلوم ص ١٥٥ .

(٤) مقال العلوم ص ١٥٩ .

(٥) الفرائد ج ١ ص ٣٥ - ٣٩ .

لتسمية المجاز بكونه عقلياً ، لأن ما هذا حاله إنما يتعلق بالأوضاع المعنوية دون الأحكام العقلية^(١) .

واعتبره القزويني مجازاً بالاستناد ، وأخرجه من علم البيان وأدخله في علم المعاني ، وعقد له فصلاً وقال عنه : « إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان^(٢) » ، ولأن الاستناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي .

ولعل ما ذهب إليه السكاكي والعلوي أول بالأخذ . وبذلك ينقسم المجاز إلى مفرد وهو ما كان في اللفظة الواحدة ، ومركب وهو ما كان في التركيب والمجاز العقلي ثلاثة أقسام :

أقسامه :

الأول : ما طرفاه حقيقتان نحو : « أتيت الربيعُ البقلُ » ، وقوله تعالى : « وإذا تكلمتْ عليهم آياتهُ زاد نهمهم إنشاداً^(٣) » ، وقوله : « وأخرجتْ لأرضُ أبقالها^(٤) . »

الثاني : ما طرفاه مجازيان نحو قوله تعالى : « طمأنِنا ويحتملُ تجارُ نهم^(٥) » ، وقولهم : « أحميا الأرضَ شبابُ الزمانِ » .

الثالث : ما طرفاه مختلفان . أي ما كان أحدهُ طرفيه .. المسند أو المسند إليه .. مجازاً دون الآخر ، كقوله تعالى : « ثلاثي أكلتها كحلٍ حبيرٍ إذنا^(٦) » .

(١) الطراز ج ١ ص ٢٥٥ .

(٢) الأضاح ص ٢١ .

(٣) الأبقال ٤ .

(٤) الزلزلة ٤ .

(٥) البقرة ١٦٠ .

رَبُّهَا^(١) ، وقولهم : « أحيا الارضَ الرِّيحُ » ، و « أبتَ اليقلُ شبابُ الزمانِ »
و « أحبُّني رُبُّك » أي : آسَني وسرَّني . ومنه قول المتنبي :

وتحي له المال الصوارمُ والنفسا ويقتل ما تُحي التيسمُ والحدبا

قريبته :

ولا يدُّ له من قرينة إما لتطية كقول أبي النجم :

قد أُصِحَّتْ أمُّ الخيالِ تدَّعي عليّ ذنباً كله لم أُصنِّع
ميرُ أدُّرأتُ رأسي كمراسرِ الأضلع ميرُ عنه قسُرُها عن قسُرُ^(٢)
جَدَّابُ اللَّيالي : أَيطِبي أو أسرمي

وهذا مجاز يدلُّل قوله بعده :

أفأنا قبيلُ القدرِ الشمسِ اطلعي حتى إذا والاك أفشُ فارجمي
أو غير لفظية كاستحالة صدور المسد من المسد إليه أو قيامه به عقلاً مثل :
« محبتك جاءت بي اليك » أو عادة مثل « هزم الخليفةُ الجند » وكصدور
الكلام من الواحد في مثل قول الشاعر :

أشاب الصغير وأفنى الكبير كثرُ العداة ومرُّ العشي

علاقته :

ولا يدُّ هذا النوع من المجاز أن تكون له علاقة - وأشهر علاقته :

١ - المتعوية : فيما بدِّي للفاعل واستند إلى المفعول به الحقيقي . كقوله تعالى :
« عيشة راضية^(٣) » . وهي مرهبة .

(١) البراهم ٢٥ .

(٢) الفخر : نشر حوائج الناس .

(٣) الفقرة ٧ .

٢ - التخالفة : فيما بُني للمفعول وأُستدل للفاعل الحقيقي مثل : « سَبَّحَ مُصْعَمٌ » ؛ لأنَّ السَّبَّحَ هو الذي يُصْعِمُ ، أي : يملأ .

٣ - المصدرية : فيما بُني للفاعل وأُستدل إلى المصدر مجازاً ، مثل : « شِعِرَ شاعِرٌ » فقد أُستدل « شاعر » إلى ضمير المصدر وحده أن يستدل إلى الفاعل أي « الشاعر » ؛ لأنه هو الفاعل الحقيقي ، ومثله قول أبي فراس الحمداني :

سيدا كُرتي قومي إذا جَسَدٌ جدُّهم
وفي اللقمة الظلماءِ يُفْتَكَدُ البَسَدُ^{١٠}

فقد أُستدل « جسدٌ » إلى « الجدُّ » وهو ليس بفاعل له بل فاعله الجسدُ .

٤ - الزمانية : فيما بُني للفاعل وأُستدل الزمان مثل : « نَهَرَ صالِمٌ » و « لَيْلَهُ قائِمٌ » ، لأنَّ النهار لا يصوم ، والليل لا يقوم وإنما يُصام في النهار ويُقام في الليل ، والفاعل الحقيقي هو الصائم والقائم . ومثله قوله تعالى : « وَالضُّحَى . وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ^{١١} » ، والليل لا يسكن وإنما تسكن حركات الناس فيه . ومثله قول الشاعر :

لقد لَمُنينا يا أمَّ غيلان في السرى
وتيممتُ وما ليلُ المعاني بتالسسم

ومثله

مَنْ سَرَّهُ زَمَنٌ ساءتْ أَرْمانُ

فقد أُستدلت الاسماءُ والسرورُ إلى الزمن وهو لم يفعلها بل كالتا واقعين فيه على سبيل المجاز .

٥ - الكناية : فيما بُني للفاعل وأُستدل للمكان ، كقوله تعالى : « وَجَعَلْنَا

(١) السرى ١ و ٢ .

الأخبار شجري من تحميم^(١٠) ، والنهر لا يجري لأنه مكان جري الماء . وإنما يجري ما فيه وهو الماء .

٦ - السبية : فيما بُني للفاعل وأسند لسبب ، مثل : « بنى الحاكم المدينة » والحاكم لم يبني وإنما بنى العمال بسببه أو بأمره . ومنه قول الشاعر :
إني لمن معشر أفي أو أيتهم
وقيل الكفاة : الأبن المحامونا
والفيل لم ينشأ . وإنما الذي أفي هو الشيطان .

والمجاز العقلي كثير في الكلام العربي وفي كتاب الله العزيز كقوله تعالى :
« وإذا نزلت عليهم آياته زادتهم إنساناً^(١١) » نسبت زيادة الإيمان إلى الآيات وهي من عند الله أو من فعله لتكون الآيات سبباً فيها .

وقوله : « وأخرجت الأرض الأنهار^(١٢) » فإن الإخراج حقيقة في الدلالة على معناه والأرض حقيقة لأنها مرسومة على معناها الأصلي ، والمجاز إنما نشأ من جهة إسناد الإخراج إلى الأرض .

وقوله : « يدبج أبناءهم^(١٣) » والفاعل غير هو . ونسب الفعل إليه لكونه الأكبر به .

وقوله : « ينزع عنهما لباسهما^(١٤) » نسب النزح الذي هو فعل الله إلى إبليس ، لأن سببه أكل الشجرة .

وقوله : « فصار يبحث تجار ثلهم^(١٥) » جعل التجارة الرابحة .

(١) الأعمام ٦ .

(٢) الأنفال ٥ .

(٣) الزلزلة ٤ .

(٤) القصص ٤ .

(٥) الأعراف ٢٧ .

(٦) البقرة ١٦ .

وقوله : « فإِذَا اعْرَضَ الْأَمْرُ^(١) » ، لأن الأمر هو المعزوم عليه بدليل :
« فإِذَا عَرَضَتْ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ » .

وقوله : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْلَهُمْ دَارَ الْبُيُوتِ^(٢) » ، فنسب الاحلال الذي هو فعل الله إلى أكابرهم ؛ لأن شبه كفرهم وسبب تكفيرهم أمر أكابرهم لإعاجم بالكفر .

وقوله : « بَدَأَ يَعْلَمُ الْوَالِدَانَ شَيْئًا^(٣) » ، نسب الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه .

وقوله : « حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتَتْ^(٤) » ،
والمجاز حاصل من جهة استناد الأخذ إلى الأرض^(٥) .

وفي هذا رد على الذين يذهبون إلى عدم وقوع المجاز العقلي في القرآن لإيهام
المجاز الكلي ، وكتاب الله منزّه عنه . وقد أحسن التقدم كعبد القاهر
والسكاكي والقزويني حينما قرروا أن القرآن الكريم لا يخلو من هذا الأسلوب
الرفع الذي له أثره وقيمه في التعبير وإن أنكره السكاكي ونقله في سلك
الاستعارة الكنية وأدخله القزويني في علم المعاني . وكان حقه أن يبحث مع
أنواع المجاز الأخرى ، ولذلك كان منهجه في هذه المسألة مثار نقد المتأخرين
الساترين في كتابه . قال الطنطاوي شارح الخيصة : « وفيه نظر ؛ لأن علم
المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال . وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الخيبة فلا

(١) ص ٢١ .

(٢) آل عمران ١٥٩ .

(٣) ادريس ٢٨ .

(٤) الزمل ١٧ .

(٥) يونس ٦٤ .

(٦) ينظر أسرار البلاغة ص ٣٥٦ ، والاضاح ص ٥٧ .

يكون داخلًا في علم المعاني ، وإلا فالحقيقة والمجاز الغويان أيضاً من أحوال
السند إليه أو السند^(١) .

وليس ملزماً لأحد ما ذهب إليه بعضهم من أن هذا المجاز من مباحث
علم الكلام وأولى به أن يضم إليها ؛ لأنه كما اوضح من كلام عبد القاهر
والقرظيني والعلوي بعداً كثيراً من كتوز البلاغة وفخراً بعدد إليه الكتاب
البلغ والشاعر المطلق والخطيب المصنف . وليس أدلّ على ذلك من أن القدماء
استعملوه في كلامهم وإن الفران الكريم حطل بالوان منه وإن اليلالطين والنقاد
أشاروا إليه وذكروا أمثله وإن لم يطلق عليه الاسم إلا مؤخرأ على يد عبد القاهر .
وهذا كله يدل على أن المجاز العقلي لون من ألوان التعبير وأسلوب من أساليب
الفنن في القول ولا يخرج من البلاغة إلهاد المتأخرين له وأفعال مباحث
المتكلمين فيه عند تعرضهم للشاغل الحقيقي .

المجاز المرسل :

يكون المجاز الغوي في نقل الالفاظ من حقائقها الغوية إلى معانٍ أخرى
ينها صلة ومناسبة . وقد يسمى المجاز المفرد . وقد قسمة القرظيني إلى مرسل
واستعارة ؛ لأن العلاقة الصحيحة إن كانت تشبه معناه بما هو موضوع له فهو
استعارة وإلا فهو مجاز مرسل . وعرف المرسل بقوله : « وهو ما كانت العلاقة
بين ما استعمال فيه وما وضع له ملازمة غير التشبيه^(٢) » كالأيد إذا استعمالت
في التهمة أو في القدرة .

وسمي هذا النوع مرسلأ ؛ لأنّ الأرسال في اللغة الإطلاق ، والمجاز
الاستعاري مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به ؛ والمرسل مطلق من

(١) القول ص ٤٤ .

(٢) الايضاح ص ٢٢٠ .

هذا التقييد . وقيل : إنما سمي مرسلًا لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة بل ردت بين علاقات بخلاف المجاز الاستعماري فإنه بعلاقة واحدة وهي المشابهة .^(١)

ولم نجد أحداً أطلق اسم المجاز المرسل على هذا النوع قبل السكاكيني^(٢) ، وكان القدماء قد ذكروا أنواعه وإن لم يسموه . ومنهم القراء الذي قال في قوله تعالى : « فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ »^(٣) : « والعرب تقول : نادى يشهدون عليك والمجلس . يعنون النادي والمجلس والشاهد والشاهد . التوم قوم الرجل^(٤) . » وأشار الأعمدي إلى السببية والمجاورة . وهي من علاقات المجاز المرسل كقولهم للمطر : سباه . وقولهم : « ما زلنا نغلى السماء حتى أتيناكم » وقال الشاعر :

إذا سقطت السماء بأرض قوم رعبنا وإن كانوا غيضا

أراد : إذا سقط المطر رعبنا أي : رعبنا البيت الذي يكون عنه ، ولهذا سمي البيت فداي : لأنه عن التدى يكون . وقالوا : « ما به طيرتي » أي ما به قرة ، والطيرى : اللحم ، فوضعوه موضع القوة . لأن القوة عنه تكون . وقولهم للمزادة راوية ، وإنما الراوية البعير الذي يسقى عليه الماء فسمي الرعاء الذي يحمله باسمه . ومن ذلك « الخفض » متاع البيت فسمي البعير الذي يحمله خفضا . وهذه بعض أنواع المجاز المرسل الذي تحدث عنه المتأخرون^(٥) .

وقال ابن جني عن البيت :

(١) انظر حاشية السدوسي (ترويح النفس) ج ٤ ص ٦٩ .

(٢) فلاح العلوم ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٣) العلق ٦٨ .

(٤) معاني القرآن ج ٣ ص ٢٧٩ .

(٥) اللواتي ج ١ ص ٣٤ . ويظهر كتابنا الجامعات عند الأدهبي في الترمذ الرابع للهيبة ص

٣٢٠ - ٣٢١ .

ذو الأكلين الماء ظمأ فما أرى

بنازلون مختبئاً بتعد أكلهم الماء

« فكانه من باب الاستعارة بالسبب عن المسبب . يريد : قوماً كانوا يبيعون الماء فيشربون يشتمه ما يأكلونه فأكتفى بذكر الماء الذي هو سبب الأكل من ذكر الأكل^(١) . »

وقسم الامام الغزالي المجاز إلى أربعة عشر نوعاً ومعظمها تدخل في المجاز المرسل . وذكر ابن الاثير انها ترجع إلى التوسع والتشبيه والاستعارة^(٢) ، ولعل سبب ذلك ان المجاز المرسل لم يأخذ عنده صورة واضحة بل لم يكن مصطلحه معروفاً ، والاقسام التي ذكرها الامام الغزالي هي من باب المجاز المرسل .

وتكلم عبد القاهر على هذا النوع من المجاز ولم يسه رسلاً وإنما حر لغوي يقرب بالاستعارة وان كانت علاقته غير المشابهة . وفي قوله : « وإما صلة وملازمة بين ما نقلها اليه وما نقلها عنه^(٣) » تمييز للمجاز المرسل عن الاستعارة ومعنى ذلك ان عبد القاهر لس الفرق بين اللونين ، وكان السكاكي - فيما تعلم - أول من أطلق التسمية وتابعه بدر الدين بن مالك والقزويني وغيرهما من البلاغيين . وتوسع ابن قيم الجوزية والعلوي والزرخشفي في بحث هذا النوع وجمعوا له علاقات كثيرة ومن أشهرها :

علاقاته :

١ - الجزئية : وهي تسمية الشيء باسم جزئه كالعين في الرقيب . وكقوله تعالى : « قلم الليل إلا قليلا^(٤) » . أي : صل . وقوله : « فتنحير^(٥)

(١) المصالح ج ١ ص ١٠٤ .

(٢) نظر المثل السائر ج ١ ص ٣٦٨ وما بعدها .

(٣) أسرار الائمة ص ٣٧٦ .

(٤) الزمیل ٢ .

رقية مؤمنة^(١) ، أي : تحرير عبد مؤمن . وقوله : « وَيَسْقَى وَجْهَهُ
 بِرَبِّكَ^(٢) » أي : ذاته . وقوله : « كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ^(٣) » .
 وقوله : « وَجُودُهُ بِمِثْلِ عَالِيَةِ » . « عَلِيَّةٌ قَامِيَةٌ^(٤) » أي :
 الاجساد . وقوله : « وَانْحَرِبُوا مِنْهُمْ كُلًّا بِنَانٍ^(٥) » . أي :
 الأيدي . وقوله : « وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ فَتَسَهُ^(٦) » . أي : إياه .
 ومنه قول الشاعر :

وكم علمته نظم التوافسي ظما قال قافية هجياتي
 أي : الشعر .

٢ - الكَلْبِيَّةُ : فيما إذا ذكر الكلب ولأريد الجزء ، كقوله تعالى : « يَجْعَلُونَ
 أَسْجَادَهُمْ فِي آثَانِهِمْ^(٧) » . أي : أناملهم . وقوله : « وَالسَّارِقُ
 وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا^(٨) » أي : بعض اليد الذي هو الرميح .
 وقوله : « وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ^(٩) » أي : لم يذقه .

٣ - القَمِيَّةُ : بيان يطلق لفظ السبب ويراد السبب كقوله تعالى : « يَدُ اللَّهِ
 فَوْقَ أَيْدِيهِمْ^(١٠) » أي : قدرته فإن اليد سببها . وكقول الشاعر :
 له إباد علي سابعة أهد منها ولا أهدد لها

(١) لسان ٩٦ .

(٢) لرحمن ٢٧ .

(٣) القصص ٢٨ .

(٤) العاقبة ٤ .

(٥) الأندلس ١٢ .

(٦) آل عمران ٣٠ .

(٧) البقرة ١٧٩ .

(٨) المائدة ٣٨ .

(٩) البقرة ٢٥٩ .

(١٠) الفتح ٦٠ .

أي : نِعَمٌ ، لأن الأباي سبب فيها .

٤ - المصيبة : فيما إذا ذكر لفظ المُسْتَبِيح وأريد السبب ، كقوله تعالى :
« وَيُنزَلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا ^(١) » أي : مطراً هو سبب الرزق .
وقوله : « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي
بُطُونِهِمْ قَارًا ^(٢) » أي : مالا تسبب عنه النار .

٥ - السُّبْحِيُّ : وهي اعتبار ما كان أي تسمية الشيء باسم ما كان عليه كقوله
تعالى : « وَاتَّخَذُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ^(٣) » أي : الذين كانوا يتامى .
وقوله : « إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ^(٤) » ساءه مجرماً باعتبار ما كان
عليه في الدنيا من الاجرام .

٦ - الاستعداد : وهي اعتبار ما يكون أي إطلاق اسم الشيء على ما يؤول
إليه كقوله تعالى : « إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ^(٥) » ، وقوله : « إِنَّكَ
مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ^(٦) » ، وقوله : « وَلَا يَكْفُرُوا إِلَّا فِجْرًا
كُفْرًا ^(٧) » . . .

٧ - المحلّة : فيما إذا ذكر لفظ المحل وأريد به الحال فيه ، كقوله تعالى :
« فَتَلَيُّدَعُ نَادِيَهُ ^(٨) » أي : المجمعين في النادي . وقوله : « يَقُولُونَ

(١) غافر ١٤ .

(٢) النساء ١٠ .

(٣) النساء ٢ .

(٤) مائدة ٧٤ .

(٥) يوسف ٤٦ .

(٦) الزمر ٢٠ .

(٧) نوح ٢٧ .

(٨) الباقى ١٧ .

بأفواههم ما ليس في قلوبهم^(١) أي : بألسنتهم . لأن القول عادة لا يكون إلا بها .

٨ - الخالصة : وهي عكس السابقة ، فيبدأ إذا ذكر لفظ الخالصة وأريد به اللحل . كقوله تعالى : « ولعلنا الذين أبيضتْ وأجوهنهم هي رحمة الله لهم فيها حالهون^(٢) » أي : في جنته التي تحل فيها الرحمة . وقوله : « خذوا زينتكم عند كل مسجد^(٣) » أي : لباسكم بحلول الزينة فيه .

٩ - الآلية : فيبدأ إذا ذكر اسم الآلة وأريد الأثر الذي ينتج عنها كقوله تعالى : « واجعل لي لسان صدق في الآخرين^(٤) » أي : ذكراً حسناً ، واللسان أداة الذكر . وقوله : « تجري بأعيننا^(٥) » أي : يترأى منا . وقوله : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه^(٦) » أي : بلسان قومه .

١٠ - المجاورة: نحو « عكستِ الراوية » أي : السناه . والراوية في الأصل الجير الحامل لها . وسميت باسمه لكونه حاملاً لها أو مجاوراً لها عند الحمل . ومن المجاورة التهمة الغليب مثل : « قابلت أبوبك » . ومنه قوله تعالى : « إلا أمرأته كانت من الغابرين^(٧) » أي : الغابرات .

١١ - الملزومية : وهي إطلاق اسم الملزوم على اللازم . كقوله تعالى : « أم

(١) آل عمران ١٧٧ .

(٢) آل عمران ١٠٧ .

(٣) البقرة ٣١ .

(٤) الشعراء ٢٥ .

(٥) النور ١٤ .

(٦) إبراهيم ٥ .

(٧) البقرة ٨٣ والمنكوت ٣٢ .

أَثَرْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَسْتَكْتُمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُسْئِرُونَ ^(١) .
أي : أثرتنا برهانا يستدلون به وهو ينظم . معنى الدلالة كلاماً : لأنها
من لوازم الكلام .

١٢ - اللازمة : وهي إطلاق اسم اللازم على الملزوم كقوله تعالى : فقلوا
أنه كان من المستبحين ^(٢) . أي : المصلين .

١٣ - الطائفة : وهي إطلاق اسم المطلق على المقيد . كقوله تعالى : فاعتصموا
بالنابذة ^(٣) . . والعاقر لما من قوم صالح رجل اسمه « قدار » . لكنهم لما
رضوا الفعل زلوا منزلة الفاعل .

١٤ - القيدية : وهي إطلاق المقيد على المطلق كقوله تعالى : « تعالوا إلى كلمة
سواء بيننا وبينكم ^(٤) » . والمراد كلمة الشهادة ، وهي عدة كلمات .

١٥ - الخصوصي : وهي إطلاق اسم الخاص وإرادة العام . كقوله تعالى :

« هُمُ الْعَدُوُّ فَاسْتَدِرْهُمْ ^(٥) » . أي : الأعداء . وقوله : « يا أيها
النبي استر الله ولا تطع الكافرين ^(٦) » . الخطاب للنبي - صلى
الله عليه وسلم - والمراد الناس جميعاً . وقوله : « حكمت نفس ^(٧) »
أي : كل نفس .

١٦ - العموم : وهي إطلاق اسم العام وإرادة الخاص . كقوله تعالى :

-
- (١) الروم ٣٥ .
 - (٢) الصادق ١٤٣ .
 - (٣) الأعراف ٧٧ .
 - (٤) آل عمران ٦٤ .
 - (٥) الشعور ٤ .
 - (٦) الأحزاب ٦ .
 - (٧) التكميم ١١ والانتظار .

« وَاسْتَقْرَبْنَا لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ^(١) » : أي : للمؤمنين . وقوله :
« وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ^(٢) » : أي : بعض الشعراء . وقوله :
« قَالَتِ الْأَعْرَابُ ^(٣) » : والتي قاله فريق منهم . وقوله : « الَّذِينَ
قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ^(٤) » والمراد من الناس واحد وهو نعيم بن مسعود
الاشجعي .

١٧- إخلاق الخبث وإرادة الشيء : كقوله تعالى : « فَتَقَسَّدُوا مَا كُنْتُمْ
قُلُوبَكُمْ ^(٥) » والمراد قلباً قلباً .

١٨- النقصان : أدخله بعضهم في هذا المجاز . ومنه حذف المضاف وإقامة
المضاف إليه مقامه . كقوله تعالى : « وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ^(٦) » أي :
أهلها . ومنه حذف حرف الجر كقوله : « وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ^(٧) »
أي : من قومه .

وقوله : « رَبَّنَا وَأَتِمِّمْ مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ ^(٨) » أي : لسان رسلك .
وقوله : « وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ^(٩) » أي : حبه .

ولم يدخل بعضهم هذا النوع والذي بعده في المجاز . قال السكاكي :
« ورأيت في هذا النوع أن يعد ملحقاً بالمجاز ومشبهاً به لما بينهما من الشبه »

-
- (١) الثوري . ٥ .
 - (٢) الشعراء ٢٢٤ .
 - (٣) الخمرات ١٤ .
 - (٤) آل عمران ١٧٣ .
 - (٥) التحريم ٥ .
 - (٦) يوسف ٥٤ .
 - (٧) الأعراف ١٥٥ .
 - (٨) آل عمران ١٩٤ .
 - (٩) البقرة ٩٢ .

وهو اشتراكهما في التعدي عن الأصل إلى غير أصل ، لا أن يعد
هجازاً^(١٩) .

وقال الزركشي : « ونعيب المحققون إلى أن حذف المضاف ليس من
المجاز ، لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ؛ ولأن الكلمة المحلوفة
ليست كذلك . وإنما التجوز في أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان متسبباً
إلى المضاف كالمثلة السابقة^(٢٠) . »

٢٩ - الزيادة ، كقوله تعالى : « ليس كمن يمشي بثبي »^(٢١) .

٣٠ - اطلاق اسم الضدين على الآخر ، كقوله تعالى : « فَيَكْسُرُهُمْ كَعَدَابِ
الرَّجِيمِ^(٢٢) . »

لما قال : « بَشَّرَ هَؤُلَاءِ بِآخِذَةٍ » قال : « بَشَّرَ هَؤُلَاءِ بِالْعَذَابِ » ،
والبشارة إنما تكون في الخير لا في الشر .

٣١ - إقامة صيغة مقام أخرى ، وله صور منها :

١ - فاعل بمعنى مفعول ، كقوله تعالى : « لا غاصمَ اليومَ من أُنسِرِ
الله^(٢٣) ، أي : لا معصوم . وقوله : « من مَادِرٍ دَافِقِرٍ^(٢٤) » أي :
مدقوق .

٢ - مفعول مقام فاعل ، كقوله تعالى : « إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا^(٢٥) »

(١) مباح العلوم ص ١٥٥ ، وجملة القامر في أسرار البلاغة (ص ٢٨٢) كلام طويل في هذا
المسألة .

(٢) غير ذلك في علوم القرآن ج ٢ ص ٦٧٤ .

(٣) الشورى ، ١١ .

(٤) آل عمران ، ٢١ .

(٥) مريم ، ٤٢ .

(٦) الطارئة ، ٦ .

(٧) مريم ، ٦١ .

- أي : آتيا ، وقوله : « حجابها مستشوراً » ^(١) أي : سائراً .
- ٣ - فعليل بمعنى مفعول ، كقوله تعالى : « وكان الكافر على رءوس ظهوره » ^(٢) أي : مظهوراً عليه .
- ٤ - محيى المصدر على المفعول ، كقوله تعالى : « لا تأخذوا منكم جرأه ولا شكوراً » ^(٣) أي : شكراً .
- ٥ - إقامة القاعل مقام المصدر ، كقوله تعالى : « ليس ليوقعتيها كاذبة » ^(٤) أي : تكذيب .
- ٦ - إقامة المفعول مقام المصدر ، كقوله تعالى : « بأبيكم المفسون » ^(٥) أي : الفتنة .
- ٧ - وصف الشيء بالمصدر ، كقوله تعالى : « فإنهم عدوان في » ^(٦) ، قالوا : إنما وحدته لأنه في معنى المصدر كأنه قال : « فلأنهم عداوة » .
- ٨ - محيى المصدر بمعنى المفعول ، كقوله تعالى : « ذلك مبتلىهم من العلم » ^(٧) أي : العلوم . وقوله : « صنّع الله » ^(٨) أي : مصنوعه .
- وذكر الزركشي أن أبا أنس بن مالك قال : « وردت في كتاب الله » ^(٩) .

(١) الأعراف ٤٤ .

(٢) الفرقان ٥٥ .

(٣) الأعراف ٩ .

(٤) الواقعة ٢ .

(٥) القلم ٦ .

(٦) الشعراء ٧٧ .

(٧) النجم ٣٠ .

(٨) النحل ٨٨ .

(٩) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

ويبحث الآخرون كثيراً من المعاني المجازية في غير بحث المجاز أو علم البيان ، وعلة ذلك أنها جاءت في مواضع لا علاقة لها بعلم البيان في نظرهم كبعضهم الخروج على مقتضى الظاهر ومعاني الأساليب الانشائية وبعض فنون البديع . وارى أن هذه البحوث تخص بالمجاز ، ولا تعد كثيراً في هذا الرأي أو بخلاف البلاغيين لأنهم صرحوا بذلك . ولعل ابن قتيبة من القدم الذين أشاروا إلى ذلك حينما عقد باباً في « مخالفة ظاهر اللفظ معناه »^(١) ، وذكر خروج الدعاء والاستنهام والأمر إلى معانٍ أخر لا يطلب بها المعنى الحقيقي . وأشار ابن قتيبة المجوزية إلى ذلك وعقد فصلاً في التجوز بالأفعال وفصلاً في التجوز بالحروف^(٢) . وقرر أن الخروج عن الظاهر مجاز ، ولذلك عدّه منه التجوز بالماضي عن المستقبل والتعبير بالمستقبل عن الماضي ، وخروج أساليب الخبر والانشاء عن معانيها ، وذهب إلى أبعد من ذلك فذكر وأي من يذهب إلى أن التقديم والتأخير مجاز ، لأن فيه تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعل والمفعول به في نقل كل واحد منهما على رتبته وحقه^(٣) .

وقال الخزازي عن أدوات الاستنهام : « ثم إن هذه الكلمات الاستنهامية كثيراً ما تستعمل في غير الاستنهام مما يتناسب المقام بعمولة القران . وتحقق كيفية هذا المجاز وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحتم أحد حمله^(٤) » .

وقال السبكي بعد أن تكلم على خروج الكلام على مقتضى الظاهر : « لعلك تقول : غالب ما سبق أو كلف من أنواع المجاز . وعلم علم البيان ، الخواص : ان الأمر كذلك ، ولكن جرت عادة أكثرهم بذلك هذه الأنواع في هذا العلم فتبعناهم . وتداخل علم البيان وعلم المعاني كثير » .^(٥) وذهب إلى أن

(١) تأويل مشكل القران ص ٢١٤ .

(٢) الفوائد ص ٢٢ .

(٣) الفوائد ص ٨٢ .

(٤) لعمول ص ٢٣٤ .

(٥) حروس التبراج (شرح الشنخري) ج ١ ص ١٩٢ .

بعض أنواع البدیع مجاز كالمشاكلة والتورية المرشحة والاستخدام .^(١)
وذهب العصام إلى أن الخبر عندما يخرج عن معناه يكون مجازاً الاستعمال
في غير ما وضع له .^(٢)

وذهب ابن يعقوب المغربي إلى أن أغراض أساليب الخبر والانشاء مجاز ،
وأن له علاقة . وأن في المشاكلة والتورية مجازاً^(٣) .

وبحث السيوطي المجاز القوي أو المجاز المقرد ، وقسمه إلى أنواع كثيرة
وأدخل فيه خروج الخبر والانشاء إلى معانيها المجازية . وأشار إلى أن بعضهم
يرى التقدم والتأخير والتأكيد والالفاظ والتغليب من المجاز^(٤) .

وفصل التصوفي الكلام في هذه الموضوعات وذهب إلى أن معظم الخروج
عن الظاهر مجاز مرسل ، وبذلك أكمل ما أشار إليه التفتازاني حينما قال بأن هذا
البحث « مما لم يتحسّم أحد حوله » .

وتنم حينما نعيد تصنيف المجاز ينبغي أن ندخل فيه هذه المسائل ؛ لأنها
شديدة الصلة به . بل لأنها ألوان بدیعة من فنونه^(٥) ، وأرى أن ندخل في
المجاز المرسل ؛ لأنه واسع الخطو فصيح المدى وله علاقات كثيرة يمكن
التوسع فيها .

والأدیب حينما يستعمل هذه الألوان من المجاز لا يستعملها عبثاً ، وإنما
يجد فيها تعبيراً عن فكرته والمصاحا عن عواطفه ومشاعره . ولما بين السبب
والسبب أو الجزء والكل أو غيرها من علاقة واضحة يدركها بشعوره وبصفا

(١) المصدر السابق ج ٤ ص ٢١١ - ٢٢٥ - ٢٢٧ .

(٢) الأصول ج ١ ص ٢٤٢ .

(٣) مولد الفتح (شرح التلخيص) ج ٢ ص ٢٢٧ ، ج ٤ ص ٢٠٩ ، ٢١٢ .

(٤) اللغات ج ٢ ص ٢٩ .

(٥) ينظر كتابات القزويني وشرح التلخيص ص ٤٠٢ وما بعدها .

بشوقه . وقد أحسن ابن يعقوب المغربي في بيان بلاغة المجاز المرسل وقال : « إن الانتقال في المجاز المرسل واضح . والأبلغية فيه ليست إلا من جهة تعزيز المراد في ذهن لاشعار الملزوم باللازم وسوق القرينة إلى خصومه فكأنه قرر مرتين ^(١) » . وفي الآيات السابقة خبر حليل على ما ذهب إليه الغربي وما يراه البلاغيون والنفاد المحذرون الذين ذهبوا إلى أن المجاز المرسل هو نداهي المعاني ، فإن هذا النوع من المجاز يسوغه اللازم الذهني ، فالسبب والسبب متلازمان ذهنياً وزماناً ومكاناً . وكذلك الكل والجزء . والحال والمحل ^(٢) وغيرها من العلاقات .

(١) مواهب المتاح (شرح التلخيص) ج ٤ ص ٢٧٧ .

(٢) ينظر دراسات في علم النفس الأدبي ص ٤٦ .

الفصل الرابع

الاستعارة

الاستعارة مأخوذة من العارة أي نقل الشيء من شخص إلى آخر حتى يصبح تلك العارة من خصائص المعار إليه . وهي النوع الثاني من المجاز اللغوي كما ذهب إليه معظم البلاغيين ، وإن كان عبد القاهر قد تردد فيها فجعلها مجازاً عقلياً مرة ومجازاً لغوياً أخرى . ففي كتابه « دلائل الإهجاز » يميل إلى أنها مجاز عقلي أو هي أقرب إليه لأنها ليست « نقل اسم عن شيء إلى شيء » ولكنها ادعاء معنى الاسم لشيء^(١) ، وقال : « إن الاستعارة إنما هي ادعاء معنى الاسم للشيء لا نقل الاسم عن الشيء » . وإذا ثبت أنها ادعاء معنى الاسم للشيء علمت أن الذي قالوه من أنها تعاقب للعبارة على غير ما وضعت له في اللغة ونقل لها عما وضعت له كلام قد تسامحوا فيه ، لأنه إذا كانت الاستعارة ادعاء معنى الاسم لم يكن الاسم منزهاً عما وضع له بل مقرأ عليه^(٢) ، وبذلك تكون ميزتها لا في الثبوت وإنما في طريقة الاتبات . وقال في الكتاب نفسه أيضاً :

(١) دلائل الإهجاز ص ٢٢٢ .

(٢) دلائل الإهجاز ص ٢٢٥ .

« الاستعارة التي هي مجاز في نفس الكلمة^(١) » . ومعنى ذلك أنها مجاز لغوي ، وأكد هذا الرأي في « أسرار البلاغة » حينما قال إن حدها أن يكون لفظ لغوي أصل ثم ينقل عن ذلك الأصل . وقال : « اعلم أن الاستعارة في الجملة أن يكون لفظ أصل في الوضع اللغوي وحروف تدل الشواهد على أنه احتص به حين وضع ، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل وينقله إليه نقلاً غير لازم فيكون هناك كالتعاريف^(٢) » . وليس كذلك المجاز العقلي الذي لا يكون التجوز في نفس الكلمة بل في الاستناد الذي يجري عليها .

وأشار المتأخرون إلى هذا التردد في الرأي فقال الرازي : « اضطرب رأي الشيخ في أن هذا المجاز عقلي أم لغوي ، والذي نصره في الأسرار أنه لغوي^(٣) » . ورأى أنها مجاز لغوي وإن ذلك ذهب السكاكبي والقزويني وغيرهما من البلاغيين . بل أنكر السكاكبي المجاز العقلي وسلكه في الاستعارة المكتبة . ومعنى ذلك أن المجاز لغوي كله .

تعريفها :

لعل الملاحظ أول من عرفها بقوله : « الاستعارة تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه^(٤) » . وهذا تعريف لغوي ليس فيه حصر لأنواعها .

وقال ابن قتيبة : « فالعرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها يسبب من الأخرى أو مهاوياً لها أو مشاكلاً^(٥) » . وهذا تعريف ينطبق على المجاز كله ولا سيما المرسل الذي من علاقته السببية والمجاورة

(١) دلائل الإعجاز ص ١٣٢ .

(٢) أسرار البلاغة ص ٦٩ .

(٣) نهاية الإعجاز ص ٨١ .

(٤) لسان العرب ج ١ ص ١٥٣ .

(٥) ترويض مشكل القرآن ص ١٠٢ .

ويؤكد هذا الفهم لتعريفه: الامثلة التي ذكرها كقول الشاعر :

إذا سقط السماء بأرض قوم وعيناه وإن كانوا غضابا
وقوم للنبات نوره وللمطر ساء .

وقال ثعلب : « هو أن يستعار لشيء اسم غيره أو معنى سواء^(١) » .

وقال ابن المعتز أنها : « استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء عرف بها^(٢) » .

وبدأ تعريف الاستعارة بعد هؤلاء بأحد طائفتها علمياً واضحاً يختلف عما سبق ، وقد عرفها القاضي الخرجاني بقوله : « الاستعارة ما اكتفي فيها بالاسم المستعار عن الأصل وتقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها . وملاكها تقريب الشبه ومناسبة المستعار له للمستعار منه وامتناع اللفظ بالمعنى حتى لا يوجد بينهما منافرة ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر^(٣) » . وهذا التعريف يختلف عن التعريفات السابقة ، فهو أكثر وضوحاً ودلالة على معنى الاستعارة ، وهو يوضح العلاقة بين المستعار له والمستعار منه وهي المشابهة ، وملاكها تقريب الشبه والتماثل ألفاظ صورتهما مع معانيها حتى لا توجد منافرة بينهما .

وقال الرماني : « الاستعارة : تعليق العبارة على ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة^(٤) » . ولعل ابن سنان هذا التعريف^(٥) .

ولا يخرج هذا التعريف عن تعريف السابقين . ووجد العلوي فيه فساداً من ثلاثة أوجه :

(١) قواعد الشعر ص ٤٢ .

(٢) التذوق ص ١٧ .

(٣) التوسعة ص ٤٦ .

(٤) اشكت في أمجاد القرآن (ثلاث رسائل في أمجاد القرآن) ص ٧٤ .

(٥) من فصاحة ص ١٢٤ .

الأول : لأن هذا يلزم منه أن يكون كل مجاز من باب الاستعارة وهو خطأ . فان كل واحد من الأودية المجازية له حد يخالف حد الآخر وحقيقته ، فلا وجه لخلطها .

الثاني : لأن هذا يلزم عليه أن تكون الأعلام المنقولة يدخلها المجاز وتكون من نوع الاستعارة وهو باطل ، فان المجازات لا تدخلها فضلاً عن الاستعارة .

الثالث : لأن ما قاله يلزم منه أنها لو وضعنا اسم السماء على الأرض أن يكون مجازاً ، وهذا باطل لا يقول به أحد .^(١)

وقال أبو هلال إنها : « نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض »^(٢) . وفي هذا التعريف إضافة إلى ما سبق ، وهي قوله : الغرض « أي انه يشترط في الاستعارة أن يكون وراءها هدف ما والآ فاستعمال اللفظ بمعناه الأصلي أول . وأوضح أبو هلال هذا الغرض بقوله : « وذلك الغرض إما ان يكون شرح المعنى وفصل الإبانة عنه ، أو تأكيده والمبالغة فيه ، أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ . أو تحسين الغرض الذي يبرز فيه . وهذه الأوصاف موجودة في الاستعارة المصيبة ، ولولا أن الاستعارة المصيبة تتضمن ما لا تتضمنه الحقيقية من زيادة فائدة لكنت الحقيقة أولى منها استعمالاً » .

ونقل ابن رشيق تعريفات القاضي الخرجاني وابن كعب وابن جني والرماني^(٣) ، وجاء عبد القاهر ونظر إلى الاستعارة نظرة علمية فيها تحديد وتوضيح فقال في تعريفها : « الاستعارة ان تريد تشبيه الشيء بالشيء وتظهره وتجيء إلى اسم التشبيه به فتعيره المشبه وتجره عليه »^(٤) . وذكر التعريفات التي

(١) الطراز ج ١ ص ١٩٩ .

(٢) كتاب الصناعات ص ٢٤٥ .

(٣) ينظر المبتدأ ج ١ ص ٢٦٥ وما بعدها .

(٤) «اللسان المجاز» ص ٤٢ .

سبقت وفيها اتضح انه يتردد في اعتبارها مجازاً لغوياً أو مجازاً عقلياً . وان كان هذا التعريف يؤكد أنها مجاز لغوي وإنما « ضرب من التشبيه ونمط من التشليل » وان « التشبيه كالأصل في الاستعارة وهي شبيهة بالتمرح له أو صورة عقضية من صورته^{١١١} » .

وعرفها الرازي تعريفاً لا يختلف عن تعريف عبد القاهر وقال : « الاستعارة ذكر الشيء باسم غيره واليات ما لغوية له لأجل المبالغة في التشبيه » . ثم عرفها تعريفاً آخر وقال : « الاستعارة عبارة عن جعل الشيء الشيء^{١١٢} أو جعل الشيء لشيء لأجل المبالغة في التشبيه^{١١٣} » .

وأخذ السكاكيني ما قاله عبد القاهر والرازي وعرف الاستعارة بقوله : « هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعياً دخول التشبيه في جنس المشبه به : « دالاً على ذلك بالبائت للتشبيه ما يخص المشبه به^{١١٤} » .

وهذا التعريف أوفق التعريفات تحديداً وأحسنها ضيقاً لأنه حصر الاستعارة التصريحية والكناية . ويرى السكاكيني نفسه انه خير من تعريف الذي قال : « انها نقل العبارة من معنى إلى معنى » : لان الاستعارة لا يمكن أن تكون إلا ادعاءً لا نقلاً ، لان فيها ما لا يتصور تقدير النقل فيه . وهذا ما ذهب اليه عبد القاهر حينما قرر ان الاستعارة ادعاء الاسم للشيء لا نقل الاسم عن الشيء .

وعرفها ابن الأثير بقوله : « الاستعارة : أن تريد تشبيه الشيء بالشيء فتدفع الافصاح بالتشبيه والظهاره وكسبه على اسم المشبه به وتجره عليه^{١١٥} » . وقال : « حدث الاستعارة : نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما مع طي

(١) أضرار البلاغة ص ٢٠ ، ٢٤ .

(٢) نباه الأختار ص ٥٢ .

(٣) منتجع العلوم ص ١٧٤ .

(٤) إنباع الكبير ص ٥٢ .

ذكر المثلثون إليه ؛ لأنه إذا احتز في هذا الاحتراز اختص بالاستعارة وكان حاداً فما دون التشبيه (١) .

وقال ابن أبي الأصبغ المصري تعريفي ابن المعتز والرماني ثم قال : « وقتت ؛ هي تسمية المرجوح الخطي باسم الراجح الجلي للمبالغة في التشبيه (٢) . أي ما رجحت فيه الصفة وكان ظاهراً نقله إلى ما خفي وكان مرجوحاً عليه في هذه الصفة .

وقال بدر الدين بن مالك : « وهي ان تذكر أحد طرفي التشبيه وتزيد الآخر . مدحياً دخول المشبه في جنس المشبه به مع سدّ طريق التشبيه ونصب القرينة ولهذا سميت استعارة (٣) . وفي هذا التعريف إشارة واضحة إلى القرينة التي لا يخلو منها مجاز .

وقال القزويني : « الاستعارة ؛ هي ما كانت علاقته تشبه معناه بما وضع له . وقد تقيد بالتحقيقية لتحتق معانها حساً أو عقلاً ؛ أي التي تتناول أمراً معلوماً يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية فيقال : إن القبط نقل من مسداه الأصلي فجعل اسماً له على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه (٤) .

وذكر العلوي عدّة تعريفات للسابقين ثم أختار من بينها تعريفاً فضله على غيره . وهو أن الاستعارة ؛ « تصبيرك الشيء الشيء وليس به ، وجعلك الشيء الشيء وليس له . بحيث لا يلاحظ فيه معنى التشبيه صورةً ولا حكماً (٥) » وفي هذا التعريف إشارة إلى الاستعارة التصريحية والاستعارة اللمكنية ، وفصل الاستعارة عن التشبيه المحذوف الأداة .

(١) التل السائر ج ٦ ص ٢٤٤ .

(٢) تحرير العمود ص ٩٧ - وديع القرائن ص ١٩ .

(٣) المصباح ص ٦٥ .

(٤) المصباح ص ٢٢٤ .

(٥) احتراز ج ٦ ص ٢٠٦ .

تلك أهم تعريفات الاستعارة ، ويلاحظ أنّها بدأت بالمعنى اللغوي ثم أخذت تتطور على أيدي البلاغيين والنقاد حتى تحدد معناها وانضح عند عبد القاهر السكاكيني والفزويني . وكانت تعريفاتهم لها هي الصورة الدقيقة التي حددت هذا الفن وأوضحت رسومته وأقسامه بعد أن كانت ألوان أخرى من المجاز تختلط بها .

أركانها :

لا بدّ للاستعارة من ثلاثة أركان هي :

- ١ - المستعار منه . وهو المشبه به .
- ٢ - المستعار له . وهو المشبه .
- ٣ - المستعار ، وهو المقطع المنقول .

ويسمى الأول والثاني طرفي الاستعارة . ولا بدّ أن يختلف أحدهما إلى جانب وجه الشبه حتى تصح الاستعارة . ولو نظرنا في قوله تعالى : « واشتعل الرأس شيباً ^(١) » لرأينا أنّ المستعار هو الاشتعال . والمستعار منه هو النار ، والمستعار له هو الشيب ، والجامع بين المستعار منه والمستعار له مشابهة ضوء النهار لبياض الشيب .

قرينتها :

ولا بدّ أن تكون لها قرينة ، لأنه إذا قيل : « رأيت أسداً » والمراد الرجل الشجاع فإن هذا القول لا يفهم منه إلا الحيوان المعروف . ولكن إذا كتبت هناك

(١) ص ٤٠ .

قريئة تدل على أن المراد الرجل الشجاع علم أنه استعارة .

والقريئة إما معنى واحد . مثل : « رأيت أسداً يرمي » لو أكثر كقول بعض العرب :

فإن تعافروا العُدك والإيماناً فإن في أيماننا نيراننا
لني : سرفاً نلعم كأنها شعلت نيران ، كما قال الآخر :
نساءهم واليرقات كأنها
شعلت على أيديهم نيرانها

فقوله : « تعافوا » باختيار كل واحد من تعلقه بالعدل وتعلقه بالإيمان قريئة لذلك لدلالة على أن جوابه : أنهم يعاربون ويتقاتلون على الطاعة بالسيف .

أو معاني مرويطة بعضها ببعض كما في قول الهمذاني :

وصاعقة من نصله تكفي بها

على رؤوس الأقران خمس سحاب

عني . « خمس سحاب » أنامل المدوح فذكر أن هناك صاعقة ثم قال :
« من نصله » فيسأل أنها من فصل سيفه . ثم قال : « على رؤوس الأقران » ثم
قال : « خمس » فذكر عدد أصابع اليد ، فإن من همز ذلك شرطه ^(١) . وقد
تكون القريئة حالية لفهم من سياق الكلام .

أقسامها :

لم يقسم الأوائل الاستعارة إلى الأقسام الكثيرة التي نجدها عند المتأخرين ،

(١) ينظر مثالي النماذج ص ٢٢٢ ، والاضاح ص ٢٨٨ .

بل غلط بعضهم وبها وبين أنواع المجاز الأخرى . وكان تفسير عبد القاهر
 بداية العناية بذلك . فقد قسمها إلى مقيدة وغير مقيدة^(١) . ويريد بالمقيدة ما كان
 انتظما قائداً وهي سادة هنا الفن ومداره . ويريد بغير المقيدة ما لا يكون لها
 قائدة في النقل . وهو ضابط حيث يكون اختصاص الاسم بما وضع له من طريق
 ارتباطه التوضيحي أو إشباع المعنى التلويحي في مراعاة دقات في الفروق في المعاني
 تداول عليها كالمعنى المعطوف إلى استعماله ككثيرة بحسب اختلاف أجناس
 الحيوان نحو وضع الشفة للفرس . والتعبير بالعضو المحطلة للفرس وما شاكل ذلك
 من فروق . فإذا استعمل الشاعر بعضها في غير الأصل الذي وضع له فقد استعاره
 منه ونقله عن الأصل وجازاً بغير ضابط كقول الشاعر :

فينا جرحنا الشفة مهننا
 فنزع من شفته الصمصرا

فاستعمل الشفة في الفرس وهي موزعة للإنسان . قال معلفاً على هذه
 الاستعارة : « فهذا ونحوه لا يفيدك شيئاً لو لمت الأصلي لم يحصل لك . فلا
 فرق من جهة المعنى بين قوله « من شفته » وقوله « من جعلته » أو قاله « أما
 يعطيك كلاً الأسدين العضو المعلوم فحسب . بل الاستعارة ههنا بأن تنفصلك
 جزءاً من الفائدة أشبه . وذلك أن الاسم في هذا النحو إذا فليت عن نفسك دخول
 الأثر الك عليه بالاستعارة ذلك ذكره على العضو وما هو منه . فإذا قلت :
 « الشفة » دلّ على الإنسان أي يدل على أنك قصدت هذا العضو من الإنسان
 دون غيره . فإذا توجهت جرياً الاستعارة في الاسم زانت عنها هذه الدلالة
 بالتحلاب اختصاصها إلى الأثر الك . فإذا قلت « الشفة » في موضع قد جرى فيه
 ذكر الإنسان والفرس دخل على السامع بعض الشبهة لتجويزه أن تكون استعرت
 الاسم للفرس . ولو فرضنا أن تعدم هذه الاستعارة من أصلها وتُحظر لما كان
 قلده الشبهة طريق أن المخاطب فاعرفه^(٢) . »

(١) ينظر أسرار البلاغة ص ٢٩ وما بعدها .

(٢) أسرار البلاغة ص ٣٠ - ٣١ .

وليس الأمر كذلك بل قد يكون هذا النوع من الاستعارة مقيداً ويخلق
 عرضاً من الأعراس التي يسمي إليها الشاعر أو الكاتب كالتحقير والتعجب
 والتزيين . أو تقتضي عبورية الشعر أن تلك كما في البيت السابق ، فإن الشاعر لم
 يستطع أن يأتي بلفظة ، الخيطة ، لأن الوزن لا يسمح بذلك . وقد يكون أراد
 رسم صورة جميلة لمهرة فشيبهه بالطفل الصغير وسمى جعلته شفة ، وكثيراً ما
 نجد مثل ذلك في كلام الناس . ولم يتخلف هذا القول على عبد القاهر وإنما أشار
 إلى أن عبورية الشعر قد تضطر الشاعر إلى أن يذكر كلمة أخرى غير الموضوع
 في الأصل كما في قول المرزوق :

فما رقد الولدان حتى رأيتهم
 على اليكتم بسمية بساق وحافر

وأراد أن يقول « بساق وقدم » ولكن لم تطاوعه الفافية .

وقد يكون لقدم كما يقال : « انه لعليط الجمال وعليط المشاعر » وكما قال
 المرزوق :

فلو كنت ضيقاً عرفت قسرايين
 ولكنّ زنجياً غليظ المشاعر

أما الاستعارة المبهمة فهي الاستعارة الحقيقية وهي واسعة لا تعدّ فنونياً
 ولا تحصر وهي « أمداً ميداناً ، وأشدّ افتتاحاً ، وأكثر جرياناً ، وأعجب حسناً
 واحساناً ، وأوسع سعة ، وأبعد غوراً ، وأذهب نجداً في الصنعة وغوراً من
 أن تصعب شبيهاً وتحصر فنونها وضروبها ^(١) . » ثم قسمها إلى استعارة في
 الاسم وفي الفعل وأشار إلى ما سمي استعارة تصريحية واستعارة مكنية ، وتحدث
 عن صنعتها بالتشبيه والتبديل . وكانت هذه الأقسام عمدة البلاغيين المتأخرين

(١) أعراس البلاغة ص ٤٠ .

كالرازي والسكاكي والفزوي وشراح الفخيص وغيرهم من أحدث البلاغة
على أيديهم صورتها الأخيرة .

ومن هذه الأقسام :

١ - الاستعارة الصريحة : وهي ما صُرح فيها بلفظ المشبه به دون المشبه ،
كقوله تعالى : « كَتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى
النُّورِ »^(١) ، أي من الضلالة إلى الهدى . فقد استعيرت الظلمات للضلال
لتشابههما في عدم اعتداه صاحبهما . وكذلك استعير لفظ « النور »
للايمان لتشابههما في الهداية . والمستعار له وهما « الضلال » و« الأيمان »
كالي منهما محقق حتملا .

ومنها قول النبي :

في الهدى : « إِنَّ عِزْمَ الْخَلِيطِ رَحِيلًا
مَطَّرٌ تَزِيدٌ بِهَ الْخُدُودُ كَحَسُولَا
وَقَدْ قَرِنَ الدَّمْعُ بِالْمَطَرِ ، ثُمَّ حُدِّقَ وَأَهْلَى الْمَشَبَهَ بِهِ .
وقوله :

وأقول يمشي في البساط فما جرى
إلى البحر يتسنى أو إن البندقي يرتقي
وقد ربط صيغ التوجه بالبحر .
ومنها قول ذلك الجن :

لما نظرتني عن حدى المها
وبسنتي عن منفتح الأسوار

(١) إبراهيم ٦ .

وعندئذٍ بين قضيبٍ بانٍ أهيبٍ
وكتيبٍ رمليٍّ عذبةً الزنبارِ
عزمتُ عدي في الرى لك طالعاً
وعزمتُ فبك على دعولِ النصارِ

وقد ربط بين لهما وفتح التوار . وبين جسها وقضيب البان ، وهذه
الاستعارة من رابع الاستعارات . ولذلك قال ابن الأثير : وهذه
الآيات لا تجد لها في الحسن شريكاً . ولأنّ بسمي قائلها شحوراً أول من
أنّ بسمي ديكا^(١) .

ومنها قوله أيضا :

لا ومكانِ الضبيب في الشحر مين
لكِ ومجرى الزنبار في الخضرِ
والحال في الخد إذ تشبهه
وردةً مائلٍ على شرى نسم
وحاجبٍ مد خطه قلمُ الخس
نر يجر اليه لا الحيسر
وأفحسوانِ بليك منظم
على شيبه من راسقِ الخمس

والبيت الرابع هو المخصوص بالاستعارة . والاستعارة هو النفر والريق
فقد شبه النفر بالأحمران والريق بالنصر .

٢ - الاستعارة المكنية أو بالكناية : وهي التي اختفى فيها لفظ المقية به واكتفى
بذكر شيء من لوازمه دليلاً عليه ، كقول أبي ذؤيب الغدقي :

(١) لئلا يسري ١ ص ٣٧٧ .

وإذا العيسة^١ أنشبت أظفارها

أليت كل^٢ نيمسة لا تنسبع

شبه النية بالسبع في اغتيال النفوس وحذف المشبه به وهو السبع وأيضاً شيئاً من لوازمه وهي الأظفار التي لا يكمل الاغتيال إلا بها .

ومنها قول دهل الخراعي :

لا تعجب بما سألتم من رجلكم

ضحك المشيب برأيه فيكسسي

شبه المشيب بإنسان وحذف المشبه به ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الضحك على سبيل الاستعارة بالكتابة .

ومنها قول أبي العتاهية :

أنسه الخلالة منسادة^٣ إليه تجرّ أذباله

شبه الخلالة بالحناء . ولكنه حذف المشبه به وأيضاً شيئاً من لوازمه وهو « تجرّ أذبالها » دليلاً عليه .

والاستعارة التصريحية والاستعارة المكنية من قسم الاستعارة بحسب الطرفين : المشبه والمشبه به . فتارة يحذف المشبه فتكون تصريحية وتارة يحذف المشبه به فتكون مكنية . وكان عبد القاهر قد أشار إلى هذين القسمين وإن لم يسهما كذلك بل قال عن التصريحية : « إن ثقله - أي الاسم - عن مساه الأصيل إلى شيء آخر ثابت معلوم فتجريه عليه وتجعله متناولاً له تناول الصفة للموصوف^٤ » . ومثل له بقوله : « رأيت أسداً ، أي رجلاً شجاعاً . وفوقهم : « عشت لنا ظبية » أي امرأة . وقوله : « أبيت نورا » أي : هدى . فالاسم في هذه الأمثلة متناول

(١) سرور الخلالة ص ٤٢ .

شيئا معلوماً يمكن أن يُنصَّرُ عليه فيقال إنَّه عُنِيَ بالاسم وكُنِيَ به عنه ونقل عن سماء الأصل فجعل اسماً له على سبيل الأعادة والمبالغة في التشبيه .

وقال عن المتكئبة : « أن يؤخذ الاسم من حقيقته ويوضع موضعاً لا يبين فيه شيء ، يشار إليه فيقال هنا هو المراد بالاسم والذي استعمل له وجعل خليفة لاسمه الأصلي ونائباً عنه^(١) » . ومثَّل له بقول لبيد :

وغداقِ ربحٍ قد كَشَفْتُ وقَسْرَةً

إِذْ أَصْبَحْتُ يَدِ الشَّامِ زَعَمْتُهَا

وذلك أنه جعل للشام بدأ ، ومعلوم أنه ليس هناك مشاراً إليه يمكن أن تجري عليه كاجراء الأسد على الرجل .

وفرق بين التسمين بقوله : « إنك إذا رجعت في القسم الأول إلى التشبيه الذي هو المغزى من كل استعارة تفيد وجدته بأنتك عفواً كقولك في « رأيت أسداً » : رأيت رجلاً كالأسد : أو رأيت مثل الأسد ، أو شبهها بالأسد . وإن رمت في القسم الثاني وجدته لا يوافقك تلك المؤانسة إذا لا وجه لأن نقول : « إذ أصبح شيء » مثل اليد للشمال ، أو « حصل شيء باليد للشمال » وإنما يترادى لك التشبيه بعد أن تحرق إليه سراً أو تعمل لأعمالاً وفكراً ، وبعد أن تغير الطريقة وتخرج عن الحد الأول كقولك : « إذ أصبحت الشمال » لها في قوة تأكيدها في العداوة شبه الملك تصريف الشيء يده واجراءه على موافقته وجذبه نحو الجهة التي تقتضيها طبيعته وتحتوها إرادته . فأنت - كما ترى - تجد الشبه المتخرج ههنا - إذا رجعت إلى الحقيقة ووضعت الاسم المستعار في موضعه الأصلي - لا يفتلك من المستعار نفسه بل مما يضاف إليه . ألا ترى أنك لم ترد أن تجعل الشمال كاليد ومشبهة باليد كما جعلت الرجل كالأسد ومشبه بالأسد . ولكنك أردت أن تجعل

(١) أسرار البديعة ص ٤٤ - ٤٣ .

الشمال كلتي اليد من الاحياء . فأنت تفعل في هذا الضرب المستعار له .
 وهو نحو الشمال - ذا شيء . وغرضك أن تثبت له حكم من يكون
 له ذلك الشيء في فعل أو غير ذلك لا نفس ذلك الشيء فاعرفه^(١) .

وذاكر فرقاً آخر لخصه بقوله : « وطريقة أخرى في بيان الفرق بين
 التسمين وهو أن الشبه في القسم الأول الذي هو نحو « رأيت أسداً تريد رجلاً »
 شجاعاً وصف موجود في الشيء الذي استعرت اسمه وهو الأسد ، ولما
 قولك « إن أصبحت بيد الشمال زمامها » فالشبه الذي له استعرت اليد ليس
 بوصف في اليد ولكنه صفة تكسبها اليد صاحبها وتحصل له بها وهي
 التصرف على وجه مخصوص^(٢) .

٣ - الاستعارة التحقيقية : وهي أن يذكر اللفظ المستعار مطلقاً مثل : رأيت
 أسداً ، والضابط لما أن يكون المستعار له أمراً محققاً سواء جرد عن حكم
 المستعار له أو لم يجرد فإن يذكر الاستعارة ثم يأتي بعد ذلك بما يؤكد أمر
 المستعار له ويوضح حاله^(٣) .

ومثال ذلك قول الشاعر :

لرى الثيابَ من الكتَّانِ يلمحُها
 نُورٌ من البدرِ أحياناً فيبُلِّبُها
 فكيف لتكر أن تبلى معاجيرُها
 والبدرُ في كلِّ وقتٍ طالعُ فيها^(٤)

فلما استعار ذكر القمر حكيمه بذكر المعاجر وأنه يلبسها بطلوعه فيها كل
 وقت ، وذكره من أجل إيضاح أمر المستعار له وبيان حقيقته .

(١) أسرار البلاغة ص ٥٥ .

(٢) أسرار البلاغة ص ٥٥ .

(٣) الطراز ج ١ ص ٢٣٠ .

(٤) المعاجز : جمع معجر - وهو ثوب تعدي به المرأة وتندى حل وثوبها .

وذكر السكاكني والتزويبي أن معناها يتحضر حساً مثل : « رأيت أسداً » أو عتلاً مثل : « أيدت نورا » والمراد « حجة » فإن الحجة مما يدرك بالعقل من غير وساطة حسيّة ، إذ المفهوم من الألفاظ هو الذي يتوّرّ القلب ويكشف عن الحق لا الألفاظ نفسها^(١) .

٤ - الاستعارة التخيلية : هي أن يستعار لفظ دال على حقيقة خيالية تقدر في الوهم ثم تردف بذكر المستعار له إيضاحاً لها وتعريفاً لها كما كانت المشهور :

وإذا المنبتة أثبت أنظارها

المنبت كلمة تيمية لا تفسح

ومن هذه الاستعارة الآيات الدالة على التشبيه كقوله تعالى : « بكل يكادهم ميسرهم فلان يسئرون ككيف يشاء »^(٢) . وقوله : « خلقت بيدي^(٣) » . وقوله : « ويسئرون وجهه ربك »^(٤) .

وقد يتضح التحقيق والتخييل في الاستعارة كما في قوله تعالى : « فأذاقها الله لباس الجوع والخوف^(٥) » . والمظاهر من هذه الاستعارة هو التخييل لأن الله تعالى لما ابتلاهم لكفرهم باتصال هاتين البيتين ولما استعار لباس هذا مبالغة في الاشتغال عليهم أتعده الوهم في تصور ما للمستعار منه من التغطية والمتر والاسترمال رعاية لزيادة البيان في ذلك . وإن جعلت من باب التحقيق فهو أن ما يرى على الإنسان عند شدة الجوع والخوف من الضعف والخرال والانتفاخ اللون وعلو الصفرة ورثالة

(١) مفتاح العلوم ص ١٧٦ - والألفاظ ص ٢٥٨ .

(٢) البقرة ١٦٥ .

(٣) سورة قصص ٢٥ .

(٤) الرحمن ٢٧ .

(٥) البقرة ١١٢ .

الهيئة وركبة الخيال وحصول الفلك والحية بضاهي الملابس في الخلفات
أحوالها وأرواها^(١) .

والاستعارة التخيلية مرتبطة بالمكنية بل هي قرينتها خلافاً للسكاسمي
الذي ذهب إلى أن قرينة المكنية تارة تكون تخيلية كبيت الغنلي السابق
وتارة تكون حقيقية أي مستعارة لأمر محقق كما في قوله تعالى : « وقيل
يا أرض ابلغي ما لك^(٢) » . ويتضح ذلك في قوله : « والمصرح بها
تقسم إلى حقيقية وتخيلية . والمراد بالحقيقية أن يكون المشبه المذرك
شيئاً متحققاً إما حسيًا وإما عقليًا . والمراد بالتخيلية أن يكون المشبه
المذرك شيئاً وهمياً محضاً لا تحقق له إلا في هجره الرسم^(٣) » . ومعنى
ذلك أن لا تلازم بين المكنية والتخيلية عندنا بل يوجد كل منهما بغير
الأخر . واستدل على انفراء التخيلية عن المكنية بقول أبي تمام :

لا تسقني مساءً المسام فأنني
صَبَّ قَدْ اسْتَعْدَيْتُ مَسَاءً بِكَانِي

قائه قد ترهّم أن للعلامة شيئاً شبيهاً بالماء فاستعار اسمه استعارة تخيلية غير
تابعة للمكنية^(٤) .

وليس في هذا الخلاف بين البلاغيين كبير أثر في روعة الاستعارة
وجدها . وليس في كثرة المصطلحات ما ينفع في إيضاح الصور البيانية .
ويمكن أن ترد الاستعارة التحقيقية إلى التصريحية وما مثلل فما يزيد ذلك .
وترد الاستعارة التخيلية إلى المكنية أي تكوناناً لللازم فيها . لأنها

(١) ينظر الإيضاح ص ٢٨٠ . والفرزح ٦ ص ٢٢٤ .

(٢) جود ١١ .

(٣) مفتاح العلوم ص ١٧٦ .

(٤) مفتاح العلوم ص ١٨٢ .

تختلف عن التصورية التي لا تحتاج الى كثير تأمل وتخييل في حين تحتاج
المكتبة الى هذا التأمل والتخييل كما في شواهدنا السابقة التي لا يمكن أن
نفهم فهماً دقيقاً إذا نظر إليها نظرة عابرة .

٥ - - وتقسّم الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع الى خمسة أقسام هي :

الأول : استعارة حسي حسي بوجه حسي كقوله تعالى : « وَالشَّعَلَى
الرَّاسِ شَيْبًا ^(١) » . فان الشعار منه هو النار والشعار له هو الشيب ،
والوجه هو الانسباط . فالطرفان حسيان والوجه حسي أيضا . وهذه
استعارة ممكنة لأنه ذكر المشبه وحذف المشبه به .

ومنه قوله تعالى : « وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ ^(٢) » . فالشعار منه هو
الانسان . والشعار له هو الصبح ، والوجه هو الحركة وخروج النور .
فالطرفان حسيان والوجه حسي . هذه استعارة ممكنة لأنه ذكر المشبه
وحذف المشبه به .

الثاني : استعارة حسي حسي بوجه عقلي كقوله تعالى : « أَرْسَلْنَا
عَنَّا رِيحَ الْعَقَبِ ^(٣) » . فالشعار له الريح والشعار منه المرأة ،
وعننا حسيان . والجامع المنع من ظهور النتيجة والأثر وهو عقلي .
وقوله : « وآية لَهُمُ اللَّيْلُ نَسِيَ مِنَ النَّهَارِ ^(٤) » . فان الشعار منه
كسبط الجمل وإزالته عن الشاة ونحوها . والشعار له إزالة الضوء عن مكان
الليل وملقى ظله . وهذا حسيان . والجامع لها ما يعقل من قرب أمر
على آخر .

الثالث : استعارة معقول معقول للقول والجامع أمر عقلي . كقوله تعالى : «عَمَّنْ

(١) مريم : ٤ .

(٢) التكوير : ١٨ .

(٣) النازعات : ١١ .

(٤) مريم : ٢٧ .

بِعَيْنِنَا مِنْ مَرْمَرٍ كَدِينَا ؟ ^(١٠) ، فالرقاد مستعار للموت وهما امرأتان معقولتان ، والوجه عدم ظهور الأفعال وهو عقلي . والاستعسارة تصريفية ؛ لأنَّ المشبه به مذكور . ومنها قوله تعالى : « وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ ^(١١) ، المستعار السكوت والمستعار له الغضب والمستعار منه الساكت .

الرابع : استعارة لموسى لعقول بوجه عقلي كقوله تعالى : « فَاصْبِرْ بِمَا كُنتُمْ تُصْرَفُونَ ^(١٢) ، استعارة لبيانه عما أوحى اليه كظهور ماء في الزجاجه عند انصداحها . وقوله : « بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَنبُذُهُ ^(١٣) ، فالنقذف والدمج مستعاران .

الخامس : استعارة معقول لمحموس لاشتراكهما في أمر عقلي كقوله تعالى : « إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ ^(١٤) ، المستعار منه التكبير ، والمستعار له الماء ، والجامع الاستعلاء المحرط . وقوله : « وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكْنَاهَا بِرِيحٍ صَوَّارِفَةٍ ^(١٥) ، فالعوا مستعار من التكبير . والمستعار له الريح . والجامع بينهما الإضرار البالغ ^(١٦) .

٦ - الاستعارة الأصلية : وهي الاستعارة التي تكون في أسماء الأجناس غير المشتقة ، وهذا هو الأصل في الاستعارة كقوله تعالى : « كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ

(١) ص ٥٦ .

(٢) الأعراف ١٥١ .

(٣) الضحى ٩٤ .

(٤) الأبيات ١٤ .

(٥) الشعراء ١٦ .

(٦) الحاقة ٩ .

(٧) ينظر أسرار البلاغة ص ٦١ ، ونهاية الأبحر ص ٩٩ ، وطلوع النجوم ص ١٤٣ ، والانبياح ص ٢٩٥ ، والبرهان في علوم القرآن ج ٣ ص ١١١ .

إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ^(١) ، والاستعارة هنا واقعة في اسم الخنفس . ومنه قول البحري :

بُرُودُ الْخَنْبَسَةِ مِنْ بَعِيدِ
إِلَى قَمَرٍ مِنَ الْإِبْرَانِ بِسَادِ

شبه ممدوحه بالقمر . ومنه تشبيه الخنفي ممدوحه بالشمس في قوله :

أَحْبَبْتُ يَا شَمْسَ الزَّمَانِ وَدَارَهُ
وَالْأَمِّي لَأَمِّي طَبِخَ السَّهَاءِ وَالشَّرَاقِبِ

٧ -- الاستعارة التبعية : وهي الاستعارة التي تكون في الفعل والاسم المشتق والصفة ، مثل : « أنشأ الحق » و « حقّ أبلج » إذ الصفة تشعر بأنها للذات تبع ، والفعل يشعر بالحدث .

٨ -- الاستعارة المطلقة : وهي التي لم تقترن بما يلائم المستعار له أو المستعار منه كقوله تعالى : « إِنَّمَا نَحْنُ طَيْفٌ الْمَاءِ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْخَلْقِ^(٢) » .

٩ -- الاستعارة المجردة : وهي التي قرنت بما يلائم المستعار له أي المشبه كقول كعب بن مالك :

غَمْرُ الرِّدَاءِ إِنَّمَا تَسْمُ فِإِحْكَأ

عَلَّقَتْ لَضَحِكِهِ رِقَابُ الْمَالِ

فإنه استعار الرداء للمعروف لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلتقي عليه ، ووصفه بالغمر الذي هو وصف المعروف لا الرداء فنظر إلى المستعار له .

(١) إبراهيم ١ .

(٢) القصص ١١ .

١٠- الاستعارة المرشحة : وهي التي قرنت بما يلائم المستعار منه . كقول الشاعر :

يتازعني ردائي عبد عمرو
رويدك يا أبا عمرو بن بكور
لي الشطر الذي ملكت يميني
ودونك فاعتجز منه بشطر

فانه استعار الرداء لسيف ووصفه بالاعتجاز الذي هو وصف الرداء فنظر ال المستعار منه . وعليه قوله لعائ : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم^{١٦} » . فانه استعار الاشرار للاعتبار وقتناه بالربح والتجارة الذين هما من متعلقات الاشرار فنظر ال المستعار منه .

ويعظم البلاغيون يسمون هذا اللون « المرشحة » غير أن العلوي يسميها « المرشحة » . ولولا تفسيره لتوشيح قلنا ان في الكلمة تحريفاً^{١٧} . والاستعارة المرشحة هي المقدمة في هذا الباب « وليس فوق رأيتها لي البديع ربة^{١٨} » . وذلك لاشتمال الرشيح على تحقيق البالغة . ولذلك كان مبتدأ على تناسي التشبيه حتى انه يوضع الكلام في علم المترلة وطعه في علم المكان كما قال أبو تمام :

وبعد هذا حتى يظن الجهسو أن بأن له حاجة في السماء

فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه ويصمم على إنكاره فيجعله مساعداً في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه .

(١) البقرة ١٦ .

(٢) ينظر الطراز ج ١ ص ٢٢٧ .

(٣) غرارة الأدب ص ٤٩ .

وقال قال العباس بن الأختف :

هي الشمسُ مسكنها في السما « فمرّ الفؤادُ عزاءً جميلًا
فلا تستطيع اليهسا لصعر ذًا ولن تستطيع اليك النزولا

١١ - الاستعارة المفردة : وهي كما سبق .

١٢ - الاستعارة المركبة : وهي الاستعارة التمثيلية أو المجاز المركب التي

عركه الخزويني بقوله : « وأما المجاز المركب فهو اللفظ المركب المستعمل

فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه ، أي تشبيه إحدى

صورتين متشابهتين من أمرين أو أمور بالأخرى ثم تدخل المشبهة في جنس

المشبه بها مبالغة في التشبيه فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه^(١) .

ومثالها ما كتب به الوليد بن يزيد لما أوبع إلى مروان بن محمد وقد بلغه

أنه متوقف في البصرة له : « أما بعد ، فاني أراك تقدم رجلاً وتزخر

أخرى . فإنا أهلك كتابي هنا فاعتمد على أيها شئت والسلام » . شبه

صورة تردده في المباحة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر فتارة يريده

الذهاب فيقدم رجلاً وتارة لا يريده فيؤخر أخرى .

ومن هذا اللون قوله تعالى : « والأرضُ جميعاً قبضتهُ يوم القيامة^(٢) » .

إن المعنى : إنّ مثلَ الأرض في تصرفها تحت أمر الله وقدرته مثقالُ

الشيء ، يكون في قبضة الآخذ له منا ، والجامع يده عليه .

وقول الرماح بن ميادة :

ألم نككْ في يميني يديك جعلتني فلا تجعلني بعثتها في شمالكنا

(١) الاصح ص ٢٠٤ .

(٢) الزور ٦٧ .

ولو أنني أذنبتُ ما كنتُ هالكاً

على حَسْبِكَ من صلوات خيد الأنا

وقول عمير بن الأبيم :

راح القطنُ من الأوطان أو بكروا

وأصدقوا من نهار الأوس ما ذكروا

قالوا لنا وعزمتنا بعد بينهم

قولاً فما دروهوا عنه ولا صدأوا

وهي من أشلة قدامة على التمثيل .

وقول المنبي :

ومنى بكُ ذا قمرٍ مُرٍ مسرٍ يصير

بعد مرراً به القام السزلا

والاستعارة في هذه الأمثلة لم تجر في لفظ مفرد من ألقاظ العبارة وإنما أجريت في التركيب كله ، وهذا هو التمثيل الذي يكون مجازاً لمجيبك به على حد الاستعارة^(١) ، أو الاستعارة التمثيلية ، ومنى فشا هذا القرن في الاستعمال سمي مثلاً ، ولذلك لا تغير الأمثال .

١٣- الاستعارة التهكمية : ونسى التلميح أيضاً . وهي استعمال الألقاظ الدالة على المدح في نفاضها من الذم والأهانة . وقال السكاكي في تعريفها : « هي استعارة اسم أحد الضدين أو التقيضين الآخر بواسطة التزاع شبه التضاد وإخلافه بشبه التماس بطريق التهكم أو التلميح ، ثم ادعاء أحدهما من جنس الآخر والأفراد بالذكر ونصب القرينة^(٢) » .

(١) دلائل الأضمار ص ٤٤ .

(٢) مدائح العظم ص ١٧٧ .

وذلك مثل أن يقال : « إن فلانا تواترت عليه البشارات بفعله ونهب أمواله ومبي أولاده » .

ومن ذلك قوله تعالى : « إنك لأنت الحَكِيمُ الرَّشِيدُ ^(١) » مكان : السفيه القوي ، وقوله : « فيكثرهم بعذاب اليم ^(٢) » مكان : أئدهم .

هذه أقسام الاستعارة كما ذكرها البلاغيون . ويضح منها أنها كثيرة وإن الضماد لم يتفقوا عليها كل الاتفاق ولا سيما التخيلية وصلتها بالمكتبة وقد كان لسكاكي رأي نفسه القزويني ، كما كان يغيرهما آراءه لخطئة . ويبدو أن تقسيم الاستعارة إلى قسميها الكبيرين : التصريحية والمكتبة خير وأجدي في دراسة هذا الفن . لأن ذلك عندنا ما دامت الاستعارة تقوم على التشبيه عند معظم البلاغيين .

وتم هذه الأقسام كلها بطريق الاسم أو الفعل ، وكان عبد القاهر قد تحدث عن هذين القسمين وقرر أن اللفظة إذا دخلتها الاستعارة فإنها لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً ، وإذا كانت اسماً فانه يقع مستعاراً على قسمين :

أحدهما : أن ينقل عن معناه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم ويُدجى عليه ويجعل متناول الصفه للموصوف ، وذلك مثل :

« رأيت أسداً ، أي رجلاً شجاعاً ، و« عشت لنا طيبة ، أي : امرأة .

والثانيهما : أن يأخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعاً لا يبين فيه شيء . يشار إليه فيقال هنا هو المراد بالاسم والذي استعير له وجعل خالصة لاسمه الأصلي ونائباً عنه . ومثاله قول لبيد :

وهداة ربيع قد كشفت وقسرة إذ أصبحت بيد الشمال زعامتها

(١) هود ٨٧ .

(٢) آل عمران ٢١ والتوبة ٣٥ والإنشاق ٦٥ .

أما الاستعارة في الفعل فإنه إذا استعير لما ليس له في الأصل فإنه ثبت باستعارته له وضاعاً هو شبيه باللفظ الذي اشتق الفعل منه . فقي « نطق الخيال بكلمة » و « أغيرني أسأري » وجهه بما في ضميره « و « كلثني عيناه بما يجري قلبه » نجد في الخيال وصفاً هو شبيه بالنطق من الإنسان . وذلك أن الخيال تدل على الأمر ويكون فيها إشارات يعرف بها الشيء كما أن النطق كذلك . وكذلك العيون فيها وصف شبيه بالكلام وهو دلائلها بالعلامات التي تظهر فيها وفي نظرها وخواص أوصاف يخدم بها على ما في القلوب من الابتكار والتصور . قال عبد القاهر موضحاً ذلك : « وإن كان أعر الفعل في الاستعارة على هذه الجملة رجع بنا التحقيق إلى أن وصف الفعل بأنه مستعار حكيم يرجع إلى مصادره التي اشتق منه . فإذا قلنا في قولهم : « نطق الخيال » إن « نطق » مستعار فالحكيم بمعنى أن النطق مستعار . وإذا كانت الاستعارة لتصرف إلى المصدر كان الكلام فيه على ما مضى ^(١) . »

والفعل يكون استعارة مرة من جهة فاعله الذي رفع به كالأفظة السابقة . ويكون أخرى استعارة من جهة مفعوله كقول ابن المعتز :

جُمِعَ الخلقُ نساءً في إسامٍ قتلَ البخلَ وأحبها السباحا

فـ « قتل » و « أحبها » إنما صارا مستعارين بأن عدتيا إلى البخل والسباح ، ولو قال : « قتل الأعداء وأحبها » لم يكن « قتل » استعارة بوجه . ولم يكن « أحبها » استعارة على هذا الوجه . ومثله قول الآخر :

وأقرى الضوم الطارقات حزاماً

إذا كثرت الطارقات الوسام

وهو استعارة من جهة المفعولين . فأما من جهة الفاعل فهو محتمل للحقيقة وذلك أن يقول : « أقرى الأضياف التارئين اللحم العبيط » . وقد يكون الذي

(١) أعراب اللغة ص ٤٠ .

يعطيه حكم الاستعارة أحد المفردتين دون الآخر كقول القمامي :

تقريبهم طغياناتٍ فنقدُ يسسا ما كان غامطاً عليهم كلُّ زرادٍ

وقد أوضح المفأخرون ما يجري من الاستعارة في الاسم والتعليل . فقالوا ان
الاسماء ثلاثة أنواع :

الأول : الاسم العظم . ولا مدخل للمجاز فيه ، لأنه في جميع مواقفه
أصل . ومن حق للمجاز أن يكون مسبقاً بوضع أصل ثم ينقل عنه . ومن حق
المجاز أن يكون بينه وبين ما نقل عنه علاقة يسهن لأجلها التجوز والنقل ،
وهذا غير موجود في الاعلام . ولكنهم جوزوا ذلك في الاعلام التي اشتهرت
بتدريج من الوصف مثل « حاتم » في قولنا : « رأينا اليوم حاتماً » والمراد رجلاً
كامل الغود .

الثاني : الاسم المصدر . وهو المشتق منه . قد يدخله المجاز اذا وقع في غير
موضعه مثل « رجل عدل » أو غير ذلك من المشتقات والصفات .

الثالث : الاسم الجنسي . وأكثر ما يرد المجاز في المفرد منه مثل « ليد »
و « بحر » و « لبث » وغير ذلك من الاسماء الفرده .

وقد تدخل الاستعارة في أسماء الاشارة كقوله تعالى : « هذا وإن
للعافين لشراً مذاباً^(١) » ، فقوله : « هذا » استعارة ، لأنه إنما يستعمل
حقيقة فيما كان قريباً مشاراً اليه . فالمجاز في الاشارة داخل هنا فيما يعرض
من أحواله في التقريب والبعيد .

وأما الافعال فهي دالة على حصول أحداث في أزمنة معينة . فالتعليل تصانعي
دال على المصدر وعبارة عنه . فالمصدر إن وقع فيه مجاز فالتعليل تابع له وان
تغير وقوع المجاز في المصدر فالتعليل أحق بالتعليل .

(١) - سورة ص . . .

وأما الحروف فلا تدخل للمجاز فيها لأن وضعها على أنها تدل على معان
 في غيرها فلا بدّ من اعتبار الغير في دلالتها . ثم ذلك الغير ان كانت صالحة
 للدخول عليه مثل « زيد في النار » و « عمرو من الكرام » فهي حقيقة في
 استعمالها ، وان كانت غير صالحة لما دخلت عليه مثل « من حرف جر » و « لم
 حرف نفي » صارت مجازاً ، لكن التجوز انما كان فيها من جهة تركيبها لا من
 جهة الافراد . والمجع انما كان في حالة الافراد لا في التركيب .^{١١}

ويمكن ان تدخل الاستعارة في الحرف اذا كان مضمناً ، لانه في هذه
 الحالة يخرج عن معناه الاصل الذي وضع له .

بين التشبيه والاستعارة :

ذهب معظم البلاغيين إلى أن التشبيه أساس الاستعارة ، وأوضح من
 جهر بذلك عبد القاهر الذي قال : « والتشبيه كالأصل في الاستعارة وهي شبه
 بالفرع له أو صورة منتزعة من صورته^{١٢} » . وتكرر هذا الرأي وقال ان التشبيه
 كالأصل في الاستعارة وانها ضرب منه وتعتمد عليه وأن حسنيتها يكون على قدر
 إخفاء التشبيه ، وانها تشبيه على البالغة ، إلى غير ذلك من الكلام الذي يدل على
 أنه ربطها بالتشبيه ربطاً ولبقاً . وأدنى هذا الربط إلى أن يخرج أنواع المجاز
 الأخرى من الاستعارة : لأن علاقتها لا تقوم على المشابهة وانما على ملاسبات
 أخرى . ويتضح ذلك في رده على ابن هريذ الذي ذكر في الاستعارة أروانا ليست
 منها . وعلى ذلك بقوله : « فالوجه في هذا الذي رآه من إطلاق الاستعارة
 على ما هو تشبيه كما هو شرط أهل العلم بالشعر وعلى ما ليس من التشبيه في شيء
 ولكنه نقل اللفظ عن الشيء إلى الشيء بسبب اختصاصه وضرب من الملازمة

(١) ينظر نهاية الإيجاز ص ٨٧ ، وقبرهان الكاشف من أمثال التراكب ص ١١٢ ، والطراز ج ١
 ص ٨٨ وما بعدها ، ومر ٢٤٢ - ٢٤٤ .

(٢) أسرار الهداية ص ٢٨ .

بينهما وحفظ أحدهما بالآخر . أنهم كانوا نظروا إلى ما يتعارفه الناس في معنى الشعيرة وأنها شيء . حرك عن مالكه ونقل عن مقره الذي هو أصل في استحقاقه إلى ما ليس بأصل ولم يراعوا عرف القوم . ثم قال : « وليس هنا الذهب بل الرضي » . بل الصواب أن تقصر الاستعارة على ما نقله قبل التشبيه للمبالغة ؛ لأنّ هذا نقل يطرده على حد واحد ، وله فوائد عظيمة ونتائج شريفة ^(١) .

والكنه - مع ذلك - فرّق بين الاستعارة والتشبيه . ورأى أنه لا يصلح كل تشبيه للاستعارة . ويمكن إيجاز ما أشار إليه من فروق فيما يأتي ^(٢) :

٦ - في الاستعارة يسقط ذكر المشبه من اليمين حتى لا يعلم من ظاهر الحال أنك أردته . مثل : « عنت لنا ظبية » والمقصود امرأة . و « وردنا بحراً » والمقصود المدحج الكريم . وفي هذا لم يرد المتكلم ما الاسم موضوع له في أصل اللغة بتدليل الحال أو إفصاح المقال بعد السؤال أو ضحوي الكلام وما يتلوه من الأوصاف . أما التشبيه فهو « أن تذكر كل واحد من المشبه والمشبه به » مثل : « زيد أسد » و « هند بدر » . وهذا ما ذهب إليه القاضي الخرجاني الذي قال : « وربما جاء من هذا الباب ما يظنه الناس استعارة وهو تشبيه أو مثل . فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعاً من الاستعارة عدّ فيها قول أبي نواس :

والحبُّ ظهْرٌ أنتَ راكِبُسه فاذا حصرقتَ عناته انصرفتا

ولست أرى هذا أو ما أشبهه استعارة . وإنما معنى البيت أن الحب مثل ظهر ، أو الحب كظهور تدبره كيف شئت إذا ملكت عناته . فهو إما ضرب مثل أو تشبيه شيء بشيء . وإنما الاستعارة ما اكتفي فيها بالاسم المستعار عن الأصل وثقلت العبارة فبجعلت في غير مكانها ^(٣) .

(١) أسرار البلاغة ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

(٢) ينظر أسرار البلاغة ص ٣٦٩ وما بعدها .

(٣) الوصافة ص ١١ .

٢ - إن حقيقة الاستعارة في اللغة والعادة يوضح الفرق بين العنين وذلك
« ان من شرط المستعار أن يحصل للمستعير منافعه على الحد الذي يحصل
للمسالك » أما في التشبيه فلا يقع ذلك الموضع . فحي قولنا : « عشت
ظبية » يعقل من اطلاقه اننا قصدنا الجنس المعلوم من الخبر ان ولكن
استعارة للسراة . ولا يقع مثل هذا في قولنا « زيد أسد » .

٣ - ان الحالة التي يختلف في الاسم اذا وقع فيها أسمى استعارة أم لا يسمى
هي الحالة التي يكون الاسم فيها غير مبتدأ أو متراكماً منزلة كمتغير كان
أو المقول الثاني لباب عشت أو الحال . والاسم في هذه المواضع يكون
لائبات معناه في مثل : « زيد منطلق » فالاسم هنا لائبات الانطلاق لزيد ،
في حين لا يكون مثل ذلك في « زيد أسد » لاننا لا نستطيع ان نثبت
الجنسية لزيد على الحقيقة .

٤ - ان ما يصلح دخول أداة التشبيه عليه فهو تشبيه . وما لا يصلح دخول الأداة
عليه فهو استعار .

٥ - في التشبيه يذكر المشبه باسمه أولاً ثم يجري اسم المشبه به عليه مثل
« زيد أسد » أما الاستعارة فلا يذكر فيها المشبه .

وهذه الفروق التي ذكرها تنطبق على الاستعارة التصريحية . ولم يشر
إلى المكتبة أو يذكر أمثلة لها . ولعله رأى انها لا يشتم منها التشبيه مثل التصريحية
وأما تقوم على التوهم والتخييل . ويمكن ان نطبق فروقه عليها اذا أخذنا بالرأي
القائل ان الاستعارة المكتبة أو بالكتابة هي تشبيه حذفت المشبه به والأداة ووجه
الشيء .

وفرق بين الاستعارة والتشبيه^(١) . ورأى انه لا بد من أن يكون لفظ
الغوي أصل ثم ينقل عن ذلك الأصل في حين ان التشبيه هو التشبيه المنزوع

(١) ينظر أسرار البلاغة ص ٢١٩ وما بعدها .

من مجموع أمور ولا يحصل الا بجملة من الكلام أو أكثر مع التأويل. ثم ان الاستعارة يجب أن تنهد حكماً زائلاً على المراد بالتمثيل. إذ لو كان المرادها هو المراد بالتمثيل لوجب أن يصح إطلاقها في كل شيء يقال فيه انه تمثيل ومثل . والاستعارة تقتضي ترده اللفظين بين الحقيقة والمجاز ؛ وليس كذلك التمثيل . ومن شأن الاستعارة ان تسقط ذكر المشبه من البين وتطرجه وتدعي له الاسم الموضوع للمشبه به في حين ان التمثيل كالتشبيه يقتضي وجود المشبه والمثبه به .

وهذه الفروق قريبة مما أشار اليه في الفرق بين التشبيه والاستعارة ولا سيما قبول التشبيه للأداة وعدم قبول الاستعارة لها . وبذلك فتح عبد القاهر الطريق لمن جاء بعده في هذه المسألة . ووضع الرزقي فصلاً صغيراً للفرق بين الفئتين لم يأتي فيه بجديد بل لم يستطع أن يتحسم حول ما ذكره عبد القاهر واكتفى بان قال : « ظن بعضهم أنه لا فرق بينهما وهو باطل . لأن الشبه حكم إضافي لا يوجد إلا بين شيئين . وإذا قلت : « رأيت اسداً » لم تذكر شيئاً آخر حتى تشبهه بالاسد فظهر ان هذا ليس من التشبيه في شيء بل الغرض المطلوب منه المبالغة في التشبيه . ولكن غرض الشيء ليس هو عين الشيء . وايضاً فكما ان التشبيه مطلوب في الاستعارة فكذلك الأيجاز مطلوب فيها . ألا ترى أنك اذا قلت : « رأيت اسداً » فقد أعدت أنك رأيت رجلاً شبيهاً بالاسد في شجاعته . فان ذلك الشبه على أتم ما يكون فقد نابت تلك اللفظة مناب هذا الكلام الطويل . فالتشبيه إذن أحد غرضي الاستعارة . فكما لا يجوز أن يقال الاستعارة من باب الأيجاز فكذلك لا يجوز أن يقال أنها من باب التشبيه^(١) . وليس في هذا الكلام ما يوضح الفرق بين الفئتين كما فعل عبد القاهر . وفرق ابن الأثير بينهما من حيث تقدير الأداة وقال : « والفرق اذ أن التشبيه المنصغر الأداة يحسن إظهار أداة التشبيه فيه والاستعارة لا يحسن ذلك فيها . وعلى هذا فان الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له الذي هو المقبول

(١) نهاية الأيجاز ص ٨٩ .

إليه ويكتفى بلحذر المستعار الذي هو المقبول^(١) ، . ثم أشار إلى مسألة فوفية تتصل بالفصل بينهما وهي أن الحكم للاستحسان لا للجواز . وذلك إذا أظهرت الأدلة والمستعار له في الكلام ذهب حسنه . قال : « وقد علم وتحقق أن من الواجب في حكم الفصاحة والبلاغة ألا يظهر المستعار له ، وإذا ظهر ذهب ما على الكلام من الحسن والرواق . ألا ترى ألا إذا أوردنا هذا البيت الذي هو :

فأمطرتُ لؤلؤاً من درجيسٍ وسكتتُ
وردهاً وعظمتُ على العناب بالبرم

وجد عليه من الحسن والرواق ما لا يخفى به ، وهو من باب الاستعارة ، فإذا أظهرنا المستعار له صرنا إلى كلام غث ، وذلك أنا نقول : فأمطرتُ نعتاً كاللؤلؤ من عين كالدرجيس ، وسقتُ خدأ كالورد ، وعظمتُ على أنامل مضموية كالعناب بألسان كالورد . وفترقُ بين هذين الكلامين المتماثلين واسع .^(٢) ، وفترقُ كذلك بين كلام عبد القاهر والرازي من جهة وكلام ابن الأثير من جهة أخرى ، فالأولان نظراً إلى المسألة نظرة عقلية ، ونظر الأخير نظرة تتخذ من الدوق حكماً ومن الاستحسان لا الجواز مطلقاً .

بلاغتها :

الاستعارة من أصاليب العرب القديمة وثقت مع التشبيه في التصوير الأدبي وإن كانت أكثر منه تحيلاً . وقد جاءت صور كثيرة منها في الشعر الجاهلي وكتاب الله وأحاديث نبيه -- صلى الله عليه وسلم -- . وحليل الشعر العربي بعد ذلك بأمثلة كثيرة منها . وقد حظيت باهتمام كبير من الشعراء المهاميين

(١) لؤلؤ السراج ج ٦ ص ٣٤٧ .

(٢) لؤلؤ السراج ج ٦ ص ٣٤٩ .

لم تُسَقِّ بعد الفوى ماءً أقلّ قسدى

من ماءٍ قافيةٍ يتسليكه ههيمم^(١)

« فيجعل للثافية ماءً على الاستعارة ، فلو أراد الرونى تصليح ، ولكنه قال : « يتسليكه » قسده معنى الرونى ، لآنك اذا قلت : « هذا ثوب له ماء » أو « لفظ له ماء » لم تجعل الماء مشروباً على الاستعارة فتقول : « ما شربت ماء أعذب من ماء ثوب شربته عند فلان » و « رأيت على فلان » وكذلك لا تقول : « ما شربت ماءً أعذب من ماء فلانك » أو « أعذب من قصيدة كذا » ، لأن للاستعارة حداً تصليح فيه فإذا تجاوزته فسدت وقبحت . »

وهذا الموقف من استعارات أبي تمام يدل على شيوع هذا الفن في الشعر وامرأاف الشعراء فيه ، ويدل أيضاً على التفنن الذي طرأ عليه في البيئة الجبلية وما قال من تقدم على يد الشعراء المولدين ومن جاء بعدهم من المبدعين . وقد كثرت الحديث عن الاستعارة وخروج بعضهم على عمود الشعر فيها ، لذلك وضع البلاغيون والنقاد لحسنها وجمالها شروطاً واجتنبوا بها ، لأنهم يرونها « أفضل للجاز وأول أبواب البديع ، وليس في حل الشعر أعجب منها » وهي من محاسن الكلام اذا وقعت موقعها ونزلت موضعها^(٢) .

والاستعارة المصيبة من الموقع ما ليس للحقيقة . فإن قوله تعالى : « يوم يكشفن^(٣) عن سابق^(٤) » . أبلغ وأحسن وأدخل مما قصد له من قوله لو قال : « يوم يكشف عن شدة الأمر » وإن كان المعنى واحداً . قال أبو هلال : « ألا ترى أنك تقول لمن يحتاج الى اليد في أمره : « شمس عن سابقك فيه ، وأشد حيازتك له » فيكون هذا القول منك أو ككذبت في نفسه من قولك : « جد في أمرك » . وقول ترويت بن الصمة :

(١) الصمدج ١ ص ٢٦٥ .

(٢) القام ٥٦ .

كيش^١ الأثر خارج تصلّف سابقه
صبوراً على العزاء طلائع البسند

وقال الخليل :

وكتبتُ إذا جداري دعماً لمضوفة
أشمتُ^٢ حتى ينصف السابق متزوي^٣

ويرى عبد القاهر أن ليست الميزة فيها زيادة في المساواة بين طرفيها بل التأكيد والتشديد والقرّة في اثبات هذه المساواة وتزويرها . فليس تأثيرها إبان في قات المعنى وحقيقتها بل في إيمانه والحكم به^(١) . وقال : « ومن الفضيلة الجماعية فيها أنها تبرز هذا اليمان أيدأ في صورة مستجدة تزيد قدره قبلاً وتوجب له بعد الفضل فضلاً . والآن لتجد الفصلة الواحدة قد اكتسبت فيها فوائد حتى تراها مكررة في مواضع . ولها في كل واحد من تلك المواضع شأن مفرد وشرف مفرد وفضيلة مرموقة وخلاصة مرموقة . ومن خصائصها التي تذكر بها وهي عنوان مناقبها أنها تعليك الكثير من المعاني باليسر من اللفظ حتى تخرج من الصدفة الواحدة عدة من الدرر . وتجي من الفصن الواحد أنواعاً من الشرر . وإذا تأملت أقسام الصنعة التي بها يكون الكلام في حدّ البلاغة ومعها يستحق وصف البراعة وجدتها فتظن أن تعبرها حلافاً وتفسر عن أن تنازعها مداها وصادفتها تجرما هي يدرها وروفا هي زهرها وعراس ما لم تعرها حلبيها فهي عواجل . وكواعب عالم لحسنها فهي ذا في الحسن حفظ كامل . فالتك ترى بها الجسام حياً عاطفاً والأعجم فصيحاً والأجسام الخرس مبيبة والمعاني الخفية بادية جليلة . وإذا نظرت في أمر القاييس وجدتها ولا ناصر لها أعر منها ولا درلق لها ما لم ترتبها . وتجد التشبيهات على الخصلة غير معجبة عالم تكنها . إن شئت لرتك المعاني اللطيفة التي هي من خبايا العقل كأنها قد جسّمت حتى رأتها

(١) كتاب الضمانين ص ٢٤٨ .

(٢) ينظر دلائل الأفعال ص ٥٥ .

العيون وإن شئت لطفت الأوصاف الجسادية حتى تعود روحانية لا تتلغا إلا الظنون^(١) .

وهذه لوحة أدبية لنص فيها عبد القاهر ميزة الاستعارة وفائدتها وقيمتها في التعبير ، وكانت هذه الكلمات متعلقة في الحديث عن هذا الفن وأقسامه وصوره المختلفة . وقد أوضح خصائصها بالأمثلة الكثيرة وتحليلها والوقوف على مواطن الجمال فيها .

وبرى أن جمال الاستعارة يعود إلى ما توحي في جعلتها من نظم وما توحي في وضع الكلام من ترتيب على نحو خاص ، وأخذ لذلك مثلاً قول الشاعر :

سألتُ عليه شعابُ الحبي حين دعسا

أنصاره بوجوه كسسا البتير

وقال : « فالت ترى هذه الاستعارة على لطفها وخراجها إنما تمّ ط الحسن وانتهى إذ حيث انتهى بما توحي في وضع الكلام من التقديم والتأخير وتجدها قد ملحت ولطقت بمعاونة ذلك وموازرت لها . وإن شككت فاعمد إلى الجارين والظرف فلزّل كلاً منها عن مكانه الذي وضعه الشاعر فيه فقل : « سألت شعابُ الحبي بوجوه كالدنانير عليه حين دعا أنصاره » ثم انظر كيف يكون الحال وكيف يذهب الحسن والحلاوة وكيف تعدم أو يحدك التي كانت وكيف تذهب الشوة التي كنت تجدها^(٢) .

ومن سر محاسنها أن لفظة تُستعار في عدة مواضع ثم يكون لها في بعض ذلك ملاحظة لا تكون في الباقي ، ومن ذلك لفظة « البسر » في قول أبي تمام :

(١) أسرار الهدى ص ٤٦ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٧٨ .

لا يطعمُ القومُ أنْ يمتدَّ بهِ
بالقولِ ما لم يكنْ جِسْراً للعَسَلِ

وقوله :

بصُرْتُ بالراحة العظمى فلم تَرَهَا
فقالُ إلا على جسرٍ من التَّعَبِ
فأرى لها في البيتِ الثاني حُسْنًا لا نراه في الأولِ . ثم نظر إلى الكلمة
نفسها في قول ربيعة الرئي :

قولي : نعم . وتَعَبٌ إنْ قَلَّتْ حاجةٌ
فألت : عسى وعسى جِسْرًا إلى نَعَمٍ
فأرى لها أيضًا وعلافة وحسنًا ليس الفضل فيه بقليل ^(١) .

وبلاغة الاستعارة - عنده - لا تكون في الميثب وإنما في الآليات ، فهي
قول الشاعر :

فأسببتُ لؤلؤًا من لرجسٍ وصنفتُ
ورقًا وعصفتُ على العُتَابِ بالبرقِ

قال عبد الشاعر : ، إذا نظرت إلى قوله لم رأيتَه قد أفادك أن اللمع كان لا
يخرج من شبه اللؤلؤ . والعين من شبه الرجس شيئاً ، فلا تحسبن أن سبب
الحسن الذي نراه والأرجسية التي نجدُها عنده أنه أفادك ذلك فحسب . وذلك
أنك تستطيع أن تحييه صريحاً فتقول : فأسببتُ دعماً كأنه اللؤلؤ بعينه من عين
كأنها الرجس حليفة ، ثم لا ترى من ذلك الحسن شيئاً . ولكن اعلم أن سبب
أن رافك وأدخل الأرجسية عليك أنه أفادك في إثبات شدة الشبه مزيةً وأوجدك
فيه خاصية قد غررت في طبع الانسان أن يرتاح لها ويبد في نفسه هزئةً عندها :

(١) دلائل الإيجاز ص ٩٤ .

ولما قضينا من منى كل حاجة
 ومَسَّحُ بِالرَّكْبَانِ مَنُ هُوَ مَسَّحٌ
 وشَدُّ عَنْ دُحْمِ الْمَهَارِيِّ رَحْلَانَا
 ولم ينظر الغاصي الذي هو راسح
 أخذنا بأطراف الأحاديث بنفسنا
 وسات بأعناق الملقى الأباطح

يقول : « ثم راجع فكرتك - واشهد بصيرتك ، وأحسن التأمل - ودع
 عنك التجوز في الرأي ، ثم انظر هل تعد لاستحسانهم وحدهم وثناهم
 ومدحهم منصرفاً إلا إلى استعارة وقعت موقعها ، وأصابت قرضها : أو
 حسن ترتيب تكامل مع البیان حتى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى
 السمع . واستقر في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن . وإلا إلى سلامة الكلام
 من الخشخشة غير القيد » ثم قال عن البيت الأخير : « وأخير بعد بسرعة السير
 ووطأة الظهر . إذ جعل سلامة سيرها بهم كلاء شبل به الأباطح ، وفي ذلك
 ما يؤكد ما قبله : لأن الظهور إذا كانت وطية ، وكان سيرها السير السهل
 السريع زاد ذلك في نشاط الركبان ومع ازدياد النشاط يزداد التحديث طياً^(١) . »

وتخص الرازي ما ذهب إليه عبد القاهر وقال انه ليس من صحة الاستعارة
 حسن التصريح بالتشبيه ، وأنه كلما زاد التشبيه تنفاهً ازدادت الاستعارة
 حسناً . وكلما جمع بين عدة استعارات كان الكلام أروع وأجود ، وذكر
 أن حسن الاستعارة يكون إذا تضمنت المبالغة في التشبيه مع الإيجاز^(٢) .

واشترط السكاكي لحسن الاستعارة شروطاً هي :

١ - رعاية جهات حسن التشبيه بين المستعار له والمستعار منه .

(١) أثير الهمداني ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) ينظر نهاية النجاشي ص ٩٠ وما بعدها .

٢ - أن لا تشتم في الكلام من جانب اللفظ رائحة من التشبيه . ولكنه وفطن أن يؤدي ذلك الى التعمية والإلتعاز .

٣ - أن تكون الاستعارة التخيلية ينسب حسن المكتوبة افا كانت تابعة لها .

٤ - أنها تحسن افا انضم اليها المشاكلة ^(١) .

وان ذلك ذهب أيضا القزويني فذكر أن من جملة التحقيقية والتمثيل أن لا تشتم رائحة التشبيه من اللفظ . على أن يكون الشبه بين طرفيها جلياً بنفسه أو عرُفياً أو غيرهِ والأصار تسمية لا استعارة وتخيلاً . واذا ما قوي الشبه بين الطرفين بحيث صار الفرع كالأصل لم يحسن التشبيه وتعميت الاستعارة . ويكون حسن المكتبي عنها برعاية جهات حسن التشبيه . ولا تخرج عن هذه القاعدة إلا التخيلية التي ينبغي أن يكون حسنها بحسب حسن المكتبي عنها لأنها - في رأيه - لا تكون إلا تابعة لها ^(٢) .

وبذلك لم يستطع القزويني أن يظهر قيمة الاستعارة . وربط بينها وبين التشبيه ربطاً محكماً . لأنها مبتنية عليه كما ذهب - من قبل - عبد القاهر الذي أكد أنها ليست تخيلاً حتى لا تكون معانيها من كذب الخيال وعمل الوهم ومصح التأويل الذي ينزه عنه القرآن الكريم والحديث الشريف .

والاستعارة بعد ذلك تفيد شرح المعنى وتفعّل في النفس ما لا تفعل الحقيقة . وتفيد تأكيد المعنى والمبالغة فيه والابتنان وتحسين المعنى وإبرازه . ثم هي الى جانب ذلك كله طريق للتوليد والتجديد . لأنها تكشف عن صور جديدة ومعاني بايعة .

(١) مقتاج العلوم ص ١٨٤ .

(٢) الإصلاح ص ٢١٧ .

وربط حامد عبد القاهر بين الاستعارة وتداعي المعاني : وقسمها الى
التصريفية كتصنيف عمليتين عقليتين :

الأولى : متمشية مع الحقيقة والواقع قائمة على قاعدة تداعي المعاني وهي إدراك
ما بين المشبه والمشيبه به من تشابه ، ولأن التشبيه هو أساس الاستعارة
فإنهما يشتركان في هذه العملية .

الثانية : لتحقق في الاستعارة دون التشبيه وتميزها منه وهي عملية خيالية غير
واقعية . تلك هي ادعاء أن² المشبه والمشيبه به متجانسان في الحقيقة فهما
شخص واحد لا شخصان .

أما في المكتبة فنجد ثلاث عمليات عقلية هي : العمليتان السابقتان مضافا
اليهما عملية ثالثة متصلة بالعملية الثانية هي تحليل اتصالات المشبه بما هو مسن
خصائص المشبه به . ففي قولنا : « إن³ عين القدر ترعناكم » نجد :

أولاً : شبهاً بين القدر والانسان الذي يرعى الأبقار ويرقبها بعينه .

ثانياً : تداعي أن القدر هو انسان لا أقل .

ثالثاً : ثبت بعد ذلك للقدر ما هو من لوازم الانسان وهو العين⁴ .

وهذه محاولة جادة في فهم الاستعارة فهماً جديداً ، وربطها بدراسات
علم النفس ، وليست محاولة عبد القاهر بعيدة عنها وان قصرت عباراته وضاعت
عنه مصطلحات علم النفس .

(1) ينظر دراسات في علم النفس الأكبر ص ٤٣ - ٤٤ .

صراحة وكفى عنه بأكل لحم الأخ الميت ، وفي ذلك صورة تدهر الى التأنيب ،
لأنها جسدت عملية الاحتياط تحسباً بدهو الى التأمل والخوف .

وقوله تعالى : « وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ » ،
حكى إذا ما جاء بها شهيداً على يدهم ستمهم وأبصارهم وأجسادهم
بما كانوا يعملون^(١٦) ، وقد عبر عما لا يحسن ذكره به ، جلوه هم ، وفي
هذه صورة مؤدبة مهذبة جاءت بأحسن القول وأدق التعبير .

ومن الكناية قوله -- عليه السلام -- : « يا أيها ربديك سرفك بالقوارير »
وهي كناية لطيفة عن النساء الرقيقات ، ومنها قول أبي تمام :

ما لي رأيتُ تراجمكم ينسُ القسري

ما لي أرى أطوادكم تنهسدم^(١٧)

ف « ينس الرى » كناية عن لتكر فوات البين ، و « تنهسدم الأطواد » كناية
عن غيبة الخلوام وطيش العقول .

تعريفها :

الكناية مصدر كنى بكنى وكنبته كنبته حسنة - ولأمها أو وباء ، يقال :
كناه بكنيه ويكنوه ، وذكر ابن منظور في كنى : « الكنية على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكنى عن الشيء الذي يستغنى ذكره .

والثاني : أن يكنى الرجل باسم توفيقاً وتعظيماً .

والثالث : أن تقوم الكنية مقام الاسم فيعرف بها كما يعرف باسمه كأنى طب
اسمه عبد العزى عرف بكنيته فسماه الله بها .

(١٦) نزلت ١٩ و ٢٠ .

والكُتَيْبَةُ والكَيْبَةُ واحدة الكَيْبِ - واكْتُبِي فلانَ بكذا . والكتابة : أن تكلم
بشيء وتريد غيره . وكُتِبَ عن الأمر بغيره بكتبي كتابة . يعني إذا تكلم بغيره
كما يستدل عليه . واستعمل سيوره الكتابة في علامة الضم .

وفي هذا النص جمع ابن منظور بين المعنى القوي والنجوي والاصطلاحي ،
وإن لم يكن الأخير مجرداً تعديداً دقيقاً .

ومن أقدم الذين عرضوا للكتابة في مؤلفاتهم أبو عبيدة ، وهي عنده كل
ما فهم من الكلام ومن السياق من غير أن يذكر اسمه صريحاً في العبارة ، فهي
تستعمل قريبة من المعنى البلاغي كما في قوله تعالى : « لَسَأَلُكُمْ حَرْثًا
لَكُمْ »^(١) فهو كتابة وتشبيه^(٢) . وفي قوله تعالى : « أُولَئِكَ سُمُّ النِّسَاءِ »^(٣) ،
كتابة عن العشيان^(٤) .

وقد تأتي الكتابة بمعنى الضمير . وهو ما ذكره سيوره وكرره أبو عبيدة في
« جاز القرآن » ، والفراء في « معاني القرآن » .

وأشار الباحث إلى الكتابة والتعريض . وذكر أنهما لا يصلان في العقول
عدا الإفصاح والكشف^(٥) .

وذكر ابن المعتز في كتابه « البديع » قناً من محاسن الكلام هو « التعريض
والكتابة »^(٦) ولم يعرفهما وإنما ذكر أمثلة لهما . وقد يدخل فيهما القز كاليتين
الذين ذكروهما :

-
- (١) البقرة ٢٢٢ .
 - (٢) جاز القرآن ج ١ ص ٧٢ .
 - (٣) النساء ٥٣ والحمد لله ٩ .
 - (٤) جاز القرآن ج ١ ص ١٢٥ .
 - (٥) البصائر والبيان ج ١ ص ١١٧ .
 - (٦) البديع ص ٦١ .

أسررك أبياً ما زال للناس موجعاً
 لأحباقيهم تفتراً كما يتفتّر العنكبورُ
 إذا هوج الكتابُ يوماً سَطُورَهم
 فليس بمهوجٍ له أبدأ سَطُورُ
 وقد كنى عن الخيام بدين البيت .

وتقع الكتابة عند البرد على ثلاثة أصرب :

أحداً : التصية والتغطية . كقول النابغة الجعدي :

أكني بغير اسمها وقد علم الله خطياتي كملِّ مَكْنُوتِي

وقال ذو الرمة استراحةً إلى التصريح من الكتابة :

أحِبُّ المَكَانَ الصَّخْرُ من أجْراني

بِه أَتَعْنِي بِاسْمِهَا فَيَبْرَ مُصْجِمِ

وثانيها : الرغبة عن اللفظ الخسيس القبيح إلى ما يدل على معناه من غيره . كقوله تعالى في المسح وأمه : « كَانَا بِأَكْأَلَانِ الطَّعَامِ »^(١) . وهو كتابة عن قضاء الحاجة .

وثالثها : التضمين والتعظيم . ومنه اشتقت الكتابة ، وهو أن يعظم الرجل أن يدهى باسمه . وقد وقعت في الكلام على ضربين : في الصبي على جهة الشفازل بأن يكون له ولد ويدهى بولده كتابة عن اسمه ، وفي الكبير أن ينادى باسم ولده صيالةً^(٢) لاسمه .

وذكر قدامة بن جعفر فناً سماه « الإشارة » ، وهو أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معانٍ كثيرة بإيحاء إليها أو لمحة تدل عليها كما قال بعضهم وقد

(١) اللسان ص ٧٤ .

(٢) الكافي ج ٢ ص ٦٦٤ .

وصف البلاغة : « هي لغة دالة ^(١) » . وذكر في باب انشاد القطف والمعنى فنا سماه « الإرداف » وهو أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي بالقطف الدال على ذلك المعنى بل يقطف يدل على معنى هو رديف وتبع له فإذا دل على التابع أبان عن المتبوع ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

بعيدة مهوى القربط بمسا المنوطف
أبوها وبها عبدة شمس وحاشم

وإنما أراد أن يصف طول الخيد فلم يذكره بلفظه الخاص به بل أتى بمعنى هو تابع لطول الخيد ، وهو بعد مهوى القربط ^(٢) . ويمكن أن تدخل حلين اللونين في الكتابة ولا سيما الثاني .

وتحدث ابن سنان عن حسن الكتابة عما يجب أن يكتب عنه في الموضع الذي لا يحسن التصريح فيه ، وعده أصلاً من أصول الفصاحة وشرطاً من شروط البلاغة ^(٣) .

وتحدث عن الإرداف وقال عنه : « ومن نعوت البلاغة والفصاحة أن تراد التلاوة على المعنى فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة ، بل يأتي بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع وهذا يسمى الإرداف والتتبع ؛ لأنه يأتي فيه بلفظ هو رديف اللفظ المنصوص بل ذلك المعنى وتابعه » ^(٤) . وذكر أمثلة فناداه نفسها في هذا الفن .

واختلط مصطلحا « الكتابة » و « التعريض » عند أبي حلال . وقال : « هو أن يكتب عن الشيء ويعرض به ولا يصرح على حسب ما عدلوا باللحن والتورية

(١) نقد الشعر ص ١٦٤ .

(٢) نقد الشعر ص ١٦٨ .

(٣) سر الفصاحة ص ١٩٢ .

(٤) سر الفصاحة ص ٢٧٠ .

عن الشيء^(١) ، وتحدث عن الإرداف والتوابع ، وقال : « أن يريد الشكل الدلالة على معنى فيترك اللفظ فذلك عليه الخاص به ويأتي بلفظ هو ردافه وتابع له فيجعله عبارة عن المعنى الذي أراده ، وذلك مثل قول الله تعالى : « فيهن قاصرات الطرف^(٢) » ، وقصور الطرف في الأصل موضوعه للعفاف على جهة التوابع والإرداف ، وذلك أن المرأة إذا عكست قصرت طرفها على زوجها ، فكانت قصور الطرف ردافاً للعفاف ، والعفاف رداف وتابع لقصور الطرف^(٣) . »

وتكلم على المسألة وهي : « أن يريد الشكل العبارة عن معنى فيأتي بلفظة تكون موضوعه لمعنى آخر ، إلا أنه يبنى إذا أوردته عن المعنى الذي أراده كتقويم : « فلان نفي الثوب » يريدون أنه لا عيب فيه . وليس موضوع نفاء الثوب البراءة من العيوب وإنما استعمل فيه تمثيلاً^(٤) . »

وأدخل ابن رشيق الكناية في باب الإشارة ، وهي عنده من خرائب الشعر ومُسْتَحْسَن ، وبلاغته عجيبة تدل على بعد المرمى وفرط المقدرة ، وليس يأتي بها إلا الشاعر البرز والحدائق الماهر ، وهي في كل فرع من الكلام لمحة نالسة واختصار وتوابع يعرف بجمالها ، ومعناه يبعد من ظاهر لفظه . ومن أنواعها التضخيم والإيماء والتعريض والتلويع والكناية والتشليل والرمز واللمحة والمخز والحن والتعمية والحذف والتورية والتسبيح . وقال عن الكناية : « والعرب تجعل المهابة شاة ، لأنها عندهم ضابطة الطيأ ، ولذلك يسمونها نعجة . وعلى هذا التعريف في الكناية جاء قول الله - عز وجل - في إعجابه عن خصم داود - عليه السلام - : « إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ، وإن نعجة واحدة^(٥) » كناية بالنعجة عن المرأة . »

(١) كتاب الصنائع ص ٢٦٥ .

(٢) الرحمن ٥٩ .

(٣) كتاب الصنائع ص ٢٦٠ .

(٤) كتاب الصنائع ص ٢٥٢ .

(٥) سورة ص ٢٢ .

وقال امرؤ القيس :

وبيضه خيدٌرٍ لا يُرامُ نحو الأُهباسِ

تفتتُ من الهُمِّ بها غير مُعجلٍ

كناية بالبيضة عن المرأة^(١) . وقال إنَّ من الكناية اشتقاق الكنية لأنك
لكني عن الرجل بالأبوة . ثم ذكر الأضرب الثلاثة التي ذكرها المبرد من غير أن
يفصل فيها أو يعرف الكناية تعريفاً دقيقاً .

ولكنَّ هذا الفن بدأ يأخذ طابعه العلمي عند عبد القاهر الذي تحدث عنه في
عدة مواضع من كتابه « دلائل الإعجاز » وقال : « الكناية أن يريد المتكلم
إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة . ولكنَّ يحىء
ال معنى هو ثابته ويردُّه في الوجود فيرمي به اليه وتجعله دليلاً عليه^(٢) . »

وقال الرازي : « اعلم أن اللفظة إذا أطلقت وكان الغرض الأصلي غير
معناها فلا يخلو إما أن يكون معناها مقصوداً أيضاً ليكون قالاً على ذلك الغرض
الأصلي ، وإما أن لا يكون . فالأول هو الكناية ، والثاني هو المجاز^(٣) . »

وقال ابن الزمكاني : « وهي أن تريد إثبات معنى فتترك اللفظ الموضوع له
وتأتي بتاليه وجوذاً ليرمي به اليه وتجعله شاهداً له ودليلاً عليه^(٤) . »

وقال السكاكي : « هي ترك التصريح بذكر الشيء أن ذكر ما هو ملزومه
ليستغل من المذكور إلى المترك^(٥) . »

وذكر ابن الأثير عدة تعريفات ورجح : « أنها كمال التظنة دالت على معنى

(١) الصلة ج ١ ص ٣١٢ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٥٢ .

(٣) نهاية الإعجاز ص ١٠٤ .

(٤) البرهان الكاشف من إيجاز القرآن ص ١٠٤ ، والبيان ص ٣٧ .

(٥) مباح العلوم ص ١٤٩ .

يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز^(١) .
وقال القزويني : « الكتابة : لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه
حيثما^(٢) » .

وقال ابن أبي الأصبغ : « هي أن يعبر المتكلم عن المعنى القويح باللفظ
الحسن وعن القاحش بالطاهر^(٣) » . وليس في هذا التعريف دلالة واضحة على
هو جزء من مفهوم الكتابة . وكان ابن أبي الأصبغ لم يستفد مما كتب السابقون .

وذكر العلوي تعريفات السابقين وفندها . ثم قال : « فالمنتخب عندنا في بيان
ماهية الكتابة أن يقال : هي اللفظ الدال على معنيين مختلفين حقيقة ومجازاً من
غير واسطة لا على جهة التصريح^(٤) » .

وقال الزركشي : « الكتابة عن الشيء » : الدلالة عليه من غير تصريح
بأسه . وهي عند أهل البيان أن يريد المتكلم اثبات معنى من المعاني فلا يذكره
باللفظ الموضوع له من اللغة ، ولكن يجيء إلى معنى هو تأليه وردفه في الوجود
فيومي به إليه ويجعله دليلاً عليه فيدل على المراد من طريق أول^(٥) » .

وميز ابن حجة الحموي بين الكتابة والإرداف فقال في الكتابة : « الكتابة
هي الإرداف بعينه عند علماء البيان . وإنما علماء البديع أفردوا الإرداف
عنها . والكتابة : هي أن يريد المتكلم اثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ
الموضوع له في اللغة ولكن يجيء إلى معنى هو ردؤه في الوجود فيومي به إليه
ويجعله دليلاً عليه^(٦) » . وقال في الإرداف : « خرج الإرداف قالوا : إنه هو

(١) اللؤلؤ شرح ٢ ص ١٦٥ ، وينظر المصباح الكبير ص ١٤٦ .

(٢) المصباح ص ٣١٨ .

(٣) تحرير التصريح ص ١١٣ ، وبيان القرآن ص ٥٢ .

(٤) العلو ج ١ ص ٣٦٢ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٠١ .

(٦) عزارة الأئمة ص ٢٥٩ .

والكتابة شيء واحد . قلت : وإذا كان الأمر كذلك كان الواجب اختصارهما ،
وإنما آفة البدع كفسادها والخاتمي والرماني قالوا : إن الفرق بينهما ظاهر .
والإرداف هو أن يريد المتكلم معنى فلا يعتبر عنه بلفظه الموضوع له بل يعتبر
عنه بلفظ هو رديفه وتابعه (١) .

وفي هذه التعريفات صورة لتطور مفهوم البلاغيين للكتابة ، وقد اتضح
أن^٢ الأوائل لم يحددها وخلطوها بفنون أخرى اتخذت ألباناً وفصولاً عند
التأخرين ، ولكن حينما جاء عهد القاهر حدثت الكتابة وتبعه في ذلك المتأخرون
كالرازي والسكاكبي والقزويني وشراح التلخيص وظل تعريف هذه الجماعة
ساساً في كمال ما كتب حتى الوقت الحاضر .

الكتابة والمجاز :

اختلف البلاغيون في الكتابة ، هل هي حقيقة أو مجاز ؟ وقد أثير الرازي
أن تكون مجازاً وأوضح ذلك بقوله : « ويثبت أن الكتابة عبارة عن أن تذكر
لفظة وتفيد بمعناها معنى ثانياً هو المقصود . وإذا كانت تفيد المقصود بمعنى
اللفظ ويجب أن يكون معناه معتبراً ، وإذا كان معتبراً فما نقلت اللفظة عن
موضوعها فلا يكون مجازاً . مثاله إذا قلت : « كثير الرماد » فأنت تريد أن
تجعل حقيقة كثرة الرماد شيئاً على كونه جواً . فأنت قد استعملت هذه
اللفظة في معانيها الأصلية . ولكن غرضك في إفادة كونه كثير الرماد معنى
تأنيلاً يلزم الأول وهو الجود . وإذا يجب في الكتابة اعتبار معانيها الأصلية لم
تكن مجازاً أصلاً (٣) .

وقال العلوي : « اعلم أن أكثر علماء البيان على عدم الكتابة من أنواع

(١) عزارة الأدب ص ٣٧٦ .

(٢) نهاية المجاز ص ١٠٣ .

المجاز خلافاً لابن العنقبي الرزي فإنه أنكر كونها مجازاً وأزعم أن الكتابة عبارة عن أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معنى ثانياً هو المقصود . فإذا كنت تفسد المقصود بمعنى اللفظ وجب أن يكون معناه معتبراً فيما نقلت اللفظة اليه عن مؤيدتها فلا يكون مجازاً^(١) . وقال : « وهكذا اسم المجاز لأنه شامل لأنواعه من الاستعارة والكتابة والتشبيه^(٢) » .

ولم يذكر العلوي الشيخ عز الدين بن عبد السلام الذي قال : « الظاهر أنها ليست بمجاز لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له وأردت به الدلالة على غيره ولم تخرجه عن أن يكون مستصلاً فيما وضع له^(٣) » .

والذي عليه معظم اللغويين أن الكتابة من المجاز : وقد اعتبرها كذلك ابن رشيبي الذي قال : « وأما كون التشبيه داخلًا تحت المجاز ، فسلطان المختارين في أكثر الأشياء إنما يتشابهان بالمقارنة على المشابهة والاصطلاح لا على الحقيقة وكذلك الكتابة في مثل قوله - عز وجل - إخباراً عن عيسى ومرم - عليهما السلام - : « كاتباً يتآكلان الطعام^(٤) » . كتابة عما يكون عنه من حاجة الايمان^(٥) » .

وقال السكاكي إنها : « نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد^(٦) ، والمثلث أخصها عن المجاز . وفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن الكتابة لا تأتي إرادة الحقيقة بلانظها فلا يمنع في قولك : « فلان طويل النجاد » أن تريد طول نجاته من غير ارتكاب تولد مع إرادة طول قامته . وفي قولك : « فلانة قزومة الضحى » أن تزيد أنها تمام ضحى ، لا عن

(١) الطراز ج ١ ص ٥٧٥ .

(٢) الطراز ج ١ ص ١٩٧ .

(٣) نيران في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٤) لقائمة ٧٥ .

(٥) كعقبة ج ١ ص ٢٦٨ .

(٦) مدخل العلوم ص ١٧٥ .

تأويل يرتكب في ذلك مع إرادة كونها مقدمة مرفهة ، والمجاز ينافي ذلك فلا يصح في نحو «وعينا العيث» أن تروى معنى العيث ، وفي نحو قولك : « في الحمام أسد» أن تروى معنى الأسد من غير تأويل ، وأتى والمجاز ملزوم قريبة معاندة لازادة الحقيقة كما عرفت ، وملزوم معاندة الشيء معاندة للملك الشيء .
والثاني : أن مبنى الكتابة على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم^(١) .

وكان ابن الأثير أكثر وضوحا في معالجة هذه المسألة ، واعتبر الكتابة جزءا من الاستعارة ولا تأتي إلا على حكمها : لأن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له ، وكذلك الكتابة فأنها لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المكتنى عنه . ونسبتها إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام ، فيقال : كل كتابة استعارة ، وليس كل استعارة كتابة . وفرق بينهما من وجه آخر ، وهو أن الاستعارة تقطعا صريح ، والصريح هو ما دل عليه ظاهر لفظه ، والكتابة ضد الصريح ؛ لأنها عكس عن ظاهر اللفظ .

وهذه ثلاثة فروق :

الأول : الخصوص والعوم .

الثاني : أن لفظ الاستعارة صريح .

الثالث : الحيل على جانب الحقيقة والمجاز^(٢) .

ويرى أن بحث الكتابة في باب الاستعارة أول ، ولكنه أقردها من أجل التعريض ؛ لأن من العادة أن يذكرها جميعا في بحث واحد .
وقد يأتي في الكلام ما يجوز أن يكون كتابة ويجوز أن يكون استعارة ،

(١) منابع العوم ص ١٩٠ . وينظر رد القرويني على الفرق الثاني في الإيضاح ص ٣١٩ .

(٢) المحل السابق ص ٢ ص ١٩٧ . وينظر الطراز ج ١ ص ٣٧٨ .

وذلك بخلاف باختلاف النظر اليه بفرده والنظر لى ما بعده ، كقول نصر بن
 سيار في آياته المشهورة التي يخرّص بها بني أمية عند خروج أبي مسلم
 الخراساني :

أرى محكّم الرماذ وميض جمر
 وبُرشيك أن يكون له فرام
 فسان النار بالترسدين نسوري
 وإن الحرب لولها كلام
 أقول من العجب إيت شعري
 أليقاً أمية أم نيام ؟
 فإنا هبنا ذلك بقاء مملك
 وإن ركندوا فساني لا الام

قالت الأول لو وردت بفرده كان كتابة ، لأنه يجوز جملة على جانب
 الحقيقة وجملة على جانب المجاز ، أما الحقيقة فانه أجبر الله رأى وميض جمر
 في حقل الرماذ والله سيضطر م . وأما المجاز فانه أراد أن هناك ابتداء شعر كل من ،
 ومثله بوميض جمر من حقل الرماذ . وإذا نظرنا الى الآيات جعلتها اختص
 البيت الأول منها بالاستعارة دون الكتابة .

ويرى القزويني أن الكتابة واسطة بين الحقيقة والمجاز ، وعلى النسوي
 ذلك فقال : ، الكتابة اخرجها بناء على أنها واسطة لا حقيقية ولا مجاز . أما أنها
 ليست حقيقة فلاها - كما سبق - اللفظ المستعمل فيما وضع له ، والكتابة ليست
 كذلك . وأما أنها ليست مجازاً فلا لأنه اشترط فيها القرينة اللامعة عن إرادة الحقيقة ،
 والكتابة ليست كذلك ، ولهذا اخرجها من تعريف المجاز ^(١) .

ولخص السيويني المذاهب المختلفة في الكتابة وحصرها في أربعة :

(١) - نيل السويدي (خروج الخليل) ج ٤ ص ٢٦ .

الأول : إثبات حقيقة قوله ابن عبد السلام ، وهو الخليل ، لأنها استعملت فيما وضعت له وأريد بها الدلالات على غيره .

الثاني : إثبات مجاز .

الثالث : إثبات لا حقيقة ولا مجاز . وإليه ذهب صاحب التلخيص لثمة في المجاز أن يراد المعنى الحقيقي مع المجازي وتجزئته ذلك فيها .

الرابع : وهو اختيار الشيخ تقي الدين السبكي أنها تقسم إلى حقيقة ومجاز ، فإن استعمال اللفظ في معناه مراداً من لازم المعنى أيضاً فهو حقيقة ، وإن لم يرده المعنى بل عيّن بالمألوم عن اللازم فهو مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ^(١) .

ونرى أن الكتابة مجاز ، لأن اللفظ فيها لا يدل على المعنى المستعمل حقيقة ، وهي الصق عن التشبيه بالمجاز .

أقسامها :

لم تكن الكتابة تقسيمات واضحة في أول الأمر ، وليس في تقسيم المبرد ما يوضحها أو يرسم الحدود بين أقسامها بل لم يرد بها الكتابة كما عرفها المتأخرون ولذلك ظلت أقسامها عند الذين تلوها تدرس في باب واحد وإن اختلفوا في الأسماء ، ولكن المتأخرون قسموها وأوضحوا معالم كل قسم ، وعندنا تقسيمان واضحان لما هما : تقسيم ابن الأثير ، وتقسيم السكاكي ومن سار على نهجه .

لما ابن الأثير قد قسمها في كتابه « الجامع الكبير » ^(٢) إلى أربعة أقسام :

الأول : التمثيل . وهو التشبيه على سبيل الكتابة . وذلك أن مُراد الإشارة

(١) الامتياز ج ٢ ص ٤٤ .

(٢) الجامع الكبير ص ١٤٧ و١٤٨ وما بعدها .

الى معنى فترويع ألفاظ تدلّ على معنى آخر ، وتكون تلك الألفاظ وقتك المعنى مثلاً للمعنى الذي قصدت الإشارة إليه والعبارة عنه ، مثل : « فلان قبي الثوب » أي : منزّه عن العيوب . ومن يدعي التمثيل قوله تعالى : « أُنحِبْهُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أُخِيهِ مِمَّا فَكَرَهُتُمْوه ^(١) » ، فتشكّل الانحباب بأكل لحم إنسان آخر مثله ، ثم لم يقتصر على ذلك حتى جعله لحم الأَخ ، ولم يقتصر على الأَخ حتى جعله ميتاً ، ثم جعل ما هو الغاية من الكراهية موصولاً بالحقبة . وهذه أربع دلالات واقعة على ما قصدت له مطابقة المعنى الذي وردت لأجله ، فشديد المشابهة جداً .

ومنه قوله : « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط ^(٢) » ، فتشكّل البخل بأحسن تمثيل ، لأن البخل لا يمدّ يده بالعطية كاللغول الذي لا يستطيع أن يمدّ يده ، وإنما قال : « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك » ولم يقل : « ولا تجعل يدك مغلولة » من غير العنق ، لأنه قال : « ولا تبسطها كل البسط » فكأنه أراد : « ولا تجعل يدك مغلولة كلّ الغل ولا تبسطها كلّ البسط » ، فتاب فذكر العنق عن قوله : « كلّ الغل » ، لأنّ غل اليد الى العنق هو أقصى الغايات التي جرت العادة بفعل اليد إليها .

ومن التمثيل قول ابن الدميثة :

أبني أيّ يحنّ يديك جعلتني

فأفرح أمّ صيرتني في شماليتي ؟

فذكر العين وجعلها مثلاً لاكرام المنزلة ، وذكر الشمال وجعلها مثلاً لموان المنزلة ، لأنّ العين أشرف منزلة من الشمال أو أكرم محلاً .

الثاني : الإزدواج ، وأكثر علماء البيان أمخاوه في التمثيل مع أن بينهما

(١) الحجرات ١٢ .

(٢) الزمر ٦٩ .

فرقا ، فلما التمثيل فهو أن تُراد الإشارة الـ معنى فتوضع الألفاظ الدالة على معنى آخر وتكون تلك الألفاظ وذلك المعنى مثلاً للمعنى الذي قصدت الإشارة إليه والعبارة عنه مثل : « فلان ثقي الثوب » أي : منزه عن العيوب ، وأما الأرداف فهو أن تُراد الإشارة الـ معنى فيترك اللفظ الدال عليه ويقاى بما هو دليل عليه ومرادف مثل : « فلان طويل النجاد » . والمراد به طول القامة . إلا أنه لم يتلفظ بطول القامة الذي هو الغرض . ولكن ذكر ما هو دليل على طول القامة ، وليس نقاه الثوب دليلاً على النزاهة عن العيوب وإنما هو تمثيل لها .
ومنه قول بعضهم :

وددتُ وما لقي الرادةُ أنسي
بما في ضمير الحاجةِ عمالمُ
فإنْ كان حبراً سترتني وعلمتُهُ
وإنْ كان شراً لم تلمني اللدواسمُ

فإن المراد من قوله : « لم تلمني اللدواسم » : أي أعجزها . فأضرب عن ذلك جانباً ولم يذكر اللفظ المختص به . ولكنه ذكر ما هو دليل عليه وردف له .

الثالث : المجاورة ، وهي أن يريد المتكلم ذكر شيء ، فيترك ذكره جانباً إلى ما جاوره فيقتصر عليه بدلالته على المعنى المقصود كقول عنترة :

وشككتُ بالرمحِ الأسمَ ثيابه
ليس الكريمُ على القنصا بمحرمِ

أراد بالثياب هنا نفسه لأنه وصف المشكوك بالكريم ولا توصف الثياب به ، فليت حيثما أنه أراد ما تشتمل عليه الثياب . وفي ذلك من الحسن ما لا ينكره العارف بهذه الصناعة .

الرابع : الكناية التي ليست تمثيلاً ولا إردافاً ولا مجاورة . كقوله تعالى :

« لَوْ مَنَّ يَنْتَشَأُ فِي الْخَلِيَةِ وَهُوَ فِي الْغِيصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ^(١) » ، فَكُنْتُ عَنْ
النَّسَاءِ أَنَّهُمْ يَتَزَيَّنُونَ فِي الْخَلِيَةِ أَيْ الزُّبْنَةَ وَالنَّمْعَةَ ، وَهُوَ إِذَا حَاجَّ إِلَى مَخَاوِرَةِ
الْحَصُومِ كَمَا لَا غَيْرَ مَبِينٍ .

ومنه قول أبي لواس :

تَقُولُ لِي مَنِ يَنْتَشَأُ حَفًّ ، تَحْتَمِلُ
عَزِيْرًا عَلَيْنَا أَنْ نَسْرُلَكَ تَسِيْرًا

فَكُنْتُ عَنْ امْرَأَتِهِ يَقُولُهُ : « لِي مَنِ يَنْتَشَأُ حَفًّ حَمَلِي » .

ولكن ابن الأثير نفسه ذكر في « النحل السائر » أن هذا التقسيم غير صحيح ؛
لأن من شرط التقسيم أن يكون كل قسم منه مخصصا بصفة خاصة تفضله عن
غيره الأصل مثل : « الحيوان ينقسم أقساما منها الإنسان وحقيقته كذا وكذا ،
ومنها الأسد وحقيقته كذا وكذا ، ومنها الفرس وحقيقته كذا وكذا ، ومنها
غير ذلك » . وهذا لم يكن التقسيم كذلك ^(٢) .

ولذلك فالكتابة عنده قسمان : ما يحسن استعماله ، وما لا يحسن استعماله
وهو عيب في الكلام فاحتش ^(٣) . ويبدو أنه بعد أن قسم الكتابة الحسنة إلى أربعة
أقسام في كتابه « الجامع الكبير » عاد فأنكر هذا التقسيم الذي نقله عن السابقين
وردّ عليهم ، واكتفى بتقسيم الكتابة إلى ما تحسن وإلى ما لا تحسن وذكر الأمثلة
التي توضح هذين القسمين ، وبذلك قلل الأقسام التي اهتم بها البلاغيون كثيرا
وأصرفوا فيها أيما إصراف .

وأما السكاكي ومن سار على نهجه فقد قسموها إلى ثلاثة أقسام تختلف عن
تقسيم السابقين ، وهذه الأقسام هي ^(٤) :

(١) الزخرف ١٤ .

(٢) النحل السائر ج ٢ ص ٢٠٠ .

(٣) النحل السائر ج ٢ ص ١٩٩ .

(٤) ينظر منتجع العلوم ص ١٤٠ - والإيضاح ص ٢١٩ .

الأول : الكتابة المقلوبة بها نفس المخرج ، وهي قريية وبهيمية ، ومثال
لقريية قول الشاعر ككتابة عن القلب :

الضارون بكل أيضاً غلظه
والعاصين جميعاً الأضغان^(١)

و ، جميع الأضغان ، كتابة عن القلوب ،

ومثل قول البحرني :

فأشجرتنا أخرى الأضغانك نصلتها

بحيث تكررت قلباً والرعب والحيلة

وفي بيت ثلاث كتابات هي : يكون الب ، و ، الرعب ، و ، الخفة ،
ويرد بها القلب ، لأنه مر على هذه السمات .

ومنه قول أبي تمام :

كدم صارم غصّب أناخية عن الفخ

منهم لأعصاب الوغن حشيشال

سرى المشبه الرسيه حتى أجزه

وطن النهى عن مفرق وقد سلال

و ، وطن النهى ، هذا كتابة عن الرأس .

وقول لقرني :

سليق السار من أورق حتى

كسأن إباء أورق السلالا

و ، سليق السار ، كتابة عن سيف .

(١) الأضغان : الضيف ، الخعام ، كقوله ،

وقول الآخر :

ودبّ ظا لي مرطن الخيشم عيلة
فلسا كالتصليل الرقشير شرّ ديبير
و « مرطن الخيشم » كناية عن الصدور .

أما الكناية البعيدة فهي أن يتكلم المتكلم اختصاصها بأن يضم إل لازم
لازما آخر وآخر حتى يلفظ مجزوعاً وصلباً مانعاً من دخول كل ما عدا
مضموعه . كأن يقول لي الكناية عن الألمان : « حي مشوي القامة عريض
الأختار » .

الثاني : الكناية المتأرجح بها نفس الصفة . وهي كأقول قريبة وبعيدة .
والقريبة مثل : « فلان طويل النجاد » أي طويل القامة . و « فلان كلي
أضياء » أي : مضياف كرم . و « حرصاء الأساور » أي يدبنة .
ومن هذا القسم قول طرفه :

أنا شربل الضربى التي تعرفوه
نخاشل كرامر الخيقر الشوقسيدر

وقد كثر في هذا البيت عن سلامة جسمه وخفة نسبه ومعنى رأيه وتوقد
ذهنه وذكراته .

وقول الآخر :

وكتبتا على الأعناب ندانم كلبعتا
ولكن على أقناعتنا ففصّر الدُمسبا

وهذا كناية عن الشجاعة . لأن الشجاع يواجه العدو فيضرب من قدام
ولذلك تفتت الدماء على قدميه ، أي حين يضرب الجبان حين يقر على قتله
ولذلك تسيل الدماء على عثرته .

ويبلغ الناهية في وصف حق المرأة بالعول فقال :

إذا ارتفعت عافاً إلهياً ارتعاشها

ومن يعلو حيث علسق يفرق

فجعل المرط يخاف أن يسقط من هناك فهلاك .

أما الكتابة البعيدة فهي الانتقال إلى المطلوب من لازم بعيد بوساطة لوازم

متسلسلة كقول نصيب :

لمسد العزيز على قومه وغريم منسبن^١ ظاهره

فبايك سهل أبويسم ودارك مأهولة عامره

وكليك آس بالزريسن من الأم^٢ بايتها الزائرة

فاته التقل من وصفت كلبه بما ذكر أن الزرين معارف عنده ، ومن ذلك

إلى اتصال مشاهدتهم إبلاً وتباراً ، ومنها إلى لزومهم بابه ، ومنها إلى وفور

إحسانه ، وهو المقصود .

ومنه قول الشني كتابة عن الكذب :

لشكي ما اشكيت من ألم الشو^٣

في إليها والشوق حيث الشحول^٤

ويحتاج الوصول إلى المعنى إلى عدة انتقالات ، فالشوق يربح المحب ويبعث

في نفسه الألم ، وهذا بجرمه من النوم ، وينتعه من الأكل ، وهذا يؤدي إلى

النحول والمرض .

الثالث : الكتابة التي يطلب بها تخصيص الصفة بالمرسوف وهي الكتابة عن

نسبة ، ويراد بها إثبات أمر لأمر أو تقيده عنه ، أو كما قال ابن الزملكاني :

« أن يأتوا بالمراد منسوبا إلى أمر يشمل عليه من هي له حقيقة^(١) » ،

(١) البرهان ص ١٠٤ ، والبيان ص ٢٤ .

ومن هذا الضرب قول زياد الأعجم :

إنَّ السَّاحَةَ وَالرَّوْدَةَ وَالنَّسْدِي

فِي قَبْضَةِ عَصْرَتِ عَلِيٍّ ابْنِ الْحُسَيْنِ .

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحسين بهذه الصفات أي ثبوتها له ، وأراد أن لا يصرح بالثبات هذه الصفات له فجعله في قبة وجعلها مضمومة عليه فأعاد إثبات الصفات المذكورة له بطريق الكتابة .

ومنه قول الشنفرى في وصف امرأة بالعبقة :

بَيْتٌ بِمَنْجَسَةٍ عَنِ الْقَوْمِ بَيْتُهَا

إِذَا مَا نَبَتْ بِاللَّامَةِ حَكَّتْ

وقول حمدان بن ثابت :

بَنِي الْمَجْدِ بَيْتًا فَاسْتَفْرَتِ عَمَادُهُ

عَلَيْهَا فَأَعْيَبَا النَّاسَ أَنْ يَحْوَلَا

وقول الآخر :

الْبَيْتُ بَيْتُ بَيْتِ بَيْتِهِ وَالْمَجْدُ بَيْتِي فِي رِكَابِهِ

وقول أبي نواس :

فَمَا جَارَهُ جَرْدٌ وَلَا حَكٌّ دُونَهُ

وَالْكَنْ يَصِيرُ الْبُحْرُ حَيْثُ يَصِيرُ

وقول المتنبي :

إِنَّ فِي تَوْبِكَ الَّذِي الْمَجْدُ فِيهِ

لِضِيَاءٍ يُزِيرِي بِكُلِّ ضِيَاءٍ

وليس عند المكالمى غير هذه الأقسام الثلاثة لذلك قال : ، وقد يظن أن

هنا قسمياً بإجمال، وهو أن يكون المطلوب بالكتابة أو حذف والتعريف معاً مثل ما يقال: «يكثر الرماد في صحراء عمرو» أي الكتابة عن أن عمراً صحياً، وليس بذلك إذ ليس ما ذكر بكتابة واحدة، بل هما كتابتان والتقال من لازمين أن يلزمين. أحد اللازمين كثرة الرماد والثاني تقيدها وهو قولك: «في صحراء عمرو»^(١).

وحده الأقسام هي ما ذكره عبد الظاهر^(٢) غير أنه لم يحددنا تحديداً دقيقاً أو يفصل الأمثلة فضلاً تماماً، ولكنه مع ذلك يبني أول من حدد أركان الكتابة هذا التعريف الذي أوضح معاملة السكاكيني والمؤرخون.

وما يربط يبحث الكتابة «التعريف».

التعريف:

التعريف خلاف التصريح، يقال: عرضت فلاناً أو فلاناً، إذا قلت قولاً وأنت تعبه، والشهادة من قولك: «عرض له كذا» إذا عين، لأن الواحد منا قد يعرض له أمر بخلاف التصريح فيلزمه ويقصد به.

وقد استعمل العرب هذا الفن في كلامهم كثيراً وذلك حينما كانوا لا يريدون المكاشفة في كل شيء فيصطلحون بهذا القول إلى ما هو أطف وأحسن من الكشف والتصريح، بل كانوا يعيرون الرجل إذا كان يكاشف في كل شيء^(٣).

وقرن البلاغون والدقاد الكتابة بالتعريف، وذلك لأن الكتابة تشتمل إلى

(١) مفتاح العلوم ص ١١٢.

(٢) ينظر مقال الأضواء ص ٢٢٦ وما بعدها، وينظر أيضاً: عبد الظاهر الجرجاني ص ١٥٧ وما بعدها.

(٣) ينظر تآويل مشفق التبرك ص ٢٠١.

أقسام . قال السكاكي : « متى كانت الكتابة عروية كان إطلاق اسم التعريف عليها مناسبا . وإذا لم تكن كذلك نظر فإن كانت ذات منالة بينها وبين المكتبي عنه مبالغة لدرست لوزام كما في « كثير الرماد » وأشباهه كان إطلاق اسم التلويح عليها مناسبا . لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد . وإن كانت ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كـ « عريض الشفا » و « عريض الوسادة » كان الإطلاق اسم الرمز عليها مناسبا . لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك عن سبيل الخفية . قال :

وهزت أذن مخالفة من بتعلمها

من غير أن تبدي هناك كلامها

وإن كانت لا تمنع نوع الخفاء كقول أبي تمام :

أبين فسا يزوران سوى محرم

وحبك أن يزوران أبا سعيد

فإنه في إعادة أن أبا سعيد كرم غير ضال . كان إطلاق اسم الإجماع والاشارة عليها مناسبا (١) .

ومع ذلك أن الكتابة تسم التعريف والتلويح والرمز والأيماء والاشارة . وهو ما يخه بعض البلاغيين في الصوك مستقلة ولأسماء أصحاب الهدىيات أو الذين امتسوا بفنون البديع كإبن أبي الأصميصي .

وكان ابن رشيق من أوائل الذين فصلوا بين الكتابة والتعريف حينما جعلهما من أنواع الاشارة وياخذ بينهما في الأمثلة التي ضربها . قال وهو يتحدث عن الاشارة : « ومن أراءها التعريف كقول كعب بن زهير لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

(١) شرح الصواعق ص ١٩٥ .

في فبسة من قرش قال قائلهم

يظن مكنة لها أسلموا زولسوا

وقيل بأبي بكر الصديق - رضي الله عنهما -

تعريضاً له وسلم - تعريضاً مدحاً . ثم قال :

بشعرهم

ضرب إذا عرد السود التنايل

هذا البيت بالانصار . فنقضت الانصار (١) .

قال : وقد علمت من هذا الخلط وتفصيل بين الفين - ابن الأثير الذي

سماه البيان فيه فوجدتهم قد خلطوا الكتابة بالتعريض ولم

يعرضوا لهما ولا جازوا كلاماً منهما بحد يفصله عن صاحبه بل أوردوا لها أمثلة

من النظم والشعر وخلطوا أحدهما في الآخر فذكروا للكتابة أمثلة من التعريض

والتعريض أمثلة من الكتابة . فمن فعل ذلك الغامبي وابن سنان الخطابي

والعسكري (٢) .

وعرف التعريض بقوله : « هو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم لا

بالوضع الحقيقي ولا المجازي (٣) . »

والتعريض أخص من الكتابة : لأن دلالة الكتابة لفظية وضعية من جهة

الجزء ، ودلالة التعريض من جهة المفهوم لا الوضع الحقيقي ولا المجازي .

وما جاء منه قوله تعالى : « قَالُوا : أَلَمْ نَكُنْ فَعَلْنَا بِاللَّهِتَاتِ يَا إِبْرَاهِيمُ ؟ »

قال : « بئس فعلته كبيرهم هذا فاستألوهم إن كانوا ينطقون (٤) . »

(١) العمدة ج ١ ص ٢٠٢ .

(٢) اللؤلؤ السراج ٢ ص ١٩١ .

(٣) اللؤلؤ السراج ٢ ص ١٩٤ .

(٤) الأنبياء ٦٩ و ٦٢ .

وخرقوا إبراهيم - عليه السلام - من هذا الكلام إقامة الحجة عليهم ، وذلك على سبيل الاستهزاء ، وهذا من رموز الكلام .

وقوله تعالى : « قَتَلْنَا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا تَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا تَرَاكَ إِلَّا شَيْئًا كُنْتُمْ تُعْبَدُونَ » الآية ، وما تَرَاكَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَتْنٍ إِلَّا أَنْ تَنْظُرُوا فِيهَا فَتَعْلَمُوا أَنَّهَا بَشَرٌ مِثْلَنَا ، تعريض بأنهم أحق بالنبوة منه ، وإن الله لو أراد أن يجعلها في أحد من البشر لجعلها فيهم .

ومن أمثله قول الشاعر :

بني عميسا لا تذكروا الشعر بعدما

دُفِنْتُمْ بصحراء العُشَيْرِ القوافيسا

فليس قصده مما قال الأبيات الشعرية ، ولكنه قصد تعريضهم بما كان جرى في ذلك الموضع من الظهور عليهم والقيل لأشراقهم ، فذكر الشعر وجعله تعريضاً ، أي : لا تنظروا بعد تلك الواقعة .

ولا يرد التعريض في الكلم المفردة ، وإنما يكون موقعه في الجمل والألفاظ المركبة ، والمر في ذلك هو أن دلالته على ما يدل عليه لم تكن من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز فيجوز وروده في الألفاظ المفردة والمركبة كما جاز في الخفائق والمجازات .

فالفرق بينه وبين الكتابة من ثلاثة أوجه :

أولها : أن الكتابة واقعة في المجاز ومدودة منه بخلاف التعريض فلا بعد منه ، وذلك من أجل أن التعريض يفهم من جهة القرينة فلا تعلق له باللفظ لا من جهة حقيقته ولا من جهة مجازته .

(١) جزء ٢٧ .

وبالتالي : ان الكتابة كما تقع في المفرد فقد تكون واحدة في المركب . بخلاف التعريف فإنه لا موقع له في باب اللفظ المفرد .

ولذلك : ان التعريف أُعطى من الكتابة ؛ لأنّ دلالة الكتابة مدلول عليها من جهة اللفظ بطريق المجاز بخلاف التعريف فانما دلالاته من جهة القرينة والاشارة . ولا شك أنّ كل ما كان اللفظ يدل عليه فهو أوضح مما لا يدل عليه اللفظ وإن علم بدلالة المعنى^(١) .

وبذلك انفصل الضمان وأصبح لكل منهما تعريفه وأصلته وان حل بعض البلاغيين المتأخرين يسمعون بينهما .

ووجه حسن التعريف ظاهر ؛ لأنه يتضمن إعلام السامع على صورة لا تقتضي مواجهته بالخطاب المنكر . ولذلك قالوا منه إنه ؛ أصل في محاسن الأختلاف . وأقرب للقبول وأدعى لقواعد^(٢) .

بإضافة الكتابة :

الكتابة أحد الأقطاب التي تدور البلاغة عليها . الأعضاء التي تمتد الفصاحة إليها ، وهي أبلغ من الإفصاح في كثير من المواضع ؛ لأنها تزيد في الثبات المعنى فتجعله أبلغ وأكثر وأشد . قال عبد القاهر : « قلبت التوبة في قولك : « جمّ الرماد » أنه دلّ على قسري أكثر بل إنك أنت له القسري الكثير من وجه هو أبلغ وأوجهه إيجاباً هو أشد . وادعيته دعوى أنت بها أطلق وبصحة تسمى أولئك^(٣) . » وقال : « أما الكتابة فان السبب في أن كان للثبات بها مزيدة لا تكون لتصبح أنّ كل عاقل يعلم - إذا رجع الى نفسه - أنّ الثبات الصفة بالثبات دليلها وإيجابها بما هو شاذة في وجودها . أكد وأبلغ في الدعوى من أن

(١) ينظر الشكل السابق ص ١٤٤ - والفرارح ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٢١٢ .

(٣) دلائل الإيجاز ص ٤٦ .

أيها التيما تشبهها هكذا سادجا خذنايا . وقلن لك لا تدعي شاهد الصفة
وعلينا إلا والأمر خاتم معروف ونحيث لا يأتك في . لا يظن بالخير التجوز
والعاط¹⁹ .

وقال في المطبوع هذه الفكرة : « فينبغي أن نعلم أن ليست المزاجيا التي
تجدنا هذه الأجناس عن الكلام المبروك على الذم والعلامة التي تمسها في أنفس
المعاني التي يتعدد التكلم بغيره إليها . ولكنها في طريق إثباتها وتقريره وإبائها .
والتي فما سمعهم يقولون إن من شأن هذه الأجناس أن تكسب المعاني مزية
وفضلاً بمراتبها وتربيتها وتبليها . وأن تخصها في القوس المتضمنين . فأنهم لا
يعتدون أنفس المعاني التي يتعدد التكلم بغيره إليها كالتعريف والشجاعة والبرودة في
الزمن . وإنما يقولون إننا لما ثبت له ويؤثر بها عنه . فإذا جعلوا للكناية مزية
على التصريح لم يجعلوا تلك المزية في المعنى للكثرة عنه ولكن في إثبات قدر ثبت
له . وذلك كما نعلم أن المعاني التي يتعدد التبر بها لا تتغير في نفسها بأن يكتفى
عنها بمعاني سواها ويؤكد أن تذكر الألفاظ التي هي لها في اللغة . وعن هذا التي
يشك أن معنى طول القائمة وكثرة القبرى لا يتغيران بأن يكتفى عنهما بطول
الجداد وكثرة زمان الذم . وتعدد التغير فيها يؤدي أن أن لا تكون الكناية
عليها أو لا تكون عن غيرهما²⁰ .

وينبغي بالكناية المحسنة أن يكون تناسب بين أثنائها ومثابها . وليس كل ما
جاء كناية في الأثرات المحسنة يصلح أن ينسب عليه بالتناسب . معنى هذا أن جعلهم
الجداد والكثرة والمجد يترأس بمرض المستوح كما قال الباحثي :

ظلتنا قدرد البتود من وشكله الذي

رجدنا وقتنا اعقل نشور من المجدد

(19) ديالى الاصحاح ص 27 .

(20) ديالى الاصحاح ص 28 .

وان كان القصد منه إثبات الجود والجدد للممدوح فإنه لا يصح أن يقال انه
نظير لبيت زياد :

إن الساحة والمرومة والتسدي
في قبة فريقت على ابن الحشرج

كما يقال في بيت أبي نواس :

فما جازه جودٌ ولا حلٌّ دونه
ولكن بصير الجود حيث بصير

كما انه لا يجوز أن يجعل قوله :

وكذلك أمس بالزائرين من الأمم بالانسية الزائره

نظيراً لقوله :

وما بك في من عبيد فاني
جبان الكتيب مهزول الفصيل

وإن كان الغرض منهما جميعاً الوصف بالغيرى والضيافة وكانا جميعاً
كنايتين عن معنى واحد ، لأن تعاقب الكنايات على المعنى الواحد لا يوجب
تناسبها . وقد يجمع في البيت الواحد كنايتان الغزى منهما شيء واحد ثم لا
تكون إحداهما في حكم النظر للأخرى ، مثال ذلك أنه لا يكون قوله : « جبان
الكلب » نظيراً لقوله : « مهزول الفصيل » بل كل واحدة من هاتين الكنايتين
أصل بنفسه وجنس على حدة ، وكذلك قول ابن هريرة :

لا أتبع العود بالفيسال ولا أتباع إلا قرية الأحمس

ليس إحدى كناية عن حرمان الوالدات من أولادها ،
وشراء ما يقرب أهلها أي بالشراء للذبح = في حكم النظر للأخرى

وان كان الكنى بهما عنه واحداً^(١) .

وليس في كتب البلاغة المتأخرة أروع من هذا التعليل ، وكل ما فعله السكاكي والفروبي وشراح التلخيص أنهم زعموا ما في « دلائل الاعجاز » وقسموا الكناية الى أقسامها الثلاثة واخصروا أمثلته وعلة حسناتها وتأثيرها . ولتعمق وفقروا عند ما ذكره عبد القاهر ونقلوه نقلاً صحيحاً وإنما اقتصروه وأصبحت العلة في بلاغة الكناية الانتفال من اللازم الى ملزوم معين ومعلوم ، وان حلقاً « كحال المجاز في كون الشيء معها مدعى بيينة ، ومع الإفصاح بالذكر مدعى لا بيينة^(٢) » ونخص الزركشي أسباب الكناية بما يأتي^(٣) :

١ - التبيه على عظم القدرة : كقوله تعالى : « هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ^(٤) » ، كناية عن آدم - عليه السلام - .

٢ - فظة المخاطب : كقوله تعالى في قصة داود : « خِطْمَانٍ بِنَاسٍ يَمْعُصُنَا عَلَى بَعْضِ^(٥) » ، فكنى داود بخصم على لسان ملكين ، وقوله في قصده النبي - صلى الله عليه وسلم - وزيد : « مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ^(٦) » ، أي : زيد .

٣ - ترك اللفظ على ما هو أجمل منه كقوله تعالى : « إِنَّ هَذَا لَخِيبٌ لِمَنْ تَبِعَنِي^(٧) » ، فكنى بالنعجة عن المرأة .

(١) ينظر دلائل الاعجاز ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٢) مفتح العلوم ص ١٩٤ ، وينظر الإفصاح ص ٣٢٩ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٠٩ وما بعدها .

(٤) الأعراف ١٨٩ .

(٥) سورة ص ٢٢ .

(٦) الأحزاب ٤٠ .

(٧) سورة ص ٢٢ .

- ٤ - أن يحشر ذكوره في الصبح فيكني عنه بما لا ينبر منه الفالج كقوله تعالى :
 هَوِّنْ لَهُمْ حُرَّتَهُمْ وَارْتَبِحُوا بِهَا طَرَفًا كَثِيرًا ١٧١ ، أي كفوا عن لغته ولم يوردوه
 على سببته .
- ٥ - تحسين اللفظ . كقوله تعالى : « يَتَّقِينَ مُكَلِّمَهُنَّ » ١٧٢ ، و « كَفَّيْتَهُنَّ
 التَّكْلَامَ » .
- ٦ - قصد المبالغة . كقوله تعالى : « أَوْ مَنْ يَنْتَشِرُ فِي الْخَلِيلَةِ وَالْحَوَازِي
 الْخَبِصَاتِ حَيْرٌ مَبِينٌ » ١٧٣ ، فإنه سبحانه كثر عن النساء بأمرين يتأتان
 في الترف .
- ٧ - قصد المبالغة في التشديد . كقوله تعالى : « وَقَالَتِ الْيَهُودُ : يَا بُدُّ أَتَقُولُ
 مَعَهُمْ لَوْ كُنَّا إِلَّا هُوَ ۖ وَإِنَّا لَنَجْمٌ مَذْمُومٌ » ١٧٤ ، « فَإِنِ الْفُلُ كُنَّا مِنْهُ نَحْمُودُ » ١٧٥ ، « قُلْ يَا
 مَعْشَرَ الْمُتَّبِعِينَ أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ رَسُولٌ مِمَّنْ يَمْدَحُ لَكُمْ صَعْتَكُمْ وَاتَّقِيَ الْكَيْدَ الْعَيْنِيِّ » ١٧٦ ،
 « كِتَابَةٌ مِنْ كَرَمِهِ » .
- ٨ - التبيه على مصير « . كقوله تعالى : « تَلَيْسَتْ بِمَا أَيُّ كُفُوبٍ ١٧٧ » ، أي :
 جهنمي مصيره إلى الكُوب . وقوله : « حَسْبُكَ الْخَطْبُوبُ » ١٧٨ ، أي الخامة
 ومصيرها إلى أن تكون حطباً يطهر .
- ٩ - الاختصار . وحده الكتابة عن أفعال متعددة بلفظ « فعل » كقوله تعالى :
 « تَتَّقِينَ مَا كَانُوا يَتَّقُونَ » ١٧٩ .

(١) الفرقان ٧٣ .

(٢) القصص ٢٩ .

(٣) الزمر ١٨ .

(٤) المائدة ٦٤ .

(٥) المائدة ٦٤ .

(٦) النور ٦ .

(٧) النور ٦ .

(٨) البقرة ٧٩ .

١٠ - أن يحدد أن جبهة ورد معناها على خلاف الظاهر فيأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز ليعبر بها عن المأخوذ ، كقوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى ^(١) » ، ذاك كناية عن اللان .

والكتابة باب واسع ، ولذلك قال عبد القاهر : « وليس لشعب هذا الأصل وتروعه وأفضه وصوره وطرقه ومسالكه حداً ونهاية ^(٢) » . وبذلك فتح الطريق أمام الدارسين وإن كان المعاصرون لم يأتوا بجديد إلا ربط الكتابة بتداعي المعاني ^(٣) ، أو ربطها بأصليب الرمز الحديثة . وفي ذلك بعض التكلف الـ جانب أن المسألة لا ينظر إليها بهذه السهولة ، لأن الأمر لا يتعلق بالتطبيق بين القديم والجديد وإنما يحتاج الـ دراسة في ضوء نشأة الحديث ، ليظهر التلازم ويتضح الفرق بين القديم .

(١) طه ٥ .

(٢) دلائل التاميز ص ٢٤٦ .

(٣) ينظر دراسات في علم التنس الأدبي ص ٥٦ .

Handwritten text, possibly a name or title.

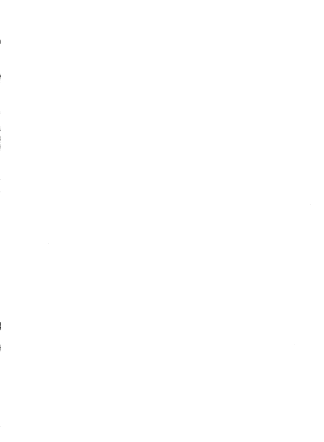
Handwritten text, possibly a date or location.

Handwritten text, possibly a name or title.

Handwritten text, possibly a date or location.

البديع

الكتاب الثاني



الفصل الأول البديع

- ١ -

في اللغة :

جاء في لسان العرب : « بدع الشيء بدعه بدءاً وابتدعه : أنشأه وبتأه .
وبدع الركبة : استنبطها وأحدثها . وزكي بديع : حديثة الحفر . والبديع
والبدع : الشيء الذي يكون أولاً . وفي التنزيل : « قُلْ مَا كُنْتُ بِدُعَاءٍ مِنَ
الرُّسُلِ »^(١) أي : ما كنت أول من أرسل : قد أرسل قبلي رسل كثير .
والبدعة : الحدث وكل محدثة . والبديع : المحدث العجيب . والبديع : البدع .
وابتدعت الشيء : اخترعته لأهل مثال . والبديع : من أسماء الله تعالى لا بداعه
الأشياء وإحداثها إياها . وهو البديع الأول قبل كل شيء . وسقاء بديع :
جديد . وكذلك زمام بديع .

وأشدد ابن الأعرابي لأيي محمد النعمي :

(١) الإسكان ٩ .

تَضَعْنِ مَسَاءَ الْبَدَنِ الْمَرْيَ

تَضَحُّعُ الْبَدَنِ الْعَسَلُ الْمَصْفُورُ

وحيل بديع : جديد . والبديع : المتبدع والمتداع . وأبدع الشيء : جاء بالبديع .

ولا يخرج معنى كلمة « البديع » في المعاجم الأخرى عن معنى البديعة والبراعة وهي من الألفاظ التي وردت في الشعر القديم فقال عددي بن زيد :

فلا أنا بدع من حوادث بعري

رجالاً حدثت من بعد يؤس بأعدي

وفي القرآن الكريم قوله تعالى : « بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قُلْتُمْ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ^(١) » . وقوله : « بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أُنْشِئَ يَكُونُ لَهُ وَاوَدٌ وَأَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً . وَتَحَلَّقَتْ كَكَلِّ شَيْءٍ وَهَوَّ بِكَلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ^(٢) » .

المصطلح :

أما مصطلح « البديع » بمعناه الفني فقد ذكر الجاحظ (٢٥٥ هـ) أن الرواة أول من أطلقه على المسطرّف الجديّد من القنون الشعرية وعلى بعض الصور اليباقية التي يأتي بها الشعراء في أشعارهم فزادها حسنا وجمالا . قال معلقا على بيت الأشهب بن ربيعة :

مُسَّمٌ سَاعِدُ الدَّهْرِ الَّذِي يُشْتَقَى بِهِ

ومسا غير كمثل لا تنوه بساعدي

« قوله : « هم ساعد الدهر » إنما هو مثل « وهذا الذي تسميه الرواة

(١) البقرة ١١٧ .

(٢) الأعراف ١٠١ .

البديع^(١) . لكن أبا الفرج الأصمغاني ذكر أن الشاعر العباسي مسلم بن الوليد (- ٢٠٨ هـ) كان أول من أطلق هذا المصطلح ، يقول : « وهو فيما زعموا أول من قال الشعر المعروف بالبديع ، وهو لقب هذا الحسن البديع والعليف ، وتبعه فيه جماعة ، وأشهرهم فيه أبو تمام الطائي فإنه جعل شعره كله مذهبها واحداً فيه^(٢) » .

ودفع الجاحظ غلوه في حب العرب والردّ على الشعوية إذ أن يقول :
 « والبديع مقصور على العرب ومن أجله فالتفت لغتهم كل لغة وأرابت على كل لسان^(٣) » .

وكان للمولدين من شعراء العصر العباسي قد أكثروا في أشعارهم من الصور البيانية التي سميت « البديع » ، فكلثوم بن عمرو يذهب بشعره هذا للذهب وتبعه كثير من الشعراء كمنصور النخعي ومسلم بن الوليد . يقول الجاحظ : « ومن الخطباء الشعراء ، ممن كان يجمع الخطابة والشعر الجيد والرسائل الفاعرة مع البيان الحسن : كلثوم بن عمرو العتائي وكثيره أبو عمرو ، وهما ألقاؤه وحذوه ومثاله في البديع يقول جميع من يتكلف مثل ذلك من شعراء المولدين كتصور منصور النخعي ومسلم بن الوليد الأنصاري وأشباههما . وكان العتائي يحتذي حلوه بشار في البديع . ولم يكن من المولدين أصوب بديعاً من بشار وابن هريرة^(٤) » . ويقول : « والراعي كثير البديع في شعره ، وبشار حسن البديع ، والعتالي يذهب شعره في البديع^(٥) » .

وهذه ظاهرة ليست غريبة بعد أن خرج العرب من جزيرتهم وانصلوا بالأمم . ودخل الرفق بمجتمعهم الجديد وتأقنوا في حياتهم . وكان لا بدّ من أن

(١) البيهقي والتبريزي ج ٤ ص ٥٥ .

(٢) الأغانى ج ١٩ ص ٣١ .

(٣) البيان والتبيين ج ١ ص ٥٤ .

(٤) التبريزي ج ١ ص ٥١ .

(٥) التبريزي ج ٤ ص ٥٦ .

بصطغ أبيهم بهذه الصيغة الجديدة وأن يكثر الشعراء من الديدع . وقد حمل لبواب هذا الاتجاه بشار وابن هرمة ومسلم بن الوليد وأبو تمام ، وشاخ هذا اللون في الأدب ولجّ المولودون في اصطعاعه وتباهوا بأنهم السائقون إليه مما حسدا بالخليفة العباسي الشاعر عبدالله بن المعتز (- ٢٩٦ هـ) إلى أن يقول : كتاب الديدع ، ليعلم أن يشاراً ومسلماً وأبا نواس ومن تحيلهم ^(١) وسلك سيلهم لم يسبقوا إلى هذا الفن . ولكن كثير في أشعارهم معروف في زمانهم حتى سمي بهذا الاسم فأعرب عنه ودلّ عليه . ويعرف أن المحدثين لم يسبقوا المتقدمين إلى شيء من أبواب الديدع . يقول : « ثم إن حبيب بن أوس الطائي من بعدهم شغل به حتى قلب عليه ونزع فيه وأكثر منه فأحسن في بعض ذلك وأساء في بعض . وتلك عجب الإفراط وثمرة الأسراف . وإنما كان يقول الشاعر من هذا الفن البيت والبيتين في التصديرة وربما قرئت من شعر أحدكم قصائد من غير أن يوجد فيها بيت ديدع وكان يستحسن تلك منهم إذا أتى قادراً . ويزداد حظوة بين الكلام المرسل ^(٢) . »

الملاحظ :

والعل الملاحظ كان أول من اعتنى بالديدع وصوره وأطلقه على فنون البلاغة المختلفة . وتعليقه على بيت الأثهب بن ربيعة يؤيد ذلك حيث سمى الاستعارة بديعاً . ولكنه لم يعرفه أو يشير إلى فنونه بل كان يطلق هذا المصطلح إطلاقاً يقول مثلاً : « وقطعة من الديدع قوله :

إذا حداهسا صاحبي ورجعاً وصاح في آسارها فأسمعنا
 بينن منهنّ جلالاً أتلعسا أدمك في ماء المهوي مُسْتَعْلَقاً ^(٣)

وقال الراجز في الديدع المحمود :

(١) تزيهم : حركهم .

(٢) الديدع ص ٦ .

(٣) الجدل - بلغم - العظم . الأتبع : الطويل العنق .

قد كنت إذ حبلُ صباك مُدْمِئشُ

وإذ أهاليبُ الشباب تُبَغِشُ^(١)

ومن هذا البديع للشحش قول حجر بن خالد بن عمرو :

سمعت بفعل القاعلين فلم أجسدُ

كفعل أبي قابوس حُرْمًا ونائلاً^(٢)

يُساقي الغمامُ الغرُّ من كسل بلدة

ذلك فأضحي حول بيتك نازلاً^(٣)

وليس في هذه العبارات ما يوضح رأيي الجاحظ ، وهو يلعب في البديع
بمذهب معاصريه من ادخل الاستعارة والطناب والجناس والتورية والتشبيه والكتابة
في أبياته ، وإذا نظرنا الى البديع هذه النظرة الواسعة رأينا كثيراً من فنونه في كتبه .

ابن المعتز :

وكان ابن المعتز ينظر اليه هذه النظرة أيضاً ، وقد ألف « البديع » ليرد ما
ذهب اليه معاصروه من أن هذا الفن طازي ، وإن يشاراً ومسلماً وأباً فواس ومن
تبعهم لم يسبقوا اليه . ولكني يبرهن على ذلك قدم في أبواب كتابه أمثلة منه ،
يقول في المقدمة : « وقد قدمنا في أبواب كتابنا هذا بعض ما وجدناه في
القرآن والغة وأحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكلام الصحابة
والأعراب وغيرهم وأشعار المتقدمين من الكلام الذي سماه المحدثون
بـ« البديع »^(٤) .

والبديع عنده خمسة أنواع : الاستعارة ، والتجنيس ، والمطابقة ، ورد

(١) مئش : مدح . الأضوية : الدعة من الغر . تبغش : نفع ما بها من الماء ، وقد كفي بقوله
عن قوة الطراب ونصته وريه .

(٢) أبو قابوس : كنية النعمان .

(٣) المحفوظ ج ٣ ص ٥٧ - ٥٤ .

(٤) البديع ص ١ .

أعجاز الكلام على ما تقدمها . والمذهب الكلامي . وقد قال بعد أن تكلم عليها :
 « قدّمنا أبواب البديع الخمسة وكل عدنا . وتأتي بالعائد المفرد بالاعتراض
 على الفضائل قد قال : « البديع أكثر من هذا » . وقال : « البديع باب أو
 بابان » من الفنون الخمسة التي قدّمناها فيقول من يحكم عليه : لأنّ البديع اسم
 موضوع لفنون من الشعر يذكرها الشعراء وتتأدّ المتأدّين منهم . فأما العلماء
 باللغة والشعر القديم فلا يعرفون هذا الاسم ولا يدرون ما هو . وما جمع فنون
 البديع ولا سبقني إليه أحد » . ثم قال : « ونحن الآن نذكر بعض عناصر الكلام
 والشعر ، وعناصرها كثيرة لا ينبغي للعالم أن يدعي الاطّاعة بها حتى يتبرأ
 من شذوذ بعضها عن علمه وذكره . وأحببنا لذلك أن نكثر فوائده كتابتها
 للمتأدّين ويعلم الناظر أنّنا اقتصرنا بالبديع على الفنون الخمسة اختياراً من غير
 جهل بعناصر الكلام لا ضيق في المعرفة فمن أحبّ أن يقتدي بنا ويقتصر بالبديع على
 الخمسة فليقل . ومن أضاف من هذه العناصر أو غيرها شيئاً إلى البديع أو لم
 يأتي غير رأينا فله اختياره ⁽¹⁾ » .

وعناصر الكلام والشعر التي ذكرها ثلاثة عشر . وهي : الالفاظ ،
 والاعتراض ، والرجوع ، وحسن الخروج . وتأكيد المدح بما يشبه الذم ،
 وتجاهل العارف ، والمزول الذي يتراد به الجذ . وحسن التضمين ، والتعريض
 والكتابة . والافراط في الصفة ، وحسن التشبيه ، وإعانة الشاعر نفسه في
 القوافي ، وحسن الإبداعات .

والبديع كما تشير إليه هذه الفنون يشمل موضوعات البلاغة المختلفة .
 ومعنى ذلك أنّ هذا المصطلح كان ذا دلالة واسعة في القرن الثالث للهجرة .

قائمة :

وعاصره قدامة بن يعقوب (- 337 هـ) ، وجميع من البديع أنواعاً كثيرة
 بعضها ما ذكره ابن العزّز وبعضها جديد كالنسيم ، والربيع ، والمقابلات ،
 والتفسير . والمساواة ، والأشارة ، والتلافيف اللفظ مع الوزن . والمثيل ،

(1) البديع ص 67 - 68 .

والدوشيح . والأفعال . والتلايف المعنى مع الوزن ، والتلايف الفاعلية .
والإرداف^(١٠) . ولم يستهوا بشيئا ، وإنما هي من محاسن الكلام ونعوتها .

العسكري :

وعند أبو حلال العسكري (- ٣٩٥ هـ) الباب التاسع من « كتاب
الصناعتين » لشرح الديدع ، وهو عنده مختلف الصور البيانية كالاستعارة والمجاز
والمطابقة والتجنيس . وصور الديدع خمس وثلاثون . وقد قال عنها : « فهذه
أنواع الديدع التي ادعى من لا روية له ولا دراية عنده أن المحدثين ابتكروها
وإن القدماء لم يعرفوها وذلك لما أراد أن يسخم أمر المحدثين : لأن هذا النوع
من الكلام إذا سلم من التكلف وبريء من العيوب كان في غاية الحسن ونهاية
الجرعة^(١١) . » و زاد سبعة فنون هي : التشطير . والمجاورة . والتطريز .
والمضاحنة . والاستشهاد . والتلطيف والمشتت^(١٢) .

القاضي الجرجاني :

ولم يسم القاضي الجرجاني (- ٣٩٦ هـ) بألوان الديدع ، ولم يذكر منها إلا
فئونا قليلة . وقد أشار إلى أن المحدثين سموا الاستعارة والمطابقة والتجنيس وغيرها
بديعاً . وقال : « وقد كان يقع ذلك في خلال اتصالها ويتفق لها في البيت بعد
أبيت على غير تعدد وقصد . فلما أفضى الشعر إلى المحدثين ، ورأوا مواقع تلك
الآيات من العراقة والحسن . وتميزها عن أصولها في الرشاقة والظرف تكلفوا الاحتذاء

(١٠) لمعرفة جديد مقدمة بنظر : البلاغة لغور وألريح من ١٩٢ ، ولقدامة ابن جعفر والشهد الأدبي
من ٣٧٠ والربان العربي من ١١٤ ، وديع بلاغة من ١٦٧ ، وأخبار في الشعر العربي من
١٨٨ وما بعدها .

(١١) كتاب الصناعتين من ٣٧٧ .

(١٢) لمعرفة جديد أبي حلال يرابع بلاغة أرسطو بين العرب واليونان من ٢٨٨ ، وأبو حلال
العسكري ومناهج البلاغة والتشبية من ٢١٧ ، والربان العربي من ١٦٤ ، والبلاغة لغور
وألريح من ١١٤ ، وديع بلاغة من ١٨٨ .

عليها فسوءه البديع فمن بحسن ومسيء ، ومحمود ومذموم ، ومقتصد ومفرط^(١) .

الباقلائي :

وكانت نظرية أبي بكر الباقلائي (- ٤٠٣ هـ) الـ بديع شاملة ، وقد ذكر في كتابه « إعجاز القرآن » كثيراً من فنون البلاغة كالاستعارة والتشبيه والعلو والمماثلة . ومع أن هذه الفنون تضيف الـ الكلام رونقا وجسالا ، غير أنها لا توصل الـ معرفة إعجاز كتاب الله ، قال : « لا سبيل الـ معرفة إعجاز القرآن من البديع الذي ادعوه في الشعر وصفوه ، وذلك أن هذا الفن ليس فيه مما يفرق العادة ويخرج عن العرف . بل يمكن استديراكه بالتعلم والتدريب به والتصنع له كقول الشعر ووصف الخطيب وصناعة الرسالة والمخيلق في البلاغة . وله طريق سبيل ، ووجه يقصد ، وسلم يرتقي فيه إليه . ومثال قد يقع طالب عليه^(٢) .

ابن رشيق :

واهتم ابن رشيق القيرواني (- ٤٦٣ هـ) بالبديع ، وفرق بينه وبين المخترع ، فالمخترع من الشعر هو « ما لم يسبق اليه قائله ولا عمل أحد من الشعراء قبله نظيره أو ما يقرب منه^(٣) » . والبديع هو الحديد ، وأصله في الهبال وذلك أن يقتل الهبل جديداً ليس من قوى هبل لقطعت ثم فنتلت فتلاً آخر ، يقول : « والبديع ضروب كثيرة وأنواع مختلفة . أنا أذكر منها ما وسعته القدرة وساعدت فيه الحكمة^(٤) » . وأدخل في البديع المجاز ، والاستعارة ، والتمثيل ، والمثل الصائر ، والتشبيه ، والأشارة ، وغيرها .

عبد القاهر :

ولا يختلف عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ - أو ٤٧٤ هـ) عن سابقيه ،

(١) الوساعة بين التشبي ومضمونه من ٣٤ ، ويلفظ كدينا : اتجاهات النقد في القرن الرابع للهجرة من ٢٩٥ وما بعدها .

(٢) إعجاز القرآن من ١٦٨ .

(٣) السبيل ١ من ٦٦٤ .

(٤) السبيل ١ من ٦٦٤ .

والبديع عنده فنون البلاغة المختلفة كالاستعارة والتشبيه والتعليل والتجنيس والخشوع . وعلة ذلك أن المصطلحات الكبرى لم تستقر عنده . ونكاد البلاغة والنصاحة والبراعة والبيان والبديع تكون بمعنى واحد . وإن كان يردد مصطلح « البيان » في « دلائل الأعمار » و مصطلح « البديع » في « أسرار البلاغة » فيقول عن التطبيق والاستعارة مثلاً : « وأما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع^(١) . ويقول : « وهكذا تراهم يعدونها في أقسام البديع حيث يذكر التجنيس والتطبيق والتوشيح ورد العجز على المصدر وغير ذلك^(٢) » .

ابن منقذ :

وسمى أسامة بن منقذ (- ٥٨٤ هـ) أحد كتبه « البديع في نقد الشعر » جمع فيه خمسة وتسعين فناً بلاغياً . ولم يعرف البديع أو يتحدث عنه وإنما أشار إلى أنه جمع في كتابه ما تفرق في كتب العلماء للثقلين المصنفة في نقد الشعر وذكر حماسه وهو به ليكون مغنياً عن تلك الكتب لنفسه أحسن ما فيها^(٣) .

المصري :

وسار ابن أبي الأصبح المصري (- ٦٥٤ هـ) في كتابه « تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إيجاز القرآن » و « بديع القرآن » على خطا ابن منقذ ، فلم يعرف البديع وإنما ذكر موضوعات بلاغية تزيد على المائة منها الاستعارة والتشبيه والنوادر والتنكيك والتخيير . وهذه الفنون لا تخص البديع وحده . بل تشمل علوم البلاغة كلها . ومن الفنون التي ذكرها وهما صلة بالبديع « فن الإبداع » التي عرّفه بقوله : « وهو أن تكون مقدمات كلمات البيت من الشعر أو الفصل من النثر أو الجملة المتضمنة بدعياً بحيث تأتي في البيت الواحد

(١) أسرار البلاغة ص ٢٠ .

(٢) أسرار البلاغة ص ٣٦٩ - ٣٧١ ، ويقل كتابه : عبد القاهر الجرجاني - بلاغة وفنائه - ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٣) تنظر القصة البديع في نقد الشعر ص ٨ .

والقرينة الواحدة عدة ضروب من البديع بحسب عدد كلماته أو جملته . وربما كان في الكلمة الواحدة المقررة ضربان فصاعداً من البديع ، ومنى لم تكن كل كلمة بهذه النابة فليس بالبداع . وما رأيت في جميع ما استقرت من الكلام المنثور والشعر الموزون كآية كريمة من كتاب الله تعالى استخرجت منها أحداً وعشرين ضرباً من المحاسن وهي قوله تعالى : « وقيل يا أرحم الراحمين » ، ويا سماء أفلمي ، وغيض الماء ، وقضي الأمر ، واستوتت على اليهودي ، وقيل بعدد القوم الظالمين (١) .

والإبداع هنا غير البديع ، وبذلك لا نخرج بمعنى محدد لمصطلح البديع عند المصري ، وإنما فهم منه المعنى البلاغي الواسع .

- ٢ -

ولم يتم المشاركة بالبديع كما اهتم به المغاربة ، فعبد القاهر والزهري لم يذكرها إلا فنونا بدعية قليلة ، لأنها كانتا ينظران إلى البلاغة نظرة تقوم على الاهتمام بالمعنى ونظم العبارة . وتابعهما فخر الدين الرازي في « نهاية الأبحار » والمطري في كتابه « الأيضاح » في شرح مقامات الحريري (٢) .

السكاكي :

وكان لبهبة الشرقية التي نشأ فيها السكاكي (- ٦٢٦ هـ) أثر في بحثه بالبديع ، ولذلك لم يتم به اهتماماً كبيراً ، وكان ينظر إليه نظرة عبد القاهر والزهري وغيرهما من الأسماء بالمعاني والبيان . ولم يذكر منه إلا ستة وعشرين فناً ، ورأى أنه أكثر من ذلك وقال : « ذلك أن نستخرج من هذا القبيل ما شئت وللقب كلاً من ذلك بما أحببت (٣) » . ولم يسم هذا القسم من البلاغة بديعاً ،

(١) تحرير العبير ص ٦١١ ، وفتح القرآن ص ٢٤١ .

(٢) نظره هذه الفنون في كتابه : عبد القاهر البرجاني ص ١٦٢ وما بعدها ، ومناجح بلاغية ص

٥٩ ، والبلاغة عند السكاكي ص ٢٥٨ .

(٣) مناقح العلوم ص ٢٠٤ .

وإنما هو محسنات أو وجوه يصار إليها لتحسين الكلام ، ولم يدخله في البلاغة ، لأنها عندئذ تخصص بعظمي المعاني والبيان ، ويتضح ذلك جلياً في تعريفه للبلاغة حيث يقول : « البلاغة : هي بلوغ التكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حفظها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية عسل وجهها ^(١) » وبعد أن انتهى من بحث المعاني والبيان قال : « وإذ قد تقرر أن البلاغة يرجعها ، وإن الفصاحة يترعها مما يكسر الكلام حلّة التزيين ويرقيه أعلى درجات التحسين ، لها هنا وجوه مخرصة كثيراً ما يصار إليها لقصده تحسين الكلام ، فلا علينا أن نشير إلى الأعراف منها وهي قسمان : قسم يرجع إلى المعنى ، وقسم يرجع إلى اللفظ ^(٢) » .

ومن القسم الأول : المطابقة ، والمقابلة ، والمشاكلة ، ومراعاة النظر ، والمزاوجة ، والغف والنشر ، والجمع ، والتفريق ، والتقسيم ، والجمع مع التفريق ، والجمع مع التقسيم ، والجمع مع التفريق والتقسيم ، والأبهام ، وتأكيده المدح بما يشبه الذم ، والترجيح ، وسوق المعلوم مساق غيره ، والاعتراض ، والاستتباع ، والاتصالات ، وتقليل اللفظ ولا لتقليله .

ومن القسم الثاني : التجنيس ، ورد العجز على المصدر ، والقلب ، والسجع ، والفواصل ، والترصيع .

ابن مالك :

وكان هذا التقسيم جديداً في البلاغة ، وحينما تخصص بدر الدين بن مالك (٦٨٦ هـ) القسم الثالث من « مفتاح العلوم » في كتابه « التصباح » أطلق مصطلح « البديع » على القسم الثالث من البلاغة وهو المحسنات ، وقال في تعريفه : « هو معرفة توابع الفصاحة ^(٣) » ، وقال عن المحسنات إنها « مما

(١) - مفتاح العلوم ص ١٩٦ .

(٢) - مفتاح علوم ص ٢٠٠ .

(٣) - التصباح ص ٢٥ .

بكسر الكلام حلة التزيين وورقيه أعلى درجات التحسين . وينفرد منها وجوه كثيرة يصار إليها في باب تحسين الكلام ،^(١) . وقسمها إلى لفظية ومعنوية ، والمعنوية إما مختصة بالافهام والتبيين أو مختصة بالتزيين والتحسين . ونحن نقسم جديد آخر لم نألفه عند السكاكي أو غيره من البلاغيين .

والنوع الأول الرابع إلى الفصاحة اللفظية أربعة وعشرون فماً هي :
 الترويد ، والتسليف ، ورد العجز على الصدر ، والتشظير ، والترصيع ،
 والتسجيع ، والتجزئة ، والتسميط ، والمائلة ، والتوشيح ، والتطريز ،
 والتشريح ، والالتزام ، والتفريغ ، والأطراد ، والمزوجة ، والتجنيس ،
 والمطابقة ، والمقابلة ، والتدريج ، والمشاكلة ، والتسهيم ، والتوشيح ، والقلب .

والنوع الثاني الرابع إلى الفصاحة وبخاص بالفهام للعلمي وتبينه تسعة عشر فماً هي : حسن البيان ، والإيضاح ، والمذهب الكلامي ، والتبيين ، والتسميم ،
 والتقسيم ، والاحتراس ، والتكميل ، والتدليل ، والأعتراف ، والمبالغة -
 ومنها الأخرق والغلو - والإعجال ، والتكرار ، والاستطراد ، والتجريد ،
 والتفريع ، والتأكيد المدح بما يشبه الذم ، والتعليل ، والتهكم .

والنوع الثالث الرابع إلى الفصاحة المختصة بتحسين الكلام وتزيينه خمسة عشر فماً هي : اللف والنشر ، والتفريق ، والجمع ، والجمع مع التفريق ،
 والجمع مع التضمين ، والاعتلاف ، والتورية ، والتقسيم ، والمراجعة ، والأدماج ،
 والتعليل ، وحسن الابتداء ، وحسن التخلص ، وحسن الخاتمة ، وسقط الفن
 الخامس عشر في المطروح من « المصباح » ولعله « الاستخدام » ، فقد ذكر ابن
 حجة الحموي أن مذهب ابن مالك فيه هو « إطلاق لفظ مشترك بين معنيين ثم
 يأتي اللفظين قد يكونان متأخرين عن اللفظ المشترك ، وقد يكونان متقدمين ،
 وقد يكون اللفظ المشترك متوسطاً بينهما »^(٢) .

(١) المصباح ص ٢٦ .

(٢) خزنة الأدب ص ٤٩ .

وبلاحظ في عمل ابن مالك :

١ - أنه قسم البديع الى ثلاثة أقسام ، وكان القسمان الأخيران يخصان المعنى للبيين أو التزيين . وهما ما سماه البلاغيون « المحسنات المعنوية » .

٢ - أنه أدخل المطابقة والمقابلة في الفصاحة اللفظية ، وهما من « المحسنات المعنوية » عند السكاكي والبلاغيين .

٣ - أنه لم يضع حداً واضحاً بين القسمين الثاني والثالث .

ويبدو أن البلاغيين لم يأخذوا بهذا التقسيم . ونقل تقسيم السكاكي أساساً في دراسة فنون البديع . وبذلك أخذ هذا المصطلح في القرن السابع لهجرة طابعاً جديداً لم تألفه من قبل ، وأصبح يقتصر على قسم من موضوعات البلاغة وهي : المحسنات اللفظية والمعنوية .

القرويني :

وفصل الخطيب القرويني (- ٧٣٩ هـ) البديع فصلاً تاماً عن البلاغة التي جعلها محصورة في المعاني والبيان ، وقال : « إن البلاغة في الكلام مرجعها الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والى تمييز الكلام الفصيح من غيره . والثاني - أعني التمييز - منه ما يثبت في علم من اللغة أو التصريف أو النحو ، أو يدرك بالحس وهو ما عدا التعقيد المعنوي . وما يخرز به عن الأول - أعني الخطأ - وهو علم المعاني . وما يخرز به عن الثاني - أعني التعقيد المعنوي - هو علم البيان . وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته هو علم البديع ^(١) . »

والبديع عنده ضربان : ضرب يرجع الى المعنى . وضرب يرجع الى اللفظ . وقد تكلم في الأول على : المطابقة ، والمقابلة ، ومراعاة النظر ، والازدحام ، والمشاكلة ، والاستطراد ، والمزاوجة ، والعكس ، والتبديل .

(١) البديع ص ٢٢٤ .

والرجوع . والتورية . والاستخدام ، واللف والنشر . والجمع ، والتفريق ،
والتقسيم . والجمع مع التفرقة ، والجمع مع التقسيم . والجمع مع التقسيم
والتفريق . والتجريد . والمبالغة . والمذهب الكلامي . وحسن التحليل .
والتفريع . وتأكيده المذبح بما يشبه الدم . وتأكيده التزم بما يشبه المذبح . والاستنباح .
والاستعاج . والتروحية . والمزحل الذي يراد به الجحد ، وتجاهل العارف . والقول
بالموجب . والاطراء .

وتكلم في الثاني على : الخماس . ورد العجز على الصدر ، والسجع .
والموازنة . والقلب . والتشريع . ولزوم ما لا يلزم .

لقد تابع السكاكي في هذا التقسيم وزاد عليه فعداً من المعنوي ثلاثين ضرباً في
كتابه « التلخيص » ، وبعدها وثلاثين في كتابه « الأيضاح » ، ليس فيها الانتقاة ،
والاعتراض . والإيجاز . والاطناب ، لأنه ذكرها في علم المعاني ، وجعل
الطابق مشتملاً على المقابلة .

والفتون البدعية التي زانها على السكاكي في المعنوية : الأرواد . والعكس
والرجوع . والاستخدام . والتجريد . والمبالغة . والمذهب الكلامي . وحسن
التحليل . والتفريع . وتأكيده الدم بما يشبه المذبح . والادعاج . والمزحل الذي يراد
به الجحد . والقول بالموجب . والاطراء . والاستطراد .

وزاد عليه في المحسنات المفضية : الموازنة ، والتشريع ، ولزوم ما لا يلزم .

وذكر أن بعضهم يذكر أشياء في اليدبع لا قيمة لها ، وقد تركها لعدم
دخولها في فن البلاغة نحو ما يرجع في التحسين إلى الخط دون اللفظ على أنه لا
يخلو من التكلف لكون الكلمتين متماثلتين في الخط وكون الحروف منقوطة أو
غير منقوطة . ونحو ما لا أثر له في التحسين كما يسمى « التريد » . أو لانتقاء
جذواه نحو ما يوجد في كتب بعض المتأخرين مما هو داخل فيما ذكره كما سماه
« الأيضاح » فإنه في الحقيقة راجع إلى الاطناب ، أو تخط في ما سماه « حسن
البيان » . كما أنهم يدخلون فيه ما يخص السرقات وحسن الإبتداء والتخلص

والإنهاء . وقد عقد القزويني فلما فصلين نغم بهما كتابه .

إن البديع عند القزويني وغيره يعود على الكلام بالتحسين العرضي لا الذاتي . مع أن كثيراً من ألوانه يقتضيها الحال ويحتاج إليها الكتاب والشاعر كصحة التضمين والمقابلة والمطابقة والمبالغة واللف والنشر .

وحار أكثر البلاغيين على خطأه وخالفه بعضهم ، يقول بهاء الدين السبكي معلماً على تعريف القزويني لبديع : « يحتمل أن يراد بعد معرفة رعاية تطبيقه ووضوح الدلالة . ويكون المراد هو قواعد يعرف بها وجه التحسين ووجود التطبيق والوضوح . ومعرفة التطبيق والوضوح سابقان على معرفة التحسين فيكون المعاني والبيان جزأين للبديع . ويحتمل أن يراد قواعد يعرف بها بعد معرفة التطبيق والوضوح وجه التحسين . فلا يكون المعاني والبيان جزءاً من البديع بل مقتنعين له . وقد صرحوا بأن المراد هو الأول .

والحق الذي لا يتأرجح فيه منصف أن البديع لا يشترط فيه التطبيق ولا وضوح الدلالة . وأن كل واحد من تطبيق الكلام على مقتضى الحال ومن الأبراد بطرق مختلفة ومن وجه التحسين قد يوجد دون الآخرين . وأول برهان على ذلك أنك لا تجدهم في شيء من أمثلة البيان يتعرضون لاشتماله على التطبيق والإبراد ، بل نجد كثيراً منها غالباً من التشبيه والاستعارة والكتابة التي هي طرق علم البيان .

هذا هو الاتصاف ، وإن كان مخالفاً لكلام الأكتفين^(١) .

واضطربوا في توزيع فنون البديع فوضعوا قسماً منها في علم المعاني ، وأعادوا بعضها في علم البديع . وعلة ذلك أنهم كانوا ينظرون إليه من زاويتين :

الأولى : أن تحسبه عرضي .

الثانية : أن تحسبه ذاتي .

(١) مروس الفخر (لشرح الشخص) ج ٢ ص ٢٨٢ - ٢٨٤ .

فإن كان من الأول فهو من البديع . وإن كان من الثاني فهو من علم المعاني
 وإن ذلك أشار النسوي بقوله : « وأعلم أن المحسنات البديعية إنما يكون
 تحسينها عرضياً إذا اعتبرت من حيث أنها محسنة . وهي من هذه الجهة يبحث
 عنها في علم البديع . وأما إذا اعتبرت من حيث أنها مطابقة لمقتضى الحال لكون
 الحال اقتضاهما كانت مرجحة للحسن الذاتي . ومن هذه الجهة يبحث عنها في
 علم المعاني . وقلنا ذكر المصنف فيه الألفاظ التي هو من المحسنات
 البديعية^(١) .

وكان ابن يعقوب المغربي قد ذهب إلى هذا الرأي من قبل وقال : « إن
 البديعات إذا قصد بها متاعية الأحوال التي أوردت لأجلها عادت معاني
 والمعاني إذا فعل عن تلك التمايزات فيها وأتى بها لأجل طرائفها فقط كانت
 بديعات^(٢) . »

وليس وراء هذا النزاع كبير فائدة ، لأن كل من بدعي إذا استعمل
 بدقة وعناية ووضع الموضع الذي ينضيه كان جميلاً سواء عدّ تحسبه عرضياً
 أم ذاتياً ، وما تسمية المحسنات إلى لفظية ومعنوية إلا لتسهيل بحثها وجمعها
 في فصول واضحة ، وليس معناه أن اللفظية لا قيمة لها فكثيراً ما يكون لها دور
 كبير في تأكيد المعنى وتكثيره ، أو إيضاحه وتقرينه ، أو خلق جو مناسب
 للمعنى ليسهل إدراكه وتصوره ، أو إضفاء موسيقى تجلب إليها القلوب
 وتترنن فيها .

(١) حاشية النسوي (شرح تلخيص) ج ١ ص ١٤١ .

(٢) مراتب اللذات (شرح تلخيص) ج ٣ ص ٢٢٤ .

الفصل الثاني

البدعيّات

كان لفصل البديع عن المعاني والبيان أثر في إلهام الأدباء إلى دراسته والتفصيل فيه والاكتثار من لغته . وقد شهد القرن السابع للهجرة لولادة جديداً من التأليف في البلاغة هو ، البديعيّات ، التي كانت قصائده تتضمن لغوياً بلاغية ومعظمها في مدح النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - ومن البحر البسيط وعلى روي الميم . وكان الاهتمام بالصنعة قد بدأ منذ عهد مبكر وشغف المتأخرون بها جداً حتى أن عبد القاهر الجرجاني ضايق فرخاً بن ماسوا بالبديع ، وقال : « وقد تجد في كلام المتأخرين الآن كلاماً حصل صاحبه فرط شغفه بأمر ترجع إلى ماله اسم في البديع إلى أن ينسى أنه يتكلم ليفهم ويقول لبين وبخيل إليه أنه إذا جمع بين ألسان البديع في بيت فلا ضير أن يقع ما عناه في عيبه وأن يوقع السامع من طلبه في عيوب عشواه - وربما طمس بكثرة ما يتكلمه على المعنى وأفسده كما تفعل العروس بأصناف الحل حتى ينلها من ذلك مكروه في نفسها (١) » .

(١) أسرار البلاغة ص ٧ .

نشأتها :

والبديعيات كثيرة جداً، وقد اختلف الباحثون في نشأتها فذهب الدكتور زكي مبارك إلى أن أبا عبدالله محمد بن أحمد المعروف بابن جابر الأندلسي (- ٥٧٨٠هـ) ابتكرها ورسم أصولها^(١) . وذهب ابن معصوم المدني إلى أن صفي الدين الحلي (- ٧٥٠هـ) أول من نظم البديعيات، ولكنه استدرج وقال : « وكنت أظن أن أول من نظم من أنواع البديع على هذا الأسلوب البديع فضمن كل بيت نوعاً وانقاد له شتموس هذا المرام طوعاً هو الشيخ صفي الدين الحلي - رحمة الله تعالى - حتى وقعت في ترجمة الشيخ علي بن عثمان بن علي بن سليمان أمين الدين السليمان الأرملي الصوفي الشاعر على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع البديع وضمن كل بيت منها نوعاً منه أولها الجناس التام والمطرف وهو :

بعض هذا السدلال والإلال حال بالهجر والتجنب حال

ثم قال في الجناس المصحف والمركب :

جرمت إذ حُرمت ربيع قلمي وإف

لاي ، صبراً ، أكثرت من إلالاي

فعلت أن الشيخ صفي الدين لم يكن أباً عشر هذا المرام ولا أول من نظم جواهر هذا العقد في نظام . فإن الشيخ أمين الدين المذكور توفي قبل أن يولد الشيخ صفي الدين بسبع سنين . وذلك أن وفاة الشيخ أمين الدين في سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صفي الدين في سنة سبع وسبعين وستمائة .

وأما نظم أنواع البديع على هذا الوزن والروي الذي نظم عليه الشيخ صفي الدين فلا أتفق أيضاً أن الشيخ صفي الدين هو أول من نظم عليه فإنه كان معاصراً للشيخ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن علي القواربي المعروف بشمس الدين ابن جابر الأندلسي الأعمى صاحب البديعية المعروفة ببديعية العبدان . ولا

(١) الخليل النبوية ص ٢٠٤ .

أعلم من السابق منها اني نظم بديعيته على هذا الأسلوب ، وان كان الشيخ صفى الدين قد حاز قصبات سبق في مضمير براعة هذا المطلوب ، فان جابر لم يستوف الأتواع التي نظمها الشيخ صفى الدين بل أُخِلُّ بنحو سبعين نوعاً من الأنواع ، وكلاهما لم يلتزما التورية باسم النوع البديعي . وأول من ألزم ذلك عز الدين القوصلي ثم تلاه الشيخ قتي الدين أبو بكر بن علي بن عبدالله الحسوي المعروف بابن حجة . والزم ما ألزمه الشيخ عز الدين وزاد عليه في أكثر الأبيات بحسن النظم والانسجام ، إلا أن لذلك فضل المتقدم على المتأخر والمبتدع على المتبع ، وقل من ألزم بعدهما هذا الالتزام وما ذلك إلا لصعوبة هذا المرام^(١) .

ورجح الدكتور جواد علوش أن يكون صفى الدين أسبق من ابن جابر الأندلسي ، لأنه توفي سنة ٧٥٠ هـ وتوفي الثاني سنة ٧٨٠ هـ ، وأن ابن حجة الحسوي اعترف بأسبقيته في عدة مواضع من خزانته^(٢) . ولكن ذلك ليس دليلاً أكيداً . وقد يكون ابن جابر الأندلسي أسبق ، لأنه كان قد تخطى الخمسين حين مات الحلبي ، ولعله نظمها في هذه السن أو قبل ذلك بكثير فيكون له السبق في هذا المضمار .

الأريلي :

والبديعيات كثيرة ، ومن أوائلها بديعية علي بن عثمان الأريلي (٦٧٠ هـ) الذي أشار إليه ابن معصوم المدني وهداه أول من نظم هذا اللون . وبديعيته في مديح بعض معاصريه وفي كل بيت لون من ألوان البديع . وقد ذكر ابن شاذان الكندي^(٣) سنة ثلاثين بيتاً منها اشتملت على فنون بلاغية مختلفة . ويبدو أن هذه البديعية أول ما عرفه الأدب العربي من البديعيات . وهي ليست في مديح النبي الكريم - صلى الله عليه وسلم - ولا من البسيط بل من الخفيف ، وليست على رويي للميم بل على اللام . ولعل سبق ناطقها لم يجعله يفكر فيما فكر

(١) أنوار الرابع ج ٦ ص ٤١ - ٤٢ .

(٢) شعر صفى الدين اخي ص ١٢٦ .

(٣) لغوات العربيات ج ٢ ص ١٦٥ رد بعضا .

فيه غيره ، من أخذ قصيدة البردة لبوصيري لهجاً له .

واتجه الشعراء ينظفون البيديات في مدح الرسول أو في الغزل ويعضرون
البيدع فيها معارضين بردة البوصيري (- ٦٩٧ هـ) التي مطلعها :

أعينُ تذكر جيرانِ بلي سَلم
مَرَّجَتْ دمعاً جرى من مقلتي بسدم

الخلل :

ومن ذلك بديعة صفى الدين الخليل (- ٧٥٠ هـ) وهي في مائة وخمسة
وأربعين بيتاً ومطلعها :

إنَّ جئتُ سألماً فسأل عن جيرة العليم
ولقد أَسَلَمْتُ على صُربِ بلي سَلم

وقسمت كل بيت فيها محسناً وضمت قصيدته مائة وخمسين إذ جعل فيها
الجناس اثني عشر ضرباً ، وسماها « الكافية البديعية في المذائح النبوية » وشرحها
بكتاب سماه « المذائح الافية في شرح الكافية » ، وأهم الأدياب بها وشرحها عبدالغني
التابلسي بكتاب سماه « الجوهر السني في شرح بديعة الصفدي » ، وأثنى عليها
الشموي في عزائمه وفضلها على البيديات الأخرى . ووازن بينها وبين بديعة
الموصلي^(١) . ولاعجاب به الخليل فراه يقلده ويجاريه ويخلفه جنوه .

ابن جابر :

ونظم ابن جابر الأندلسي (- ٧٨٠ هـ) بديعة في مائة وسبعة وعشرين بيتاً
استهلها بقوله :

بطييسة أنزلت ورتبتم سيئات الأُمير
وانزله المدح وانشر أطيبَ الكلام

وسماها « الخلة السيرا^(٢) » في مدح خير الورى ، وهي المعروفة ببديعة

(١) ينظر خزانة الأدب ص ٢٧ + ٢٧٧ .

(٢) السيرا : المصنفة - أو يقالها حبيب .

الديان . وقد عدته الدكتور زكي مبارك مبتكر هذا الفن ، ولكننا رأينا الأربلي والحلي قد نظما في البيديات وإن كانت بدعية الأول ليست تهجا لبردة ، ولم يتحقق لدينا سبق لأحدهما . وتختلف هذه البيديعة عن غيرها ، ذلك أنه لم يجعل فنون البلاغة كلها بدءاً بل اقتصر على أبواب اليبع التي ذكرها القزويني . ولذلك اعتبروه هجلاً بالبيديع غير مستوفٍ له .

وشرحها أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيبي الغرناطي (٥٧٧٩هـ) بكتاب سماه « طراز الخلة وشفاء اللجة » وقدم لها خمسة فصول : الأول في البيديع لغة واصطلاحاً ، والثاني في الفرق بين النصاحة والبلاغة ، والثالث في مكان البيديع من المعاني والبيان والرابع في تقسيم البيديع إلى لفظي ومعنوي ، والخامس في بيان أن البيديع أحد علوم الأدب الستة وهي : اللغة ، والتصريف ، وعلم العربية ، والمعاني ، والبيان ، والبيديع . وأشار إلى أن ابن جابر اتبع في سرد المحسنات الخطيب القزويني ولكنه بدأ باللفظ متابعاً بدر الدين بن مالك في كتابه « المصباح » وهو « ترتيب حسن ، لأن اللفظ وسيلة إلى المعنى وحسن الوسيلة أن تكون متقدمة . وأيضاً فإن ما يتعلق بالمعنى لا يكون إلا بعداً التركيب بخلاف ما يتعلق باللفظ . وحال الأفراد مقدم على حال التركيب^(١) . »

والتحق السهرطي على بيديعة ابن جابر وقال : « إن نظمها عال ،^(٢) غير أن الحسوي قال : « ونظم هذه القصيدة ساهل بالنسبة إلى طريق البصاحة . غير أن الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين أبي جعفر الأندلسي شرحها شرحاً مفيداً^(٣) . »

الموصلي :

ونظم عز الدين الموصلي (- ٧٨٩ هـ) بيديعة في مائة وأربعين بيتاً التزم فيها لتسمية الفن البيديعي موربياً بكلمة منه في البيت الذي يتضمنها ومطلعها :

(١) طراز الخلة وشفاء اللجة ص ٦٦ .

(٢) بدية الؤفة ج ١ ص ٢٥ .

(٣) حزانة الأدب ص ٩١ .

براعةٌ تستهلّ الدعجَ في العلم

عبارة عن نقادِ المفردِ العكس

وكان المرصلي أول من فعل ذلك ليشير على الحلّي الذي لم يلتزم بحسبة النوع وتوانى نظم البديعيات وظهر شعراء عنوانها كوجيه الدين عبد الرحمن بن محمد البجلي (- ٨٠٠ هـ) - وشرف الدين عيسى بن حجاج بن عيسى بن شداد السعدي القاهري (- ٨٠٧ هـ) - وزين الدين شعلان بن محمد بن داود الآثاري القريشي (- ٨٢٨ هـ) .

الحموي :

وظهر في القرن الثامن أديب ناقده كان له أكبر الأثر في البديعيات ، وهو أبو بكر علي بن حجة الحموي (- ٨٣٧ هـ) الذي وجد عصره يزخر بالبديعيات وكان قد أعجب ببديعي الحلّي والمرصلي فأراد أن يضع بديعية تقورقهما وتعقو عليهما . فنظم بديعية ضمن كل بيت فيها لوناً بديعياً وأشار الى اسمه في البيت نفسه وسماها « تقديم أبي بكر » . وأبانها مائة وثلاثين وأربعين . وعطّلها :

لي في ابتدا مدحكُم يا عربّ ذي سنكُم

براعةٌ تستهلّ الدعجَ في العكس

ورأى أنّ هذه البديعية لن تكون ذات فائدة عظيمة إن بقيت أبيات شعر تحفظ وتروى من غير تبصر بقنونها البديعية فوضع لها شرحاً سماه « خزائن الأدب وخلاصة الأرب » ووازن بينها وبين بديعي الحلّي والمرصلي .

ومنهج ابن حجة في خزائنه يختلف عن منهج البلاغين في عصره الذي سيطر فيه تلخيص التزويبي وشروحه على الدراسات البلاغية ، فلم يقسم البلاغة الى غلوها الثلاثة ، ولم يلتزم بالحدود والتقسيمات التي فرضتها بلاغة السكاكي وأتباعه . وإنما سلك مذهباً آخر فيه ابتعاد عن كل ما يفسد الذوق . لقد كان يعرض الفن الذي حسنته بيتاً من البديعية فيعرفه تعريفاً بلاغياً ويذكر أمثلة شعرية وثأرية كثيرة ويردّ آراء بعضهم ويوازن بين الآراء . ويمكن أن نعد

خزائنه من خيرة كتب البلاغة والتقدم في عصره . لأنه لم يلتزم بالمنهج السائد ولم يغاد المتقدمين كمثل التقليد وإنما جاء بكل طريف في عصره التي سادت فيعميقة التقليد .

وتأتي أهمية هذا الشرح من تفسير فنون البلاغة المختلفة وذكر التعريفات والآراء الكثيرة ، وفيها كثير من أقوال الذين طمس الزمان آثارهم . قال عن التميم : « التميم كان اسمه التمام ، وإنما ساء الحاملي التميم . وسماه ابن المعتز اعتراض كلام في كلام لم يتم معناه . والتميم عبارة عن الايمان في النظم والشعر بكلمة إذا طرحت من الكلام لفصل حسنه وهو على ضربين : ضرب في المعاني وضرب في الألفاظ^(١١) .

وأبدي رأيه في بعض فنون البديع وقال عن عتاب المرء نفسه : « هذا النوع - أعني عتاب المرء نفسه - لم نجد العتَابَ مرتباً إلا على من أدخله في البديع وعدة من أنواعه . وليس بينهما نسبة والنوف السليم أعدل شاهد على ذلك . ولولا أن الشروع في المعارضة ملزم ما نظمت حياء مع جواهر هذه العقود . ونهاية أمره أنه حصة لجمال واقعة ليس تحتها كبير أمر . وهو من أفراد ابن المعتز ولم يورد فيه غير بيتين ذكر أن الأحمدي أشدهما عن الجاحظ وهما :

عصائي قومٌ في الرشاة الذي بسسه

أعترتُ ومن يتحصن المجرب يتشدهم

فصبراً نبي بكرٍ على الموت أني

أرى عارضا ينهل باللموت والدم^(١٢)

ولا يخفى شرح ابن حجة من آراء شخصية والفتايات نقدية كمرآته في الجلاس . التي لا تكون قيمته لما فيه من حسن لفظي وإنما تأتي قيمته وأهميته من

(١١) عروة الأدب ص ١٢١ .

(١٢) عروة الأدب ص ١٤١ .

كونه محسناً معنوياً له أثر في التعبير ، ولذلك بحث الجناس اللغوي الذي أهمل معظم البلاغيين . قال : « أما الجناس فإنه غير مذهبي وبمذهب من فسجت على منواله من أهل الأدب ، وكذلك كثرة اشتقاق الألفاظ فإن كلاً منهما يؤدي إلى العطفة عند إطلاقي عنان البلاغة في مضمار المعاني المتكررة كقول القائل واستحي أن أقول إنه أبو الطيب :

فَلَقَدْ تَلَقَّيْتُ بِالْقَمِّ الَّذِي قَلَّلَ الْخَشَا قَلَّيْلَ عَرِشِ كَلْثُنٍ قَلَّيْلِ

ولقد تصفحت ذرواته فلم أجد لوافد هذا النوع نزولاً إلا ما قلّ في إيبائه وهو نادر جداً ولا العرب من قوله عيشت بأبيائها عليه ، غير أن هذا البيت حكمت على أبي الطيب به المقامير^(١) .

وفي « عزارة الأدب » كثير من المعلومات والنصوص التي تنفع الدارسين والمحققين.^(٢)

السيوطي :

ولخلال الدين السيوطي (- ٩١١ هـ) بدعية سماها « نظم البدع في مدح خير شافع » في عاتق وأربعين بيتاً مشتتة على مثلها من الأنواع . ومطلعها :

من العتيق ومن تذكّر ذي ستّام برّاعةً لتسهلّ المتبع في العتّام

وشرحها شرحاً موجزاً وأشار إلى أنّه عارض بها بدعية ابن حجة الحموي في الثورية باسم النوع البدعي .

الباعونية :

ونظمت عائشة الباعونية (- ٩٢٢ هـ) بدعية في عاتق وثلاثين بيتاً سمّتها « الفتح المبين في مدح الأيمن » . ومطلعها :

(١) خزنة الأدب ص ٢٠ .

(٢) ينظر كتابنا : القروي وشروح التلخيص ص ٥٥ وما بعدها ، وكتابنا : جامع بلاغية ص

في حُسْنٍ منقطعٍ أقملي بلدي سكتهم
أصيحتُ في زُمرة العشاق كالعالم

ونظمتها على متوالي بدعية ابن حجة من غير تسمية النوع البدعي تمسكاً
بطلاقة الألفاظ والتسجام الكلمات . وشرحها واعتمدت على ابن حجة كثيراً⁽¹⁾

آخرون :

ونظم الشعراء بعد ذلك البديعات . ومنهم علي بن دغياق الحسيني
(- ٩٤٠ هـ) وعبد الرحمن الحميدي (- ١٠٠٥ هـ) وشمس الدين الحموي
(- ١٠١٧ هـ) وعبد الله الزقزوقي (- ١٠٥٩ هـ) . وصدر الدين بن معصوم
الحسيني المدني (- ١١١٧ هـ) . وبديعته في مائة وسبعة وأربعين بيتاً ومطلعها :

حُسْنُ ابتدائي يذكركى جيرة الخضرم
له براعةٌ شوقٍ يشهلُ دمسي

وتخص من ألقاب أبياتها أسماء المحسنات البدعية . وقد شرحها بكتابه
«أنوار الربيع في أنواع البديع» . وتحدث في المقدمة عن البديع لغةً واصطلاحاً
وعن أول من سماه . وأشار إلى قدمه وأبي هلال وابن رشيق وابن أبي
الاصبح . وحاول أن يثبت أول من نظم هذا اللون وذكر أن الأرتلي كان
سابقاً إلى ذلك . ولا يخرج في طريقة شرحه عن السابقين . فهو يذكر بيته
البدعي وتعريف الفن البلاغي وما قبل فيه . ثم يردف ذلك بأمثلة تدل على ذوق
صقلته التجريبية ولهذا به الاطلاع الواسع .

ونظم عبد الغني النابلسي (- ١١٤٣ هـ - ١٧٣١ م) بديعتين . ولم يلزم
في إحداها تسمية النوع وانزومه في الثانية . ومطلع الأولى :

يا منزل الركب بين الميال فالعظم من سنج كاطمة حيث بالدبير

(١) ينظر شرح بدعية «العروبة» (حاشية عزارة الأديب لصوي) ص ٣١٠ ، وكاتبنا : منبع
بلاغية ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

وشرح هذه البيعة بكتاب سماه « قنحات الأزهار على نسبات الأسرار
في مدح النبي المختار » ، وذكر بديعات الحلبي والموصلي وابن حجة والياقوتية .

ومطلع الثانية

يا حَسَنَ مطلع منْ أهْوَى بذي سَكْرِ

براعة الشوقِ في استهلاكها أَلْسِي

والترم فيها التورية باسم النوع بعد ان اقتصد ذلك في مقدمة شرح بديعته
الاولى ، لأنّ ذلك يكسب « تنافر الكلمات ، وخرابة المياني ، وقلة المعاني ^(١) » .
وقال : إنّ أبيات بديعته مائة وخمسون بيتاً مشتملة على مائة وخمسين فنا بعد
زيادة أنواع لطيفة لا توجد في البديعات ، وربما اتفق في البيت الواحد النوعان
والثلاثة بحسب استجمام القرينة في النظم .

وهناك بديعات أخرت منها : بديعة أبي الوفاء بن عمر العريضي الشافعي ،
وبديعة قاسم بن محمد البكره جي (- ١١٦٩ هـ) وبديعة غلام علي آزاد
(- ١٢٠٠ هـ) . ولحمود صفوة الساعدي (- ١٢٩٨ هـ) وعبد الهادي بن
رضوان نجا الأبهاري (- ١٣٠٥ هـ) وعبد القادر الحسيني الأدهسي الطرابلسي
وعبد الحميد قدس بن محمد علي الخطيب (- ١٣٣٥ هـ) بديعات قدلوا قبلها
السابقين .

ونظم المسيحيون بديعات في المسيح - عليه السلام - ومنهم الخوري
تيفولاوس بن ثعنة الله الصانع (- ١١٧٠ هـ) الذي يقول في مطلع بديعته :

بديعُ حَسَنَ اعتداهي رسلِ ربيهم براءة في افتتاحي حمد ربيهم

والخوري أرسانيوس الفخوري (- ١٣٠٦ هـ) الذي التزم في إحدى
بديعاته التورية عن اسم النوع البديعي . ومطلعها :

(١) للمعات الأزهار ص : ٥٠ .

براعة المدح في نجم ضياء سمي
أبدي تطلعا من عن سماء عبي
ومطلع الثانية :

فحري حي الجليل الجامع العظير
وبريت لحم وآلأ قد سميت بهم
ولم يلتزم في الثالثة البحر البسيط ولا الميم للكسورة وإنما اتخذ من الكامل
والهم الضمومة سبيلا ، ومطلعا :

إني لأحكام القضاء مسلّم^١ ولسان حالي بالقوى متكلم^٢

وهذه البديعيات الكثيرة تدل على اعتماد عظيم بفنون البديع في الفسرة
التأخرية . وإذا كان فيها إسراف في الصنعة والنفن في إيجاد أنواع بديعية دعا
الدارسين إلى انتقادها وتصويرها بغير حقيقتها - فلا الجهد المبذول فيها عظيم
ويدل على ما كان يتمتع به أولئك الشعراء من صبر على النظم وإحلال على اللغة
وذكاء في معالجة فنون والتورية عنها . وهي تمثل اتجاهها جديداً في تاريخ البلاغة
يختلف كل الاختلاف عما عرف من شروح التلخيص التي سيطرت على المدرس
بعد القرن السابع ، والتصوّر حياة الأدب في تلك الفترة التي جنت فيها الشعراء إلى
الغاية بصور البديع . وكانت تطبيقاً لذلك الأدب وما حفل به من فنون بديعية
لجّ بيا الشعراء المولودون وأخصى ابن المعتز ثمانية عشر وترك الباب مفتوحاً
لمن أراد التوسع فيها . وكان البديعيات كانت استجابة لتلك الدعوة . وتمثل
أيضاً العودة إلى البديع كما عرفه الجاحظ وابن المعتز وقدامة وغيرهم من البلاغيين
الذين سبقوا تقسيم البلاغة وحصر البديع في المحسنات . يضاف إلى ذلك أن
العصر الذي عاش فيه أصحاب البديعيات كان يُعنى بنظم علوم اللغة تقريباً طاً
وضبطاً لقواعدها . وقد رأى البديعيون أن البلاغة ينبغي أن تُقيد ليسهل حفظها
ويهم نفعها . وقاموا بذلك خير قيام مع ما في النظم من تكلف وإعتساف .

(١) نظير دائرة المعارف الإسلامية (الطبعة العربية) ج ٣ ص ٥٧٠ . والبلاغة تطوّر وتاريخ ص ٢٤٥ .
(٢) الصيغ البديعي ص ٤٤٥ - ٤٦١ .

ولم تكن البديعيات في مستوى واحد بل اختلفت بعدد أصحابها وتباين ثقافتهم ومواهبهم ، ولعلّ "بديعة الخلي أجودها شعراً وأصدقها عاطفة" ، لأنه لم يلتزم بالثورية عن الفن البديعي كما التزم الموسلي والحموي .

والبديعيات بعد ذلك ثلاثة ألوان :

الأول : ليس فيه تسمية النوع البديعي . ويمثله الأريزي "والخلي" .

الثاني : فيه تسمية النوع ويمثله الموسلي والحموي .

وهذان اللونان مع اختلاف في الأسلوب يمثلان البلاغة بفتوحها الثلاثة ؛ لأنّ البديع عند أصحابهما لا ينحصر فيما عرفه أصحاب الشروح والتلخيصات وإنما يشمل المعاني والبيان والبديع .

الثالث : حصر البديع في المحسنات اللفظية والمعنوية ، ويمثله ابن جابر الأندلسي الذي أخذ من مذهب السكاكيني والقزويني سبيلاً .

وبعد هذا العرض لأصطلاح "البديع" والوقوف على البديعيات ، نتحدث عن فنون البديع وهي قسمان :

١ - المحسنات اللفظية .

٢ - المحسنات المعنوية .

الفصل الثالث

المجَنَّاتُ اللفظية

بجناس :

يسميه بعضهم « التجنيس » ، وللأصمعي كتاب سماه « الأجناس »^(١) ،
ولإبي عبيد القاسم بن سلام كتاب « الأجناس من كلام العرب وما اشبه في
اللفظ واختلاف في المعنى » ذكر فيه الألقاظ الشققة في الشكل والمختلفة في المعنى.

والجناس ثاني فن من بشيع ابن المعتز ، وقد عرفه بقوله : « هو أن نجىء
الكلمة لجناس أخرى في بيت شعر وكلام »^(٢) ، ومجانستها لها أن تشبهها في
تأليف حروفها على السبيل الذي ألف الأصمعي كتاب الأجناس .

وللجناس تعريفات كثيرة ، وقد شرّق الأدباء وغربوا فيه ، وقسمه
المؤلفون إلى أقسام متعددة ولذلك قال ابن الأثير : « وقد تصرف العلماء من
أرباب هذه الصناعة فيه غريباً وشرّقوا لا سيما المحدثين منهم ، وصنّف الناس

(١) كتاب الصناعات من ٢٦٦ .

(٢) البديع من ٢٤ .

فيه كثيماً كثيرة وجعاده أرباباً متعددة ، واختلفوا في ذلك وأدخلوا بعض تلك الأبواب في بعض . فمنهم : عبيد الله بن المعتز وأبو علي الخالفي والقاضي أبو الحسين الأبرجاني وقدامة بن جعفر الكاتب وغيرهم . وإنما سمي هذا النوع من الكلام مجانساً ، لأنَّ حروفه ألقاؤه يكون تركيبها من جنس واحد .

وحقيقته أن يكون اللفظ واحداً والمعنى مختلفاً . وعلى هذا فإنه هو : اللفظ المشترك ، وما عداه فليس من التجنيس الحقيقي في شيء . إلا إنه قد خرج من ذلك ما يسمى تجنيساً . وتلك تسمية بالمشابهة لأنها دالة على حقيقة المسى بعينه ^(١) .

وقال السكاكي : « هو تشابه الكلمتين في اللفظ ^(٢) »

وقال الخطيب القزويني : « الجناس بين اللفظين هو تشابههما في اللفظ ^(٣) »

وعرفه العلوي بقوله : « هو أن تتفق اللفظان في وجه من الوجوه ويختلف معانيهما ^(٤) »

والجناس أقسام كثيرة ولكنه بصورة عامة ينقسم إلى تام وفالقص . وقسمه ابن الأثير إلى صبعة أقسام . واحد منها يدل على حقيقة الجناس . لأن لفظه واحد لا يختلف وهو الجناس الحقيقي . وستة أقسام مشبهة .

والجناس التام أو الكامل أو المستوفي هو : أن تتفق الكلمتان في لفظهما ووزنهما وحركاتهما ولا يختلفان إلا من جهة المعنى . كقولته تعالى : « وَيَوْمَ تَكُونُ السَّاعَةُ يُنْفِثُ السُّجْرَمُونَ مَا لَيْسُوا بِغَيْرِ سَاعَةٍ ^(٥) » . فالساعة

(١) ابن السكاجي ١ من ٢٤٦ .

(٢) مفاتيح العلوم من ٢٠٢ .

(٣) الأيضاح من ٢٨٢ .

(٤) الطراز ج ٢ من ٢٤٦ .

(٥) الروم ٥٥ .

الأول : القِيَامَةُ . والساعة الثانية : واحدة الساعات . ومنه قوله — عليه السلام
« حَلَّوْا بَيْنَ جَرِيرٍ وَالْجَرِيرِ » أي : دعوا زمامه .

ومنه قول أبي تمام :

فَأَصْبَحْتُ قَرُورُ الْأَيَّامِ مَشْرِقِيَّةٌ بِالنَّصْرِ تَضْحِكُ عَنْ أَيْمَانِكَ الْغَرُورُ

فالغُرُورُ الأول : استعارة من غرر الوجه ، والثانية : مأخوذة من غرة الشيء .
أي : أكرمه .

وقوله :

من القوم جَعْدٌ أَيْضًا الْجِعْمَالِنْدِيُّ وَليس بِنَانٍ يُجْعِدِي مِنْهُ بِالْجَعْدِ

فالجعد : السيد ، والنان الجعد : ضد السبط ، فأحدهما يوصف به السبطي
والآخر يوصف به الباطلي .

ومنه :

مَامَاتُ مِنْ كَرَمِ الرَّمْسَانِ فَانَّهُ يَحْيَا لَدَيْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْغَفْرِ

والجناس ناقص يأتي على أنحاء مختلفة ومنه :

١ — المختلف : وهو أن تكون الحروف متساوية في تركيبها مختلفة في
وزنها كقوله — عليه السلام — « اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي حَسِّنْ خَلْقِي »
فهاتان اللفظتان متساويتان في التركيب مختلفتان في الوزن . ومنه قولهم « البدعة
شركة الشريك » .

٢ — المطلق : وهو أن تختلف الأحرف وتتنق الكلمات في أصل واحد
بشيء من الاشتقاق ، كقول جرير :

فَمَا زَالَ مَعْضُولًا مَعَالٍ عَنْ النَّدَى

وَمَا زَالَ مَعْجُوبًا عَنِ الْمَجْدِ حَابِسٌ

وقول أبي تمام :

تضل الطلوالُ الدمعَ في كلِّ موقفٍ
وتتثلُّ بالصريرِ الديارُ الموائيلُ

وقول البحتري :

صدقتُ الغرابُ لقد رأيتُ حمولتهم
بالأمس تغرب عن جوانبِ غروبِ

فجانس ثلاثة أشياء هي : الغراب ، وتغرب ، وغروب .

وسمي هذا النوع مطلقاً ، لأنه لا يشترط فيه أمر معين . وهذه تسمية
التبريزي . أما ابن أبي الأصبغ المصري فسماه - تجنيس العنابر - وقال : « وهو
أن تكون إحدى الكلمتين اسماً والآخرى فعلاً »^(١) .

٣ - المركب : وهو أن لا يجمع اللفظتين اشتقاقاً لكن بينهما موازنة من جهة
الصورة مع أن إحداها من كلمتين والآخرى من كلمة واحدة .
كقوله :

إذا مَدَّكَ لم يكن ذا هيبة فَدَاغَهُ فِدْوَلُهُ ذَاهِبُهُ
فـ ذاهية ، كلمتان هما : ذاه ، و ذاهية ، أي العناء ، و ذاهية ،
الغاية كلمة واحدة ، بمعنى ماخية .

وقوله :

وكم بخلاف الرافدين لثوب من
عجال سجد في مجالس جُسرود
وقول الآخر :

يا منى لئن برجسية وأنامل من عندكم

(١) تحرير الصحاح ص ١٠٤ .

ففي جعلت لك النفا أخطأ عينك عن دم

٤ - المديح : وهو أن يبيء الكائنات متجانسي اللفظ متفقي الحركات والزنة
خلا انه ربما وقع بينهما مخالفة ، كقوله تعالى : « وَاتَّقَتِ السَّقَى السَّقَى ،
الِ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسْأَلِ »^(١) ، وكقوله - عليه السلام - : « المسلم من
صالح الناس من لسانه وبديه » .
وكقول أبي تمام :

بدون من أبتدع عواصم عواصم
تصول بأسياف قواصم قواصم

وقول البحري :

لئن صدقتنا هنا فردت أنفسنا
صواد إلى تلك النفوس صوادفنا

وقول الأخر :

وكم صبرت منه إلى عسوافنا
ثاني من تلك العوافف وارفا
وكم حررت من بره وطوافف
لشكري حل تلك الطوافف طائف

٥ - المزدوج : وهو أن تأتي في أواخر الاسجاع في الكلام للشور أو القوافي
من المنظوم لفظتان متجانستان إحداهما ضمنية إلى الأخرى على جهة
التبعية والتكملة لبعائها ، كقول البستي :

أبا العباس لا تحسب لشبيي باقي من حلل الأشعار عار

(١) التمام ٢٩ ، ٢٠ .

ظلي طبع كلسالٍ معينٍ زلالٍ من فري الأحجارِ جلي

وذكر ابن الأثير أن اسمه «الجنب» وهو ليس من الجناس، بل يلزم ما لا يلزم أولاً، لأن الجناس اتفاق اللفظ والاختلاف المعنى، وهما لم يفتق إلا جزء من المنظ وهو قوله: «فالعين والراء تساوبا في البيت الأول في قوله: «الاشعار» و«عسلا» وألهم والراء تساوبا في البيت الثاني في قوله: «الأحجار» و«جلي»^(١)، ويرى الصفدي أن هذا من الجناس المزدوج، وأن لزوم ما لا يلزم نوع آخر^(٢):

٦ - المصحف: وهو الآية بكلّيتين متشابهتين خطأ لا نطقاً، ويقال له «تجنيس الخط» أيضاً كقوله تعالى: «وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ حَسْبُونَ صَاحِبًا»^(٣)، وكقول البحرى بمدح المعتز بالله:

ولم يكن المعتز بالله إذ شرى العجز والمعز بالله طالبه

وقال ابن سنان إن هذا اللون أقل طبقات المجانس، لأنه مبني على جناس أشكال الحروف في الخط، وحسن الكلام وقبحه لا يستفاد من أشكال حروفه في الكتابة^(٤).

٧ - المضارع: وهو أن يجمع بين كلمتين لا اختلاف بينهما إلا في حرف واحد كقوله تعالى: «وجوه يومئذٍ مخرجة»، إذ فيها ناظرة^(٥)، وقوله: «ذالكم بما كنتم تكفرون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تسرحون»^(٦)، وقوله: «وإذا جاءهم أمر من الأمر»^(٧).

(١) المثل السابق ١ من ٢٦٤، والجامع الكبير من ٢٦٢.

(٢) نصرة نثار من ١٢٨.

(٣) الكهف ١٠٤.

(٤) من الفصاحة من ٢٢٢.

(٥) القامة ٢٢ و ٢٣.

(٦) نثار ٧٤.

(٧) النساء ٨٢.

وقوله : « وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ ^(١) » . وكقوله — عليه السلام — : « الخيلُ معقودَةٌ بتواضعها للخيرُ » .

ومنه قول البحرني :

هل لما فات من تلاقٍ تلافٍ أو لشاكٍ من الضبابِ شافٍ
وهي نسبة قدامة بن جعفر ^(٢) .

٨ — العكوس : وهو ضربان :

أحدهما : عكس اللفاظ .

وثانيهما : عكس الحروف .

فالأول كقولهم : « عاداتُ الساداتِ ماداتُ العاداتِ » ، وقول الأصبهاني :

قد يبيعُ لئالَ غيرِ أكْبِيلِيسِه ويأكلُ مالَ غيرِ مَنِ اجْتَمَعِه
ويقطعُ القربَ غيرَ لايبِيسِه ويلبسُ الثوبَ غيرَ مَنِ لقطعِه
وقول المتنبي :

فلا مجدَّ في الدنيا لمن قلَّ ماله ولا مالٌ في الدنيا لمن قلَّ مسجدهُ
وقول الشريف الرضي :

أسفٌ بمن يطهرُ إلى المعالي وطائرٌ بمن يسفُّ إلى الدغابِ
وقول الآخر :

(١) الأندلس ٢٩ .

(٢) سر الفصاحة ص ٢٢٢ .

إِنَّ الْيَالِي لِلْأَسَامِ مَنَاهِلٌ تُعْشَرِي وَتُنَشَّرُ بَيْنَهَا الْأَعْمَارُ
فَقِصَارُهُمْ مِنْ الْقُدُومِ طَوِيلَةٌ وَطَوِيلُهُمْ مِنَ السَّرُورِ قِصَارٌ

وسمى قدامة هذا النوع « التبديل » . وذلك اسم مناسب لسماءه ؛ لأن مؤلف الكلام يأتي بما كان مقدما في جزء الكلام الأول مؤخرآ في الثاني . وبما كان مؤخرآ في الأول مقدما في الثاني ^(١) .

ومن هذا القسم قوله تعالى : « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ » ^(٢) . وقوله عليه السلام - : « جاز النار أحت يدار الجسار » .

ومثال الضرب الثاني قول بعضهم :

كيف السرورُ بالقبالِ وأخيره إذا تملكه مقلوبُ إقبالِ

وإذا أراد أن مقلوب « إقبال » : لا بقاء .

وهذا النوع نادر الاستعمال لأنه قلما تقع كلمة تحاب حروفها فيحيء معناها صوابا ^(٣) .

وأختموا بالختام نوحون :

أحدهما : أن يجمع اللفظين الاشتقاق كقوله تعالى : « فَأَقِيمُوا وَجْهَكُمْ لِلدِّينِ الْقَدِيمِ » ^(٤) . وقوله : « فَارْوُحُ وَرَيْحَانٌ » ^(٥) . وقول النبي - عليه السلام - : « الظلم ظلماتيوم القيامة » . وقول أبي تمام :

(١) الكل السائر ج ١ ص ٢٠١ . والفرز ج ١ ص ٢٦٩ .

(٢) الروم ١٩ .

(٣) الكل السائر ج ١ ص ٢٦٥ .

(٤) الروم ٤٢ .

(٥) الواقعة ٥٩ .

وأجدتم من بعد إيسام داركسم
 فيا دَمَحُ أجدني على ساكني تجد
 ويرى ابن الأثير وابن قيم الجوزية أن هذا جناس وإن عداه بعضهم أصلاً
 بنفسه ، ويسميه بعضهم « الإقتضاب »^(١) .

والثبتهما : أن جمعهما المشابهة ، وهي تشبه الاشتقاق وليس بها . كقوله
 تعالى : « قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ »^(٢) . وقوله : « وَجَنَّتِ الْجَنَّتَيْنِ
 دَانِ »^(٣) . وقول البحري :

وإذا ما رباحُ جسدك هبَّتْ صار قولُ العداةِ فرك هيسام
 ويسمى هذا النوع « المشابهة »^(٤) .

وذكر علماء البديع نوعاً آخر هو « الجناس المعنوي » الذي قال عنه ابن حجة
 « المعنوي طريقة من طرف الأدب عزيز الوجود »^(٥) . وهو ضربان : تجنيس
 « الحسمار » ، وتجنيس « إشارة » .

المضمر : هو أن يضمّر الناطق زكّني التجنيس ، ويأتي في الظاهر بما يرادف
 المضمر للدلالة عليه فإنّ تقدّر المراد أي بلفظ فيه كتابة تدل على المعنى
 المضمر كقول أبي بكر بن عبادون وقد اصطحب بخمرة تركه بعضها إلى الليل
 فصارت حلالاً :

ألا في سبيل الفهر كَأْسٍ مدامه
 أتنا يطعم عَهْدُهُ غيرُ ناسيت

(١) اللؤلؤ السراج ٢ ص ٣٣٥ . وإطبع الكبير ص ١٦٨ . وكتاب الفوائد ص ٤٢٠ .

(٢) الشعراء ١٦٨ .

(٣) الرحمن ٥٤ .

(٤) الفوائد ص ٢٢٠ .

(٥) منزلة الأدب ص ٥١ .

حكمت بنت بسطام بن قيس صبيحةً
وأفست كجسم الشفري بعد ثابت

فبت بسطام بن قيس كان لسها الصهباء . والشفري قال :

اسقتهسما يسا سواد بن عمر

إن جسمي من بعد حالي لحسل

والحل : هو الرقيب المهزول فظهر من كتابة النظم الظاهر جناسان مضموران
في صهباء وحل .

والثاني : جناس الاشارة والكتابة . وسبب وروده في النظم أن الشاعر
يقصد المجانسة في بيته بين الركنين في الجناس فلا يوافقته الوزن على ايرازهما
فيضم الواحد ويعدل الى مرادف فيه كتابة لطيفة تدل عليه . وهذا لا يتفق في
لتثور . ومنه قول دعبل في امرأته سلمى :

إني أحبك حباً لم تضمنه

سلمى سبيتك ذلك الشاهق الرامي

فالكتابة في « سبيك » ، لأنها أشعرت أن الركني المضمرة في « سلمى »
يظهرته جناس الاشارة بين الركن الظاهر والمضمرة في سلمى سلمى الذي هو الجبل .
وهذا الجناس غير ظاهر ، ويحتاج الى ثقافة ومعرفة للوصول الى المعنى ، ولذلك
فهو أقرب الى التورية أو الكتابة .

وهذه الأقسام الكثيرة متداخلة ولم يتفق البلاغيون عليها أو على تسمياتها .
فإن الأثير — مثلاً — أخرج المزدوج أو المجنب من الجناس وعدة من « لزوم ما
لا يلزم » وهذه الصفدي من الجناس ، وأدخل ابن الأثير « عكس الحروف »
فيه . وأدخله الصفدي في « رد الأعجاز على الصدور »^{١١} وفي ذلك ما يدعوا الى

(١١) بلغز اللب السراج ص ٥٦٢ . وإلخارج الكبير ص ٢٦٢ . ونسرة لذر ص ١٤٨ ، ١٤٩ .

تقسيمه الى تام وناقص وينتصر من الناقص على أوضحه وأشهره .

والجناس كبيره من المحسنات لا يحسن إلا إذا اقتضاه المعنى ونظائره ، وكان عبد القاهر قد أولاه عناية كبيرة ، وأوضح ميزته وتأثيره فقال : « فالتك لا نجد تجيئاً مقبولاً ولا سجعاً حسناً حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه . وحتى نجد لا ينبغي به بدلاً ولا نجد عنه حولا . ومن هنا كان أهل تجنيس تسمه وأعلاه وأخطه بالحسن وأولاه ما وقع من غير قصد من المتكلم الى اجتنابه وتأمب لطلبه . أو ما هو حسن ملامته . - وإن كان مطلوباً - بهذه المنزلة وفي هذه الصوره وذلك كما يتناول به أبدأ من قول الشافعي - رحمه الله تعالى - وقد مثل عن البيهقي فقال : « أصبح أهل الحرمين على كحرمة » . ومما نجد كمللك قول البحرني :

بعشي عن المجد العتي^٢ ولنسن تربي

في مؤدب^٣ أربساً لغسبر أربس

وقال : « فان ساعدك الجد كما ساعدني قوله :

أبو دعاني أعت^٤ بما أودعاني

وكما ساعد أبا تمام في نحو قوله :

وأجدنهم من يتعد^٥ إسهام دلوكم

فيا دمع^٦ أجدني على ساعتي تجسد

فذلك . وإلا أطلقت أئمة العيب وأفضى بك طلب الاحسان من حيث لم يحسن الطلب ان أجلس الاساءة وأكبر الذنب » .

وعلى جمال الجناس بقوله : « أما التجنيس فالتك لا تستحسن تجانس القائلين إلا إذا كان موقع معنيهما من العقل موقعاً حيداً ولم يكن مرص الخامع بينهما مرص بعيداً . أمراك استنقضت تجنيس أبي تمام في قوله :

ذمبتُ بملهه الساحة فالثوبُ
فيه الظنون أمكُذَّبتُ أم مُذَّهبتُ

واستحسنت تجنيس القائل :

حتى نجما من حروفه وما نجما

وقول المحدث :

ناظرهه فيما جنى لناظرهه

أو دعائي أمْتُ بما أودعائي

لأمر يرجع إلى اللفظ ؟ أم لأنك رأيت الفائدة ضعفت عن الأول وقويت
في الثاني ؟ ورأيك لم يزدك به ، مذهب ، وه ، مذَّهَب ، على أن أسعك
حروفاً مكررة لزوم لها قائمة فلا تجدها إلا بجهوة منكورة ورأيت الآخر قد
أعاد عليك اللفظة كأنه يمدحك عن الفائدة وقد أعطاهها ويوهبك كأنه لم يزدك
وقد أحسن الزيادة ووفاهها ، فهذه السريرة صارت التجنيس وبخصوصا المستوفى
منه التفتق في الصورة من حل الشعر ومذكور في أقسام البديع .

وقال : « واعلم أن الكثرة التي ذكرتها في التجنيس يجعلها العلة في
استيجابه التفضيلة وهي حسن اللفظة مع أن الصورة صورة التكرير والاعادة ،
وإن كانت لا تظهر الظهور التام الذي لا يمكن دفعه إلا في المستوفى التفتق
الصورة كقوله :

مساعات من كثرهم الزمان فأنه

يحيا لدى يحيى بن عبيدالله

أو المرفوع البخاري هذا المجري كقوله :

أو دعائي أمْتُ بما أودعائي

لفاء تصورني غير ذلك من القمامة أيضا ، فبما يظهر ذلك فيه ما كان نحو
قول أبي تمام :

بتدوّن من أبدٍ عواصر عواصر
تصوّل بأسلاف قواصر القواصر

وقول البحرى :

لئن صاففتنا عنسا فريشتا أنفسنا
صوادٍ إن تلك الوجوه الصوادى

وذلك أنك تتوهم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة كالميم من « عواصر »
والهاء من « قواصر » أنها هي التي مضت وقد أرادت أن تحببك ثانية وتعود
إليك مؤكدة حتى إذا تمكن في نفسك تاملها ووهى سمعت آخرها انصرفت عن
مثلث الأول وولت عن الذي سبق من التحليل . وفي ذلك ما ذكرت لك من
طابع الفائدة بعد أن يخاطبك اليأس منها وحصول الرجح بعد أن تغلط فيه حتى
ترى أنه رأس المال^{١١} .

وهذا أصدق تحليل بحال الخناس وذلك حينما يتطوّر المعنى ويستدعيه ،
وقد سار القزويني على خطا عبد القاهر في الحديث عن تأثير هذا القسم
وجعله^{١٢} ، ونقل السبكي عن صاحب « كنز البلاغة » أن أهدية التجنيس هي
للحيل إلى الاستغناء إليه فإن منسبية الألفاظ تحدث ميلا وإصغاء إليها ، ولأن اللفظ
المشترك إذا حمل على معنى تم جاء المراد به معنى آخر كان لنفس تشويق إليه^{١٣} .
ولو نظر إليه البلاغيون كما نظر عبد القاهر لما أصبح فنا مثقلا بالترينسة
والتحسين المنطقي ، ولما هام به الشعراء في اليهود المشأخرة . مما دفع ابن حجة

(١) أسرار البلاغة ص ٦ - ٦٩ . ودلائل الإعجاز ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

(٢) الألفاظ ص ٢٨٤ .

(٣) حودس الألفاظ (شرح الظهور) ج : ص ٤١٢ .

الجموي - وهو المتأخر - إلى أن يلتمه ويفضل عليه الثورية ويقول : « وأما
الجناس فإنه غير ملهي ومذهب من نسجت على منواله من أهل الأدب ،
وكتلك كثرة اشتقاق الألفاظ فإن كلاً منها يؤدي إلى العقادة والتقييد عن
اطلاق عنان البلاغة في مضمار المعاني المتكررة ^(١) » ، وهو في ذلك يشير إلى
اهتمام الصفدي به وتأليفه كتاب « جناس الجناس » الذي قسمه فيه إلى ما أمكن
تقسيمه فجاء ما يقارب الستين فصلاً .

وحاول المحذون أن يعللوا جمال هذا الفن فقال الدكتور إبراهيم سلامة
أنه لا يخرج عن نظرية تداعي الألفاظ وتداعي المعاني في علم النفس ، فهناك
ألفاظ متفقة كل الاتفاق أو بعضها في الحرس وأغتها في المعنى ، كما يولد
للمعنى الأول معنى ثانياً وثالثاً ، وهذه الناحية النفسية هي التي تشرح لنا كيف
يقع التجنيس للشاعر دون معاناة إذا كان ملماً بلغته ، هماً بملوقها ، عالماً
بتصاريها واشتقاقها ^(٢) .

وأرجع الأستاذ علي الخندي جمال الجناس إلى ثلاثة أسباب :

الأول : تناسب الألفاظ في الصورة كلها أو بعضها ، وهو مما يطعن إليه
الملوق ويرتاج له .

الثاني : التجاوب الموسيقي الصادر عن تماثل الكلمات تماثلاً كاملاً أو
نقصاً فيطرب الأذن ويوقن النفس ويز أوتار الضلوع .

الثالث : التلاعب الأحكام الذي يلجأ إليه المجدتس لاختلاب الأذهان
واختداع الأفكار ^(٣) .

وما قاله عبد القاهر فيلها ما يوضح هذا الفن ، ولا يكاد كلامهما يخرج عما

(١) عزارة الأدب ص ٢٠ .

(٢) بلاغة أرسطو بين العرب واليونان ص ١١٧ .

(٣) فن الجناس ص ٢٩ .

ذهب إليه . وإن كان الدكتور سلامة قد استخدم المصطلحات الحديثة كتداعي الألفاظ وتداعي الغائي وغير ذلك مما لم يكن معروفا عند القدماء .

رد العجز على الصدر :

وهو في الشرائع يجعل أحد الفظين المكررين أو المتجانسين أو اللطحين بهما في أول الفقرة والآخر في آخرها : كقوله تعالى : « وَتَطْمَئِنُّ النَّاسُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَنْ تَطْمَئِنُّوا »^(١) . وقوله : « اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا ^(٢) » وفي الشعر أن يكون أحدهما آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول أو حشو أو آخره أو صدر الثاني ^(٣) .

وهذا الفن هو النوع الرابع من بديع ابن المعتز وقد سماه « رد أعجاز الكلام على ما تقدمها » وقسمه إلى ثلاثة أنواع ^(٤) . وسماه ابن رشيق وابن قيس الخوزية وابن حجة الحموي « التصدير » وهذا الاسم أخف على المستمع وألين باللفظ ^(٥) . وأدخله ابن الأثير في الجناس وقال : « ورأيت الغائي قد ذكر في كتابه بابا وسماه « رد الأعجاز على الصدور » خارجا عن باب التجانس ، وهو ضرب منه وقسم من جملة ألسانه كالذي نحن بصدده ذكره هنا . فما أورده الغائي من الأمثلة في ذلك قول بعضهم :

ونشئري بحميل الصنَّعِ ذَكَرْتُ أَرْطَبَ النَّشْرِ
ونفاري بسيف الهند من أسرف في التفر

(١) الأعراب ٢٧ .

(٢) لوح ١٠ .

(٣) الأبناس ص ٢٩٠ .

(٤) البديع ص ٥٥ .

(٥) اصطلاح ٢ ص ٢ ، واللؤلؤ ص ٢٢٩ ، وعزارة الأدي ص ١١٤ .

ولجري في شرى الخمد عسلى شاكيلة البحر

وكذلك قول بعضهم في الشيب:

يا يساغياً أفزى دموعسي حتى

عاداً منها سوادٌ عيني وساغياً

وكذلك قول البحرى:

وأقرّ في الزمير اليهم محجلاً

قد رُحنت منه على أقرّ مُحجلاً

كسابقك البنى إلا أنسه

في الحسن جاء بصورة في هيكلاً

وليس الأمل على المعاني في ذلك مناقشة على الأسماء وإنما المناقشة على أن ينصب نفسه لا يبرأ علم البيان وتفصيل أربابه ويكون أحد الأبواب التي ذكرناها داخلًا في الآخر فيذهب عليه وينقى عنه وهو أشهر من فلق الصباح^(١) .

وذكر العلوي أن الاشتقاق ورد العجز على الصبر متقاربان ، والثاني أعم من الأول ، وذكر أنه وارد في النظم ثارة وفي النثر أخرى ويأتي على ضرب^(٢) .

الأول : أن يكون الصبر والعجز متشبهين في الصورة كقوله تعالى « وَكُنْضَى النَّاسِ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَعْلَمَهُ^(٣) » . وقوله : « لَاتَعْتَصِرُوا عَلَى اللَّهِ كَذَبًا لَيْسَ حَتَمَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَدَى^(٤) » . وقولهم : « الْقَتْلُ أُنْسَى لِقَتْلٍ » . وقول بعض الشعراء :

(١) النبل السراج ١ ص ٢٥٢ .

(٢) الطراز ج ٢ ص ٣٩١ .

(٣) الأعراب ٣٧ .

(٤) ج ٩١ .

سُكْرَانٍ سَكْرًا هَوِي سَكْرًا مَدَامَةً
أَتَى بِهَيْزٍ فَرَى بِسَه سَكْرَانٍ

وقول الآخر :

سَرِجٌ لِي ابْنُ الْعَمِّ يَلْطُمُ وَجْهَهُ
وَلَيْسَ لِي دَاعِي النَّسَبِ بِسَرِجٍ

الثاني : أن يتفقا صورةً ويختلفا معنى : كقول بعضهم :

يَسَارٌ مِنْ سَجِيئَتِهَا لَهَا يَا وَيْحَتِي مِنْ عَطِيئَتِهَا الْيَسَارُ
فَالْيَسَارُ الْأَوَّلُ الْبَارِعَةُ ، وَالثَّانِيَةُ مِنَ الْبَسْرَةِ وَهِيَ تَقْيِضُ الْإِعْسَارِ ،

الثالث : أن يتفقا في المعنى ويختلفا صورة كقول ابن أبي ربيعة :
وَاسْتَبَدَّتْ مَرَّةً وَاحِدَةً

إِنَّمَا الْعَاجِزُ مَنْ لَا يَسْتَبِيدُ

وقول الآخر :

تَمَيَّزْتُ أَنْ أَلْقَى سَلِيمًا وَمَالِكًا
عَلَى سَاعَةِ يُنْسِي الْحَسَامُ الْأَمَانِيَا

الرابع : أن يتفقا في الاشتقاق ويختلفا في الصورة كقول الجعفي :

ضَرَابِيٌّ أَبْشَدَ عَيْنَيْهَا فِي السَّمَاءِ
حَرٌّ فَلَسْنَا نَرَى لَكَ فِيهَا ضَرَابِيَا

وقول جرير :

أَخْلَبَتْنَا وَصَدَدَتْ أُمَّهُنَّ
أَتَجْمَعُونَ خَلَابِيَّةً وَصَدُودًا ؟

الخامس : أن لا يتفقا في الاشتقاق ويتفقا في الصورة كقول الحريري :

ولاحَ يَلْحَى على جري العنان الى
ملهى فسُحِّقًا له من لاسِحِرٍ لاح

فـ ، لاح ، الأول ماضي ، يلوح ، بمعنى ظهر ، و ، لاح ، في آخر البيت
اسم فاعل من لحاه بمعنى أبعده ، فهما متجانسان لفظاً مختلفان معنى ويتجمعهما
الاشتقاق.

السادس : أنْ وقع أحد المفظين في حشر المصراع الأول من البيت ثم يقع
الآخر في عجز المصراع الثاني وهو على ثلاثة أوجه :

١ - أن يكونا متطابقين صورةً ومعنى كقول أبي تمام :

ولم يتحفظ مضاع العسر شيءٌ

من الأديباء كالمسأل المضاع

٢ - أنْ يقع على هذا الحد ويتفقا صورة لا معنى كقول الشاعر :

لا كان إنسانٌ تَتَبَّعُ صائداً

صيداً لها فاصطاده إنسانها

٣ - أنْ يقع على هذه الصفة لكنهما يفتقان معنى ويختلفان من جهة الصورة
كقول امرئ القيس :

إذا المرءُ لم يحزنْ عليه لسانه

فليس ال شيءٌ سواه بخسرك

وقول الحريري :

ولو استفانتْ كائناتِ الأحيوانِ فيها مستغيبه

السابع : أنْ تقع إحدى الكلمتين في آخر المصراع الأول موافقة لما في
عجز المصراع الثاني ، ومنى كان الأمر كذلك فهو على وجهين :

أحدهما : أن تكون الموافقة في المعنى والصورة كقول أبي تمام :

ومن كان بالبيض الكواعبِ معلوما

فما زلتُ بالبيض التواضبِ مغرما

والثيما : أن تكون الموافقة بينهما في الصورة دون المعنى كقول
الحريري :

فمشغوفٌ بآيساتِ المسانيِ ومفتنونٌ برنساتِ اللثانيِ

الثامن : أن يلاقي أحد الطرفين الآخر في الاشتقاق ويتخالف في الصورة
كقول البحري :

فغفلت إن سئلتَ نسسا مطيعُ

وقولتَ إن سألْتَ نسسا مطاعُ

التاسع : أن يقع أحدهما في أول المصراع الثاني موافقاً لما في عجزه صورة
ومعنى كقول بعضهم :

وإن لم يكن إلا معرجُ ساعسة

قليلاً قاتلي نافعٌ في قليلها

العاشر : أن يكونا متشبهين في الاشتقاق نطقاً والمعنى بخلافه كقول
الحريري :

ومُصْطَبِحٌ بطلخيسِ المعانيِ

ومُطَلَّبِحٌ إن تخلصِ عسانيِ

فاللفظ الأول ، المعاني ، من « عني - يعني » ، والثاني « عاني » اسم فاعل
من « عان - يعنو » ، والجامع بينهما شبه الاشتقاق .

وهذا الفن ينبغي أن يراعى فيه جانب المعنى كالمى محسن آخر ، وإلا

أصبح قلقلًا لا يقبله اللبوق ولا تفرّج له النفس . وقد ذكر ابن المعتز بعض أمثله المعيبة كقول الشاعر :

بِتَحْيِي بَسْرَقٍ لَيْسَ بِمِ الْخَسِي
وَلَا بِسْرَقٍ إِلَّا كَرِيمٍ بِتَيْبَسِهِ

وهذا قد جمع على غلظه باين من بديع الكلام مما رآه العجز على الصبر والاستعارة .

وكقول الآخر :

زُرْنَاكَ شَوْقًا وَلَوْ أَنَّ التَّوْبَى لَشَفَرْنَا
بُسْطُ الْمَلَا بَيْنَنَا يُعَدُّ لِرَبِّنَاكَ

وهذا أيضا قد جمع نوعين من البديع مما رآه العجز على الصبر والاستعارة .
وليس بشيء (١) .

وذكر أبو حلال هذين البيتين وأضاف إليهما بيتاً معيياً ثالثاً هو :

إِذَا اجْتَسَبَ الْعَيْثَ الْحَيَّ فِي نَدْبَتِهِ
فِيضْرِبُ أَحْيَانًا لَهُ أَنْ تُحْبَسَا

وقال عن قيمة هذا الفن : « فأول ما ينبغي أن تعلمه أنك إذا قدمت أحياناً تقتضي جواباً فالمرضي أن تأتي بتلك الألفاظ بالجوذب ولا تنتقل عنها إلى غيرها مما هو في معناها كقول الله تعالى : « وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا » (٢) .
وكتب بعض الكتاب في خلاف ذلك : « من اقترّف قَبْلاً عامداً لو اكتسب جرماً قاصداً لزمه ما جنّاه وحق به ما نوحاه » . والأحسن أن يقول : « لزمه ما اقترّف وحق به ما اكتسب » . وهذا يدل على أن لزم الأفعال على الصدور

(١) اربع من ٥٢ .

(٢) الشورى ٥٠ .

موقعا جليلا من البلاغة وله في المنظوم خاصة هجلاً عظيماً (1) .

وقال ابن رشيح عن التصدير : « وهو أن يرد أفعال الكلام على صانوره فبدلاً من بعضه على بعض ويسهل استخراج قوافي الشعر إذا كان كذلك وتمتضيها الصنعة ويكتب البيت الذي يكون فيه أبهة ويكسوه رونقاً ودباجة ويزيده مائية وطلاوة (2) » .

وقال رشيد الدين الوطواط إنه يُعَدُّ من العلوم للخطابة والصناعات المحببة المقبولة في باب البلاغة (3) .

وقال ابن حجة : « هذا النوع ، أعني التصدير ، ما برحت السهولة نازلة باكتشاف أدبائه . فانه سهل للأخذ ويعين على الأدب المعنوي أن لا يتركه ساذجاً من نكتة أدبية يزداد بها بهجة (4) » .

وقال الدكتور إبراهيم سلامة أن الميزة تتعد في هذا النوع من البلاغة فهي نوع من الدلالة . فالكلام الذي تردد ألفاظه ويرجع بعضها إلى بعض فيه تقرير وبيان وتدليل ، وتوقع من زيادة المعنى ، وتوقع من الإيحاء بالكلمة الثانية ، وتوقع من الموسيقى يحدتها التكرار (5) .

وأشار علي الجندي إلى مثل هذه الوجوه ولوضح ميزة هذا الفن وقبضته في التعبير (6) .

ويلاحظ أن رد العجز على المصدر قريب الصلة بالجناس والثلث المضطرب عند بعض القدماء ، وهو في أشكاله المختلفة يعني أن يراعى فيه ما يراعى في

(1) كتاب الصنائع ص 284 .

(2) الصمد ج 2 ص 3 .

(3) حقائق الشعر ص 110 .

(4) عزارة الأدب ص 114 .

(5) بلاغة الأرسطو ص 127 - 128 .

(6) فن الجناس ص 217 - 220 .

الجناس وان يكون المعنى هو الذي يتطلبه ويستلحقه ليردني المذهب الذي يسعى إليه المتكلم ولا سيما الشاعر الذي تمعنه كثيراً موسيقى المنطق والجمالية .

السجع :

هو توافؤ الفواصل في الكلام المنثور على حرف واحد ^(١) ، وهذا معنى قول السكاكبي : « الاسجاع وهي في النثر كما القوافي في الشعر ^(٢) » .

والسجع من أوصاف البلاغة في موضعه وعند سباحة القول فيه وأن يكون في بعض الكلام لا جميعه . فأنه في الكلام كتل القافية في الشعر ، وإنما كانت القافية غير مستغنى عنها في الشعر القديم والسجع مستغنى عنه . قال ابن وهب : « فأما ان يلزمه الانسان في جميع قوله ورسائله وعظمه وبنائياته فلذلك جهل من فاعله وهي من قاله ^(٣) » .

وقد ذمّه البعض واستحسنته البعض الآخر ، وسبب ذمهم يرون أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ذم سجع الكهان حينما قال لبعضهم منكراً عليه وقد كتبه بكلام مسجوع : « أسجعاً كسجع الكهان ؟ » . ورأى ابن وهب ان الرسول (ص) أنكر ذلك : لأن المتكلم أتى بكلامه مسجوعاً كله ، وتكلف في السجع تكلف الكهان ، فأما إذا أتى به في بعض كلامه ومنطقه وكان ذلك على سجية الانسان وطبعه فهو غير مسكوك ولا مكروه ، بل قد أتى في الحديث الشريف ^(٤) ، وتعلق به - صلى الله عليه وسلم - في كثير من كلامه حتى أنه غير الكلمة عن وجهها اتباعاً لما أخبرنا من أجل السجع فقال

(١) المثل السابق ج ٦ ص ١٩٣ ، والإيضاح ص ٢٩٢ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٢٠٣ .

(٣) البرهان في وجوه البيان ص ٤٠٩ .

(٤) البرهان في وجوه البيان ص ٢٠٩ .

لابن ابنته - عليهما السلام - : « أعيذه من الطامة والساعة وكل عين لامة » ،
 وانما أراد « لامة » علمة ، لأن الاصل فيها من « ألم فهو ملم » . وكذلك قوله - صلى
 الله عليه وسلم - : « أرجعن مأزورات غير مأجورات » وانما أراد « موزورات »
 من « الوزر » فقال : « مأزورات » مكان « مأجورات » طلباً لتوازن والسجع .

ورأى ابن الاثير أن الشبي الكرم لم يلم السجع كله وانما ذم ما كان مثل
 سجع الكهان لا غير . وقد ورد في القرآن الكريم . وعمل ذم بعضهم لسجع
 بقوله : « وقد ذمته بعض أصحابنا من أرباب هذه الصناعة . ولا أرى للملك
 وجهاً سوى عجزهم أن يأتوا به . وإلا فلو كان مذبذباً لما ورد في القرآن
 الكريم فانه قد أتى منه بالكثير حتى أنه ليؤتى بالسورة جديها مسجوعة كسورة
 الرحمن وسورة القدر وغيرهما . وبالجملة فلم تحل منه سورة من السور ^(١) .
 وقسمته إلى ثلاثة أقسام :

الاول : أن يكون الفصلان متساويين لا يزيد أحدهما على الآخر ، كقوله
 تعالى : « فَكُلُّ الْيَكِيمِ فَكُلًّا تَنْهَرُ . وَأَمَّا السَّائِلُ فَكُلًّا تَنْهَرُ ^(٢) » . وقوله :
 « وَالْعَادِيَاتِ ضَبْبًا . فَالْمُؤْرَبَاتِ فَعُدْحًا . فَالْمُتَعَبِرَاتِ حَبْطًا . فَالْمُرْتَدِّاتِ
 يَهْرَبْنَ . فَأَنْزَلْنَاهُ فِي سَعْتِنَا . ^(٣) »

والثاني : أن يكون الفصل الثاني أطول من الاول كقوله تعالى : « بَلِّغْ
 كَذِبُهَا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا . إِذَا رَأَوْهُم مِّنْ
 مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا مَا تَعْبَثُونَ وَزَكْرًا . وَإِذَا أُنذِرُوا مِنْهَا مَكَانًا مَّهِينًا
 فَسَقَرْتَهُمْ فَذَعَبُوا عَنْهَا لَكِ ثُبُورًا ^(٤) » . وقوله : « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ

(١) انظر السائر ج ١ ص ١٩٢ .

(٢) الضحى ٩ - ١٠ .

(٣) العاديات ١ - ٤ .

(٤) الفرقان ١١ - ١٣ .

وكانوا لقد جئتم شيتاً إيماناً . تكادُ السماواتُ يتفتقرونَ منه وتشتتُ
الأرضُ وتشتتُ الجبالُ هكذا ^(١) .

والثالث : أن يكون الفصل الآخر أقصر من الأول ، وهو عند ابن الأثير
صعب فاحش ، وذلك أن السجع يكون قد استوفى أمده من الفصل الأول
بحكم طوله ، ثم يجيء الفصل الثاني قصيراً عن الأول فيكون كالشيء المنبور
فيبقى الامعان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها .

ثم قسمه على اختلاف أنواعه إلى السجع القصير ، وهو أن تكون كل
واحدة من السجعتين مؤلفة من ألفاظ قليلة وكلما قلت الألفاظ كان أحسن
لقرب الفواصل المسجوعة من سبع السامع . وهذا الضرب أوعر السجع
مذهباً وأبعده متناولاً ولا يكاد استعماله يقع إلا نادراً .

والسجع الطويل وهو ضد الأول لأنه أسهل متناولاً ^(٢) .

وكل واحد من هذين الضربين لتفاوت درجته في عدة الألفاظ . أما السجع
القصير فأحسنه ما كان مؤلفاً من لفظتين لفظتين كقوله تعالى : « والمرسلات
عرجاً . فالعاصفات عرجاً ^(٣) » ، ومنه ما يكون مؤلفاً من ثلاثة الألفاظ والرابعة
وخمسة وكذلك إلى العشرة . وأما السجع الطويل فإن درجاته تفاوت أيضاً في
الطول فمنه ما يقرب من السجع القصير وهو أن يكون تأليفه من إحدى عشرة
إلى اثني عشرة لفظة وأكثره خمس عشرة لفظة ، ومنه ما يكون تأليفه من
العشرين لفظة أو ما يزيد على ذلك .

وأخذ العاوي بهذا التخصيم وتابع ابن الأثير في أن القصير أحسن وأوعر
مسلكاً من الطويل وأصعب مشركاً وأخف على القلب وأطيب على السمع . لأن
الالفاظ إذا كانت قليلة فهي أحسن وأرق ^(٤) .

(١) مرجح ٥٥ - ٩٠ .

(٢) النظم السراج ١ ص ٢٣٣ ، والذريع الكبير ص ٢٥٢ .

(٣) المبررات ١ و ٢ .

(٤) الشرائح ٣ ص ٢٢ .

وأضاف القرظي قسماً ثالثاً^(١) . وهو السجع المتوسط كقولته تعالى :
 « أَفَرَيْتَ السَّاعَةَ وَالشُّكُوفَ الْمُرْسَرَّةَ . وَإِن يَبْرُوا آيَةً يُعْرَضُوا وَيُقُولُوا :
 سِحْرٌ مُّسْتَمِيرٌ »^(٢) .

وقسمه المتأخرون إلى أربعة أقسام هي^(٣) :

١ -- المطرف : وهو أن يأتي التكلم في أجزاء كلامه أوف بعضها باسجاع
 غير متزنة بزنة عروضية ولا محصورة في عدد معين بشرط أن يكون
 روي الاسجاع روي القافية ، كقولته تعالى : « مَا لَكُمْ لَا تَرْجِعُونَ
 إِلَهُهُ وَقَارًا . وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا »^(٤) .

٢ -- الموازي : وهو أن تتفق اللفظة الأخيرة من القرينة مع نظيرها في الوزن
 والروي كقولته تعالى : « سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ . وَأَكْوَابٌ يُسُوفُوعَةٌ »^(٥) .

٣ -- الشطر : وهو أن يكون لكل نصف من البيت قافيتان مغايرتان لقافيتي
 النصف الأخير ، وهذا القسم مخصص بالنظم ، كقول أبي تمام :
 تدير معتصم بالله متفكسوم فله مرثعب في الله مرثعب

٤ -- المرصع : وهو مقابلة كل لفظة بلفظة هل وزنها ورويها كقولته تعالى :
 « إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الشُّجَارَ لَفِي جَحِيمٍ »^(٦) .

وتقسم ابن الأثير أكثر وضوحاً وأقرب إلى روح هذا الفن ، ولكن وقع
 المتأخرين بالتقسيمات دفعهم إلى هذه الاسماء الكثيرة والأنواع المختلفة .

(١) الأيضاح من ٢٩٥ .

(٢) القمر ١ و ٢ .

(٣) عذرة الأدب من ١٢٢ .

(٤) لوح ٦٢ و ٦٤ .

(٥) القافيا ٦٢ و ٦٤ .

(٦) الانتصار ١٣ و ١٤ .

والأصل في السجع إنما هو الاعتدال في مفاتيح الكلام ، والاعتدال مطلوب في جميع الأشياء والنفس تميل إليه بالطبع ، وشرط السجع الحسن أن يُصقَى من الغثالة وأن يكون اللفظ تابعاً للمعنى ، وهو كما قال عبد القاهر : « لا يُجد تجسماً مقبولاً ولا سجعاً حسناً حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه وساق نحوه ، وحتى تجده لا تبقى به بدلاً ولا تُجد عنه حراً^(١) » .

وقال ابن سنان : « والمذهب الصحيح أن السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة ، وبحيث يظهر أنه لم يُكْتَصَد في نفسه ولا أُضْطَرَّه إلا صدق معناه دون موافقة لفظه ، ولا يكون الكلام الذي قبله إنما يتميل لأجله وورد لتبصير ووصاية إليه^(٢) » . وله سرٌّ بيته ابن الأثير بقوله : « واعلم أن للسجع سرّاً هو خلاصته المطلوبة فإن عرّي منه فلا يعتد به أصلاً ، وهذا شيء لم يته عليه أحد غيري ... والذي أقوله في ذلك هو أن تكون كل واحدة من السجعتين الزوجيتين مشتملة على معنى غير المعنى الذي اشتملت عليه أختها ، فإن كان المعنى فيهما سواء فذاك هو التطويل بعينه ، لأنّ التطويل إنما هو الدلالة على المعنى باللفظ يمكن الدلالة عليها بدونها ، وإنما وردت سجعتان بدلان على معنى واحد كالثابت أحدهما كافية في الدلالة عليه ، وجلّ كلام التناسل لسجع جارٍ عليه^(٣) » .

ووضع للكلام المسجوع أربع شرائط :

الأولى: اختيار مفردات الالفاظ على الوجه الصحيح. وذلك أن تكون جديدة .

الثانية : اختيار التركيب الحسن .

الثالثة : أن يكون اللفظ في الكلام المسجوع تابعاً للمعنى لا المعنى تابعاً

لفظ .

(١) أمراء البلاغة ص ١٠ .

(٢) سر القصاص ص ٢٠٦ .

(٣) لؤلؤ المسجوع ج ١ ص ١٩٨ ، ونشر الطراز ج ٢ ص ٢١ - ٢٢ .

الرابعة : أن تكون كل واحدة من الفقرتين المسجوعتين قائمة على معنى غير المعنى الذي دللت عليه أحدها .

وتسمى الكلمة التي تحتم بها الآية « فاصلة » لقوله تعالى : « كِتَابٌ مُفَصَّلٌ آيَاتُهُ »^(١) ، ومع بعضهم أن تسمى سجعاً وذلك :

١ - لأن أصل السجع من « سجع الطير » فشرف القرآن الكريم من أن يستعار تشبيهاً فيه لفظ هو أصل في صوت الطائر .

٢ - لأجل تشريف كتاب الله عن مشاركة غيره من الكلام في اسم السجع الواقع في كلام الناس .

٣ - لأن الكتاب العزيز من صفات الله - عز وجل - فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد إلا في القرآن .

وفرقوا بين الفاصلة والسجع فقالوا إن القواصل تتبع المعاني ولا تكون متفرقة في نفسها ، والسجع يقصد لنفسه ثم يحيل المعنى اليه .^(٢)

ومن أشهر الذين نفروا السجع عن القرآن الكريم أبو بكر الباقلائي (٥٤٠٣هـ) متابعاً في ذلك استاذه أبا الحسن الأشعري ، لأن القرآن لم يكن سجعاً لكان غير خارج عن أساليب العرب في كلامهم . ولو كان داخلها لم يقع بذلك إعجاز .^(٣) ولعل ما كان من أمر السجع في عصره جعله يذهب هذا المذهب ويربط السجع باللفظ دون المعنى . وإلا فهذا الفن كثير في القرآن وقد سماه معظم البلاغيين سجعاً ، ولا يقلل من قيمته أن نسبه قواصل لأننا حينما نظرنا في تعريفهم لم نجد أنها حروف «شاكلة في المقاطع وهي تابعة للمعاني ، ويمكن

(١) نصحت ٣ .

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٥٤ .

(٣) إعجاز القرآن ص ٥٧ ، وينظر كتابنا : اتجاهات النقد في القرن الرابع الهجري ص ٦٥٥ وما يليها .

ان نجعل السجع تابعاً للمعاني أيضاً كما فعل عبد القاهر وابن الأثير . وتفسرهم
الفواصل إلى وجهين :

أحدهما : على الحروف المتجانسة كقوله تعالى : « طه . ما أنزلنا عليك
القرآنَ لتَشْفَى . إلا لتذكيراً لمن يتخشى ^(١) » ، وقوله : « والطور .
وكتاب مسطور ^(٢) » .

وثانيهما : على الحروف المتقاربة ككلام من النون في قوله تعالى : « الرحمن
الرحيم . مالك يوم الدين ^(٣) » ، وكذلك مع الياء في قوله : « ق . والقرآن
المجيد ^(٤) » ، ثم قال : « هذا شيء عجب ^(٥) » .

— لا يخرج السجع منها . ولو قال البقلاني إن الاعجاز لا يؤخذ من
السجع كما لا يؤخذ من فنون البلاغة الأخرى لكان أولى ، وله الحق في ذلك
ما دام يذهب إلى أن كتاب الله معجز ينظمه وحسن تأليفه .

ومهما يكن من أمر فإن أكثر البلاغيين يسمونه سجعاً ، وقد عرف هذا
الأسلوب منذ الجاهلية ، وزخر به الأدب العباسي وصادر سمة من سماته في
بعض العهود . وأسرف بعضهم في استخدامه حتى وقف منه بعضهم موقف
المشكر لما ظهر فيه من تكلف وإسراف ولذلك تراء الأشعرية كتاب الله من هذا
الفن البشعي .

الترصيع :

وهو مأخوذ من ترصيع العقد ، وذلك أن يكون في أحد جانبي العقد من

(١) طه ١ - ٢ .

(٢) الطور ١ - ٢ .

(٣) القاف ٣ ر ٤ .

(٤) ق ١ - ٢ .

(٥) ينظر النكت في إجمال القرآن (نكت رسائل في إجمال القرآن) ص ٩٠ ، ونكت الانعصار

ص ٢٢٦ .

الأول، مثل ما في الجواب الآخر. وهو من نعوت الوزن عند قدامة بن جعفر ، وقد عرفه بقوله : « هو أن ينحصر فيه تصبير مقاطع الأجزاء في البيت على سجع أو شبهه به أو من جنس واحد في التصريف » (١) .

وقال أبو هلال : « هو أن يكون حشو البيت مسجوعاً » (٢) .

وقال ابن الأثير : « هو أن تكون كل لفظ من ألفاظ الفصل الأول مساوية لكل لفظ من ألفاظ الفصل الثاني في الوزن والقافية » (٣) .

ونفى ابن الأثير أن يكون هذا الفن في كتاب الله ما فيه من زيادة في التكلف . وقال إنه قليل في الشعر . من ذلك قول بعضهم :

فمكلام أوليتها مبرحاً مسجوعاً . وجرائم ألفتها متورعاً

فـ « مكلام » ، بلاؤه « جرائم » ، و « أوليتها » ، بلاؤه « ألفتها » ، و « متورعاً » ، بلاؤه « متورعاً » .

ومنه قول الخساء :

حامي الخليفة . محمود الخليفة . مهدي الطريقة . فتاح " وصرار
جواب قاصية . جزاء قاصية . هناد أوية للخيل جسرار

ويسمى هذا النوع « المضارعة » ، وذكر البلاغي أنه يقارب التصريح (٤) .

وأدخل التزويني هذا اللون في السجع . وقال : « وقيل : السجع غير مختص بالشعر . ومثاله من الشعر قول أبي تمام :

(١) نقد الشعر ص ٣٤ .

(٢) كتاب الصناعات ص ٣٧٤ .

(٣) اللؤلؤ الساطع ج ١ ص ٢٦٤ . والمناجيع الكبير ص ٢٦٣ .

(٤) ينظر معجم التراث ص ٩٧ .

يُجئى به رُشدي ، وأثرت به بسدي
وفاض به مُعدي ، وأوزى به زُندي

وَأَدْخَلَ فِي السَّجْعِ أَيْضاً الشَّطْرَ ، وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ كَمَلَّ مِنْ شَطْرِي الْبَيْتِ
سَجْعًا مُخَالَفَةً لِأَهْلِهَا ، كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ :

تَدِيرُ مَعْتَصِمٌ بِاللَّهِ مَتَّكِمٌ اللَّهُ مَرْتَعِبٌ فِي اللَّهِ مَرْتَقِبٌ^(١)
وَعِذَا مَا ذَكَرَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي السَّجْعِ ، لَبِيتَ أَبِي تَمَّامٍ الْأَوَّلَ مِنَ السَّجْعِ
الْمُطَرَّبِ ، وَالْبَيْتَ الثَّانِيَّ مِنَ السَّجْعِ الْمَشْطَرِ .

وَقَدْ بَاتِيَ الرَّصِيعُ مَعَ التَّجْنِيسِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَالسَّابِقَاتِ سَبَّحًا .
فَالسَّابِقَاتِ سَبَّحًا^(٢) » ، وَقَوْلِ ابْنِ الْمُعْتَرِ :

أَلَمْ يَجْزِعْ عَلَى الرَّيْحِ الْمَحِيسِلِ وَأَمْلَاحِ وَأَكْثَارِ مَحْوِلِ
وَقَدْ أَوَّلَ الشُّعْرَاءُ يَجْعُو هَذَا فَأَكْثَرُوا مِنْهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَضَعَ بِالرَّصِيعِ فِي
بَعْضِ أَطْرَافِ الْكَلَامِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ بَنَى كَلَامَهُ كُلَّهُ عَلَيْهِ كَقَوْلِ ابْنِ الرَّومِيِّ :

أَبْدَانُهُنَّ وَمَا لَبَسْنَ مِنَ الْخَرِيرِ مَتَعًا حَرِيرُ
أَرْدَانُهُنَّ وَمَا مَسَّنَّ مِنَ الْعَبِيرِ مَعًا عَبِيرُ

وَيَحْسُنُ هَذَا التَّمَنُّ إِذَا اتَّفَقَ لَهُ فِي الْبَيْتِ مَوْضِعٌ يَلِيقُ بِهِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي كَوْنِ
مَوْضِعٍ يَحْسُنُ وَلَا عَلَى كَوْنِ حَالٍ يَصْلُحُ ، وَلَا هُوَ أَيْضًا إِذَا تَوَاتَرَ وَاتَّصَلَ فِي
الْآيَاتِ كُلِّهَا بِمَحْمُودٍ فَلَا ذَلِكَ إِذَا كَانَ ، دَلَّ عَلَى تَعَمُّلٍ وَأَبَانَ عَنِ تَكْلِيفِ^(٣)

التصريح :

وهو في الشعر بمنزلة السجع في التصانيف من الكلام المنثور ، وفائدته

(١) الأيضاح ص ٢٩٥ - ٢٩٧ .

(٢) التناجات ٢ و ١ .

(٣) ينظر نقد الشعر ص ٤٦ ، وكتاب الصانعين ص ٢٧٧ ، ورسر الصانعة ص ٢٢٢ .

في الشعر انه قيل كمال البيت الاول من القصيدة تعلم قائلتها . وهو ادخل في باب السجع ، وقد قسمه ابن الاثير إلى سبع مراتب وتابعه العلوي في ذلك^(١) ، وهذه المراتب التي قال ابن الاثير انه لم يذكرها أحد قبله على هذا الوجه ، هي :
 الاول : وهي أعلى التصريح درجة ، أن يكون كل مصراع من البيت مستقلاً بنفسه في فهم معناه : غير محتاج إلى صاحبه الذي يليه . وبسبب التصريح الكامل كقول امرئ القيس :

أفأظم مهلاً بَعْضَ هذا التندليل
 وإن كنت قد أزمعتِ حجراً فأجسلي

وقول المتنبي :

إذا كان مدحٌ فالنسيبُ الممدومُ أكلٌ فصيحٌ قال شعراً مُستَمٌ^٢
 الثانية : أن يكون المصراع الاول مستقلاً بنفسه غير محتاج إلى الذي يليه
 فإذا جاء الذي يليه كان مرتبطاً به كقول امرئ القيس :

فما تَبَلَّغَ من فكري حبيبٍ ومترلي
 يسقط الهوى بين الدخولِ فحومل

فالمصراع الاول غير محتاج إلى الثاني في فهم معناه لكن لما جاء الثاني صار مرتبطاً به . ومعناه قول أبي تمام :

أَمْ يَتَّانُ أَنْ تَرَوِي الظِّمَاءُ الحِوَالِمُ^٣
 وَأَنْ يَنْظُمَ التَّمْلِيلَ المِبدَأَ فَاظْلِمُ^٤

وقول المتنبي :

الرائيُ قبلُ شجاعاً شجعانٍ هو أولٌ وهي الخيلُ الثاني

(١) ينظر المثل السائر ج ١ ص ٢٥٢ ، والمفرد ج ٢ ص ٢٢ .

الثالثة : أن يكون الشاعر مخيراً في وضع كل مصراع موضع صاحبه ، ويسمى التصريح التخييراً . كقول بعضهم :



من شراب الصبوح في المصراع
فان هذا البيت يتفرع من مصراعه الاول ثانياً ومصراعه الثاني اولاً .

الرابعة : أن يكون المصراع الأول غير مستقل بنفسه ولا يفهم معناه إلا بالبيت الثاني . كقول بعضهم :

مطاني الشعب طيباً في المصراع
بمترقة الريح من الزمان

فان المصراع الأول غير مستقل بنفسه في فهم معناه دون أن يذكر المصراع الثاني .

الخامسة : أن يكون التصريح في البيت بنقطة واحدة وسماً وقافية ، ويسمى التصريح المكرر . وهو قسمان :

أحدهما : أقرب حالاً من الآخر ويكون بنقطة حقيقية لا مجاز فيها ، كقول حميد بن الأبرص :

فكل ذي غيبة يسزوب وغائب المسوت لا يزوب

وثانيهما : أن يكون التصريح بنقطة مجازية يختلف المعنى فيها ، كقول أبي تمام :

فمن كان شرباً للعقاد ومترقماً
فأصبح لهديته البصر مترقماً

السادسة : أن يذكر المصراع الأول ويكون معلقاً على صفة يأتي ذكرها في أول المصراع الثاني . ويسمى التصريح المعلق . كقول امرئ القيس :

ألا أيتها الليل الطويلُ ألا انبسل
 بصبحٍ وما الإصباح منك بأمتسل
 فإن المصراع الأول معلق على قوله « بصبح » وهذا معيب جداً . وعليه
 ورد قول المتنبي :

قد علمت البيئُ منا البيئَ أحناننا
 تدمي وألف في ذا القلب أحناننا

فإن المصراع الأول معلق على قوله « تدمي »
 السابعة : أن يكون التصريح في البيت مخالفاً لقافيته ، ويسمى التصريح
 المشطور ، وهو أنزل درجات التصريح وأقبحها ، ومن ذلك قول أبي نواس :
 ألقى قد نعتت على اللتوبِ وبالاقرار عُدَّتْ عن المعلومِ
 فصريح يحرف الياء في وسط البيت ثم قفاه بحرف الدال . وهذا لا يكاد
 يستعمل إلا قليلاً نادراً .

وفي هذا الفن دلالة على سعة القدرة في أقاليم الكلام ، وكان قدامة قد
 قال وهو يتحدث عن نعت التوائي : « وربما صرعوا أحياناً آخر من القصيدة
 بعد البيت الأول . وذلك يكون من القنطار الشاعر وسعة بصره . وأكثر من
 كان يستعمل ذلك امرؤ القيس لمحله من الشعر » ، وقال : « وإنما يلذهب
 الشعراء المطبوعون المجيدون إلى ذلك ، لأن بنية الشعر إنما هو التسجيع والتفقيه
 فكلمنا كان الشعر أكثر اشتمالاً عليه كان أدخل له في باب الشعر وأخرج له
 عن مذهب النثر^(١) » .

وقال ابن رشيقي : « وقد كثُر استعمالهم هذا حتى صرعوا في غير موضع
 تصريح = وهو دليل على قوة الطبع وكثرة المادة ، إلا أنه إذا كثُر في القصيدة

(١) لغة الشعر ص ٥١ ، ٦٠ .

دالً على الشكاف إلا من المتقدمين^(١) .

وقال ابن سنان : « وكللك احمد جماعة من الشعراء في بعض قصائدهم .
والذي أراه أن التصريح بحسن في أول القصيدة ليميز بين الابتداء وغيره ويفهم
قبل تمام البيت روي القصيدة وقافيتها ... فأما إذا تكرر التصريح في القصيدة
فلمست أراه مختاراً ، وهو عندي يجري مجرى تكرر الترميع والتجنيس والعلاقق
وغير ذلك . وإن هذه الأشياء إنما يحسن منها ما قلّ وجرى منها مجرى التلمذة
والتمتعة فأما إذا تواتر وتكرر فليس عندي ذلك مرضياً^(٢) . »

وقال ابن الأثير : « فأما إذا كثر التصريح في القصيدة فلمست أراه
مختاراً^(٣) . »

وقال ابن حجة : « وهو أليق ما يكون بمطالع التصائد . وفي وسطها ربما
تجده الأذواق والاسماع ... وعلى كل تقدير ليس في نوع التصريح كبير أمر
حتى يعدّ من أنواع البديع ، ولكنّ القوم تكلموا في الرخص وغبوا في
الكثرة^(٤) . وله الحق في ذلك . لأنّ هذا الفن اقرب إلى مباحث النافية . وقد
أحسن قدامة حينما تحدث عنه في نعت القواني . »

الموازنة :

الموازنة أن تكون الفاصلتان متساويتين في الوزن دون التفتية ، وهي قارية
من بعض الأوزان السجع غير أنه يكون مع اتفاق الأواخر في حين لا يشترط
فيها ذلك .

(١) التصانيف ١ ص ١٤٤ .

(٢) من القصائد ص ٢٢٢ .

(٣) للؤل الشاعر ج ١ ص ٢٤٢ .

(٤) خزائن الأدب ص ٣٦٦ .

ومن الموازنة قوله تعالى : « وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ . وَهَدَيْنَاهُمَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ^(١) » ، وقوله : « مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَاِنَّهُ يَتَخيلُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ وِزْرًا . خَالِدِينَ فِيهِ وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِمْلًا ^(٢) » .

وهذا الأسلوب كثير في كتاب الله ، وقد ذكر ابن الأثير أنه يختص
بالمشور ^(٣) غير أنه عاد وذكر له قول ربيعة بن ذؤابة :

إنَّ يفتلوك قد تلتتْ عروشهم

بعنية بن الحارث بن شهاب

بأشدهم بأساً على أصحابه

وأعزهم فعداً على الأصحاب

والبيت الثاني هو المختص بالموازنة فإن « بأساً » و « فعداً » على وزن
واحد ^(٤) .

ومن الموازنة قول أبي تمام :

مها الوحش إلا أن هاتس أوانس ^(٥)

قنا الخط إلا أن تلك ذوابل

لقوله : « أوانس » و « ذوابل » من الموازنة القافية .

ومنه قول البحري :

فأحجم لنا لم يجد فيك مضجعاً

وأقدم لنا لم يجد عنك متهزباً

(١) الصفات ٦١٧ و ٦١٨ .

(٢) طه ١٠٠ و ١٠١ .

(٣) الخليل السائر ج ١ ص ١٩٣ .

(٤) الخليل السائر ج ١ ص ٦٥٠ .

فه «المهرب» و «المطعم» متماثلان في الازنة .

وبل ذلك ذهب العلوي وقال : « ووردوا عام في المنظوم والمشهور^(١) » .

وذكر ابن رشيق أن من المقابلة ما ليس مخالفاً ولا موافقاً كما شرطوا
إلا في الوزن والأندواج فقط فبسي حينئذ « موازنة » نحو قول النابغة :

أخلاق مجد كجئت ما لها تختلسر^(٢)

في الأسير والجود بين الحلم والخير

ومن أصلح الموازنة عنده قول ذي الرمة :

استحدثت الركب عن أشباعهم حبراً

أم راجع القلوب من أطرايه طرباً^(٣)

فوازن بين « استحدثت الركب » و « أم راجع القلب » . وبين « عن

أشباعهم حبراً » و « من أطرايه طرب » . وبين « الركب » و « القلب » وبين

« أشباعهم » و « أطرايه » و « حبراً » و « طرب »^(٤) .

وحسن هذا الفن أنه يورث الكلام طلاوة ، وإذا كانت مقاطع الكلام

معتدلة وقعت من النفس موقع الاستحسان ، وجعل ابن الأثير أفعال السجع

في العادة دون المماثلة ، لأن في السجع اعتدالاً وزيادة على الاعتدال ، وهي

تخالل أجزاء الفواصل لورودها على حرف واحد . وأما الموازنة ففيها الاعتدال

الموجود في السجع ولا تخالل في فواصلها ، فيقال : كل سجع موازنة ، وليس

كل موازنة سجعاً . أي أن السجع أحص من الموازنة^(٥) .

وقصلي التزويدي بين الموازنة والمماثلة ، وقال : « فان كان في إحدى

(١) المراج ٣ ص ٢٨ .

(٢) السجع ٢ ص ١٤ .

(٣) النول السارج ١ ص ٢٧٩ .

الغريبتين من الالفاظ أو أكثر ما فيها مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن خصص باسم المماثلة^(١) وذكرها بعض الامثلة السابقة .

والموازنة والمماثلة جميلة في الكلام إذا أحسن استعمالها ، وقد قال ابن الاثير إنَّ للكلام في ذلك ثلاثة وروفا وسببه الاعتدال^(٢) ، وأعطى أبو هلال الازدواج منزلة كبيرة وقال : « لا يحسن منثور الكلام ولا يخلو حتى يكون مزوجاً . ولا تكاد تجد ليلغ كلاما يخلو من الازدواج ولم يستغنى كلام عن الازدواج لكان القرآن ، لأنه في نظمه يخرج من كلام الخلق . وقد كثُر الازدواج فيه حتى حصل في أوساط الآيات فضلاً عما تزوج في الفواصل منه^(٣) » .

وعلى ابن حجة في ذم المماثلة فقال : « هذا النوع أغني المماثلة ما تستحق عقود أنواع البديع بسببها أن ينتظم النوع السافل في أسلاكها ، وما أعلم وجه الابتاع فيه ما هو . ولا نرى من استطراده وعدة بديعا غير الكثرة . وقد حسن أن أشد ههنا :

وكثر غارتابت ولو شاء لفسلا

وبالله ما اختلج في فكري من عين تأدبت أن أرضعه في قصيدة من قصائدي ، ولكن حكم المعارضة أوجب ذلك^(٤) .

والغريب أنه ذم هذا الاصلوب مع أنه ذكر له قوله تعالى : « والسماير والطارق . وما أمثالها الطارق »^(٥) التجم الثاقب . إن كمال تكس لما عليها

(١) الأيضاح ص ٢٩٨ .

(٢) المثال المشرح ١ ص ٢٧٨ .

(٣) كتاب الصنعتين ص ٢٩٠ .

(٤) عزلة الأدب ص ٣٥٦ .

حافظاً^(١) ، وذكر له ابن أبي الاصمعي وابن الأثير أمثلة من كتاب الله^(٢) .
واسلوب التوازن له روي في الكلام ويضفي جرماً بديعاً على العبارات
بحاكيكون له أكبر الأثر في الاصغاء اليه .

لزوم ما لا يلزم :

سماء بعضهم الألتزام والتضييق والتشديد والاعتناء ، وعدّه ابن المحرز
من محاسن الكلام ، وقال عنه : « من إعانت الشاعر نفسه في التواني وتكلفه
من ذلك ما ليس له^(٣) » . وقال ابن الأثير : « وهو من أشق هذه الصناعة
مذهباً وأبعدها مسلكتاً . وذلك لأن مؤلفه يلتزم ما لا يلزمه ، فإن الألتزام في هذا
الموضع وما جرى مجراه إنما هو السجع الذي هو تساوي أجزاء القواصل من الكلام
المنثور في قوافيها . وهذا فيه زيادة على ذلك ، وهو أن تكون الحروف التي
قبل القاصلة حرفاً واحداً ، وهو في الشعر أن تتساوى الحروف التي قبل روي
الآيات الشعرية^(٤) » .

وزاد العلوي في تعريفه فقال : « ويقال له الاعتناء ويرد في المنظوم والمنثور
من الكلام . ومعناه في لسان علماء البيان : أن يلتزم الناظم قبل حرف الروي
حرفاً مخصوصاً أو حركة مخصوصة من الحركات قبل حرف الروي أيضاً ،
وهكذا القول في الردف فانه يجعله على حد حرف متماثل ، وهكذا إذا ورد
في الشعر يكون على هذه الطريقة . فحاصل الأمر في لزوم ما لا يلزم هو أن
يلتزم حرفاً مخصوصاً قبل حرف الروي من المنظوم أو حركة مخصوصة » .^(٥)

(١) الطائي ١ - ٤ .

(٢) دبع القرآن ص ١٠٧ ، والنيل السائر ج ١ ص ٢٨٠ .

(٣) التذوق ص ٧١ .

(٤) النيل السائر ج ١ ص ٢٦٧ .

(٥) الطرائف ج ١ ص ٢٩٨ .

بفضاء باكرها التميم فضاها
 بباقة فادتها وأجلها
 حجتت نحتها فقلت لصاحي
 ما كان أكثرها لنا وأقلها
 وإذا وجدتها فإوساوس ملوفا
 شفع الضمير ال التواد فستها
 ومن ذلك قول كثير عزة :

خليلٌ هذا ربحٌ عزة فساغلا
 قلوبكما ثم أحللا حيث حدث
 وما كنت أدري قبل عزة ما البكا
 ولا فوجدت الحزن حتى تولت
 هيشاً مريئاً غير داهٍ غلام
 لعزة من أعرافنا ما استحل
 فما أتا بالداعي لعزة بالجو
 ولا شامتٍ إن شعل عزة زلت

وإني ونهامي بعزة بعدعسا
 نخلتُ ممسا بيننا ونخلت
 لكالرمي ظل الغمامة كالمسا
 تورا منها لتقبل الممحل
 كاني وإياها سحابة منحل
 رجاها قلنا جاوزته استهل
 فان سأله الواشون فم هجرتها ؟
 قتل : نكس حرم سلت فصلت

وهذه الأبيات من قصيدة طويلة وهي مع ذلك سهلة لينة ليس عليها من أثر الكلفة شيء^(١).

وكان هذا الفن في العهود الأولى يأتي سهلاً متفاداً في البيتين والثلاثة بل في العشرين كما في قصيدة كثير عزة ، ولكن للتأخرين أمرطوا في استعماله ، وقد نظم أبو العلاء المغربي ديواناً سماه « الأروميات » والتزم فيه بهذا الفن كسلي الالتزام فجاء بعضه جيداً كقوله :

بِئْسَتْ عَنِ الدُّنْيَا وَلَا بِنْتٌ لِي
فِيهَا وَلَا عَرْمِيٌّ وَلَا أُخْتُ
وَقَدْ حَمَلْتُ مِنَ الرُّؤْمِ مَا
تَعَجُّ أَنْ حَمَلْتَهُ الْيَحْتُ
إِنْ مَدَحْتَنِي سَاءَ فِي مَدْحِهِمْ
وَعَيْتُ أَنْتِي فِي الرِّئِ سِيحْتُ
وبعضه بين الإصرصال والكلفة ، كقوله :

لَا تَطْلُبَنَّ بِالسَّيْفِ لَكَ حَسَابَةٌ
قَلَمُ الْبَلِغِ يَخْرُجُ جَدِّ مِيخْرَلُ
سَكَنَ السَّلَاكِينَ السَّمَاءَ كَلَاهِمَا
هَذَا لَهُ رَمَحٌ وَعَسَلًا أَمْرَلُ
وبعضه متكلف وإن أجاد كقوله :

تَنَازَعُ فِي الدُّنْيَا سِوَاكَ وَمَا لَه
وَلَا لَكَ شَيْءٌ فِي الْخَفِيَّةِ فِيهَا
وَلَكِنَّهَا مَلَكَ لِلسَّرِيبِ مَقْدَرُ
يعبر جنوب الأرض مراد فيها

(١) ينظر الفن المخرج ٦ ص ٢٧٢ .

ولم تحفظ من ذاك التراجع بطائفة
 من الأمر إلا أن تعدد مفهوما
 فيا نفس لا تعظم عليك عظميها
 فتدبرها مثل مغزفها
 تداعوا إلى النزر القليل في فجالدوا
 عليه وخطوها لغزفها
 وما أم حيل^١ أو حيلة ضيف
 بأنظلم من تيبالك فاعزفها
 ثلاثي الوفود القادمة بها بفرحة
 وتبكي على أكنار منصرفها
 وما هي إلا شوكة^٢ ليس عندها
 وجدك لإحساس لغزفها
 كما قبلت لطير والوحش رازم^٣
 فألقت شروراً بين عظميها
 تبادت عن الانصاف من ضميم كرمها^٤
 سبيلاً إلى غيابة متصرفها
 فاطيق^٥ فما عنها وكفلاً ومقلداً
 وقيل لغوي الناس فلك لغزها

وقد ميز ابن الأثير بين المتكلف وغير المتكلف . وقال : « أما المتكلف
 فهو الذي يأتي بالفكرة والرؤية وذلك أن ينفى الخاطر في طلبه ، ويبحث على
 تبعه واقتصاص أثره . وغير المتكلف يأتي مستريحاً من ذلك كله ، وهو أن
 يكون الشاعر في نظم قصيدته أو الخطيب أو الكاتب في إنشاء خطبته أو كتابته
 فيها هو كذلك إذ سيج له نوع من هذه الأنواع بالاتفاق لا بالسعي والطلب ، ألا
 ترى إلى قول أبي نواس في مثل هذا الموضع :

أترك الأطلال لا تعباً بها إبها من كل يؤس فائيه
وانعثت الراح على حريمها إنما ديتالك دار فائيه
من عصار من راعا قال لي صيدت الشمس لنا في آيه
وألحق بهذا الفن تصغير الكلمات الأخيرة من الشعر أو من فواصل الكلام
المشور ، كقول بعضهم :

عزاً على ليل يدي مندبر موه مبيتي ليلسة الضمير
مقتبساً نفسي في طمير تشهر الرعدة في ظهيري
يلهو الي الزور من مندبري طمآن في ربح وفي مظير
وازرد قتر ليس بالغمير من لدا ما ظهر الي سحير
حتى بدت لي جبهة الضمير لأربع حلون من شهر^(١)

التشريح :

سماء الأجدابي هذه التسمية ، وهو بناء البيت على قائمتين يصح المعنى على
الوقوف على كل واحدة منهما .

وسمى بعضهم « التوشيح » ، وقد قال ابن الأثير في هذه التسمية : « وهو أن
يجي الشاعر أبيات قصيدته على بحرين مختلفين . فإذا وقف من البيت على القافية
الأولى كان شعراً مستقيماً من بحر على عروض . وإذا أضاف إلى ذلك ما بني
عليه شعره من القافية الأخرى كان أيضاً شعراً مستقيماً من بحر آخر على
عروض . وصار ما يضاف إلى القافية الأولى لبيت كالوشاح ، وكذلك يجري
الأمر في الفترتين من الكلام المشور فإن كل فقرة منهما تصاغ من سبعين »^(٢)

(١) نقل السراج ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٧ .

(٢) نقل السراج ٢ ص ٢٥٩ .

وقال العاوي في تسميته تشريفاً : « لأنَّ ما هذا حاله من الشعر فإن النفس
تشرع إلى تمام القافية وكألفا^(١) » .

وسماه ابن أبي الأصبغ « التوأم » وأراد بذلك مطابقة التسمية للمسمى ،
وقال : « أنه متى اقتصر على القافية الأولى كان من ضرب ذلك البحر الذي عمل
الشاعر بيته منه . فإذا استوفى أجزاءه وبناه على القافية الثانية كان البيت من
ضرب غير ذلك الضرب من ذلك البحر . وغالبه أن يختلف الرويان وإن جاز
توافقهما^(٢) » .

ومن هذا الفن قول بعضهم :

وإذا الرياحُ مع العشيِّ تناوحتُ
هُوجُ الرمالِ يكتبهن شمالاً
ألفيتنا نغري الغيظ لضيفتنا
قبل القتالِ وقتل الأبطالِ

فإن هذا الشاعر لو اقتصر على « الرمال » و « القتال » لكان الشعر من مجزوء
الكامل ، وهو :

وإذا الرياحُ مع العشيِّ تناوحتُ هُوجُ الرمالِ
ألفيتنا نغري الغيظ لضيفتنا قبل القتالِ
ومنه قول الآخر :

اسلم وتدُمَّتْ على المهادِ ما رتسا
ركنا نهرٍ أو مضابِ حيراءِ
وتسل المراد ممكناً منسه على
رغم الدهورِ وقُرَّ بطولِ بقساءِ

(١) الطراز ج ٢ ص ٧٠ .

(٢) تحرير الشعر ص ٥٢٢ .

وإذا نظر ان هذين البيتين وجداً أيهما بأثبات على قافية أخرى هي « ثير »
و « الدهور » وعلى مجزوءه الكامل ويكونان :

اعلم ودعيت على الخوا وث ما رسا ركننا تيسير
وتلى المراد مكنتنا منه على راعس الدهور
ومنه قول الحريري :

يا مخاطبة الدنيا الدينية إتيا
شرك الردى وقرارة الأكسدر
دار منى ما أضحكت في يومها
أبكت غداً . بعداً لها من دار
وإذا أطل سحابها اسم يتفع
من صدى لجهاسه الفرر
ويمكن أن تبنى بصورة أخرى هي :

يا مخاطبة الدنيا الدينية أتيا شرك الردى
دار منى ما أضحكت في يومها أبكت غداً
وإذا أطل سحابها لم يتفع منسه صدى

وفي هذا الفن تكلف ظاهر ولذلك لا يكاد يستعمل إلا قليلاً . قال ابن
الأثير : « وليس من الحسن في شيء » ثم قال : « واعلم أن هذا النوع لا
يستعمل إلا متكلفاً عند تعاطي السكّن من صناعة النظم . وحسنه متوطناً فيه
من الصناعة لا بما فيه من البراعة . ألا ترى أنه لو نظم عليه قصيد من أوله إلى
آخره بتضن غزلاً ومدبجاً على ما جرت به عادة القصاصد ليس أنه كان يحيى
بارداً غداً لا يسلم منه على محك النظر عشرة ؛ والعشر كثير . وما كان على هذه
الصورة من الكلام فإما يستعمل أحياناً على الطبع لا على التكلف . وهو أمثاله

لا يحسن إلا إذا كان يعبراً كالرقم في التوب أو الشبهة في الجملد^(١) .

ولشدت التكلف في التشريع لم يقبله أصحاب البديعيات أيضاً فقال ابن حجة : « ولا شك أن هذا النوع لا يأتي إلا بتكلف زائد وتعسف ، فإنه راجع إلى الصناعة لا إلى البلاغة والبراعة^(٢) » .

هذه أهم المحسنات القظية وقد قال عنها الفزويني : « وأصل الحسن في جميع ذلك - أعني القسم القظي - كما قال الشيخ عبد القاهر ، هو أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني فإن المعاني إذا أرسلت على سجيبتها وتركت وما تريد طلبت لأنفسها الألفاظ ولم تنكسر إلا بما يليق بها ، فإن كان خلاف ذلك كان كما قال أبو الطيب اللثبي :

إذا لم تشاهد غير حسن شيئا

وأعصابها فالحسنُ عنك مُعْتَبَبٌ^(٣)

ولا يقدر أن يستعمل هذه القنون إلا أديب متمكن تنقاد له اللغة ويسلس له الأسلوب وتنهال إلى قلمه المعاني أنبيالاً ، ولذلك جاءت في أدب المتأخرين بادرة غثة لا روح فيها.

(١) لئلا السائر ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) عزلة الأدب ص ١٢٠ .

(٣) الإيضاح ص ١٠٠ .

الفصل الرابع المحسنات العنوية

المطابقة :

وتسمى الطائي والتطبيقي والتكافؤ والنضاد ، وهي الفن الثالث من بدیع ابن المعتز : وقد قال عنها : « قال الخليل - رحمه الله - يقال : طابقت بين الشئین إذا جمعتهما على حذر واحد ، وكذلك قال أبو سعيد : فالقائل لصاحبه : أتيناك لئلا بنا سبيل التوسع فأدخلتنا في ضيق الضمان ، قد طابقت بين السعة والضيقة في هذا الخطاب ^(١) » .

وسماه قدامة التكافؤ ، وقال في تعريفه : « ومن نعوت المعاني التكافؤ وهو أن يصف الشاعر شئاً أو يذمه أو يتكلم فيه بمعنى ما ، أي معنى كان فيأتي بمعنيين متكافئين . والذي أريد بقولي : « متكافئين » في هذا الموضع : متقومان أما من جهة النضادة أو السلب والایجاب أو غيرهما من أقسام التقابل ، مثل قول أبي الشغب العيسى :

حاورُ الشمالِ وهو مرٌّ باسبيلٌ بحمي القمارِ صبيحة الأرهاني

(١) البديع ص ٣٦ .

فقوله : « جار ، ومر ، تكافؤ^(١) » .

ولم يسمه التكافؤ أحد غير قدامة والنجاش^(٢) . أما المطابق عندده فهو
النجاش .

وقال ابن الأثير : « وهذا النوع يسمى الديدع أيضا وهو في المعاني ضد
التجنيس في اللفظ^(٣) » . ورأى أن الأليق من حيث المعنى أن يستعمل
المقابلة . وكان ابن سنان قد أقر تسميته « المطابق^(٤) » . وقال ابن أبي الأصبغ إن
المطابقة ضربان :

١ - ضرب يأتي باللفاظ الحقيقية .

٢ - وضرب يأتي باللفاظ المجاز .

لما كان منه بلفظ الحقيقة سمي طباقا . وما كان بلفظ المجاز سمي تكافؤا
ومثاله :

جارٌ الضمائل وهو مرٌ يساميلٌ

يعني المسارَ صبيحةً الأرماسا

فقوله : « جار ومر » - يجري مجرى الاستعارة إذ ليس في الإنسان ولا في
شماله ما يذاق بحاسة الذوق^(٥) .

والمطابقة بعد ذلك هي : الخياع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة
ويكون ذلك إما بلفظين من نوع واحد :

(١) فقد نشر من ١٦٢ .

(٢) ينظر المقدمة ج ٢ ص ٤ . وكتاب الضمائم ص ٣٠٧ .

(٣) اللؤلؤ المذبح ج ٢ ص ٢٧٩ . والبلدع الكبير ص ٢١١ .

(٤) من الضمائم ص ٢٣٤ .

(٥) تحرير التجويد ص ١١١ .

١ - اسين : كقوله تعالى : « وَتَحْسَبُهُمْ آيَاتًا وَهُمْ رُفُودٌ ^(١) » .
 وقوله : « لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الْعِلْمَاتِ إِلَى الدُّورِ ^(٢) » . وقوله : « يُخْرِجُ
 الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ^(٣) » . وقوله - عليه السلام - :
 « خير المال عين ساهرة لعين فائمة » . وقول الشاعر :

فله ابتسامٌ في لوامعٍ يترقبه
 وله يكامنٌ وذقمه المنسرب

وقول الفرزدق :

والشيبُ يتهضرُ في الشبابِ كأنه
 ليلٌ يصبحُ بجانبه نهارٌ

وقول أبي تمام :

ما إن أرى الاحبابَ بيضاً وضحاً
 إلاً بحيث ترى المشايخا سودا

وقول البحتري :

وتوقفي منك الآساءةَ جاهداً
 والعَدْلُ أن أتوقع الاحسانا
 وكما يسركَ إنْ متي راضياً
 فكذلك فاعشْ عشوتي غضباناً

وقوله :

كأنَّ سهادَ اليبسِ يعشقُ مقالي
 فيبينهما في كلِّ حجرٍ أنسا واصلٌ

(١) الكهف ١٨ .

(٢) الأحزاب ٤٣ .

(٣) الروم ١٩ .

٢ - أو تعالين : كقولته تعالى : « ثَوْبِي الْمَلِكُ مَنْ تَشَاءُ وَتَمْرِيحُ الْأَلْبُكُ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذَلِّقُ مَنْ تَشَاءُ^(١) » ، وقول النبي - عليه السلام - للاتصار : « إنكم لتكثرون عند الفزع وتقلون عند الطمع » ، وقول أبي صخر الخليل :

أما والذي أبكى وأضحك والسدى
أعات وأحيا والذي أشرد الأوسر

وقول الآخر :

لئن ساءتني أن تلقني بمسوفة

لقد سرتني أتى خطرت بيسالك

٣ - أو حرفين : كقولته تعالى : « لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ^(٢) » ، وقول الشاعر :

على أتى راضر بأن أحمل الهوى
وأخلص منه لا على ولا لبا

وتنقسم المطابقة الى قسمين :

١ - مطابقة الايجاب : وهي كالأمثلة السابقة.

٢ - مطابقة السلب : كقولته تعالى : « والذين أكثر الناصر لا يعلمون^(٣) ، يعلمون^(٤) ظاهر من الخيافة الدنيا^(٥) » ، وقول الشاعر :

وتشكر إن شئت على الناس قولهم
ولا يتكروون القول حين تقول

(١) آل عمران ٥٦ .

(٢) البقرة ٢٨٦ .

(٣) الروم ٦٧ .

وقول البحرني :

بِقُبْحِ نَيْلٍ مِنْ حَيْثُ لَا أَعْلَمُ النَّوَى

ويسرى إلى " الشوق " من حيث " أعلتم "

والحقّ القزويني يهذين القسمين « إيهام التضاد (١) » - وهو أن يوهم لفظ
الضد أنه ضد مع أنه ليس كذلك - كقول جميل الخزازي :

لَا تَعْجِبِي بِأَسْكَتِكُمْ مِنْ رَجُلٍ

ضَحِكْتُ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَسِي

فإن « الضحك » هنا من جهة المعنى ليس بضد « البكاء » - لأنه استعارة عن
كثرة الشيب - ولكنه من جهة اللفظ يوهم المطابقة .

ومنه قول قُربط بن أبيث :

يَجْزُونَ مَنْ ظَلَمَ أَهْلَ الظُّلْمِ مَغْفَرَةً

وَمَنْ إِسَاءَ أَهْلَ السُّوءِ إِحْسَانًا

فإن « الظلم » ليس بضد « المغفرة » ، وإنما يوهم بلفظه أنه ضد .

وأدخل في « إيهام التضاد » قول أبي تمام :

مَا إِنَّ تَرَى الْأَحْيَاءَ بَيْضًا وَفَتْحًا

إِلَّا بِحَيْثُ تَرَى الْمَيِّتَ سَوْدًا

فإن « البيض » هنا التفتيح ، و « السود » التوثات .

وقوله :

لَهُ مِظَارٌ فِي الْعَيْنِ أَيْضٌ نَاصِعٌ

وَلَكِنَّهُ فِي الْقَلْبِ أَسْوَدٌ أَسْفَحٌ

(١) الايضاح ص ٢١٠ .

وأراد هنا أنه مؤثر مؤلم لا اللون الذي هو ضد الأبيض .

وقد بذلت الجتناس بالمطابقة كقوهم : « جمل » بمعنى صغير ، و « جمل » بمعنى حظيم . قال باطنه مطابقة وإن كان ظاهره جناساً ، وكذلك « الجون » الأبيض ، و « الجون » الأسود . وكذلك إن دخل النقي كما في بيت البحري :

بيض لي من حيث لا أعلم النوى

ويسرى إلى الشوق من حيث أعلم

فهنا جناس في ظاهره ، وهو في باطنه مطابقة ، لأن قوله « لا أعلم » كقوله : « أجهل^(١) » .

ولا يكفي أن يؤتى بالمطابقة بعيدة عن أي هدف عمدة عن كل تأثير ، وإنما ينبغي أن تأتي مرشحة بنوع من البديع لكي تكسب جمالاً وبياءً ، وإن ذلك ذهب البلاغيون ومنهم ابن حجة الذي قال : « والذي أقوله إن المطابقة التي يأتي بها الناظم مجردة ليس تحتها كبير أمر . ونهاية ذلك أن يطابق الضد بالقصد وهو شيء سهل ، التهم إلا أن ترشح بنوع من أنواع البديع لتشاركه في البهجة والرونق كقوله تعالى : « تُولجُ الليلَ في النهار . وتُولجُ النهارَ في الليلِ . وتُخرجُ الخيَّ من اللَّيْلِ ، وتُخرجُ اللَّيْلَ من الخيِّ ، وتُرزقُ من تَشَاءُ بغير حساب^(٢) » . فلي العطف بقوله تعالى : « وتُرزقُ من تَشَاءُ بغير حساب » دلالة على أن من قدر على الأفعال العظيمة قدر على أن يرزق بغير حساب من شاء من عباده . وهذه مبالغة التكميل المشحونة بتدرة الرب - سبحانه وتعالى - . فانظر إلى عظم كلام الخالق هنا فقد اجتمع فيه المبالغة الحقيقية والعكس الذي لا يدرك لوجازته وبلاغته ، ومبالغة التكميل التي لا تليق بتدريته . ومثل ذلك قول امرئ القيس :

(١) ينظر المصنف ج ٢ ص ١٢ - ١٤ .

(٢) آل عمران ٢٧ .

مكر مفر مُكْمِل مُدْبِر مع

كجمله و مدخر حطه السبل^١ من عمل

المطابقة في الأفعال والأدبار . ولكنه لما قال « معاً » زادها تكميلاً في غاية الكمال ، فان المراد بها قرب الحركة في حالي الإقبال والأدبار وحالي الكفر والفر . فلو ترك للمطابقة من هذا التكميل ما حصل لها هذه اليهجة ولا هذا الموقع . ثم انه استطراد بعد تمام المطابقة وكال التكميل الى التشبه على سبيل الاستطراد البيهقي وقد اشتمل بيت امرئ القيس على المطابقة والتكميل والاستطراد^(١) .

ومن المطابقة التي اكتسبت بالتورية قول المتنبي :

إرغشم شبيب فارق سيفه كفته

وكألا على الغلات يصطحبان

كأن رباب الناس قالت لسيفه :

رفيقك قبسي^٢ وأنت بمسائي

ومن المطابقة التي اكتسبت بالجناس قول أبي تمام :

بعض الصفائح لا سود الصخالف في

متولين جلاء الشك والرتيب

٢ ولكن ليس معنى ذلك أن المطابقة حينما تأتي وحدها من غير ترشيح بفن حر ، لا قيمة لها ، بل لها قيمتها لأن التضاد نفسه يؤدي الى إيضاح المعنى وتقريب الصورة وهي كما قال الشاعر :

فدان أسسا استجب معاً حَسُنَا

والهدن^٣ يظهر حُسْنَه الضن

(١) عزارة الأدب ص ٧١ .

وقد جاءت في كثير من الكلام مجردة ، فأدت دورها في التعبير .

المقابلة :

تكلم **عبدالمعطي** عن أنواع المعاني . وقد قال عنها : « ومن أنواع المعاني وأجناسها أيضا صفة المقابلات ، وهي أن يصنع الشاعر معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض في أو المعارضة فيأتي في الموافقة بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على العكس . فمبشرًا شروطًا وبعدد أحوالًا في أحد المعنيين فيجب أن يأتي فيهما في المقابلة الذي يشرطه أو عده وقيمًا يخالف بأضداد ذلك كما قال بعضهم :

« ما مضى » يكون « ما مضى »
« ما مضى » يكون « ما مضى »

4- « ما مضى » على « ما مضى »

فقد أتى بإزاء كل ما وصفه من نفسه بما يضاده على الحقيقة من عاينه حيث قال بإزاء « ما مضى » « ما مضى » وإزاء « ما مضى » : « ما مضى »^(١) .

وأدخلها جماعة في المطابقة كما إن الأثير الذي قال : « أعلم أن الأيقين من حيث المعنى أن يسمى هذا النوع المقابلة^(٢) ! ، والقزويني الذي قال : « ودخل في المطابقة ما يخص باسم المقابلة ، وهو أن يأتي بمعنيين مترافقين أو معان مترافقة ثم بما يقابلهما أو يتقابلها على الترتيب^(٣) » . ولكن ابن حجة قال : « وهو غير صحيح . فإن المقابلة أعم من المطابقة وهي التنظير بين شيئين فأكثر ، وبين ما يخالف وما يوافق . فقولنا : « وما يوافق » صارت المقابلة أعم من المطابقة فإن التنظير بين ما يوافق ليس بمطابقة^(٤) » .

(١) لقد الشعر عن ١٤٢ .

(٢) إجماع الكور عن ٢١٩ .

(٣) الأيضاح عن ٢٤١ .

(٤) عزارة الأدب عن ٥٧ .

وفرقى البلاغيون بين العاطفة والمقابلة من وجهين :

الأول : إنَّ العاطف لا يكون إلاَّ ضدَّين غالباً ، كقوله تعالى : « وهو الذي يحبكم ثم يبغضكم ^(١) » ، والمقابلة تكون غالباً بالجمع من أربعة أضداد : ضدَّين في أصل الكلام وضدَّين في عجزه ، وتبلغ إلَّ الجمع من عشرة أضداد : خمسة في الصدر وخمسة في العجز .

الثاني : لا يكون العاطف إلاَّ بالأضداد ، والمقابلة تكون بالأضداد وغيرها ^(٢) .

وتأتي المقابلة على أنواع منها :

١ - مقابلة اثنين بالثنين ، كقوله تعالى : « فَاتَّبِعْ صَاحِبَكُمْ قَلْبًا وَنَسِيكًا كَثِيرًا ^(٣) » ، وقول النبي - عليه السلام - : « إنَّ الفرق لا يكون في شيء إلاَّ زانه - ولا ينزع من شيء إلاَّ شانه » ، وقول القباية الجعدي :

فَقِيَ تَمَّ فِيهِ مَا يَسُرُّ صَدِيقَهُ

عَلَّ أَنْ فِيهِ مَا يَسُوهُ الْأَعَادِي

وقول الآخر :

فَوَاعِجِبْأ كَيْفَ اتَّفَقْنَا فَمَا صَبِحَ

وَقِيَ وَمَطْوِيَّ عَلَى الْعَلِّ غَادِرُ

٢ - مقابلة ثلاثة بثلاثة ، كقوله تعالى : « وَيُحِيلُ لَهُمُ الطُّيُوتَ وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْحَبَابِثَ ^(٤) » ، وقول أبي ذلامه :

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا

وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالْإِفْلَاحَ بِالرَّجُلِ

(١) التوبة ٥٤ .

(٢) انظر محمود التميمي من ١٧٩ - وبيع الفرقان من ٢٤ ، والقول من ١٤٨ .

(٣) الأعراف ١٥٧ .

(٤) الأعراف ١٤٧ .

وقول المتنبي :

للا اجودُ يُفني المالَ واجدُ مقبِلٌ

ولا البخلُ يبقي المالَ واجدُ مديسرُ

٣ - مقابلة أربعة بأربعة كقوله تعالى : « فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنَنِيئَهُ لَيْسَ لِي . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنَنِيئَهُ لِيحْسِرُنِي^(١) » . وقول أبي تمام :

ما أمةٌ كان قبحُ اجورٍ يُسخطها

دهراً فأصبح حَسَنُ العَدْلِ يَرْضيها

٤ - مقابلة خمسة بخمسة . كقول الشاعر :

بواطيء فوق غداة الصبح مشهور

وطائر تحت ذيل الليل مكتم

وقول المتنبي :

أزورهم وصادق الليل يشفع لي

وأنتي وياضُ الصبح يُغفري لي

ولم يدخل الزبوني هذا البيت في هذا النوع ، لأنّ اللام والياء . فهما صلنا الفعلين ، فهما من كليهما^(٢) .

والمقابلة اذا استعملت في موضعها كانت بدیعة كما ظهر في الأمثلة ، وهي والطلاقة تزيد المعنى وضوحاً . أما اذا استعملت في غير موضعها كانت فاسدة قافية . وقد أشار قدامة الى ذلك وتكلم على فساد المقابلات وقال : « ومن عيوب المعاني فساد المقابلات . وهو أن يضع الشاعر معنى يريد أن يقابله بآخر اما على جهة الموافقة أو المخالفة فيكون أحد المعنيين لا يخالف الآخر ولا يوافقه .

(١) اللق ٤ - ١٠ .

(٢) الايضاح ص ٢٤٢ .

مثال ذلك قول أبي عدي القرشي :

يا ابن عير الأختيار من عبد شمس
أنت زين الدنيا وغيث الجنود

فليس قوله : « وغيث الجنود » موافقاً لقوله : « زين الدنيا » ولا مضاهياً
وذلك جيب⁽¹⁾ .

وقال أبو هلال عن فساد المقابلة : « وفساد المقابلة أن تذكر معني لتضفي
الحال ذكرها بموافقة أو مخالفة فيؤتى بما لا يوافق ولا يخالف مثل أن يقال :
« فلان شديد البأس فقي الثغر » أو « جواد الكف أبيض الثوب » أو تقول :
« ما صاحبته خيراً ولا فسقا » و « ما جامني أحمر ولا أسود » .

ويوجه الكلام أن تقول : « ما جامني أحمر ولا أسود » و « ما صاحبته خيراً
ولا شريراً » و « فلان شديد البأس عظيم النكاية وجواد الكف كثير العرف » .
وما يجري مع ذلك ، لأن السورة لا تخالف السواد غاية المخالفة ، ونقاء الثغر لا
يخالف شدة البأس ولا يوافق⁽²⁾ .

وفي ذلك ما يعطي هذا الفن أهمية في التعبير ويجعله أكثر من محسن معنوي
يؤتى به لزينته والتحصين .

مرعاة النظر

ويسمى التناسب والاختلاف والتوقيت والموازاة . وهو أن يجمع الناظم أو
النائر أمراً وما يتناسبه لا يتضاد . كخارج المطابقة سواء كانت التناسبية لفظاً
لغوي أو تقنياً لفظ أو معنى لغوي . إذ التصد جمع شيء إلى ما يتناسبه من نوعه

(1) نقد الشعر ص ٢٢٩ .

(2) كتب الصحاح ص ٢٢٩ .

أو بلائحه من إحدى الوجوه⁽¹⁾.

ومثال ذلك قول البحري في إبل أنحلها السير :

كالقسي² المتقطعات بل الأسهم مبرية³ يسبل الأوتسار

فانه لما شبه الأبل بالقسي⁴ وأراد أن يكرر التشبيه كان يمكنه أن يشبهها بالعراجين أو بنون الخط ؛ لأن المعنى واحد في الإحناء والرقلة ، ولكنه قصد المناسبة بين الأسهم والأوتار لما تقدم ذكر القسي⁵.

وكقول ابن رشيح :

أصبح وأهوى ما سعتاه في الندى

من الخبر المأسور منذ قد سدير

أحدث ترويسا السيول⁶ عن الحيا

عن البحر عن كعب⁷ الأمير تميم

فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأسور والأحداث والرواية ، ثم بين السيل والحيا والبحر وكعب تميم ، مع ما في البيت الثاني من صحة التريب في العتقة ، إذ جعل الرواية لصاغر عن كعب كما يقع في سند الأحداث ، فان السيول أصلها المطر ، والمطر أصله البحر ، ولذلك جعل كعب المددوح أصلاً للبحر على سبيل المبالغة .

ومن مراعاة النظر « تشابه الأطراف » ، وهو أن يتم الكلام بما يناسب أوله في المعنى⁽⁸⁾ . وهذه تسمية ابن أبي الأصمح المصري ، وكان اسمه الشيخ ، فغيره لما رأى هذه التسمية غير لائقة⁽⁹⁾ .

ومنه قوله تعالى : « لا تُدرِ كنهُ الأبصارُ وهو يُدْرِكُ الأبصارَ وهو العظيفُ

(1) الأيضاح ص 313 ، وخزانة الأدب ص 171 .

(2) الأيضاح ص 311 .

(3) ينظر تحرير التصريح ص 220 ، وديع القرآنة ص 229 ، وخزانة الأدب ص 107 .

التخيير^(١) ، فإن اللفظ يناسب ما لا يدرك باليصر ، والخبرة تناسب من يدرك شيئاً فإن من يدرك شيئاً يكون خبيراً به .

وعما يلحق به « إيهام التناسب » ، وهو الجمع بين معنيين غير متناسين بلفظين يكون لهما معنيان متناسيان وإن لم يكونا مقصودين : كقوله تعالى : « الشمس والقمر يحسبان » ، والنجم والشجر يسجدان^(٢) ، فالجمع بمعنى النبات وإن لم يكن مناسباً للشمس والقمر ، فقد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ، ولذلك سمي هذا الفن « إيهام التناسب » .

وذاكر القزويني فنا بدعيًا سماء التفويف « وعرفه بقوله : « وهو أن يأتى في الكلام بمعان متلازمة في جمل مستوية المقادير أو متقاربة^(٣) » ، ومنه قول الشاعر يصف سحابة :

تَسْرِبُ بِلَ وَشَيْبًا مِنْ عَزْوَرٍ تَطْرُقَتْ
مَطَارُهَا طَرِزًا مِنْ الْهَرَقِ كَالكَبْرِ
فَرُشِي بِلَا رَقْمٍ ، وَنَقْشٌ بِلَا يَدٍ
وَدَمْعٌ بِلَا عَيْنٍ ، وَهَجْرٌ بِلَا شَعْرِ
وقول غيره :

إِنْ يَلْعَقُوا الْكُرْبِ وَإِنْ يَسْتَلْحِقُوا
أَشَدُّهُ وَإِنْ تَرَلُوا بِضَنكَ أَرْزَلِ

وقال القزويني بعد ذلك : « فبعضه من مراعاة النظر وبعضه من المطابقة » . وقد عرفنا أن حجة التفويف بقوله : « والتفويف في الصناعة عبارة عن إتيان المتكلم بمعان شتى من المدح والذم وغير ذلك من الفنون والأغراض ، كل فن

(١) التمام ١٠٥ .

(٢) الرحمن ٥ و ٦ .

(٣) الأوضح ص ٢٤٤ .

في جملة من الكلام متصلة عن أختها مع تساوي الجملة في الوزن . ويكون بالجملة الطويلة أو المتوسطة أو القصيرة وأحسنها وأبلغها وأصعبها مسلكتاً القصار^(١) . ولم يُحجب بهذا الفن ، لأنه لا يفيد غير إرشاد ناظمه الى طرق التعقيد ، والأمثلة التي ذكرها تزيد كلامه : كقول ابن زيدون :

ته احتمل واحتمك اصبر وعزّأهسن
وذلك أنخضع وقل اسمع ومرّ أظع

وقول المتنبي :

أقل أنل القطع احمل حلّ أسئلُ أعد
زده هسلّ بشّ تفضل أدن سرّ صل
وأي روعة في مثل هذين البيتين وإن كان الأول أقرب الى الفهم .

المبالغة :

تحدث ابن المعتز في بديعه عن « الإفراط في الصفة » وهو أحد محاسن الكلام والشعر . وأدخل قدامة المبالغة في نعوت المعاني وقال : « هي أن يذكر الشاعر حالاً من الأحوال في شعر لو وقف عليها لأجزأه ذلك في الغرض الذي قصده فلا يوقف حتى يزيد في معنى ما ذكره من تلك الحال ما يكون أبلغ فيها قصد له^(٢) . وكان قدامة هو الذي سماها المبالغة وصار أكثرهم على تسميته ، لأنها أخف وأعرف من مصطلح ابن المعتز^(٣) .

والبلّاحين والنقاد ثلاثة ملأهب فيها :

الأول : إنها غير معدودة من محاسن الكلام ولا من جملة فضائله . ووجهتهم

(١) خزائن الأدب ص ١١٢ .

(٢) نقد الشعر ص ١٦٠ .

(٣) تحرير التبيين ص ١٤٧ ، وخزائن الأدب ص ٢٢٥ .

على هذا هو أنّ خبير الكلام ما يخرج مخرج الحق من غير إفراط ولا تفريط . أو
كما عبر عنه حسان بن ثابت بقوله :

وإنما الشعرُ عقلُ المرءِ يعرفه

على الأنام فإن كميّاً وإن حقيقاً

وإنّ أشعر بيتٍ أنت قائله

بيتٌ يقال إذا أنشدته صدقاً

قال ابن حجة : « وعند أهل هذا المذهب أنّ المبالغة لم تسفر عن غير
التحويل على السامع ولم ينز الناظم إلى التحريم عليها إلا لعجزه وقصور حسنه عن
الخروج للمعاني المستكرمة . لأنّها في صناعة الشعر كالأمرأة من الشاعر إذا
أعياد إيراد المعاني الغريبة فيشغل الأسماح بما هو حال وتحويل^(١٤) » .

الثاني : إنّها من أجلّ المقاصد في الفصاحة وأعضدها في البراعة ، وحببتهم
على ذلك أنّ خبير الشعر أكثره وأفضل الكلام ما يروى فيه .

الثالث : إنّها فن من فنون الكلام ونوع من محاسنه . ومضى فكانت جارية
على جهة الغلو والافتراق فهي مذمومة . وعلى هذا المذهب سار معظم البلاغيين
والنقاد . وقال ابن حجة في تعريفها : « هي إفراط وصف الشيء بالممكن التريب
وقوعه عادة^(١٥) » .

ومن أمثلة المبالغة المقبولة قول الشاعر :

رهنه يدي بالعجز عن شكر برّه

وما طوق شكري لشكور مزيسه

ولو كان مما يستطاع استطعسه

ولكنّ ما لا يستطاع شيسه

(١٤) عزارة الأديب ص ٢٢٤ .

(١٥) عزارة الأديب ص ٢٢٤ .

وحفل القرآن الكريم بالمبالغة البديعة فقال الله تعالى : « سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ^(١) »
 وما يتصل بالمبالغة في « الاغراق » وهو : « إفراط وصف الشيء بالممكن
 الجهد وقوعه عادة^(٢) » . « وفن » الغلو « وهو » الإفراط في وصف الشيء
 بالمستحيل وقوعه عادة^(٣) وعقلا^(٤) .

ولا يحسن هذان الفنان إلا إذا اقترنا بما يقربهما إلى التبول كاستعمال « قد »
 للاحتمال ، و « لولا » للامتناع ، و « كاد » للمقاربة . ولم يقع شيء من ذلك
 في كتاب الله أو الشعر الراعي إلا كان مقرونا بما يخرج من باب الاستحالة
 ويدخله في باب الامكان كقوله تعالى : « يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ^(٥) » ،
 وقول زهير بن أبي سلمى :

لو كان يقعد فوق الشمس من كرم
 قوم^(٦) بأولهم أو بعدهم فعدوا

ومنه قول المتنبي :

روح ترد في مثل الخلال إذا
 أطلت الرياح عنه الثوب لم يبق
 كفى بجسمي لحولا^(٧) أنني رجل^(٨)
 لولا مخاطبتي إياك لم تسمرني

وهذه أمثلة الاغراق : أما العلو فهو نوعان : مفيول وغير مفيول ،
 والمفيول ما قُرب بأحدى الصيغ الثلاثة على قبول العقل لها كقوله تعالى :

(١) الرعد : ١٠ .

(٢) عزارة الأدب ص ٢٢٧ .

(٣) عزارة الأدب ص ٢٢٩ .

(٤) التور : ٤٣ .

« تكادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ ، ولو لم تنسبهُ نازراً^(١) » وقول المعري :

تكادُ قِيبُهُ من غيرِ رامٍ تُكْتَنُ في قلوبهم النبالة
تكادُ سيوفُهُ من غيرِ سكرٍ تجتهدُ إلى وقاهم التسللا
وغير المقبول كقول أبي نواس :

فلما شربناها ودبَّ حبيبُها إلى موضع الأسرار قلت لها فلي
سَخافةٌ أنْ يسطو عليّ شعاعُها فيطلع ندماي على سيرتي الخفي

وقوله :

وأخضتُ أهملَ الشركِ حتى أتته لتخافك الشطفتُ التي لم تُخْذلي

ولعل بيته في الخمرة أقرب من البيت الثالث ، وهما رائعان وإن كان العقل لا يقبل وفرح مثل ذلك ، ولكن الشعر لا يقاس دائماً بالعقل أو بما يمكن أن يقع ، فقد يكون للخيال النصيب الأوفى في روحته وجماله كما في بيتي أبي نواس .

واعتبر ابن رشيح « الأفعال »^(٢) ضرباً من المبالغة إلا أنه في الفرواق خاصة . وهذا الفن مما لم يره قدامة وقال عنه : « ومن أنواع التلاطف الغافية مع سائر البيت » الأفعال » ، وهو أن يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تاماً من غير أن يكون للغافية فيما ذكره صنع ، ثم يأتي بها لحاجة الشعر في أن يكون شعراً إليها فيزيد معناها في تجويد ما ذكره في البيت كما قال امرؤ القيس :

كأنَّ عيونَ الوحشِ حولَ غيائنا

وأرسلنا الجرعُ الذي لم يُنْقَبِ

(١) التور ٢٥ .

(٢) الصمد ٢ ص ٥٧ .

فلقد أتى امرؤ القيس على التشبيه كاملاً قبل القافية وذلك أن عيون الوحش
شبيهة بالخرزج ، ثم لما جاء بالقافية أوغل بها في الوصف ووكّنه وحر قوله :
« الذي لم ينقلب » فان عيون الوحش غير مثقبة وهي بالخرزج الذي لم ينقلب أدخل
في التشبيه ^(١) .

ومنه قول ذي الرمة :

قلب العيس في أطلال مينة قاسان

رُسوماً كأخلاق الرعاء المسلسل

فتمت كلامه قبل « المسلسل » ثم قال : « المسلسل » فزاد شيئاً . ثم قال :

أظن الذي يجدي عليك سؤامنا

دموعاً كتبيد الجحمان المفصل

فتمت كلامه ثم احتاج إلى القافية فقال : « المفصل » فزاد شيئاً ^(٢) .

وتقسيم السكاكي والقزويني للمبالغة لا يخرج عما سبق فهي تبليغ وإغراق
وغلو : ولكن أصحاب البديعيات اعتبروا كل لون من هذه الألوان الثلاثة
غناً قائماً بذاته وقال ابن حجة : « وهذا النوع أعني المبالغة شركة قوم مع
الإغراق والغلو لعدم معرفة الفرق وهو مثل الصبح ظاهر ^(٣) » . ولو رجعنا
إلى التعريفات لرأيناها متطابقة ، ومعنى ذلك ان السكاكي وأصحابه ميزوا
بين كل قسم غير أنهم لم يفردها في فصول مستقلة . قال القزويني في تعريف
المبالغة : « المبالغة أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدّاً مستحيلاً
أو مستبعداً ، كتلا يظن أنه غير متناه في الشدة أو الضعف » ثم قال : « وتختصر
في التبليغ والإغراق والغلو ^(٤) » . وفي هذا تحديد لكل نوع وترتيب له حسب

(١) نقد الشعر ص ١٩٢ .

(٢) نزعة الأدب ص ٢٢٥ .

(٣) الأيضاح ص ٢٦٥ .

قويه من الوقوع فهو التبليغ ثم الاغراق ثم العلو . ولم يزد اصحاب الديدعيات على هذا الترتيب فهي عند ابن حجة : المبالغة ثم الاغراق ثم العلو . وأى فرق بين عمل الاوائل وصنع المتأخرين غير زيادة أبواب الديدع ؟ ومعظم البلاغيين جمعوها في باب واحد كما بين الاثير وابن قيم الجوزية الذي قال : «المبالغة وتسمى الافراط والعلو والايغال ، ومعنى هذه الاسماء متقاربة وبعضها أرفع من بعض»^(١) . وعلى هذا الاساس يمكن ان تبحث المبالغة في باب واحد وتنقسم حسب راعتها أو حسب معناها ووقوعها وبذلك تقل المصطلحات وتتوحد الفنون المشابهة .

المنهج الكلامي :

وهو الفن الخامس من يدعي ابن المعتز . قال : « وهو مذهب سماع عمرو الجاحظ بالمنهج الكلامي . وهذا باب ما أعلم أني وجدت في القرآن منه شيئاً . وهو ينسب إلى التكلف تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً^(٢) » . ولم يحدد معنى هذا الفن . ولعله يريد به اصطلاح أساليب الفلاسفة والتكلمين في الجدل والاستدلال ، ولذلك فناه عن القرآن الكريم .

وذكر أبو هلال أن ابن المعتز جعل هذا الفن الباب الخامس من الديدع ونسبه إلى التكلف ، وتحدث في أول كتابه « الصناعون » عن وضوح الدلالة وقرع الحجة ، وهو ما يدخل في هذا الباب كقولته تعالى : « وَخَسِرَ لَنَا مِثْلًا وَنَسِيَ عَهْدَهُ » قال : « مَنْ يُدْعِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ؟ » . قُلْ : يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ، وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ^(٣) » . فهذه دلالة واضحة على أن الله تعالى قادر على إعادة الخلق مستغنية بنفسها عن الزيادة

(١) لفرانج ص ٦٩٥ .

(٢) الديدع ص ٥٢ .

(٣) ص ٦٨ و ٦٩ .

فيها : « لأنَّ الإعادة ليست بأصعب في العقول من الإبتداء . ثم قال تعالى : « الذي جعلنا لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنتم منه تُوقدون »^(١) . فزادها شرحا وقوة : « لأنَّ من يفرج النار من أجزاء الماء وهما ضدان ليس بتكسر عليه أن يعيد ما أتاه . ثم قال تعالى : « أو ليس الذي خلق السموات والأرض يقادر على أن يخلق مثلهم »^(٢) . فقواها أيضا وزاد في شرحها وبلغ بها غاية الإيضاح والتوكيد لأنَّ إعادة الخلق ليس بأصعب في العقول من خلق السموات والأرض ابتداء .^(٣)

وقال ابن وشيخ عن هذا الفن انه « ملهيب كلامي فلسفي »^(٤) . ولذلك سماه بعضهم « الاحتجاج النظري »^(٥) . وسماه الزركشي « إلجام الخصم بالحجة » . وقال عنه : « هو الاحتجاج على المعنى المقصود بحجة عقلية تقطع المعاند له فيه . والعجب من ابن المعتز في بدعيه حيث أنكر وجود هذا النوع في القرآن . وهو من أساليبه »^(٦) .

أ وعرفه القزويني بقوله : « هو أن يورد المتكلم حجة لا يدعيه على طريق حل الكلام »^(٧) . وذكر له أمثلة من القرآن الكريم . كقوله تعالى : « لتوَّ كان فيهما آيةة إلهة إلا الله لفتنتنا »^(٨) . وقوله : « وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده » . وهو أمران عليه^(٩) . وقوله : « فكلنا

(١) يس ٨٠ .

(٢) يس ٨١ .

(٣) كتاب الصالحين ص ٤١٠ .

(٤) المدد ج ٢ ص ٨٠ .

(٥) الفوائد ص ١٢٦ .

(٦) ليرد في علوم الترتيب ج ٢ ص ٤٦٨ .

(٧) الإيضاح ص ٢٦٦ .

(٨) التوبة ٦٦ .

(٩) لروم ٢٧ .

أقل قال : لا أحب الأقبليين (٥١) .

ومنه قول النابغة الذبياني يعتذر إلى العجمان بن المنذر :

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرِكْ لِنَفْسِكَ رِيبةً

وليس وراء ظهر لعمري منك حَسبة

لئن كُنْتُ قد بُلِغْتُ عني خيابةً

لِبِائِعِكَ الواسي أغش وأكسبة

ولكنني كُنْتُ امرءاً لي جانبية

من الأرض فيه مُسْتَرَادٌ وعَدَّية

مأولك وإخوان إذا ما أُوْتِيَهُم

أَحْكَمُ في أموالهم وأقرب

كفعلك في قوم أراك اصطفيتهم

فلم تَرَهُم في مَدَائِحِ ذلك أذيتوا

أراد النابغة ان يعتذر إلى العجمان فاستخدم هذا الأسلوب المنطقي الذي يتردد إلى اقتناع فقال له : انت أحسنت إلى قوم فمدحوك وأنا أحسن إلى قوم فمدحتهم . وكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنباً فكذلك مدحي لمن أحسن إلي لا يعد ذنباً .

ومنه قول الفرزدق :

لكل امرئ من لفسان : نفس كريمة

وتنفس بعاصيها القوي ويُعليها

ونفسك من نفسك تشفع للنسبي

إذا قل من أحرارهن شفيها

(١) الأندلس ٧٦ .

يقول : لكل انسان فسان : نفس كريمة تأمر بالخير وتفسر تأمر بالشر
فيعصها مرة ويطيعها أخرى . وأنت نفسك الأمارة إذا أمرت بك بترك الكرم
شغعت النفس الكريمة في الحالة التي يقل الشغيع في الكرم من النفس . وهذا
الاسلوب يعود إلى أنه أكرم الناس وأجدرهم بالمدح .

والمذهب الكلامي بعد ذلك له أمثلة من كتاب الله والشعر قديمه وحديثه .
وقد أوضح ابن حجة هذه المسألة ورفض ما ذكره ابن المعتز ، وقال : « وقيل :
إن ابن المعتز قال : لا أعلم ذلك في القرآن ، أعني المذهب الكلامي . وليس
عدم علمه مانعاً من علم غيره »^(١) .

حسن التعليل :

هو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي^(٢) . وهو
عند عبد القاهر نوع من التخييل ، وقد قال عنه وهو يتحدث عن التخييل :
« ونوع آخر . وهو أن يدعى في الصفة الثابتة للشيء أنه إنما كان لعله يضعها
الشاعر ويحذفها إما لأمر يرجع إلى تعظيم المدوح أو تعظيم أمر من الأمور^(٣) .
ومن الغريب في ذلك قول الشاعر :

لو لم تكن نية الجوزاء خلعتسه

لما رأيت عليها عبقداً مُسْتَعْبِراً

فقد علق اجتماع النجوم حول الجوزاء بأنها استعداد خلدمة المدوح والا
لما انتظمت ذلك الانتظام .

ومنه قول المتنبي :

(١) خزائن الأدب ص ١٦٥ .

(٢) الأضاح ص ٢١٧ .

(٣) أسرار البلاغة ص ٩٥٦ .

لَمْ تَحُلِكِ نَائِكَ السَّحَابُ وَأَعْمَا حَمَّتْ بِهِ فَصَبَّيْهَا الرُّحَضَا
فَالسَّحَابُ لَمْ تَزَلِ الْمَطَرُ إِلَّا لِأَنَّهَا حَمَّتْ مِنْ نَائِلِ الْمَدْرُوحِ وَكَرَمِهِ فَكَانَتْ
كَالْعَرَقِ الَّذِي يَتَّصِبُ مِنْ جَسْمِ الْمَحْمُومِ .

ومنه قوله :

وَمَا رِيحَ الرِّيَاضِ لَهَا وَلَكِنَّ كَمَاهَا فَهَنِمَ فِي الثَّرْبِ طِيَا
ومنه قول أبي العباس الضبي :

لَا تَرَكُنِ إِلَى النَّسْرَا فِي وَإِنْ سَكَنْتَ إِلَى الْعِنَاقِ
فَالشَّمْسُ عِنْدَ غُرُوبِهَا تَصْفَرُ مِنْ قَرَقِ الْفِرَاقِ
فاحضرات الشمس عند الغروب يسبب ساحة الوداع والفرق .

وقول ابن المعتز :

قَالُوا اشْتَكَيْتَ مِنْهُ فَقَلْتُ لِمَ مِنْ كَثْرَةِ الْقَتْلِ تَالَهَا الْوَحْشُ
حُمَرَتْهَا مِنْ دَعَاؤِ مَنْ قَتَلْتُ وَالِدَمَ فِي النَّصْلِ شَاهِدٌ عَجِيبٌ
وقوله :

صَدَّتْ شُرَيْرُ وَأَبَعَتْ هَجْرِي وَصَعَّتْ ضَمَائِرُهَا إِلَى الْمَسْرِ
قَالَتْ كَبَّرْتِ وَشَبَّتِ قَلْتُ لَهَا هَذَا غَيْثٌ وَقَاتِعِ الدَّعْسِ

وقول أبي تمام :

كَانَ السَّحَابُ الْعُرَّ غَيْثِينَ تَحْتَهَا حَبِيبًا فَمَا تَرَفَا لِمَنْ مَدَامِيعُ
وقد تكون الشبي . علة مشهورة عن طريق العادات والطباع ثم يبي . الشاعر
فيستع أن يكون تلك العلة المعروفة ويضع له علة أخرى . كقول الشبي :

ما يسبه قتل أعدائه ولكن ينفي إخلافاً ما ترجو المناب

والمعروف ان قتل الرجل لعذوه يكون للدفاع عن النفس أو حماية الوطن ، ولكن الشئ لم يذكر هذه العلة وإنما قال ان سيف الدولة يقتل أعدائه لأجل طعام الذئب التي وعدتها أن يقدم لها لحم الأعداء . وهو يفعل ذلك لأجل أن يخلط في وعده لها .

ومنه قول أبي طالب المأموني يمدح بعض الوزراء :

مفرمٌ بالقتاه صبٌ بكسُ
بِوِ المجدِ يبتزُّ لفساحا ارتياحا

لا يلو في الإغفاء إلا رجساً
أن يرى طيفاً مستريح رواحا

و دراسة عبد القاهر هذا الفن من أبداع الدراسات وأحسنها . ولم يصف إليها أحد ما يكسبها جادة أو يطورها وكل ما فعله المتأخرون أنهم تخصصوا بكلامه وأمثلة . فالقرظيني مثلاً قسم حسن التعليل إلى أربعة أقسام : « لأن الوصف اما ثابت قصد بيان علته ، أو غير ثابت أريد اثباته ، والاول إما أن لا يظهر له في العادة علة ، أو يظهر له علة غير المذكورة » والثاني إما ممكن أو غير ممكن . وكلام عبد القاهر أقرب من هذا الكلام لانه لم يقسم الفن هنا التقسيم العقلي ، ولا دخل للممكن أو غير الممكن فيه لان الامر يتعلق بالتخييل ، والتخييل ربما لا يكون ممكناً . ومن هنا جاءت دراسته طريقة هذا الفن الذي يرتبط بالتخيال لاصوره . وهذا ما أشار اليه الدارسون للحدثون فقال حامد عبد القاهر : « اما التعليل الادبي وهو المسمى بحسن التعليل فأساسه الخيال والعاطفة ، والغرض منه التأثير في الوجدان وادخال السرور على السامع بمدحه أو التحفيظ من وقع مصيبة أصابته أو شدته أم أنه به أما التعليل العقلي فمردة إلى التعليل والتدبير العقلي والبحث في طبائع الاشياء » . وفرق بينهما من جانب آخر فقال : « إن التعليل العلمي لتعليل واقعي موضوعي يرجع فيه العالم إلى الواقع والمخبرة ، وان التعليل الادبي لتعليل ذاتي نفسي يرجع فيه الاديب إلى قوة

الثنوي وخياله الأدبي وعاطفته الجمالية^(١) .

التورية :

وتسمى الأبيام والتوجيه والتخييل والمغالطة ، ويرى ابن حجة الحميري أن « التورية » أولى بالتسمية تقرباً من مطابقة المسمى : لأنها مصدر ، ورُبِّتْ الأخير تورية ، إذا سترته وأظهرت غيره ، كأنَّ المتكلم يجعله وراءه بحيث لا يظهر .^(٢)

والتورية أن يذكر المتكلم لفظاً مفرداً له معنيان حقيقيان أو حقيقيتان وعجاز ، أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة ، والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية فيريد المتكلم المعنى البعيد ويرى عنه بالمعنى القريب فيتوهم السامع أول وهلة أنه يريد القريب وليس كذلك . ولأجل ذلك سمي هذا الفن زباماً .

ولم يكن المتقدمون يعنون بهذا النوع كثيراً ، ولكن المتأخرين شعفوا به حباً ، وأكثروا منه ، وأصبح سبباً والمجعة في أشعارهم ، وإلى ذلك أشار ابن حجة بقوله : « لأنَّ هذا النوع أعني التورية ما تشبه لحاسته إلا من تأخر من حذاق الشعراء وأعيان الكتاب . ولعمري أنهم بذلوا الطاقة في حسن سلوك الأدب إلى أن دخلوا إليه من باب - فان التورية من أعمل فنون الأدب وأعلها رنية ، وسحرها يفتت في القلوب ويفتح لها أبواب عطف ومجبة . وما أبرز شمسها من غيوم المناد إلا كل ضامر مهزول ولا أحرز قصبات سبقها من المتأخرين غير الفحول^(٣) . . . »

(١) دراسات في عالم الشعر الأبي من ٤٩ - ٥٦ .

(٢) خزائن الأدب من ٢٢٩ .

(٣) خزائن الأدب من ٢٢٩ .

ومن أمثلتها قوله تعالى : « الرحمنُ على العرشِ استوى ^(١) » : لأنَّ
الاستواءَ على معنيين :

أحدهما : الاستقرارُ في المكانِ - وهو المعنى القريبُ للورى به الذي
هو غير مقصود ؛ لأنَّ الحقَّ تعالى وتقدس منزّه عن ذلك .

وثانيهما : الاستيلاءُ والملكُ وهو المعنى البعيد المقصود الذي ورثه عنه
بالقريب اللذكور .

ومنها قوله - عليه السلام - حين سئل في هيبته عند خروجه إلى بدر
فقبل لهم : « من أنتم ؟ فلم يرد أن يعلم السائل . فقال : « من ماء » أراد إنا
نحلقون من ماء - فورثي عنه بذيبة يقال لها ماء .

ومنها قول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - في الهجرة وقد مثل عن
النبي - صلى الله عليه وسلم - : « من هنا ؟ » فقال : « هاهنا يهديني » أراد :
هادياً يهديني إلى الإسلام . فورثي عنه بهادي الطريق وهو الدليل في السفر .

ومن الثورية قول النبي :

يرغم شيب طارق السيف كفضه

وكأنا على العلات يصطحبسان

كأنَّ رقاباً تناسى قالت لبيسه

رفيقك قبي وأنت بناتسي

يقول : إن كلف شبيب وسيفه عشاقراً فلا يجتمعان ؛ لأنَّ شبيباً كان
قريباً والسيف يقال له ياني . فورثي به عن الرجل المنسوب إلى اليمن ، ومعلوم
ما بين القيسيين واليهانين من التنافر .

(١) طه ٥ . وقال الزخري في تفسيرها : « إنها كلمة عن الملك كما في قومهم » بتخلف يسوطة »
و « يدان منقولة » بمعنى أنه جواد أو يعقل » . الكشاف ج ٣ ص ٥٩ .

ومن ذلك قول الحماسي :

فلما نأت عن العشرة كلَّها

أنحنا فحالنا السيوفَ على الشعر

لما أُلصقتنا عند يوم كريمة

ولا نحن أغضبتنا الخفون على وتر

فإن الأضواء مما يلائم جفن العين لا جفن السيف وإن كان المراد به إخماد السيوف لأن السيف إذا أُلصقت الخفون عليه وإذا جردت افتتح .

وقد ذكر ابن حجة أن الخنفي أول من كشف غطاء التورية وجلا ظلمة إشكالها ببيتيه السابقين ، وهذا صحيح ، لأن القدماء لم يهتموا بها كثيراً ، وإن وردت في القرآن الكريم والحديث الشريف وشعر المتقدمين ، وقال السكاكبي : « وأكثر المشابهات من هذا القبيل ^(١) » . ولكن التأخرين عتوا بها عتابة كبيرة ووشحوا بها كلامهم ووضعوا فيها المؤلفات كتكتاب « فض الختام عن التورية والاستخدام » لصلاح الدين الصفدي ، والنصل الطويل الذي كتبه ابن حجة الحموي في « خزنة الأدب » وقد رغبت في أن يؤلف فيها كتاباً يسميه « كشف الختام عن وجه التورية والاستخدام » ، لأن الصفدي لم يشف القلوب بتأريه ولا تنقح في بديعه وغريبه .

والتورية أربعة أنواع ^(٢) :

الأول : التورية المجردة ، وهي التي لم يذكر فيها لازم من لوازم الموزن به وهو المعنى القريب ولا من لوازم الموزن عنه وهو المعنى البعيد . ومثاله قوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى ^(٣) » . ولم يذكر من لوازم ذلك شيء ،

(١) مفتاح العلوم ص ٢٠٢ .

(٢) خزنة الأدب ص ٣٥١ وما بعدها .

(٣) طه ٥ .

التورية مجردة ومطلها حديث الرسول - عليه السلام - السابق وقول أبي بكر الصديق (رضي) ،

الثاني : التورية المرشحة ، وهي التي يذكر فيها لازم المورى به صحت بذلك لتقريبها بذكر لازم المورى به ، ثم تارة يذكر اللازم قبل لفظ التورية وتارة بعده فهي بهذا الاعتبار قسمان :

١ - الأول منها هو ما ذكر لازمه قبل لفظ التورية ، كقوله تعالى : « والسَّاءِ بِمَنِّيئَاتِهَا بِأَيْدِيكُمْ ^(١) » ، فان قوله « بأيدى » يحتمل الجارحة وهو المعنى القريب المورى به وقد ذكر من لوازمه على جهة الترشيح « البيان » . ويحتمل القوة وعظمة الخالق ، وهذا المعنى الجهد المورى عنه وهو المراد فان الله تعالى ستره عن المعنى الأول .

ومنه أيضاً بيتا الحماسي السابقان .

٢ - والقسم الثاني منها هو ما ذكر لازمه بعد لفظ التورية ، كقول الشاعر :

مُدَّ حَيْثُ مِنْ وَجَدْتُمْ فِي خَالِهَا

وَلَمْ أَصَلْ مِنْهُ إِلَى التَّمَسُّرِ

قالت : قفوا واستمعوا ما جرى

خاليّ قنسد هام بسه حمسي

فالخال يحتمل أن يكون حال النصب وهو المعنى القريب المورى به وقد ذكر لازمه بعد لفظ التورية على جهة الترشيح وهو العم .

الثالث : التورية المبيّنة - وهي ما ذكر فيها لازم المورى عنه قبل لفظ التورية أو بعده ، وهي قسمان :

١ - الأول هو ما ذكر لازمه من قبل ، كقول البحري :

(١) التارخيات ٤٧ .

ووراء تسمية الشاح ملبسة
بالحسن تلح في القلوب وتغذّب

فـ تلح ، تحصل أن تكون من الملوحة وهو المعنى القريب المورى به ،
وتحصل ان تكون من اللاحة وهو المعنى البعيد المورى عنه . وقد تقدم
من لوازمه على جهة التبيين « عملية بالحسن » .

٢ - والنعم الثاني هو الذي يذكر فيه لازم المورى عنه بعد لفظ التورية،
كقول ابن سناء الملك :

أما والله لولا حرف سخطت فان على^٢ ما ألقى برهطتك
ملكنا الخافقين فهت عجباً وليس هنا سوى قتي وقرطك

يحمل « الخافقين » أن يريد ملك المشرق والمغرب وهو المعنى القريب
المورى به ، ويحمل أن يريد قلبه وقرطه مبروجه وهو المعنى البعيد المورى عنه ،
وهو المراد فان الشاعر صرح بعد « الخافقين » بذكر القلب والقرط .

الراجح : التورية المهياة ، وهي التي لا تقع فيها التورية ولا تنهياً إلا باللفظ
الذي قبلها أو بالفظ الذي بعدها . أو تكون التورية في لفظين لولا كل منهما
لأبيات التورية في الآخر . فالهياة بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام :

١ - الأولى . وهو الذي تنهياً فيه التورية من قبل كقول ابن سناء الملك :

وسيرك فبنا سيرة^٢ عرسية
فروحت عن قلب وأفرجت عن كرب
وأظهرت فبنا من سيرك سنة^٢
فأظهرت فاك الفرض من ذلك التذب

يحمل « الفرض » و « التذب » أن يكونا من الأحكام الشرعية وهذا هو
المعنى القريب المورى به . ويحمل أن يكون « الفرض » بمعنى العطاء و
« التذب » صفة الرجل السريع في قضاء الخواج الماضي في الأمور ، وهذا هو

المعنى البعيد المورثى عنه . ولولا ذكر « السنة » لما تبأت التورية فيهما ولا فهم من القرض والتدب الحكيمان الشرعيان اللذان صححت بهما التورية .

٢ - والقسم الثاني هو الذي تنهأ فيه التورية بلفظة من بعد : كقول الشاعر :

لولا التطيرُ بالغيلافِ وأنهم
قالوا مريض لا يعودُ مريضاً
لغضبت نجماً في جناياتِ خدمةٍ
لأكون مندوباً قضى مفروضاً

فالندوب يحتمل أن يكون أحد الأحكام الشرعية وهو المعنى القريب المورثى به ، ويحتمل الميت الذي يبكي عليه وهو المعنى البعيد المورثى عنه .

٣ - والقسم الثالث ، هو الذي تقع التورية فيه في لفظين لولا كل منهما لما تبأت التورية في الآخر ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

أبها المنكح الريا سهيلاً حَسْرَةَ الله كيف يلتقيان
هي شامةٌ إذا ما استقلَّت وسُهَيْلٌ إذا استقلَّ بمساني

يحتمل أن يكون « الريا » ثريا السماء ، و « سهيل » النجم المعروف بسهيل وهو المعنى القريب المورثى به . ويحتمل أنه يكون « الريا » بنت علي بن عبد الله ابن الحلوث بن أمية الأصغر ، و « سهيل » بن عبد الرحمن بن عوف ، وهو المعنى البعيد المورثى عنه .

وفن التورية من الفنون التي تحتاج إلى معرفة واسعة وإدراك عميق وربط بين المعاني والصور ، وهي بملك من الفنون التي تخدم الأدب حينما لا يريد الأفضاح من معزاه . ولولا ما لحق بها من تعسُّل وإسراف لظلت فناً جميلاً يستعين به الأدباء في كل زمان .

الاستخدام :

ربط القدماء بين هذا الفن والثورية : لأنَّ بينهما صلة في ذكر معنيين ، وفيه رأيان :

الأول : رأي الخطيب القزويني . ويوضح في تعريفه للاستخدام ، وهو أن يراد باللفظ له معنيان أحدهما . ثم يفسره معناه الآخر . أو يراه بأحد تفسيريه أحدهما . وبالأخر الآخر^(١) .

فالأول كقول الشاعر :

إذا زل السماء بأرض قوم رعبها وإن كانوا قبيحاً

أراد بالسماء : الغيث ، وبضميرها « الثبت » .

والثاني كقول الجعفي :

فسى الغضا والساكنيه وإن هم شتوه بين حواجر وضلوع

أراد بضمير « الغضا » في قوله « والساكنيه » المكان ، وفي قوله « شتوه » الشجر .

وعلى هذا الرأي سار أصحاب البديعيات .

الثاني : رأي بدر الدين بن مالك . وهو أن الاستخدام اطلاق لفظ مشترك بين معنيين . ثم يأتي اللفظين يتهم أن أحدهما أحد المعنيين ، ومن الآخر المعنى الآخر . ثم إن الظلمين قد يكونان متأخرين عن اللفظ المشترك وقد يكونان متقدمين . وقد يكون اللفظ المشترك متوسطاً بينهما^(٢) . كقوله تعالى : « ليكلن أجلكم كتاباً . يسمحو الله ما يشاء ويثبت^(٣) » . فإن لفظة « كتاب » يحتمل أن يراد بها الأجل المحتوم والكتاب المكتوب ، وقد توسطت بين اللفظين

(١) الايضاح ص ٣٤٤ .

(٢) نظير خزائن اللمع ص ٤٩ ، لأن الاستخدام لفظ في نسخة الصباح المطبوعة .

(٣) الزمخشري ٣٨٤ و ٣٩٠ .

« أجل » و « بحر » فاستخدمت أحد مفهومها وهو « الأمد » بقربة « الاجل »
واستخدمت المفهوم الآخر وهو الكتاب المكتوب بقربة « بحر » .

وهذان الرأيان في الاستخدام يرجعان الى مقصود واحد هو استعمال المعنيين
وهنا هو الفرق بينه وبين التورية التي لا يراد منها إلا أحد المعنيين .

وقد يلتمس الاستخدام بالتورية وللملك عدوه من الفنون الصعبة المسلك .
وهو أهل رتبة منها عند علماء البديع .

الإرصاد :

وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجز إما حرف
الروئي . ويسمى « التسهيم » ، وهو مأخوذ من الثوب المسهم وهو الذي يدل
أحد سهامه على الآخر الذي قبله لتكون لونه يقتضي أن يليه لون مخصوص
به لمجاورة اللون الذي قبله . ويسمى « التوشيح » ، وقصّل أبو هلال أن يسمى
« التبيين » ، وقال في تعريفه : « سمي هذا النوع التوشيح ، وهذه التسمية غير
لازمة بهذا المعنى ولو سمي تبييناً لكان أقرب ، وهو أن يكون مبتدأ الكلام
بنية عن مقطعه وأوله يغير بآخره ، وصدوره يشهد بعجزه حتى لو سمعت
شعراً أو حرفت رواية ثم سمعت صدر بيت منه وقفت على عجزه قبل بلوغ
الساق إليه . وغير الشعر ما تسابق صدوره وأعجزه ومعانيه وألفاظه ^(١) . »

ورأى ابن الأثير أن تسميته بالإرصاد أول ذلك حيث ناسب الاسم
مساه ولاق به ، أما التوشيح فنوع آخر من علم البيان ^(٢) ، وسماه أبو هلال
تبييناً ولكنه جرى السابقين وسماه توشيحاً تكفاهة بن جعفر الذي عدّه من
نعت الثلاث القافية مع ما يدل عليه سائر البيت . وقال عنه : « هو أن يكون

(١) كتاب الصحاح ص ٣٨٢ .

(٢) لئل السائر ج ٢ ص ٣٨٠ .

أول البيت شاهداً بقافيته ومعناه متعلقاً به حتى أن الذي يعرف قافية القصيدة التي البيت منها إذا سمع أول البيت عرف آخره وبأن له قافيته (١) . وذكر ابن رشيح تسمية قدامة وإن سماه تسيماً كما سماه علي بن هارون المنجم ، وسماه ابن وكيع « المطيع » (٢) . وذكر ابن سنان أن بعضهم يسميه توشيحاً وبعضهم يسميه تسيماً (٣) . وعقد ابن حجة فصلين لكل واحد منهما وعرف التوشيح بقوله : « اتفق علماء الديدع على أن التوشيح أن يكون معنى أول الكلام دالاً على لفظ آخره ، ولهذا سموه التوشيح فإنه ينزل فيه المعنى منزلة الوشاح وينزل أول الكلام وآخره منزلة همل الوشاح من العاتق والكتف اللذين يحول عليهما الوشاح (٤) ، وعرف التسيهم بقوله : « وتعريفه أن يتقدم من الكلام ما يدل على ما يتأخر تارة بالمعنى وتارة باللفظ كأبيات أخت عمرو ذي كلب ، فإن الحدائق بمعاني الشعر وتأليفه يعلمون معنى قولها : « فاقسم يا عمرو لو ليتهاك » يقتضي أن يكون تمامه : « إذا تبها منك داء عضالا » دون غيره من القوافي لأنه لو قال مكان « داء عضالا » : « ليثاً فضولاً » أو « أفعى فتولاً » أو ما ناسب ذلك لكان « الداء العضال » أبلغ إذ كل منهما يمكن معانيه والقوافي منه والداء العضال لا دواء له . هنا مما يعرف بالمعنى ، وأما ما يدل على الثاني دلالة لفظية فهو قولها بعده :

إذا ليتهاك ليست عريسة	مقبية مقبياً لقوماً ومسالاً
ولحرق تجاوزت مجهولة	بوجناء حرف تشكبي الكسلا
فكنت التيسار به شمه	
يلتضي أن يتلوه :	وكنت دجا الليل فيه المسلا

(١) نقد الشعر ص ١٩١ .

(٢) الصفح ٢ ص ٢١ .

(٣) سر القاصدة ص ١٨٧ .

(٤) خزنة الأدب ص ١٠٠ .

ومنه قول البخاري :

أحكمت نعي من غير جرهم وحرمت
فليس بالفتح كما في قوله تعالى

ومن هذا يعرف التأنيب في ناعه : وليس الذي قد حرمت بجرام⁽¹⁾

ومعظم الامثلة التي كتبت في الفتن يمكن استخدامها في أي واحد
منها . فاعلموا في تعيين هذه غير واضح .

وهذا الذي مر من عدم الاستعارة في خبر الكلام ما دل بعضه على بعض
كما ذكر أبو جعفر ابن الأثير رحمه الله من أمثلة قوله تعالى : « وما كان الناس
إلا أممًا واحدًا » فاعلموا في قوله « سبكت من ربك لتضي
بينها فيما فيه يتخلف⁽²⁾ » . فاذا وقف السامع على قوله تعالى : « لتضي
بينهم فيما فيه » فاعلموا أن هذه هي التي « لما تقدم من الدلالة عليه .

ومنه قوله تعالى : « متقل الدين اتخذوا من دون الله أولياء » فاعلموا
العنكيوت اتخذت بيتاً . وإن أوهن اليوت لبيت العنكيوت⁽³⁾ .
فاذا وقف السامع على قوله - عز وجل - : « وإن أوهن اليوت » علم أن
يعنه : « لبيت العنكيوت » .

ومنه قول النابغة الغيباني :

فداء لامرئ سارت إليه
بعثرة ربا عمي وعصالي

(1) خزنة الألب من ٢٧٤ .

(2) يونس ١٩ .

(3) العنكيوت ٢٦ .

ولو سخطي اليمين بتقتشك حونا لأوردتُ اليمين عن الشمال
وليس يتعجب على السامع وقد عرف القافية في البيت الأول ان البيت الثاني
ينتهي بـ « الشمال » .

وقول أبي صخر لفضل :

عجبتُ لسعي الدهر بيني وبينهسا فلما انقضى ما بيننا سكن الدهرُ
وقول الراعي :

والا وزن الحصى فوزلت قومي وجدت حصى حزينتهم وزينا

قال أبو هلال : « إذا سمع الانسان أول هذا البيت وقد تعلقت عنده
قافية القصيدة استخرج لفظ قافيته » لأنه عرف ان قوله « وزن الحصى » سيأتي
بعده « رزين » « لعطين » :

إحدهما : أن قافية القصيدة تزجيه .

والاخرى : ان نظام البيت يقتضيه ، لأن الذي يتأخر بدرجة الحصى
ينبغي أن يصفه بالوزالة^(١) .

الاستطراد :

مر أن يأخذ المتكلم في معنى فيينا يمر به يأخذ في معنى آخر وقد جعل
الأول سببا إليه وذكر الحائمي في « حطبة المحاضرة » انه نقل هذه التسمية عن
البحرّي الشاعر . ويقال ان البحرّي نقلها عن أبي تمام . وهو الذي سماه ابن
العتّار الخروج من معنى الى معنى وبجته في باب حسن الخروج ، وقال عنه أبو

(١) كتاب الصائين ص ٢٨٢ .

هلال الله بقرب من باب حسن الخروج^(١) ، وعرفه ابن رثيق بقوله : « هو أن يرى الشاعر الله في وصف شيء » ، وهو إما يريد غيره ، فإن قطع أو رجع إلى ما كان فيه فلذلك استطراد وان تبادى فذلك خروج . وأكثر الناس يسمي الجميع « استطراداً » والصواب ما بينته^(٢) . وقال العلوي إن الله من علم البلاغة فحقن الجري غزير الفوائد . يستعمله النصحاء ويعول عليه أكثر البلغاء . وعرفه بقوله : « ومعناه في مصطلح علماء البيان أن يشرع للتكلم في شيء من فنون الكلام . ثم يستمر عليه فيخرج إلى غيره ثم يرجع إلى ما كان عليه من قبل . فان تبادى فهو الخروج . وان عاد فهو الاستطراد^(٣) . »

ومنه قوله تعالى : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُنُوكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا . وَتَمِينَ اللَّيْلِ فَسَهَجَدًا بِهِ نَاقِلَةً لَكَ^(٤) . »
 فقوله : « وَقُرْآنَ الْفَجْرِ » من الاستطراد الواقع لأنه خرج من ذكر الليل إلى ذكر قرآن الفجر ، ثم عاد بعده إلى ذكر الليل ، وهذه هي فائدة الاستطراد وحقيقته .
 ومنه قوله تعالى : « وَتَمِينَ آيَاتِهِ أَتَىكَ نَهْرٌ مِنَ الْأَرْضِ خَاشِعَةً فَلِذَا أُنزِلَتْ عَلَيْهِ الْمَاءَ حَمْرَتٌ وَزَيَّنَتْ^(٥) . » فبينما يدل الله - سبحانه - على نفسه بالزوال الغيث واختراز الأرض بعد شطوعها قال : « ان الذي أحيأها لمحي الموتى » فأخبر عن قدرته على إعادة الموتى بعد إفنائها وإحيأها بعد إزجائها ، وقد جعل ما تقدم من ذكر الغيث والثبات دليلاً عليه ولم يكن في تقدير السامع لأول الكلام إلا أنه يريد الدلالة على نفسه بذكر المطر دون الدلالة على الإعادة ، فاستوفى المعنيين جميعاً .

(١) ينظر البديع ص ٦٠ ، وكتاب الصامعين ص ٢٠٠ ، وتعمير الصحير ص ١١٥٠ ومقالة الأدب ص ١١ .

(٢) لمستدج ٩ ص ٥٩ .

(٣) الطراز ج ٢ ص ١٢ .

(٤) الأبرار ٧٨ و ٧٩ .

(٥) فصلت ٣٩ .

وما جاء منه قول أبي بكر الطخّاف :

عرضت عليها ما أُرادت من المني لترضى ففالتقم فحشني بكوكب
فقلت فما هذا التعتُّ كلسه كمن يشتهي لهم عناقاً معترِب
سلي كلُّ شيءٍ يشقىم مَلايئه ولا نذهبي يا بدر في كل مذهب
فأقسم لو أصبحت في عز مالك وقدرته أمها بما رمت مطلي
فبي شقيتُ أمواله بسواه كما شقيت بكر بأرماع تغلب

قال ابن أبي الأصبغ : « وهذا أبداع استطراد سمعته في عمري ، فإنه قد
جميع أحسن قسم ، وأبداع تخلص ، وأرشح استطراد ، وتضمن مدح الممدوح
بالكرم وقيلته بالشجاعة والظفر ، وهجاء أعدائهم بالضعف والخور ، وهذا
لم يتفق لمن قبله ولا لمن بعده إلى وقتنا هذا ^(١) . »

وقول الآخر :

وأحسبتُ من حياءِ البخيلين حتى ومعتتُ ابن سلمٍ سعيداً
إذا سئل عرفاً كما وجهته ثياباً من القوم بيضاً وسوداً

فقوله : « حتى ومعتت ابن سلم سعيداً » من الاستطراد ، لأن صدر البيت
يذكر كونه حياً لكل بخيل .

ومنه قول السؤال :

وإذا لقوم لا لرى القتل سبته إذا ما رأته عامراً وسلولاً

فقد اتخذه بقومه ، ثم هجا عامراً وسلولاً ، وعاد بعد ذلك إلى الفخر
بقال :

يقربُ حبُّ الموتِ آجالنا لنا وتكرمه آجالكم فطلولاً

(١) تحوير الشعر من ١٢١ .

ومنه قول حسان بن ثابت :

إن كنت كاثبة التي حدثني فنجرت منجى الحارث بن هشام
ترك الأهبة أن يقاتل دونهم فنجا برأس طسرة وبخام
فقد خرج من الغزل إلى هجر الحارث بن هشام .
وقول يشار :

عظيبي من كعب أعبنا أعبنا على دهره إن الكرم معين
فلا تبخلا بل ابن قرعة إنسه هافة أن يرجى نداء حسنين
إذا جسد في الخلق أغلق بابسه فلم تملكه إلا وأنت كمين
وقول أبي تمام :

وسابح عطر الشعداء حننا على الجراء أمين غير حوران
أظنى النصوص ولم تغدأهوائه لخل عبيتك في عثمان ريان
فلواته مشجأ والخصي زيم بين السابك من مشي ووحدان
أبقت إن لم تكتببت أن حافره من صخر قمر أومن وجه عثمان

قال الصولي : « ثم قال لي : ما هذا من الشعر ؟ قلت : لأندري . قال هنا
الاستطراد ، أو قال الاستطراد . قلت : وما معنى ذلك ؟ قال : يرى أنه يريد
وصف القرم ، وهو يريد هجاء حسان⁽¹⁾ . »

وذكر القزويني نوعاً من الاستطراد سماه « إنبام الاستطراد » وذلك بأن
يكون الثاني هو المصنوع فيذكر الأول قبله ليتوصل إليه⁽²⁾ ، كقول أبي اسحاق
الصابي :

(1) أخبار أبي تمام ص ٦٤ . وأخبار البحري ص ٥٩ . وأخبار الأثرية ص ١٠٥ .
(2) الألباني ص ٣٠٠ .

إن كنت حنتك في المودة ساعة
 فذمت سيف الدولة المصنوعاً
 وزعت أن له شريكاً في العلى
 وجدته في فضله التوحيداً
 قسماً لو أتي حالفٌ بضموسها
 لغريم دين ما أريد مزيداً

تأكيد المدح بما يشبه المذموم :

ذكره ابن المعتز في بداية ، وهو عليه من محاسن الكلام ، وسماه بعض
 البلاغيين « الاستثناء ⁽¹⁾ » ، لأن حسنة المعنوي من أثر أداة الاستثناء التي يبنى
 عليها ، وإن ذلك أشار ابن أبي الأصبغ غير أنه قال : « وكنت أرى أنهما باب
 واحد إن أن يهني عليه عند قراءته من ألفت له هذا الكتاب فرأيت إفراجه
 منه ⁽²⁾ » . وهذا الفن نوع من العلو والاقتران ⁽³⁾ ، وهو ضربان :

الأول : أن يستلحق من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقديرها فيها ،
 وهو أفضل الضربين ، كقول النابغة البجلي :

ولا عيب فيهم غير أن سيرتهم بين فلول من قراع الكتاب

أي : إن كان فلول السيف من قراع الكتاب من قبيل العيب ، فأثبت
 شيئاً من العيب على تقدير أن فلول السيف منه وذلك محال ، فهو في المعنى تعقيب
 بالمحال كقولهم : « حتى يتبين القار » .

وعلى القزويني فائدة هذا الفن بأن التأكيد فيه من وجهين ⁽⁴⁾ :

الأول : إنه كدهوى الشيء ببينة .

(1) ينظر كتاب المصنفين ص 8-5 ، والمجلد الثاني ص 106 ، والمصنف ص 2 ، ص 28 .
 (2) تحرير الصحاح ص 121 .
 (3) الفوائد ص 194 .
 (4) الأصبغ ص 272 .

والثاني : إنَّ الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً ، فإذا نطق المتكلم بـ « إلا » أو نحوها توهم السامع قبل أن ينطق بما بعدها أن ما يأتي بعدها مُخَرَّج مما قبلها فيكون شيء من صفة الدم ثابتاً وهذا ضم . فإذا أتت بعدها صفة مدح تأكد المدح لكونه مدحاً على مدح .

والضرب الثاني : أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بإداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له ، كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « أنا أفصح العرب بيد أي من قریش » .

ومنه قول النابغة الجعدي :

ففي كلت أختلفتك غير أنه جواد فما يبقي من المال باقيا

وأصل الاستثناء في هذا الضرب أن يكون منقطعاً لكنه يأتي على حاله لم يقدر متصلاً فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني . ولذلك كان الأول عند البلاغيين أفضل .

ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب ثالث وهو أن يأتي الاستثناء فيه مفرغاً كقوله تعالى : « وما تدفيم مديناً إلا أن آمننا بآيات ربنا لما جاءتنا ^(١) » أي : وما تعيب منا إلا أصل الثاقب والمخامر كلها ، وهو الإيمان بآيات الله .

ويجري الاستدراك في هذا الباب مجرى الاستثناء كما في قول أبي الفضل بدع الزمان المسلماني :

هو البسر إلا أنه البحر زاخر سوى أنه الضرغام ، لكنه أوبل

وقد أشار الغزوي إلى أن في هذا الفن نوعاً من الخلابة ، ولكن ما هي ؟ لم يستطع أن يوضح هذه الخلابة ويبين أهمية هذا الفن وقبسته في التعبير إلا ما كان من دعوى الفقه بيته ، والتعليلان الفقهي والتجوي لا يجديان في الظاهر

(١) الأنعام : ١٢٦ .

جمال هذا النوع وخلابته ، وقد صرح أن يعزب المغربي أن في هذا التعليل تمهلاً وأن قال عن الثاني إنه أبلغ وأنه توجيه يستلج ويطلع به الصدر في إقامة التأكيد حقيقة ، والاول إنما أفاد التأكيد بأمر تحييل^(١) . ويرى الاستاذ أمين الحلوي أن السر النفسي لجمال هذا الفن ما فيه من معنى المباغلة والمفاجأة التي تكسبه طرافة وتثير حوله تنبهاً سواء أكانت هذه الطرافة تقوم على اتصال الاستثناء أم يتحول معها منتظماً . فإن المباغلة هي الاصل لا ملاحظة الاستثناء وحالته^(٢) .

وهذا التعليل أقرب من تعليل القدماء وأن كان يقوم على ما أشاروا إليه من التأكيد والاستثناء غير أنه على غير وجهته الحقيقية وبذلك يثير التباهاً لما فيه من مباغلة مثيرة .

تأكيد الهم بما يشبه المدح :

وهو كالفن السابق يقوم على الاستثناء وما فيه من مباغلة ، وهو ضربان^(٣) :

الاول : أن يستلج من صفة مدح منقبة عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها ، مثل : « فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء ال من يحسن إليه » .

الثاني : أن يثبت للشيء صفة ذم ويعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له ، مثل : « فلان فاسق إلا أنه جاهل » .

التفسير :

وهو من مستخرجات قدامة بن جعفر . وقد تحدث عنه في أنواع المعاني

(١) مرآة القفاح (ترويح التلخيص) ج ٣ ص ٣٨٩ .

(٢) نتائج تجديده ص ١٩٧ .

(٣) الانشراح ص ٣٧٤ .

وقال عنه : « هو أن يضع الشاعر معاني يريد أن يذكر أحوالها في شعره الذي يصنعه طالما ذكرها أتى بها من غير أن يخالف معنى ما أتى به منها ولا يزيد أو ينقص ^(١) »

وقال ابن رشيق : « هو أن يثبوت الشاعر شرح ما ابتدأ به مجازاً ، بقلمه يحيى هذا إلا أن أكثر من بيت ^(٢) » ، كقول الفرزدق :

لقد عشت قوما لو بجات اليهم طريد دم أو حاملًا نخل منخرم
لأنيت منهم معذنياً لو مطاعينا وراهك شزراً بالوشيح المقوم ^(٣)

فلما كان البيت الأول يحتاج إلى تفسير جاء بالبيت الثاني ففسر قوله : « حاملًا نخل منخرم » بأنه يلقي فيهم من يعطيه ، وفسر قوله : « طريد دم » بقوله أنه يلقي فيهم من يطاعن دونه ويحميه .

ومنه قول الحسين بن مطير الأندلسي :

قله بلا حزن ولا بمسرة فحكك يراوح بينه وبكساء

فسر « بلا حزن » بكاء ، « ولا بمسرة » بضحك .

وأكثر ما في التفسير عند ابن رشيق السلامة من سوء التضمن كقول الشاعر :

منى ما يحيى يوماً إلى المال وأرتي يجد جمع كلف غير مألوف ولا نصير

يجد قرماً مثل العنان وصارمسا حساما إذا ماهن لم يرض بالخير

وأسير خطيباً كأن كعوبسه نوى القسب قد أربى فرباعا على عشر

قال : « فهذا التفسير الصحيح السالم من ضرورة التضمن ، لأنه لم يعلق

(١) لغة الشعر ص ٥٤ .

(٢) المبدع ٢ ص ٣٤ .

(٣) دج ، تأثر على سبيل المثال ، لغرم ، ما يلزم أدائه من المال - القوشج : شجر الرياح - المقوم : القنفذ المدل .

كلامه : « لو ، كما فعل الفرزدق ولا بما يقتضي الجواب اقتضاءً كلياً ، ولهذا حسن عندي^(١) . »

ومن التفسير ما يفسر الأكثر فيه الأقل^(٢) ، وهو من باب الإيجاز والاختصار وذلك ما أتت فيه الجملة بعد الشرح ، كقول المتنبي :

من مبلغ الأعراب أتى بعدهما	جالست رسلهمي ^(٣) والشكندرا
وملئت نحو عشارها فأضاقني	من ينحر البدر ^(٤) النضار لمن قرى
وسمعت بطليموس فارس كتيبه	متسلكاً ، متبدياً ، متحضرأ
وليت كل الفاضلين كأنما	ردت الآلهة نفوسهم والأعصرا
لطفوا لنا تسق الحساب مقدمها	وأني ، فلنك إذ أثبت مؤخرها

والبيت الأخير تفسير بديع للمعنى .

وفائدة هذا الفن تضخم المهيم واعطائه ، لأنه هو الذي يطرق السمع أولاً فيذهب السامع فيه كل ملهيب^(٥) ، وفي ذلك ما يؤكد المعنى ويثير التخيل والتصور .

ولا يأتي التفسير حسناً في كل صوره ، بل قد يجيء على خلاف ذلك ، وهو ما سماه قدامة ، قساد التفسير ، ومثال ذلك البيتان اللذان ذكرهما في كتابه « نقد الشعر » ، وهما :

فيا أيها الخيران في ظلم الدجسي	ومن خاف أن يلقاه بطني من العدي
تعال إليه قلبي من نور وجهه	خداه ومن كفه بحرأ من الندي

وبوجه العيب فيهما أن الشاعر لما قدّم في البيت الأول « الظلم » و « بطني العدي » كان الجيد أن يفسر هذين المعنيين في البيت الثاني بما يليق بهما فأتاه

(١) نسخة ج ٤ من ٥٩ .

(٢) ينظر التواتر من ١٧٩ .

بإزاء الاطلاق بالضياء وذلك صواب : وكان الواجب أن يأتي بإزاء بني العدى بالنصرة أو العصمة أو بالمجا أو بما جانس ذلك مما يحتمل به الإنسان من أعدائه ، فلم يأت بذلك وجعل مكانه ذكر الندى : وألو مكان ذكر الفجر أو العدم لكان ما أتى به صواباً^(١) .

وسى قوم هذا الفن « التبيين^(٢) » : وسماه السكاكي والقزويني « الف والتشر » : وقال عنه الأول : « وهو أن تلف بين شيئين في الذكر ثم تشبههما كلاماً مشتقاً على متعلق بواحد ويأخر من غير تعيين ثقة بان السامع يرد كلاً منهما الى ما هو له^(٣) » . وقال الثاني : « وهو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ، ثقة بان السامع يردّه اليه^(٤) » .

ويأتي على ضربين :

الأول : أن يكون النشر على ترتيب الف كقوله تعالى : « ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار ليتسكثروا فيه وليتبينغوا من ظلماته^(٥) » .

والثاني : أن يكون على غير ترتيبه كقول الفرزدق :

لقد خنت قوما لو لحأت إليهم طريد دم أو حاملاً لقل مفرم
لأنتيت فيهم معطياً أو مطلقاً ورائك شراً بالوشح القوم

وتسمية هذا الفن بالظهير أشمل لأنه يدخل فيه الأمثلة التي ذكرها البلاغيون فيه أو في الف والتشر .

(١) ينظر ثقة الشعر ص ٢٣٠ ، ومر انصافه ص ٢١٨ ، وانظر السائر ج ٢ ص ٣١٤ .

(٢) عزارة الأرب ص ١٠٨ .

(٣) دفاع العلوم ص ٢٠٠ .

(٤) الانصاف ص ٣٤٥ .

(٥) القصص ص ٧٣ .

تجاهل العارف :

وهو من محاسن يدبح ابن المعتز^(١) ، وقال عنه أبو هلال : « تجاهل العارف ومزج الشك باليقين هو : إخراج ما يعرف صحته مخرج الشك فيه ليزيد بذلك تأكيداً^(٢) » ، وسماه ابن رشيح « التشكك^(٣) » ، ولم يقبل السكاكبي تسميته بتجاهل العارف وسماه « سوق المعلوم مساق غيره^(٤) » .

وبأقْيَ لتدويع كقولته تعالى : « أَصَلُّواثُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَتَعَبَّدُ بِهَا لِلنَّاسِ أَوْ أَنْ تَتَّعَبَّلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ^(٥) » ، وقول الخارجية :

أيا شجرة الخابور مالك مورقاً كأنك لم تجزع^١ على ابن طريف
وللبالغة في المدح كقول البحري :

ألمع برق سري أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالظفر الضاحي
أو في الذم كقول زهير :

وما أدري وسوف أحال أدري أقوم^٢ آك حصن أم نساء ؟
والندبة في الحب كقول الأعرابي :

أيا شبه ليلى ما ليلى مريضسة^٣ وأنت صحیح^٤ إن^٥ ذا الحصال^٦
أقول لظني مرابي وهو راسع^٧ أنت أحو ليلى ؟ فقال : يقال^٨
وقول الحسين بن عبد الله :

يا لله يا ظلمات القاع قلن^٩ لسا لبلي منكن^{١٠} أم ليلى من البشر ؟

(١) تدويع ص ٦٢ .

(٢) كتاب الصناعات ص ٢٨٦ .

(٣) الصنعة ج ٢ ص ٦٦ .

(٤) مفتاح العلوم ص ٢٠٢ .

(٥) عروة ٨٧ .

وقول ذي الرمة :

أيا ظبية الوعاء بين جلاليل
وبين النقا أنت أم أم سائلر ؟

وقول الآخر :

أنت ديارٌ ألهي أبشها الربى الـ
وسرباً ظباء الوحش هذا الذي أرى
وأمعنا اللاتي عنك اتجاهها
وأيامنا فبات للواتي تصرمت

وقول الآخر :

أقول والنجم قد مالمت مياصره
ألدحة من سنا برقي رأى بصصري
بل وجه نعم بدا والليل محتكر
فلاح من بين حجاب وأستار
ال عروب تأمل نظرة حصار

والتحضير كما في قوله تعالى في حق النبي - صلى الله عليه وسلم - حكاية
عن الكفار : « هل ندرككم على رجلٍ ينبتكم إذا مزقتم كلَّ مُسزقٍ
أنكم لكمي حلكم جديد ^(١) » والتعريف كما في قوله تعالى : « أنت قلت
لناسر التحسبونني وأمي إلهين من دون الله ^(٢) » . وقوله : « أنت
فعلت هذا بأيهتنا بالإبراهيم ^(٣) » .

وقول مهيار الديلمي :

سلا ظبية الوادي وما الظبي مثلها
أنت أمرت الصبح أن يصدح الدجى
وإن كان مصقول التراب أكلها
وعلمت حصن المان أن يتبلا

(١) سبأ ٢٠ .

(٢) المائدة ١١٦ .

(٣) الأبرياء ٦٢ .

المصادر والمراجع

الآمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر)

- ١ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري . ت . السيد احمد صفير . دار المعارف - القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
ابراهيم سلامة (الدكتور)
- ٢ - بلاغة أرسطو بين العرب واليونان . ط ٢ ، القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
ابن أبي الاصبغ المصري .
- ٣ - تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن . ت . الدكتور
حفي محمد شرف . القاهرة ١٣٨٣ هـ .
- ٤ - يدع القرآن . ت . الدكتور حفي محمد شرف . القاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
ابن الاثير (حمياء الدين)
- ٥ - اطلع الكبير في صناعة المثلوم من الكلام والنثر . ت . الدكتور
مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد . بغداد ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .
- ٦ - مثل السائر في أدب الكاتب والشاعر . ت . محمد هي الدين عبد الحميد .
القاهرة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .
ابن الاثير (أبو السعادات المبارك بن محمد الجوزي)

- ٧ - النهاية في غريب الحديث والاثار . ت . طاهر احمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي . القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
 احمد ابراهيم موسى (الدكتور)
- ٨ - الصيغ البدعي في اللغة العربية . القاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .
 احمد بلوي (الدكتور)
- ٩ - من بلاغة القرآن . ط ٢ ، القاهرة
 أحمد مطلوب (الدكتور)
- ١٠ - الجماعات النقد الاثني في القرن الرابع للهجرة . بيروت ١٣٩٣ هـ -
 ١٩٧٣ م .
- ١١ - البلاغة عند السكاكي . بغداد ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٢ - عيد الفاهر الجرجاني (بلاغته ونقده) . بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ١٣ - القزويني وشروح التلخيص . بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ١٤ - مصطلحات بلاغية . بغداد ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ١٥ - مناهج بلاغية . بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
 الاسدراييني (ابراهيم بن محمد بن عريشاه)
- ١٦ - الأطول (الشرح الأطول على التلخيص) . توكية ١٣٨٤ هـ .
 الاصفهاني (أبو الفرج)
- ١٧ - الاثني ج ١٩ . ت . عبد الكريم ابراهيم العزبلي . القاهرة ١٣٩١ هـ -
 ١٩٧٢ م .
 الياقوتية (عائشة)
- ١٨ - شرح بدعية الياقوتية . (مطبوعة على حاشية كتاب خزائن الادب لابن
 حجة الحموي) . ط ١ ، القاهرة ١٣١٤ هـ .
 الباقلائي (أبو بكر محمد بن الطيب)
- ١٩ - إعجاز القرآن . ت . السيد احمد صقر . دار المعارف - القاهرة
 ١٩٦٣ م .

- ٢٠ - نكت الانتصار لثقل القرآن . ت . الدكتور محمد زغلول سلام .
الاسكندرية ١٩٧١ م .
- ٢١ - التفنناتي (سعد الدين بن معروف بن عمر)
المطول (الشرح المطول على التلخيص) تركية ١٣٣٠ هـ .
ثعلب (أبو العباس احمد بن يحيى)
- ٢٢ - قواعد الشعر . ت محمد عبد المنعم خضاجي . القاهرة ١٣٦٧ هـ -
١٩٤٨ م .
إلحاق (أبو عثمان عمرو بن بحر)
- ٢٣ - البيان والبيان . ت . عبد السلام هارون . القاهرة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .
- ٢٤ - الحيوان . ت . عبد السلام هارون . القاهرة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٨ م .
المرجاني (عبد القاهر)
- ٢٥ - أسرار البلاغة . ت . هـ - ريتز . استامبول ١٩٥٤ م .
- ٢٦ - دلائل الاعجاز . ت . محمد رشيد رضا . ط ٥ ، القاهرة ١٣٧٢ هـ .
المرجاني (علي بن عبد العزيز)
- ٢٧ - الوساطة بين المثني وخصومه . ت . محمد أبو الفضل ابراهيم وعلي
محمد البجاوي . ط ٣ ، القاهرة .
الجندي (علي)
- ٢٨ - فن التشبيه . ط ٢ ، القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٢٩ - فن الجناس . القاهرة ١٩٥٤ م .
ابن جني (أبو القاسم عثمان)
- ٣٠ - الخصائص . ت . محمد علي التيجار . القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
جواد أحمد علوش (الدكتور)
- ٣١ - شعر صفى الدين الخلي . بغداد ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م .

محمد عبد القادر

- ٣٢ - دراسات في علم النفس الاثني . القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٤٩ م .
الحموي (أبو بكر علي بن حجة)
- ٣٣ - خزائن الادب وغاية الارب . القاهرة ١٣٠٤ هـ .
الحقاجي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان)
- ٣٤ - سر الضمحة . ت . عبد المنعم الصمدي . القاهرة ١٣٧٢ هـ .
١٩٥٣ م .
الغولي (أمين)
- ٣٥ - مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والادب . القاهرة ١٩٦١ م .
الدمسقي (محمد بن محمد بن عرفة)
- ٣٦ - حاشية الدمسقي على شرح السعد التنفازي (مطبوع في شروح التلخيص)
القاهرة ١٩٣٧ م .
الرازي (قطر الدين محمد بن عمرو)
- ٣٧ - نهاية الابدع في دراية الاعجاز . القاهرة ١٣١٧ هـ .
الرهيني (أبو جعفر احمد بن يوسف بن مالك الغرناطي)
- ٣٨ - طراز الخلة وشفاء الغلة . مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد رقم
(١٢١٤٢) .
الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى)
- ٣٩ - التلخيص في إعجاز القرآن . (مطبوع في ثلاث رسائل في اعجاز القرآن)
ت . محمد خلف الله احمد والدكتور محمد زغلول سلام . دار المعارف
- القاهرة .
ازركتشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)
- ٤٠ - البرهان في علوم القرآن . ت . محمد أبو الفضل ابراهيم . القاهرة
١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م وما بعدها .

زكي مبارك (الدكتور)

- ٤١ - المدائح النبوية في الأدهب العربي . القاهرة ١٩٦٧ م .
- الزمخشري (جاز الله محمود بن عمر)
- ٤٢ - الكشف . ط ٢ . القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .
- الزملكاني (عبد الواحد بن عبد الكريم) .
- ٤٣ - اليرهان الكاشف عن إعجاز القرآن . ت . الدكتور احمد مطلوب
والدكتورة حديجة الخديبي . بغداد ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٤٤ - البيان في علم البيان للطلع على اعجاز القرآن . ت . الدكتور احمد
مطلبوب والدكتورة حديجة الخديبي . بغداد ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- السيكي (بهاء الدين)
- ٤٥ - عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح . (مطبوع في كتاب شروح
التلخيص) القاهرة ١٩٣٧ م .
- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي)
- ٤٦ - مفتاح العلوم . القاهرة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- سيبويه (عمر بن عثمان بن قنبر)
- ٤٧ - كتاب سيبويه . القاهرة ١٣١٦ هـ .
- الصبوطي (جلال الدين)
- ٤٨ - الألفان في علوم القرآن . القاهرة ١٣٦٨ هـ .
- ٤٩ - بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ت . محمد أبو الفضل
ابراهيم . القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- شوقي ضيف (الدكتور)
- ٥٠ - البلاغة تطور وتاريخ . دار المعارف - القاهرة ١٩٦٥ م .
- الصفدي (صلاح الدين خليل بن أبيك)
- ٥١ - نصرته الناز على مثل السائر . ت . محمد علي سلطاني . دمشق ١٩٧٢ م
انصوري (أبو بكر محمد بن يحيى)

- ٥٢ - أخبار أبي تمام . ت . خليل محمود عساكر وعبد عبهه عزام ونظائر الاسلام القندي . ط ١ . القاهرة .
- ٥٣ - أخبار البحري . ت . الدكتور صالح الاثر . ط ٣ . دمشق ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٥٤ - بيان العربي من الجاحظ لعل عبد القاهر . (بحث نشر تمهيدا لكتاب « نقض الشراء المنسوب الى الخدامي » ط ٤ . القاهرة ١٩٣٨ م . طباة (الدكتور بدوي))
- ٥٥ - أبو هلال العسكري ومفاهيم البلاغة والنقدية . ط ٢ . القاهرة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٥٦ - البيان العربي . ط ٤ . القاهرة ١٣٥٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ٥٧ - قدامة بن جعفر والنقد الاثري . ط ٢ . القاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م . أبو عبيدة (مقدم بن الشاذلي)
- ٥٨ - محفل القرآن . ت . الدكتور محمد فؤاد سزكين . القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله)
- ٥٩ - كتاب الصناعتين . ت . علي محمد البجاوي وعبد أبو الفضل ابراهيم . القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- العقاد (عباس محمود)
- ٦٠ - فصول من النقد عند العقاد . (تقديم محمد خليفة التونسي) . القاهرة .
- ٦١ - اللغة الشاعرة . القاهرة .
- ٦٢ - الديوان (بالاشتراك مع ابراهيم عبد القادر المازني) ط ٣ . القاهرة ١٩٧٢ م . العلوي (يحيى بن حمزة)
- ٦٣ - الطراز للقصم لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز . القاهرة ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .

- ابن فارس (أبو الحسين احمد)
- ٦٤ - الصحاحي في فقه اللغة ومن العرب في كلامها . ت . الدكتور مصطفى الشويبي . بيروت ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زيات)
- ٦٥ - معاني القرآن . الجزء الثالث . القاهرة ١٩٧٣ م .
قراءة بن جعفر .
- ٦٦ - نقد الشعر . ت . كمال مصطفى . القاهرة ١٩٦٣ م .
الزويني (الخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمن)
- ٦٧ - الأيضاح . ت . لجنة باشراف محمد مجي الدين عبد الحميد . القاهرة .
- ٦٨ - التلخيص . ت . عبد الرحمن البرقوقي . ط ٢ ، القاهرة ١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م .
- القيرواني (أبو علي الحسن بن شبيب)
- ٦٩ - العبدية في محاسن الشعر وآدابه ونقده . ت . محمد مجي الدين عبد الحميد ط ٣ . القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- ابن قيس الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله محمد)
- ٧٠ - الفوائد (المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان) . القاهرة ١٣٢٧ هـ .
الكتبي (محمد بن شاکر بن احمد)
- ٧١ - فوات الوفيات . ت . محمد مجي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٥٩ م .
ابن مالك (بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال)
- ٧٢ - الصباح (تلخيص القسم الثالث من مفتاح العلوم لسكاكي) القاهرة ١٣٤١ هـ .
- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)
- ٧٣ - الكامل . ت . الدكتور زكي مبارك . القاهرة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م .
محمد الخطير حسين .
- ٧٤ - الخيال في الشعر العربي . ط ٢ ، دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
محمد خلف الله احمد
- ٧٥ - من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده . ط ٢ . القاهرة ١٣٩٠ هـ .

- ٥ - ١٩٧٠ م .
مصطفى ناصف (الدكتور)
- ٧٦ - الصورة الأدبية . القاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
الطرازي (أبو المقتر ناصر)
- ٧٧ - الألفاظ في شرح مقامات الحريري . إيران ١٢٧٢ هـ .
ابن المعتز (عبد الله)
- ٧٨ - البديع . طبعة كرانسكوفسكي لندن ١٩٣٥ م .
- ٧٩ - ابن معصوم (علي صدر الدين المدني)
- ٨٠ - أنوار الربيع في أنواع البديع . ت . شاكز هادي شكر . تصنف ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
المصري (ابن يعقوب)
- ٨١ - مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح (مطبوع في شرح التلخيص)
ابن منفذ (أسامة)
- ٨٢ - البديع في نقد الشعر . ت الدكتور احمد احمد بدوي والدكتور حامد
عبد المجيد . القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
التابسي (عبد الغني)
- ٨٣ - لفحات الأزهار . دمشق ١٢٩٩ هـ .
ابن تاقيا (أبو القاسم عبد الله بن محمد بن الحسين البغدادي)
- ٨٤ - الجمال في تشبيهات القرآن . ت . الدكتور احمد مطلوب والدكتورة
خديجة الخديثي . بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .
الوطواط (رشيد الدين)
- ٨٥ - حقائق السحر في دقائق الشعر . ترجمة الدكتور ابراهيم أمين الشواربي
القاهرة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .
- ابن وهب (أبو الحسين اسحاق بن ابراهيم بن سليمان الكاتب)
- ٨٦ - البرهان في وجوه البيان . ت . الدكتور احمد مطلوب والدكتورة
خديجة الخديثي . بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

الموضوعات

المقدمة

الكتاب الاول

اليان

١١	الفصل الاول : اليان :
١١	في اللغة
١٢	في القرآن الكريم
١٢	في الحديث الشريف
١٣	الملاحظ
١٥	ابن وهب
١٦	الرماني
١٧	ابن رشيون
١٨	ابن سنان
١٨	الخرجاني
١٩	ابن الاثير
٢٠	السكاكي
٢٦	القزويني

الفصل الثاني : التشبيه :

٢٧	التشبيه فن أصيل
٣٠	تعريفه
٣١	التشبيه والمجاز
٣٦	أركانه
٣٦	طرفا التشبيه
٤١	وجوه التشبيه
٤٣	أقسامه
٤٦	التشبيه المقنون
٤٦	التشبيه المقروق
٤٧	تشبيه التورية
٤٧	تشبيه الجمع
٤٧	أداة التشبيه
٤٩	التشبيه للأصل
٤٩	التشبيه المؤكّد
٤٩	وجه التشبيه
٥٠	التشبيه للمحمل
٥٠	التشبيه للفصل
٥١	التشثيل
٦١	التشابه
٦١	التشبيه للقلوب
٦٦	مراتب التشبيه
٦٧	أغراض التشبيه
٧٤	الفصل الثالث : المجاز :
٧٤	الحقيقة

٨٠	تعريفها
٨٢	أقسامها
٨٤	المجاز
٨٩	تعريفه
٩١	أقسامه
٩٥	المجاز العقلي
١٠٤	أقسامه
١٠٥	قريبته
١٠٥	علاقته
١٠٩	المجاز المرسل
١١١	علاقته

الفصل الرابع : الاستعارة :

١٢٢	تعريفها
١٢٣	أركانها
١٢٨	قريبتها
١٢٩	أقسامها
١٤٨	بين التشبيه والاستعارة
١٥٢	بلاغتها

الفصل الخامس : الكناية :

١٦٢	تعريفها
١٦٣	الكناية والمجاز
١٧٠	أقسامها
١٨٢	التعريف
١٨٦	بلاغه الكناية

الكتاب الثاني

البدع

١٩٥	الفصل الاول : البدع :
١٩٥	في اللغة
١٩٦	المصطلح
١٩٨	الملاحظ
١٩٩	ابن المعتز
٢٠٠	قدامة
٢٠١	العسكري
٢٠١	القاضي الجرجاني
٢٠٢	الباقلاني
٢٠٢	ابن رشيح
٢٠٢	عبد القاهر
٢٠٣	ابن منقذ
٢٠٣	المصري
٢٠٤	السكاكي
٢٠٥	ابن مالك
٢٠٧	القرظيني
٢١١	الفصل الثاني : البدعيات :
٢١٢	نشأتها
٢١٢	الأوروبي
٢١٤	الحلي
٢١٤	ابن جابر
٢١٥	الموصلي
٢١٦	الحسوي
٢١٨	السيوطي

٢١٨	الباغونية
٢١٩	آخرون
٢٢٣	الفصل الثالث : المحتسبات القطعية :
٢٢٣	الجناس
٢٣٧	رد العجز على الصدر
٢٤٤	السجع
٢٥٠	الترصيع
٢٥٢	التصريع
٢٥٦	الموازاة
٢٦٠	لزوم ما لا يلزم
٢٦٥	التشريع
٢٦٩	الفصل الرابع : المحتسبات المعنوية :
٢٦٩	المطابقة
٢٧٦	المقابلة
٢٧٩	مراعاة النظر
٢٨٢	المبالغة
٢٨٧	المذهب الكلامي
٢٩٠	حسن التعليل
٢٩٣	التورية
٢٩٩	الاستخدام
٣٠٠	الأرصاء
٣٠٣	الاستطراد
٣٠٧	تأكيد المدح بما يشبه الذم
٣٠٩	تأكيد الذم بما يشبه المدح
٣٠٩	التفسير
٣١٣	تجاهل المعارف
٣١٥	المصادر والمراجع :

المؤلف

- ١ - البلاغة عند السكاكيني . بغداد ١٩٦٤ م .
- ٢ - التزويبي وشروح التلخيص . بغداد ١٩٦٧ م .
- ٣ - النقد الأدبي الحديث في العراق . القاهرة ١٩٦٨ م .
- ٤ - الرصافي - آرائه اللغوية والنقدية . القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٥ - مصطلحات بلاغية . . بغداد ١٩٧٢ م .
- ٦ - مناهج بلاغية . بيروت ١٩٧٣ م .
- ٧ - عبد القاهر الجرجاني - بلاغته وتقدمه . بيروت ١٩٧٣ م .
- ٨ - الجامعات النقد الأدبي في القرن الرابع للهجرة . بيروت ١٩٧٣ م .
- ٩ - فنون بلاغية - البيان - البديع . بيروت ١٩٧٥ م .
- ١٠ - أساليب بلاغية - العاني . تحت الطبع .